

الصراع حول المياه

الإرث المشترك للإنسانية

مركز البحوث العربية والأفريقية

المنتدى العالمى للبدائل

مكتبة مدبولى

مركز البحوث العربية والأفريقية   المنتدى العالمى للبدائل

الصراع حول المياه

الإرث المشترك للإنسانية

تــأليــف
سمير أمين - جوزيف ب. ثييرى أموجو
زلميس م. دوميتيجيز كورتينا - إدواردو تامايو
موانزا وموانزا - مريام سو
جو آنسي فان فيك - كورينا هورتا
فلماتا ليمان - مغفور الحسان
امتياز أحمد - كارمن جوليينا
إتيين دورت - أليني آرويو كاستيو

ترجمة: سعد الطويل

هذه ترجمة لكتاب:

L`eau, Patrimoine Commun de L`humanité, Centre Tricontinental, L`Harmattan, 2002 .

اســــــم الكتاب: **الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية**

تأليف: **مجموعة من المؤلفين**

ترجمة: **سعد الطويل- مصطفى مجدى الجمال**

إعـــــــداد فنى: **ناهد عفيفى**

مركز البحوث العربية والأفريقية - ٨/١٠ ش متحف المنيل- منيل الروضة

القاهرة - ت/ف: ٣٦٢٠٥١١

البريد الإلكترونى: **arc@ie-eg.com-**

الموقع على الإنترنت: **Website: aarcegypt.org**

جرافيك للغلاف: **إسلام حنفى**

مراجعة لغوية: **علاء فاروق**

الطبعة الأولى: **٢٠٠٥**

النــاشـــر : **مكتبة مدبولى**

رقم الإيداع : **٢٠٠٥/١٨٠٤**

الرقم الدولى : **٥ _ ٥٠٧ _ ٢٠٨ _ ٩٧٧**

المحتـــويـــات

تصدير : لماذا ترجمنا هذا الكتاب

تعـيش المـنطقة العربية ومناطق مختلفة من أفريقيا ظروفاً جد صعبة بالنسبة لاحتـياجاتها من الماء وأساليب تدبير الماء وتوفيره لجماهير البشر التى تعيش فى ظروف الاحتياجات الملحة.

وقـد اهتممنا بترجمة هذا الكتاب بتعاون كريم مع منتدى البدائل العالمى نتيجة اعتبارين هامين:

أولا: اهـتمام الكـتاب فـى أكـثر مـن منطقة من العالم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعـية لمسـألة المـياه وعدالة توزيعها بين المجتمعات وبين أبناء المجتمع الواحد.

ثانـياً: لأن الحضـور العـربى قائم فى الكتاب، بمقالات سمير أمين ومغفور الحسان، وبوجهات نظر متنوعة حول أزمة المياه فى بلد كمصر وحوض النيل لدى الأول أو المعالجـة علـى أسـاس احتمالات الحل العادل "لقضية" المياه فى حوض الأردن وفلسطين، مع تفاؤل -قد لا نشاركه إياه- حول هذه الاحتمالات.

ولمزيد من الحضور العربى فى مثل هذه الترجمة الهامة لموضوع بالغ الحيوية لمنطقتـنا، كلفـنا المهـندس حسام رضا، من مصر بكتابة مقال خاص حول قضية الصـراع حـول المياه فى الشرق الأوسط وطبيعة الاهتمام الشعبى والسياسى بهذا الموضوع.

ومـن هـنا نعتقد أن الكتابات على أكبر درجة من الأهمية للوطن والمواطن، وصانع القرار، وإضافة للتحليلات الاجتماعية والاقتصادية لمشكلة المياه فى عالمنا.

ينـايـر ٢٠٠٥

مركز البحوث العربية والأفريقية

القـاهـرة

تقديم: المحرر

الماء مصدر الحياة وإرث مشترك

صـار المـاء مشـكلة مركـزية للإنسانية، وشحة الماء تعبير عن العلاقات الاجتماعية بين الأمم، وفي داخل الأمة الواحدة. ويُخشى أن يصبح الماء، بعد وقت قصـير، مصدراً لنزاعات كبرى. ويسبب تلوث الماء، وهو ناتج عن نموذج معين للتنمـية، مشـاكل خطيرة وملحة، والحلول ذات الطبيعة التقنية لهذه المشاكل ليست محـايدة. أمـا الخصخصـة، فـتحول المـاء إلى سلعة تخضع لقانون السوق، لا للاحتـياجات البشـرية. ويخضـع الماء لقانون الأخلاق، والقانون الدولي، ويجب اعتباره إرثاً عاماً للإنسانية.

"**إن الحصـول على الماء واحد من أكبر التحديات للألفية الجديدة**" (جوردون يونج، منسق البرنامج العالمي للماء في اليونسكو).

تقـديم*

تعلمـنا فـي المدرسة أن الماء هو مصدر الحياة، وأثبت لوي باستير أنه لو لم يكـن المـاء ملوثـاً لما نشأت فيه البكتيريا، ولاستحال نشوء الحياة من المادة غير الحـية. وعلى أية حال، فالماء حيوي لكل كائن حي ولا يمكن الاستغناء عنه. ومن حسـن الحظ أن الماء متوافر على سطح كوكب الأرض، لدرجة أن الناظر إليها من الفضاء، يجد من الأكثر منطقية أن يسميها "الماء"، حيث إن مساحة الأرض اليابسة يمكن احتواؤها بالكامل في المحيط الهادئ.

والجـزء الأكـبر من الماء موجود في البحار، ولكن ملوحته تجعله غير قابل للاسـتخدام. وثلاثة بالمائة فقط من حجم الماء المتوافر عذب وصالح للاستهلاك، ولكـن ٩٩% مـن هذه الكمية مختزنة في جبال الجليد، أو في الطبقات العميقة في

---

* مصدر الأرقام الواردة بالنص، موضح بقائمة المراجع

باطـــن الأرض. وهـــذا يعنـــي أن ١% فقـــط مـــن كمية الماء العذب هي المتاحة لاستخدامنا، ومع ذلك فهذه الكمية تكفي لضعف عدد سكان العالم الحاليين، بل ربما لـــثلاثة أضـــعافه، ولكن المشكلة تكمن في انعدام المساواة في توزيع الموارد المائية على مناطق العالم المختلفة.

وعلى الرغم من التقدم في البحوث، تظهر كل يوم حقائق جديدة كانت مجهولة عـــن تحـــولات هـــذا الغاز السائل الذي لا يحترم قوانين الكيمياء المعروفة. ولكن المعـــروف بصـــفة عامة هو أن كمية الماء على الأرض لا تزيد ولا تنقص، وإنما تـــدور فـــي حلقـــة مســـتمرة، وتتحول من حالة لأخرى. فالماء يتبع دورة طبيعية مستمرة، وعلى ذلك فالماء الذي نستهلكه عمره من عمر الأرض.

ولهـــذا الســـبب بالذات، تثير التغيرات التي يحدثها الإنسان لهذه الدورة القلق، وكذلـــك التلوث الذي تتسبب فيه الصناعة والأنشطة البشرية. وفي الواقع، احتفظت الأرض بالماء بعكس كوكبي المريخ والزهرة، اللذين فقدا الماء بسبب ظاهرة الدفيئة الراجعة لزيادة غاز ثاني أكسيد الكربون في جوهما.*

لقـــد لعـــب الماء دوراً مهماً في تاريخ البشرية، فمنذ العصور القديمة، كانت المـــدن تقام على شواطئ الأنهار. وبنى الرومان القنوات المرتفعة لجر المياه، وبنى القدمـــاء القصـــور والقلاع حول آبار الماء، كما حفروا حولها القنوات لحمايتها من الأعـــداء. وفي عدد من البلدان الآسيوية، كان التحكم في مياه الري، حجر الأساس فـــي نظـــام الإنتاج، لدرجة تسمية هذه المجتمعات بالمائية. ولكن الانفجار السكاني العالمـــي، وتأثـــير الحضـــارة الحديثة على الجو المحيط بالأرض، زادت من حدة الأزمة بشكل كبير.

لذلـــك سنحاول في هذا التقديم أن نرسم الصورة العامة للوضع الحالي، وتتلوه سلســـلة مـــن المساهمات التي ترسم تفاصيل الصورة، والتأملات، بشأن الماء، ذلك السائل الحيوي للكوكب.

---

* صحيفة الموند في ٢٩/٩/ ٢٠٠١.

أولاً. شح المياه: علاقة اجتماعية

١ -العرض والطلب، أصل اللامساواة

تحدثـــنا فيما سبق عن الوضع في الكوكب ككل، ولكن الحقيقة تتباين كثيراً في التفاصـــيل. فالكوكـــب يشمل أمماً مختلفة تستخدم الماء في داخل حدودها أو تسيء اســـتخدامه دون النظر إلى أثر ذلك على جيرانها. وفي بعض البلدان يتوافر الماء، فـــي حيـــن يشح في بلدان أخرى، وحتى في داخل بعض البلدان الواسعة المساحة، يـــؤدي نقل الماء إلى بعض المناطق المحرومة منه إلى مشاكل وصراعات. وتشير الأوضاع الحرجة الحالية، إلى غياب الرؤية العالمية.

فلنـــنظر للقضية من وجهة نظر العرض والطلب، فوفقاً لتقارير الأمم المتحدة، يعانـــي نصـــف مساحة اليابسة من الكرة الأرضية من مشاكل مختلفة بشأن الماء. وهذه المناطق هي الأكثر اكتظاظاً بالسكان، إذ يسكنها ثلاثة أرباع سكان العالم.

وكما ذكرنا من قبل، فكمية الماء لا تزيد ولا تنقص، أي إن العرض ثابت. أما الطلـــب فقـــد ارتفع كثيراً خلال الأعوام الخمسين الماضية، وبمعدل يساوي ضعف معـــدل تـــزايد السكان. وإذا سارت الأمور على هذا المنوال، فستنخفض كمية الماء المتاحة لكل فرد من السكان بعد ٢٥ عاماً إلى النصف.

وبالنســـبة لساكن مدينة نيويورك، لن يكون هذا الانخفاض الكبير بهذه الدرجة من الخطورة، فسكان أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا) يستهلكون ٣٥٠ لتراً مـــن الماء للفرد يومياً. وفي المقابل، فالطفل من سكان غرب أفريقيا، يقضي نصف يومـــه فـــي جلـــب القليل من الماء الذي سيستهلكه هو وعائلته خلال اليوم. وطبقاً لـــتقديرات مـــنظمة الصحة العالمية، فالوقت الذي تستغرقه النساء والأطفال في تلك المناطق لجلب الماء من أماكن بعيدة، وملوثة في كثير من الأحيان، يزيد عن عشرة ملايين عام كل عام.

وهكـــذا فالمشكلة لا تواجه جميع المواطنين بنفس الحدة، ففي المناطق الريفية فـــي أفريقـــيا، لا يحصـــل ثلثا السكان على الماء الصالح للشرب، وتزداد الأوضاع ســـوءاً بمرور الزمن. وفي شمال أفريقيا، وآسيا الوسطى، تقل كمية الماء المتوفرة للفرد إلى عُشر الكمية التي كانت متاحة في عام ١٩٥٠.

ويعانـــي الفقراء صعوبات أكثر من الأغنياء في الحصول على الماء من أجل احتـــياجاتهم المنزلـــية والصحية، ويدفعون أكثر بما يصل إلى ١٢ ضعف ما يدفعه الأغنـــياء المتصـــلون بالشبكات بالمدن. وهذا ما يؤكده المجلس العالمي للمياه الذي

أنشـــأه البـــنك الدولي. ومن الحالات الدالة على هذا، الوضع في ليما عاصمة بيرو، حيث يشتري الفقراء المتر المكعب من الماء من البائعين المتجولين بثلاثة دولارات، أي مـــا يســـاوي عشـــرين ضـــعف ما تدفعه العائلة من الطبقة المتوسطة المتصلة بالشبكات العامة.

يقول الدكتور إسماعيل سراج الدين، رئيس المجلس ونائب مدير البنك الدولي: "هـــناك صلة مباشرة بين عدم توفر الماء الصالح للشرب، ومجموعة من الأمراض التـــي تهاجم الفقراء في البلدان النامية.... ففي الأحياء الفقيرة في الكثير من المدن، يمـــثل ثمن مياه الشرب نسبة كبيرة من تكاليف المعيشة للعائلات، وهي تمثل ١٨% فـــي أونيتشـــا في نيجيريا، و ٢٠% في بورت أو برنس في هايتي."* وفضلاً عن ذلك، فالفقراء، الذين يقدر البنك الدولي عددهم بحوالي ٢,٢ مليار شخص في جميع أنحـــاء العالم، يحصلون على ماء قذر وملوث. وإذا لم تتغير الأوضاع، فسيبلغ عدد مـــن لا يحصـــلون علـــى الماء الصالح للشرب في العالم، ٣ مليار فرد بحلول عام ٢٠٢٥. وينـــتظر أن يـــزيد عدد سكان العالم خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة بمقـــدار ٣ ملـــيار فـــرد (العدد الحالي يبلغ ٦ مليار). وهذا يعني زيادة كمية المياه المطلوبـــة للـــزراعة بمقدار ١٠%، وللصناعة بمقدار ٢٠%، وللاستهلاك المنزلي بمقدار ٧٠%.

وهكـــذا فشـــح الماء ليس بأي حال ظاهرة طبيعية، وأسبابه لا تعود إلى زيادة الطلـــب وحسب. وفي الواقع، يجمع أغلب الخبراء على أن تدخل الإنسان، ونظامه الاقتصـــادي والسياســـي، همـــا السبب في زيادة حدة المشكلة خلال الخمسين سنة الماضية، وكذلك في التوقعات السيئة بالنسبة للمستقبل.

وفي الواقع، تستهلك الصناعة ٢٨٠ ألف لتر من الماء لإنتاج طن من الصلب، و ٧٠٠ لـــتر لإنتاج كيلوجرام واحد من الورق، كما تستهلك صناعة سيارة واحدة ما يســـاوي ٥٠ ضـــعف وزنهـــا. ويحتاج إنتاج كيلوجرام واحد من اللحم البقري في مـــزارع كاليفورنيا ذات الري المرتفع، إلى ٢٠٥٠٠ لتر من الماء، في حين أنه إذا فتحـــت الولايات المتحدة حدودها لحرية التجارة، كما تطالب الآخرين، لأمكن توفير اللحـــم للمواطـــن الأمريكي من بلدان الجنوب، بشكل يتوافق مع المتطلبات البيئية، دون استهلاك هذه الكمية الضخمة من الماء. وإذا طبقت أساليب الزراعة المستدامة،

---

* EFE، واشنطن، يوليو ١٩٩٩.

بدلاً من تلك الأساليب التي تؤدي لتصحر ١٠% من الأراضي المزروعة كل عشر سنوات منذ عام ١٩٩٠، لانخفض استهلاك الماء والطاقة غير المتجددة، بشكل محسوس.

ومن كمية الثلاثة بالمائة من الماء العذب المتوافرة في الأرض، تُحتجز ٦٨,٧% في جبال الجليد الدائم والثلاجات، و٠,٩% في الجليد الدائم تحت سطح الأرض، و٠,٣% متوافر على السطح في الأنهار، والبحيرات، والمستنقعات. أما الباقي وقدره ٣٠,١% فموجود في طبقات القشرة الأرضية، ويمكن إذا استخدم بحرص أن يبقى ثابتاً لأن مياه الأمطار التي تتسرب ببطء عبر هذه الطبقات تجدده باستمرار.

وقد اعتاد البشر منذ القدم استخدام المياه الجوفية، لأنها على درجة عالية من النقاء، كما يسهل الحصول عليها، وتنقل هذه المياه عبر أنظمة معقدة من المواسير إلى المدن الكبرى. ويؤدي الاستغلال الجائر لهذه المياه إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية بسبب البطء الطبيعي لعملية تجددها. فعندما تجف إحدى الآبار تحفر بئر أخرى، ولكن البئر الأصلية تستغرق عشرات السنين لتتجدد مياهها. وتزيد حدة هذه الظاهرة كل يوم، فتجف الآبار بسرعة أكبر، ويحتاج الأمر لحفر آبار أعمق للوصول إلى سطح الماء، حيث تعمل الطبقات الأرضية بنظرية الأنابيب المستطرقة لأنها مترابطة معا، فإذا استخرج منها الماء بمعدل يزيد عن سرعة تجمعه فيها انخفض المستوى بصفة عامة. وقد لوحظت هذه الظاهرة مؤخراً على المستوى العالمي، وقد أصبح الوضع حرجاً في أجزاء من الولايات المتحدة، والمكسيك، والهند، واليمن، والصين، حيث يهبط منسوب المياه الجوفية بمعدل متر واحد في العام.

ويُقدر أن نصف المياه المستخدمة في الري والاستخدام المنزلي، مصدرها المياه السطحية، فأغلب الأنهار والبحيرات على سطح الكوكب موجودة بمناطق يُعمّرها الإنسان منذ آلاف السنين. وفي هذه المناطق بُنيت المدن التي تحولت على مر التاريخ إلى العواصم الكبرى. وفي الوقت الحالي، يؤدي تغيير الدورة الهيدرولوجية إلى تغيرات مثيرة للقلق بالنسبة لتصرف الكثير من الأنهار، فنهر الجانج مثلاً، لا تصل مياهه إلى البحر خلال فصل الجفاف، وكذلك الحال بالنسبة لنهر كولورادو، بأمريكا الشمالية.

فـــي عـــام ١٩٨٠، أعلنـــت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد "التزود بالماء، وحمايـــة الصحة"، وكان الهدف المعلن هو حصول جميع سكان الجنوب على الماء الصالح للشرب بشروط صحية مناسبة بحلول عام ١٩٩٠. وقد استُثمر لهذا الغرض أكـــثر من ١٣٤ مليار دولار، وكان المفروض أن ينتفع من البرنامج أكثر من مليار مـــن الأفراد. ولكن زيادة عدد السكان في البلاد المعنية (حوالي ٨٠٠ مليون فرد)، والسياسات الخاطئة للمؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والرأسمالية النيوليبرالية، قد ضيعت أثر هذا الاستثمار.

وقـــد وصفت منظمة الصحة العالمية التطور الذي حدث خلال التسعينيات بأنه محـــدود، فضـــلاً عـــن أن هذه المنظمة تقدر بأن تخصيص ٤% من نفقات التسلح العالمي لمعالجة مشاكل الموارد المائية، كفيلة بإحداث قفزة كيفية في طريق حل تلك المشاكل.

وتبيـــن هذه الأمثلة أن مشكلة المياه تندرج في إطار العلاقات الاجتماعية التي خلقـــتها اللامســـاواة الاقتصادية، فيما بين الأمم، أو في داخل البلد الواحد. وهكذا لا يمكـــن عزل مشكلة مادية مثل مشكلة المياه، عن نُظُم المجتمعات، ولا عن العلاقات الدولية.

٢-الصراعات

تحكـــي الـــتوراة قصة الصراع الذي قام منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام بين الرعاة الإسرائيليين والفلسطينيين حول مياه بئر قرب مدينة بئرسبع. ومنذ ذلك الوقت تزداد المشـــاكل المائية في الشرق الأوسط سوءاً، ويستمر الصراع حول مياه نهر الأردن بيـــن العـــرب والإسرائيليين. ويعيش هؤلاء الناس معاً في منطقة تشح فيها المياه، حيث يكون التعاون لإدارة شئون المياه أمراً أساسياً، ولكنه حتى الآن متعذر.

وفـــي حالـــة إســـرائيل، صـــار تقســـيم المـــوارد المائية والتحكم فيها، أحد الموضـــوعات الحاســـمة في مفاوضات السلام. فقد احتلت إسرائيل أغلب أراضي فلســـطين عام ١٩٤٨، حيث طُرد ٦٨% من السكان الفلسطينيين، وتحول معظمهم إلـــى لاجئين. وفي عام ١٩٦٧ احتلت بقية أراضي فلسطين حيث تقع أغلب مصادر المـــياه. وأدت ســـيطرة إســـرائيل إلى القضاء على النسيج الاجتماعي والاقتصادي للفلســـطينيين، ويعاني ٦٠% منهم من البطالة، ويعيش ٥٠% منهم تحت خط الفقر. ولم تكتفِ إسرائيل بالسيطرة على الموارد المائية للفلسطينيين الذين لا يملكون دولة

تدافع عن حقوقهم، ولكنها قامت، طبقاً لتقارير الأمم المتحدة، باقتلاع أكثر من ١٥٠ ألـــف شجرة زيتون يزيد عمر الواحدة منها عن مائة عام، وأشجار الحمضيات، في الريف الفلسطيني.

وفي الإكوادور، حيث توجد حالة من شح المياه، تثير إدارة الري التي تشرف على توزيع المياه، الكثير من المشاكل. وفي بوليفيا، أدت خصخصة إدارة المياه إلى ردود فعـــل عنـــيفة، ممـــا دفـــع الشركات الدولية والوطنية إلى استئجار قوات من المرتزقة لحماية مصالحها الخاصة.* وتكون بنجلاديش والبنغال الغربية (في الهند)، معـــا دلـــتا كبيرة لأنهار الجانج، وبراهمابوترا، ومغنا، وبالطبع يؤدي أي تغيير في الأنظمـــة الهيدروليكـــية لآثار خطيرة على كلا البلدين. وقد أقامت الهند مشروعات ضـــخمة لـــتحويل مياه هذه الأنهار، وبدأت آثارها في الظهور بما يهدد بالتوتر بين البلدين الذي قد يتحول إلى حرب فعلية.

وتتحكم تركيا في المنابع الرئيسية لنهري الفرات ودجلة، وأية محاولة لتحويل أو تخزيـــن مـــياههما، أو مجرد التحكم فيها، لها تأثير خطير على العراق وسوريا اللتيـــن تعـــتمدان على هذه الموارد المائية. وتستخدم تركيا وضعها المتميز كسلاح للضـــغط في الصراعات الإقليمية أو السياسية. وكذلك يمثل الماء مصدراً للانشغال السياســـي فـــي مصر، حيث يؤدي الاعتماد المطلق على مياه النيل، لزيادة حساسية الســـلطات المصـــرية لأيـــة صراعات قد تهز إثيوبيا وهي البلد الذي ينبع فيه النيل الأزرق، أو السودان الذي يمر به نهر النيل قبل وصوله إلى مصر.

وتوجـــد صـــراعات ثانويـــة، تـــتخذ شكل المساجلات الكلامية بين المكسيك والولايـــات المـــتحدة التي تستهلك مياه نهر الكولورادو لتزويد مدينة لوس أنجيليس باحتياجاتها الأمر الذي يخفض من تصرفات النهر على حساب مصالح المكسيكيين.

وفـــي أفريقـــيا الجنوبـــية، ظلت مشكلة المياه في المستوى الثاني لمدة طويلة، ولكـــن الأوضـــاع بلغـــت اليوم مستوى حرجاً بشكل دفعها للبروز كهدف سياسي أساســـي. وفـــي غـــياب آلية لإيجاد حلول عادلة للصراعات القائمة، يصبح الوضع مثيراً للقلق.

---

*هـــناك الكثـــير من محاولات الخصخصة في بلدان الجنوب، مثل قانون مياه الشرب في بوليفيا عام ١٩٩٩، الذي خصخص هذه الخدمات دون مراعاة التكلفة الاجتماعية والبيئية ، والذي أدى لانفجارات اجتماعية.

كذلــك حدث الكثير من الصراعات الداخلية بشأن مشاكل المياه، ففي الجزائر انخفــض معدل امتلاء خزانات المياه من ٤٦% في يونيو ٢٠٠١، إلى ٣٨% بنهاية شـــهر أغســطس، في حين هبط ثمانية خزانات إلى معدل ٢٢%. ومن هنا اضطر المسئولون إلى توزيع الماء طبقاً للحصص حسب برنامج زمني يوماً كل ثلاثة أيام. وهــذا أثــار حــركات احتجاج خاصة في عنابة حيث شكا الجمهور من قِدم شبكة توزيع المياه بسبب قلة الاستثمارات، مما أدى لكثير من الإهدار.

وفــي إســبانيا، نُظم يوم ١٠ أغسطس ٢٠٠١، "الزحف الأزرق" من برشلونة إلــى بروكسل، احتجاجاً على الخطة الوطنية للمياه، التي تخطط لإنشاء ١٠٠ خزان جديــد، وتحويل مياه نهرالإيبر نحو منطقة الأندلس. وفي يوم ١١ مارس من نفس العــام، اشــترك أكــثر من ١٢٠ ألفاً في مظاهرة في مدريد لنفس الهدف، مطالبين بخطة جديدة للماء. *

قــال مساعد الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً، متحدثاً عن مشكلة المياه: "أحد تناقضـــات الطبيعة الإنسانية، هو أننا لا نقدر الأشياء إلا عندما تنقصنا". وقد وصل هــذا الموضـــوع إلى بؤرة اهتمام المصالح الدولية، وتعتبر الكثير من البلدان الماء كمـــورد استراتيجي، لا قد بلغ الأمر بالبعض إلى تصور أنه بحلول عام ٢٠١٥، قد تقوم الحروب من أجل السيطرة على موارد المياه، بأكثر مما تقوم من أجل السيطرة على مصادر البترول.

ثانياً: النتائج البيئية للاستخدام غير المتحضر للماء.

١-التلوث

خـــلال العقدين الماضيين اتسعت القدرة الاقتصادية للشركات متعدية الجنسية، وقــد توسعت في أنشطتها الصناعية والزراعية وغيرها من التي تلوث الماء، جرياً وراء الــربح، ودون اكتراث بما قد يحدث من تدمير للطبيعة. ويُقدر أنه في فرنسا مــثلاً، قــد غيرت الأساليب المتبعة في الزراعة من طبيعة الماء بسبب الاستخدام الكثــيف للمنــتجات الكــيماوية. * وقــد اســتخدمت نفس هذه الأساليب في البلدان الاشتراكية، لأنها قد اتبعت ذات الفلسفة، وذات الرؤى للتقدم والإنتاجية والتكنولوجيا

---

* صحيفة الموند، ٢-٣ /٢٠٠١/٩.

* صحيفة الموند في ٢٠٠١/٩/١١.

التي سادت في البلدان الرأسمالية بنهاية القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين. ومنذ عودة الرأسمالية لبلدان الكتلة السوفيتية السابقة لم ينخفض تلوث المياه، بل زاد مع سيادة الممارسات الاقتصادية النيولبرالية.

يموت كل عام ٣ ملايين شخص بسبب الأمراض التي تعود للماء، إما مباشرة بسبب تلوث الماء، أو الغذاء، أو بشكل غير مباشر بسبب الكائنات المسببة للمرض، مثل البعوض الذي يتكاثر في الماء. ومن هذه الأمراض الإسهال الذي يؤدي لمليوني وفاة سنوياً والملاريا التي تقضي على مليون شخص. وكان من الممكن تجنب هذه الوفيات لو خُصص أقل من دولارين للخدمات الصحية لكل فرد في العام لمدة العشرة أعوام السابقة، أي حوالي ٧,٨ مليار في السنة. وفي المقابل، أُنفق في تلك الفترة على التسلح ٨٦٤ مليار دولار، أي ١٤٤ دولارًا للفرد الواحد. ** وهكذا نصل للاستنتاج بأن النظام الاقتصادي والسياسي السائد في العالم اليوم، يؤدي إلى تلوث وتدمير المياه والجو المحيط، بل يعرض بقاء الكوكب ذاته للخطر.

وفضلاً عن ذلك، فكمية المياه الصالحة للشرب تنقص وكذلك نوعيتها، والكثير من هذا التلوث مصدره الزراعة. والاستخدام الكثيف للأسمدة الكيماوية الذي تشجعه الشركات متعدية الجنسية للبتروكيماويات، قد أدى خلال السنوات الخمسين الماضية لتشبع التربة بهذه الملوثات، وكذلك الكثير من الآبار التي لم تعد مياهها صالحة للاستخدام، وبعضها لم تعد صالحة إلا للصناعة.

وتدل بعض البحوث على درجة التلوث العالية للتربة بالنترات والفوسفات، التي ترجع للتوسع في الاستغلال الزراعي وتربية الماشية. وقد حددت منظمة الصحة العالمية الحد الأقصى المسموح به في الماء بمقدار ٥٠ ملليجراماً في اللتر، وخفضها الاتحاد الأوروبي إلى ٢٥ ملليجراماً. ولكن تصل النسبة الفعلية في بعض الأماكن، حتى في أوروبا الغربية، إلى جرام كامل من النترات في اللتر، وذلك في المياه الجوفية في المناطق التي تستخدم النترات بصورة مكثفة. فالنبات لا يستخدم سوى جزء صغير من النترات، ويبقى الباقي في التربة، ويتسرب إلى باطن الأرض حيث يصل إلى مستوى الماء الجوفي، ولا يتحلل.

**نقلاً عن إعلان صحفي للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب والهلال الأحمر في يونيو ٢٠٠٠.

ويضـــاف لأسـباب الـتلوث هذه، الممارسات الزراعية الحديثة، والتوسع في الـــزراعة. وقـــد دمّرت مساحة واسعة من الطبقات الحاملة للمياه، التي تعمل بسبب طبيعتها الرسوبية كمرشح وتنتج مياهاً رائقة. ولنذكر كذلك، أنه يُقدر أن من ٣ إلى ٤ ملاييـــن مـــن أطـــنان البـــترول تسيل في مياه البحار، فضلاً عن المواد المشعة وغـــيرها مـــن المـــواد الضارة التي تدفن في الأرض للتخلص منها. وتقدر منظمة الصـــحة العالمـــية أن ٨٠% مـــن الأمراض، وثلث الوفيات في بلدان الجنوب تنتج بشكل مباشر أو غير مباشر، بسبب المياه الملوثة. *

والخطر الرئيسي ينتج من التلوث الصناعي، وعلى الرغم من أن الكل يعرف النـــتائج المدمرة سواء للبشر أو الطبيعة، تستمر أغلب الصناعات في إلقاء مخلفاتها الكـــيماوية مباشـــرة في الأنهار. ويضاف لذلك التخلص من كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي للمدن الكبيرة في الأنهار، أو البحيرات، أو البحار، وهو أمر شائع جـــداً. ويحـــدث هـــذا كثيراً في بلدان الجنوب، ولكنه يحدث كذلك في بعض بلدان الشـــمال، لدرجة أن أغلب مياه الأنهار لم تعد صالحة للاستخدام الآدمي، وفي كثير مـــن الأحـــيان، لم تعد حتى صالحة للاستخدام في الزراعة أو الصناعة، وأن بعض البحيرات باتت "ميتة" أي إنها لا تسمح بأية حياة حيوانية.

وفـــي الواقع، يؤثر التلوث على الحياة الحيوانية في الأنهار والبحار، مما أدى في بعض الحالات لحدوث تغيرات في الطبيعة الوراثية لبعض أنواع الأسماك، كما حـــدث، في عام ٢٠٠١، عند مصب نهر السين حيث اكتسبت بعض الأنواع طبيعة جنســـية مخنـــثة أي إنها صارت تجمع بين الذكورة والأنوثة في الوقت نفسه بسبب تأثير بعض المواد الكيماوية. وهذه الظاهرة تضاف إلى الصيد الجائر للأسماك، فقد ارتفعت الكميات التي صيدت من البحار والأنهار من ٤٥ مليون طن في العام، إلى ١٠٠ ملـــيون طـــن خـــلال ٣٠ عاماً فقط، ويلقى بثلث هذه الكمية مرة ثانية لسوء الاختيار، وهذا يعرض الكثير من الأنواع لخطر الانقراض.

---

* ارتفع عدد من تنقصهم التركيبات الصحية من ٢,٦ مليار فرد في عام ١٩٩٠، إلى ٢,٩ ملـــيار عام ١٩٩٧، وهي نتيجة منطقية، وإن كانت غير مباشرة، لبرامج التكيف الهيكلي للبـــنك الدولـــي وصندوق النقد الدولي. ولا يحصل على تركيبات مناسبة سوى ٢٠% من البشرية.

وفضلاً عن ذلك، فالكثير من الأنهار غير الملوثة تقع في مناطق قليلة السكان، وهـذا يعني إهدار كميات من المياه الصالحة للشرب في البحار دون الاستفادة منها. ومـا يبعـث على الأمل هو أن تنقية مياه الأنهار أمر يمكن تحقيقه في زمن قصير نسبياً، والمثال على ذلك في بلدان الشمال هو نهرا التيمز والسين.

ولم يعد التفكير بشكل مجزأ مجدياً، فحتى البحيرات الواقعة في أقصى الشمال، في مناطق غير آهلة بالسكان، ليست بمنجاة من التلوث بمواد آتية من مناطق بعيدة عـنها تمامـاً. فمنذ حوالي عشرين عاماً، منعت أوروبا استخدام الددت في بلدانها بسـبب سميته، ولكن الشركات متعدية الجنسية الأوروبية استمرت في إنتاجه وبيعه لـبلدان الجـنوب. والواقـع أن هذا السم يتبخر عند استخدامه في البلدان الاستوائية الحـارة، ثم ينتقل في طبقات الجو إلى الشمال حيث يترسب في الجو البارد، ويسقط مع المطر ملوثاً البحيرات، والأراضي المحيطة. وقد وصل تركيزه في أسماك هذه البحـيرات إلـى ألـف ضعف التركيز في مياه المناطق المعتدلة. والجماعات التي نجحـت في منع استخدام الددت في بلدان أوروبا الغربية، لم تنجح في منع التلوث، لأنها منعت استخدامه محلياً فقط، ولم تمنع إنتاجه، فالنظرة للمشكلة لم تكن شاملة.

٢-التغيرات المناخية

فـي أول أكـتوبر ٢٠٠١، نشـر الفريق الدولي لدراسة تغير المناخ، تقريره المجمـع عن التغيرات المناخية المستقاة من المعلومات المتجمعة منذ عام ١٩٩٥. ويصـل الـتقرير إلى النتيجة أنه حتى إذا أمكن تخفيض انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون خلال العقود القادمة، فإن حرارة كوكب الأرض ستستمر في الارتفاع لمدة طويلة قادمة، وأن منسوب المحيطات سيستمر في الارتفاع لألف عام.*

ووفقاً لرأي هذا الفريق من الخبراء المكلف بدراسة آثار ارتفاع درجة حرارة الأرض،* فـإن التغـيرات المناخية لها آثار غير عكوسة على الاقتصاد، والصحة العامة، والنظم البيئية في الكثير من مناطق الكوكب.

---

*صحيفة اللموند، في ٢٠٠١/١٠/٣.

*أصـدرت هذه "اللجنة الدولية للتغيرات المناخية" (٢٠٠٠)، تقريراً من ألف صفحة تحت عـنوان: "التغـيرات المناخـية، الآثار، والتوافق، والمخاطر"، أكدت فيه أن دلتا الأنهار، والـبلدان الصـغيرة على الجزر، والمناطق الجافة ستكون الأولى في التضرر. وكانت=

وســيؤدي ارتفــاع الحــرارة إلــى تخفيض احتياطيات المياه العذبة في آسيا الوســطى، وأفريقــيا الجنوبية، وبلدان المتوسط. وفي المناطق الجافة في الجنوب، تجســدت هــذه الظاهــرة في مشاكل متوطنة من الجفاف وندرة المياه، تزداد سوءاً بسبب الاستخدام السيئ للموارد المائية. وستكون لها نتائج سلبية كبيرة على المناطق القطبــية، وهي المخزن الرئيسي للمياه العذبة في العالم. وبدأت الثلوج الدائمة على قمــة كليمــنجارو، أعلى جبال أفريقيا، في الذوبان، وينتظر اختفاؤها بالكامل خلال ١٥ عامــاً. وفــي أمــريكا الجنوبية، أدى ذوبان الثلوج على قمم جبال الآنديز إلى فيضانات. ويُتوقع أن ثلوج جبال الألب ستختفي هي الأخرى قريباً.

وســيزداد عدد وحجم الفيضانات في المناطق الأخرى بما فيها الأوروبية، كما ســتتدهور نوعية المياه. وسيرتفع بشكل خطير عدد الأفراد الذين سيتأثرون بارتفاع منســوب المحــيطات حــتى العــام ٢٠٨٠، حتى إذا لم يتجاوز هذا الارتفاع ٤٠ ســنتيمتراً. أمــا عــن تأثير التغير في المناخ على الزراعة، فسيظهر على إنتاجية الــزراعة التــي ســترتفع فــي المناطق الشمالية، وتنخفض في المناطق المدارية والاستوائية. ويتحدث تقرير اللجنة الدولية عن هذا الموضوع قائلاً: "إن المجتمعات الأكــثر فقــراً فــي العــالم هي الأكثر اعتماداً على الماء والزراعة، وبالتالي التي ســتتعرض لأكــبر المخاطر بسبب التغير في المناخ. وسيختفي الكثير من النباتات والحيوانات، وكذلك بعض أنواع من أنماط الحياة الإنسانية، إلى الأبد."**

وطــبقاً للــتقرير ذاته، فإن ارتفاع درجة حرارة الكوكب، سيؤدي كذلك لزيادة انتشــار بعــض الأمراض المعدية مثل الملاريا، والكوليرا، وحمى الدنج. وسيعاني

=الوثــائق التــي أصــدرتها الفــرق المختلفة للأمم المتحدة هي الأساس الذي بنيت عليه الاتفاقــات الدولية المقترحة مثل اتفاقية "ماركو" للأمم المتحدة، وبروتوكول كيوتو، بهدف خفــض انــبعاثات الغاز التي تحدث تأثير الدفيئة التي تؤدي لارتفاع حرارة الأرض. ولم تصــدق الكثــير من الدول التي وقعت على هذه الاتفاقيات عليها بعد، ويجب أن تنفذ هذه القــرارات رغــم تــراجع الولايــات المتحدة عن تنفيذ نصيبها من الخفض من انبعاثات الغــازات. وفي يوليو ٢٠٠١، فشلت في بون المحاولات لسد الفجوة بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد الأوروبي، وبينها وبين بقية العالم بالنسبة لهذا الشأن.

** ورد في تقرير من ٢٦٠٠ صفحة، حرره أكثر من ٣٠٠٠ خبير، ونشرته اللجنة الدولية المعنية بالتغيرات المناخية، الأمم المتحدة، ٢٠٠١/٠٧.

السكان في مناطق كثيرة من تزايد الرطوبة، وموجات الحرارة المرتفعة، وأزمة التلوث. وستتعرض الأنظمة البيئية لتغيرات عميقة، مما يعرض فصائل كثيرة من النباتات والحيوانات لخطر الانقراض. وسيؤدي ارتفاع منسوب البحار، وارتفاع درجات الحرارة لإغراق ثلاثة أرباع الأراضي المنخفضة في العالم، وبصفة خاصة مناطق سندربان في الهند وبنجلاديش. كذلك ستتعرض للخطر الأرصفة المرجانية وهي الموئل للكثير من أنواع الحياة البحرية، كما سيختفي عدد من جزر المحيطين الهندي والهادئ خلال السنوات القادمة.*

ويؤدي لجتثاث الغابات، والزراعة الكثيفة، والرعي الجائر، إلى تغيير طبيعة الغطاء الأرضي، وبذلك يزيد من الأشعة المنعكسة من على سطح الأرض، وذلك يرفع درجة الحرارة، ويعمل على التقليل من كمية السحب، وبالتالي الأمطار المتساقطة. والمصدر الأكبر لهذه الأمطار فوق اليابسة هو من البخر الطبيعي لأوراق الأشجار والشجيرات، وبقطع هذه المصادر، تقل المياه التي تغذي السحب الممطرة. وفضلاً عن ذلك، عندما يقل الكساء النباتي للأرض، تتسرب مياه الأمطار مباشرة إلى الطبقات الجوفية من الأرض، حيث يتسرب جزء منها للبحار مرة أخرى. وتتفاقم العملية بالتوسع في ظاهرة التصحر، واختفاء النباتات من السفوح. وهذه العملية التي بدأت منذ تطور الرأسمالية، قد ازدادت وتيرتها خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة مع مرحلة النيوليبرالية.

وكان لقمة المناخ الأخيرة في بون (يوليو ٢٠٠١) أثر سلبي على الإنسانية، فقد شاركت البلدان الثلاثة الأكثر تلويثا في الكوكب، وهي الولايات المتحدة وكندا واليابان، في هذا المؤتمر وهي عاقدة العزم على عدم التصديق على بروتوكول كيوتو. وقد أعلنت حكومة الولايات المتحدة نيتها هذه منذ مارس ٢٠٠١، أما حكومة اليابان، فقد أعلنت عزمها على تأجيل الارتباط حتى أكتوبر ٢٠٠١، وبذلك تفادت الاصطدام مع الولايات المتحدة، أما كندا فقد أعلنت أنها لا تأمل في الاتفاق بين وجهات النظر. وكان الاتحاد الأوروبي هو الوحيد بين كبار الملوثين الذي قرر الارتباط بالبروتوكول وتطبيقه.** وفي اللحظة الأخيرة، وافقت اليابان على

---

*المصدر السابق.

**بروتوكول كيوتو هو مشروع اتفاقية أقر في ١٩٩٧، وينص على قيام بلدان الشمال بتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة ٥ % خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، حتى=

الانضمام للاتفاق، بعد أن قدم ممثلو ١٨٠ بلداً الكثير من التنازلات حتى يمكن تطبيق الاتفاق بداية من عام ٢٠٠٢.

وقد رفضت الولايات المتحدة أية تنازلات، وذلك بحجة أن الاتفاق الدولي سيضر باقتصادها، وبذلك عرقلت العملية. ومن المعروف أن الولايات المتحدة مسئولة وحدها عن ٤٠% من الانبعاثات الضارة لدول الشمال، أي ٢٥% من الانبعاثات على مستوى العالم. والقوى الاقتصادية لهذه البلاد هي في الواقع، المسئولة عن تلويث المياه بسبب ممارسات شركاتها متعدية الجنسية، سواء على أرضها، أو في أماكن أخرى.

وفي أوائل عام ٢٠٠١، أصدرت اللجنة الدولية المعنية بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة، تقريرها الثالث عن تقييم الأوضاع، وجاء في استنتاجاته ما يلي: "سترتفع درجة الحرارة المتوسطة لسطح الأرض بين ١,٤ و٥,٨ درجة مئوية خلال السنوات المائة القادمة. وسوف يرتفع منسوب المحيطات في نفس الفترة بمقدار ٠,١ إلى ٠,٩ متراً، وبذلك يغطي مساحات كبيرة من السواحل المأهولة بكثافة، كما ستزداد حالة الجفاف في المناطق الجافة، وتحدث تغيرات كبيرة في المناطق المطيرة.

ثالثاً: البحث عن حلول

تنقسم الحلول المقترحة لحل مشاكل المياه إلى حلول تقنية مثل إقامة السدود، مع ما يحيط بها من مشاكل، ونظم الري المتطورة، وحلول ذات طابع مبدئي مثل الخصخصة من جهة، وفي المقابل، إعلان أن الماء إرث مشترك للإنسانية.

١-السدود وآثارها الجانبية

من المستغرب أن نلاحظ أنه على الرغم من معرفة أدق التفاصيل المتعلقة بدورة المياه، فإنه جرى تجاهل هذه المعرفة عندما دُرست المشروعات الخاصة بحل مشاكل نقص المياه. وقد أقيمت مشروعات السدود الكبرى، وتحويل مياه

=تعود لمستواها في عام ١٩٩٠. وحتى نهاية عام ٢٠٠١، لم يكن البروتوكول قد دخل لحيز التنفيذ لعدم تصديق العدد الكافي من الدول عليه. وقد دافع الاتحاد الأوروبي عن البروتوكول وحدد عام ٢٠٠٢، كموعد ضروري لبداية تطبيقه.

الأنهار في حقبة الستينيات من القرن الماضي وأنفقت بلدان كثيرة مبالغ طائلة على هذه المشروعات. وفيما عدا قلة من هذه المشروعات، كانت النتائج مدمرة سواء من الناحية الاقتصادية، أو البيئية أو الإنسانية.

ومـــع ذلك فما زالت بعض البلدان تعمل على تحقيق مثل هذه المشاريع. وفي بلدان جنوب شرق آسيا، وفي الهند خاصة حيث يجب ري الأراضي التي تطعم ثلث ســكان العـــالم، يفرض الفشل الواضح للسياسات المائية التقليدية، البحث عن بدائل للسدود الكبرى.

وفـــي أفريقيا، يشهد نهر تانا على الفشل المحزن لعدد من المشروعات الكبرى للبـــنك الدولي. وكان المخطط له إقامة سد كبير، ومحطة كهرمائية، ومشروع ري، ومحمية بيئية. وكان لكل من هذه المشروعات أثر سلبي على المشروعات الأخرى، ويعيش الآلاف من السكان الذين اضطروا لترك مأواهم دون تعويض في بؤس.

وتتعدد الأمثلة، ففي جزيرة ريونيون، يهدف مشروع "نقل المياه" إلى نقل الماء من شرق البلاد لغربها، ويُخشى أن يؤدي ذلك لتفريغ شرق البلاد من السكان دون العـــثور على حل طويل المدى.* وسيؤدي سد "الخيران الثلاثة" في الصين إلى نقل مليون من السكان، وإغراق عدة مدن. ومئات الملايين من الدولارات التي استُثمِرت في هذه المشروعات قد استفادت منها بالدرجة الأولى، الشركات متعدية الجنسية في الشـــمال التي تعاقد معها البنك الدولي أو الحكومات المحلية لتنفيذ هذه المشروعات. ولكـــن هـــذه المشروعات أضرت بأوضاع السكان المحليين، وهددت الاحتياطيات الطبيعـــية، وكان أساس الفشل هو فقدان التنسيق بين المشروعات المختلفة، وبصفة خاصة، عدم احترام الدورات الطبيعية للمياه.

وفـــي مواجهة الطلب المتزايد على المياه للزراعة في خلال السنوات القادمة، نـــرى مقاومـــة مـــتزايدة لأية مشروعات تعمل على تحويل مجرى الأنهار، وبناء الســـدود. ويرفض الكثير من سكان هذه المناطق أن يُبعدوا عن الأرض التي ولدوا علـــيها، ويعيشـــون عليها، وفيها دُفن آباؤهم، لكي يستفيد الآخرون من الماء الذي ســـيحل محلهـــم عليها. وفي المقابل، تُقدم حلول لامركزية، تعيد الأنظمة التقليدية، ويقـــوم عليها المسئولون المحليون، بصفتها أكثر كفاءة في المدى البعيد، وأقل تكلفة بكثير.

---

*صحيفة لبراسيون، في ٢٠/٠١/٢٠٠٢.

٢-التقنيات الجديدة للري واستخدام الموارد المائية

لقـد أدى التوسـع في الزراعة الكثيفة بالاعتماد على الري، في مناطق جافة بطبيعـتها، وقلـيلة القـدرة على امتصاص المياه، إلى زيادة ملوحة التربة، وزيادة التصـحر. كذلـك أدت محاولـة الشركات متعدية الجنسية التوسع في مشروعات الـزراعة علـى الـنطاق العالمي، على أساس نماذج موضوعة مقدماً، لا تراعي الظروف الخاصة بكل منطقة، ولا العلاقة بين الزراعة والتربة، والزراعات المحلية التقليدية، إلى إبراز حدود فاعلية هذه الحلول، ومساوئها. وتمثل أفريقيا مثالاً مؤسفاً ذا دلالة واضحة على هذه الحقيقة.

وفـي بعـض الحـالات، كمـا في جنوب أفريقيا، خرجت الأمور عن حدود السيطرة، واضطرت الحكومة إلى البدء في قطع أنواع الأشجار المستوردة (وتمثل ٨ % من مساحة الغابات)، لتوفر الماء. فالكثير من هذه الأنواع تستهلك الكثير من المياه، فشجرة الأكاسيا تستهلك ٧٠ لتراً من الماء في اليوم، وشجرة الحور تستهلك ٢٠٠ لتراً. وكانت صناعة الورق قد دفعت في السنوات القليلة الماضية، إلى زراعة مساحة ١,٣ مليون هكتار من الغابات بهذه الأنواع، ولم تبقَ سوى مساحات ضئيلة من الغابات الأصلية بحالتها.

وفـي المقابل، تبينت فائدة الحلول المبنية على تكنولوجيات أقل تقدماً، وكذلك أن آثارهـا أقل سلبية على الوسط المحيط. وقد أعطت السدود الصغيرة التي أقامتها الجماعـات المحلـية في الصين، نتائج طيبة، وبُني الآلاف منها. وفي إسرائيل، بدأ تنفيذ طريقة مبتكرة لتدوير المياه، وبنتائج مرضية. وقد تبين أن نظام الري بالتنقيط، الذي يستهلك ٥ % فقط من المياه اللازمة للري بديل فعال. وبدأ البعض يفهمون أن كـل أنواع التربة لا تصلح لزراعة أية مزروعات، وأنه لا بد من العودة للزراعات التقلـيدية لكـل منطقة. كذلك نرى زيادة ملحوظة في الزراعات البيولوجية، وكذلك اهتماماً بحسن استخدام المياه في الصناعة.

وقـد حـاول الإنسـان كذلك تغيير طبيعة مياه البحر لجعلها صالحة للشرب، وإحـدى التقنـيات المستخدمة لذلك تعتمد على ضخ الماء إلى خزانات تحت ضغط مـنخفض عن الضغط الجوي، ثم رفع درجة حرارة الماء ليتبخر تاركاً الأملاح في الإنـاء الأصلي، وينتقل إلى خزانات باردة حيث يتكثف إلى ماء نقي. وقد لاقت هذه الطـريقة رواجاً في الستينيات والسبعينيات، ولكن تكلفتها المرتفعة تجعلها في غير

متناول أغلب بلدان الجنوب، كما أنها تحتاج إلى استخدام الكثير من الوقود الأحفوري أو النووي مما يزيد من تلوث الجو.

وهناك حل بديل جرى التفكير فيه منذ عدة عقود، وهو يعتمد على جر جبال الجليد من منطقة القطب الجنوبي باستخدام قاطرات بحرية قوية إلى بلدان الجنوب الجافة. وقد يكون الحصول على الماء الصالح للشرب بهذه الطريقة أقل تكلفة من طرق إزالة الملوحة، ولكن لم يجرِ اختبارها حتى الآن لاعتبارات عملية.

٣-الخصخصة واعتبار الماء سلعة

خلال العقد الماضي، جرى تقديم الماء للرأي العالم العالمي بوصفه المورد الاستراتيجي للقرن الواحد والعشرين، وقد تواترت المؤتمرات، والمنتديات، والتصريحات الرسمية لتنبيه متخذي القرار بقرب حدوث أزمة في المياه، حيث يحدث خلل غير مسبوق بين الطلب المتزايد باستمرار، وبين المعروض من الماء على مستوى العالم. ومع أن معطيات المشكلة حقيقية، وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات عاجلة للتحكم في الطلب، والتقليل من عوامل التلوث والهدر، إلا أن التوجه السائد هو اللجوء إلى قوى السوق لحل هذه المشكلة المعقدة.

وفي الواقع، بدأ يتبلور كنتيجة لهذه اللقاءات، توافق عام في الرأي، يتقوى من عام لعام، بشأن ضرورة تدبير الاستثمارات اللازمة لإدارة إنتاج وتوزيع المياه بكفاءة، حيث يجب اعتبار الماء سلعة اقتصادية. وهذه النظرة الجديدة التي تبدو علمية، تلتف حول المشاكل الحقيقية (البيئية، والاجتماعية، والسياسية)، وتجعل من الماء وهو المورد الطبيعي الأكثر حيوية، سلعة مثلها مثل بقية السلع. وليس من المستغرب الوصول لهذه النظرة في ظل الجهود الجبارة لكسب التأييد من جانب شركات المياه الكبرى التي يعتبر ممثلوها المتحدثين المفضلين ـ بل الأعضاء ـ في هيئات مثل المجلس العالمي للمياه المكلفة من قبل البنك الدولي والأمم المتحدة بدراسة "مشاركة" لهذا الموضوع، والتقدم بالاقتراحات المناسبة.

ويفرض الشمال سياساته النيولبرالية على الجنوب، ويقدم الحل النموذجي وهو خصخصة الخدمات العامة الأساسية، بما في ذلك تزويد السكان بالمياه. وهم يجادلون بأن إدارة الدولة للخدمات العامة ترتبط بانعدام الكفاءة، في حين ستتميز الإدارة الخاصة بالتفوق، مع أن خبرة القرن الماضي تثبت خطأ هذا المنطق. وبنفس هذا التفكير، يؤكدون أن الماء سلعة غالية، وأن إدارتها (جلبها، وحفظها،

وتوزيعهـــا، واستخدامها، وتدويرها) لا يمكن أن تُحققها بكفاءة إلا مؤسسات، محلية ووطنية، في بلدان الجنوب، تعمل تحت جناح الشركات متعدية الجنسية.

وهكـــذا، ففي المنتدى العالمي للمياه الذي انعقد بلاهاي (مارس ٢٠٠٠)، أُعلن أن تـــزويد مـــن يحـــتاجون إلى مياه الشرب في جميع أنحاء العالم بحاجتهم منها، يقتضـــي اســـتثمارات قدرها ١٨٠ ملياراً من الدولارات على مدى السنوات ٢٠٠٠ وحـــتى ٢٠٠٥. وكـــان الهـــدف من إعطاء رقم إجمالي، دون تفاصيل مكوناته من مشـــروعات جزئـــية طـــبقا للبلدان والمناطق المختلفة، هو الإيحاء بضخامة المبلغ المطلـــوب. وبـــناء عليه توصلوا إلى أن الحل الممكن هو تكليف الشركات متعدية الجنســـية القـــيام بهـــذه المهمـــة.* ويكفي للمقارنة أن نقول إن تكلفة نفقات التسلح المـــنظورة فـــي نفـــس الفترة تتجاوز ٤٥٠٠ مليار دولار، أي ٢٥ ضعف التكلفة المقدرة لتوفير مياه الشرب لجميع المحتاجين إليها.

وأحـــد شـــروط البـــنك الدولي للتخفيف من أعباء البلدان "الفقيرة ذات الديون المـــرتفعة"، هو بالدقة خصخصة عمليات توزيع المياه في المدن، وهو ما حدث في حالة الموزمبيق عام ١٩٩٨. كذلك اشترط البنك الدولي على البلاد وقف مشروعات توصيل المياه للمناطق الريفية.**

وقـــد اتبعـــت جمـــيع بلدان الجنوب تقريباً السياسات النيوليبرالية التي يفرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وخصخصت مشروعات المياه، أو هي بطريقها لخصخصـــتها، الأمـــر الذي يؤدي إلى تجزئة المشروعات وتفتيتها، مما يجعل من المســـتحيل وضـــع استراتيجيات على المستوى القومي لحل مشاكل المناطق الأكثر احتياجاً.

والاخـــتراع الأخير لنظام السوق هو التجارة العالمية في المياه المعبأة، والتي ازداد حجمهـــا بمعـــدل ٧% فـــي العام خلال السنوات الماضية. وبلغت كمية المياه المعـــبأة خـــلال عام ٢٠٠١ أكثر من ٩٠ ألف مليار لتر من المياه، التي يزيد ثمنها عـــن عشـــرة آلاف ضعف ثمن المياه النقية الموردة بشبكات توزيع المياه العادية.*

---

* إل بايس (على الإنترنت)، رقم ١٤-١٦، في ٢٠٠٠/٠٣/١٩.

** جان بيير باج، في "أنتم ثمانية، ونحن ستة مليارات"، في Nord Sud، ٢٠٠١.

* عـــن دراســـة قامت بها جامعة جنيف بتكليف من منظمة حماية الحياة البرية في العالم WWL.

وهــذه الظاهــرة مقــياس حقيقي لنظم الحياة الجديدة التي يفرضها السوق العالمي وتسبب الإضرار بالبيئة التي تتأثر سلباً من عمليات تعبئة هذه المياه، وما تنتجه من قمامة ضارة بالبيئة.

وللــترويج لاســتخدام المياه المعبأة في الجنوب يدعون أنها ضرورية لضمان الصحة بسبب تلوث مصادر مياه الشرب. أما في الشمال فقد بلغ استخدام هذا المنتج أرقامــاً خيالــية بفضــل الدعاية التي تنسب إليها فوائد محددة مثل: إنقاص الوزن، وتخلــيص الجســم مــن المخلفــات الضارة، ومزايا في مجال التجميل، والعلاقات الجنســية، فضــلاً عــن المكانة الاجتماعية. ويوجد موقع على الإنترنت يمكن عن طريقه الحصول على المياه المعبأة من جميع أنحاء العالم.**

وكالمعــتاد، نجــد وراء هــذه الــتجارة التي لا تحترم الدورة الطبيعية للماء، وتســاهم فــي تلويــث البيئة، شركات متعدية الجنسية، ومن أهمها نستله، ودانون، وكوكــا كــولا. وقــد حاولت منظمة الفاو وضع معايير للجودة يمكن على أساسها التعامل مع هذه الصناعة النامية بقوة، ولكن الشركات متعدية الجنسية، ومن ورائها الولايات المتحدة، قد رفضت قبول أي تقنين في هذا المجال.

وهكــذا يــتحول المــاء شــيئاً فشيئاً إلى سلعة تدخل ضمن مكونات الاقتصاد الرأسمالي المعولم، وبهذا لم تعد الأولوية لإشباع حاجة حيوية، وإنما لتحقيق الربح. وفــي داخــل مجتمعات الجنوب مثلها مثل الشمال، يصبح تسليع الماء أحد العوامل المؤثــرة علــى العلاقات الاجتماعية. أما في مجال العلاقات بين الشمال والجنوب، فهــو يعمــل علــى زيــادة التباعد بين الطرفين، ويقترب من عتبة إحداث انفجار لصــراعات قد تبلغ حداً خطيراً خلال القرن الواحد والعشرين. وفي داخل المجتمع الواحــد، يصــبح الحصول على الماء أحد مظاهر التمييز الاجتماعي، والتمادي في الخصخصة يزيد من حدة اللامساواة في العلاقات الاجتماعية.

رابعاً: الماء والأخلاقيات والقانون الدولي

فــي مواجهــة خطــورة مشكلة الماء، بدأت الهيئات الرسمية في النظر فيها بــتوجهات مخــتلفة، وهكذا كلفت اليونسكو فريقاً من الخبراء بوضع مدونة للقواعد الأخلاقــية لاســتخدام المــاء، مــع الربط بين استخدام الموارد المائية وبين حقوق

** www.bottled-waterstore.com.

الإنســـان. وقد أكد هذا الفريق على ضرورة الاتفاق على عدد من المبادئ الأساسية فـــي استخدام المياه وتوزيعها على نطاق العالم. وقد تركز اللقاء "الماء العذب" (في أغســطس ١٩٩٩، وهـــو رابـــع لقاء منذ تكوين فريق العمل) على اعتبار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بوصفه الأساس للنص النهائي المتعلق باستخدام المياه.

وهكــذا أصـــبحت حقوق الإنسان المرجع الأساسي لوضع مدونة للمبادئ التي تطـــبق على مستوى العالم. وتشير هذه المبادئ إلى الحقوق الطبيعية للأفراد، وإلى ضـــرورة وضع قواعَدَ للسلوك بشأن استخدام المياه، في ارتباط مع احتياجات إنتاج الغذاء، والبيئة، والتلوث الناتج عن الاستخدامات الصناعية، ومصادر المياه الجوفية غير المتجددة، والتشريعات، والعلاقات الاجتماعية، ودور المرأة.

ولذلـــك فمـــن واجب المنظمات الشعبية للمجتمع المدني أن تبدي اليقظة تجاه مبادرات الهيئات التي منحت الصفة الرسمية للسياسات النيوليبرالية التي تضر بالبيئة المحيطة. ويجب استخدام المنتديات الرسمية كمنابر لإدانة هذه السياسات، ولكن هذا غـــير كافٍ، بل يحتاج الأمر كذلك إلى أماكن لتبادل الحوار بين الأفكار والوصول إلـــى توافـــق عالمـــيٍ جديد في الرأي، بهدف التحكم في هذه السياسات، ثم تغييرها جوهـــرياً في نهاية الأمر، لضمان المحافظة على البيئة، وحق الجميع في الحصول على الماء، مهما كان المكان أو البلد المعني.

ولـــم تـــؤدِ بـــرامج التنمية التي اقترحها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للجـــنوب في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، إلا إلى تفاقم أوضاع النقص في إمــــدادات المـــياه، وتلوثهـــا. وقد اقترح المنتدى العالمي للمياه (لاهاي في مارس ٢٠٠٠) الـــذي نظمـــته حكومـــة هولندا بالتعاون مع المجلس العالمي للمياه، تكوين "الحـــركة مـــن أجـــل المـــاء"، التي تعمل على رفع الوعي العام بمشكلة المياه، في محاولـــة لاستبعاد الحركات والمنظمات التي تكونت تلقائياً في داخل المجتمع المدني من أدنى، والتي كانت السابقة في الإشارة لهذه المشكلة.

خامساً: الماء كإرث مشترك للإنسانية

هـــناك الآن قبول عام لفكرة أن الماء بوصفه مورداً طبيعياً للكوكب، لا يمكن الاســـتغناء عـــنه للحياة النباتية والحيوانية والإنسانية، يجب أن يكون متاحاً للجميع، وبالتالـــي يجب اعتباره إرثاً مشتركاً للإنسانية. وحتى إذا فرضت ظروف الشح بذل جهـــود كبيرة للوصول إلى حل للمشكلة فإن ذلك ممكن في جميع الحالات، وكل ما

يلــزم هــو تضــافر جهود مختلف مكونات المجتمع المدني في قواعده لوضع حد لسياسات الدول المسيطرة، والشركات متعدية الجنسية التي تسيطر على القطاع.*

وفــي الواقــع، يحق التساؤل عما إذا كان النظام الحالي بمستوياته التقنية قادر علــى حــل مشاكل تسمم الماء وتلوثه، وكذلك التغيرات المناخية. التساؤل عما إذا كانــت الأنظمــة السياسية الحالية، قادرة على وقف شح المياه، والدفع نحو استخدام يتماشى مع الدورة الطبيعية للماء، ويستجيب لاحتياجات جميع سكان الكوكب، وعما إذا كنا نستطيع أن نخطو نحو مجتمع يضع نهاية لمسلسل التخريب.

وحقــيقة أنه لا يوجد نقص في إمدادات المياه في عواصم البلدان السبع الأكثر تقدمــاً في العالم في الوقت الحالي، لا يجب أن يهدئ من روع الرأي العام العالمي، فمشكلة المياه كوكبية، لا لمجرد أنها تمس جميع الأمم بطريقة أو بأخرى، وإنما لأن الماء عنصر طبيعي له دورة تنتظم على مستوى الكوكب، ولا تعترف بالحدود التي وضعها البشر. وأي حل لا يأخذ في اعتباره هذا البُعد مآله الفشل.

ويتمــنى الكثــيرون أن يتــبلور برنامج العمل بهذا الشأن في شكل حركة، أو رابطة، أو حزب، أو تجمع منها جميعاً بهدف التوصل إلى بدائل. وقد دخلنا مرحلة مــن الوعــي الجديــد، ومــن الأبحاث والخيال الخلاق. وفي أثناء العشرين عاماً الماضية، دفع تطور الرأسمالية في اتجاه النيوليبرالية بالقيم الإنسانية للوراء، وفرض ماديــة معاديــة للبشــر على مستوى غير مسبوق. وقد فشلت الديمقراطية التمثيلية بمستواها الحالي في وقف هذه الاتجاهات.

والنظرة الفاحصة للتاريخ تعلمنا أن حلول المشاكل الأساسية كانت تظهر عادة بطــريقة غــير متوقعة من خلال مفكري العصر، أو الخيال الشعبي، والقدرة على الاخــتراع والحلــم والنضــال مــن جانب قطاعات كبيرة من الشعب ــ الطبقات الاجتماعــية أو الجماعــات أو الشــعوب ــ التي حُرمت من الحصول على أبسط ضــروريات الــبقاء، وتنمية مصالحها الحيوية، والتي تعرضت كذلك، لقمع فكرها الخــاص، أو معتقداتها الدينية، أو أخلاقياتها أو مصالحها الثقافية. لقد جاءت الحلول عــادة، من جانب الحركات الاجتماعية، أو الأحزاب السياسية، أو المنظمات الدينية التــي وقفــت عــادة وراء المبادرات الخلاقة لتغيير النظام القائم. وحتى حكومات

---

* مــن بين الخمسمائة شركة المتعدية الجنسية الكبرى في العالم، ٤٧٧ منها تقع في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، التي تضم ٢٩ بلداً من الأكثر نمواً في العالم.

السبعة الكبار اضطرت للاعتراف في جنوا (يوليو ٢٠٠١)، بخطورة مشكلة المياه، وإن كانوا قد رصدوا النتائج دون تحديد الأسباب.

مــن الواضح إذن أن مشكلة المياه لا يمكن معالجتها كمشكلة قائمة بذاتها دون ارتــباط ببقية المشاكل التي تهم الإنسانية في مجموعها. وهذا أحد الدروس الرئيسية المســتفادة من اللقاءات الكبرى مثل المنتدى الاجتماعي العالمي في بورتو أليجري، ويجــب دعــم جميع المبادرات التي ظهرت في هذا المجال استجابة لحجم الضرر لأنها قد تفتح الطريق لآفاق إيجابية.

وعلـــى أيـــة حال، فلا يمكن حل مشكلة المياه طالما اعتُبِر الماء سلعة تخضع للملكـــية الخاصـــة، مع أنه إرث مشترك. وتوجد بهذا الشأن الكثير من الاقتراحات التـــي تتجاوز مجرد المبادئ العامة. وقد قامت بالفعل تحركات اجتماعية نجحت في وقـــف بعـــض المشـــروعات غـــير المعقولة أو الخصخصات الجارحة. والخطوة الأساســـية الأولـــى هـــي تنمية الوعي بأن الماء وهو مصدر الحياة، إرث مشترك للإنســـانية علـــى المســـتوى العالمي. ويجب ألا ينتظر المرء أن تنقطع المياه عن نـــافورات سنترال بارك، أو مساكن المدن الأوروبية قبل البدء في تنفيذ الإجراءات الملموسة لحل مشكلة تؤثر من الآن بشدة على حياة الملايين من البشر.

المــراجــع

- "بيان الماء، من أجل عقد عالمي"، بروكسل، لابور، ١٩٩٨.
- A Shared Vision of a Better World، نيوزويك، عدد خاص، ديسمبر ١٩٩٩-فبراير ٢٠٠٠ ص ١٥.
- A Soviet Sea Lies Dying، ناشيونال جيوجرافيك، واشنطن، فبراير ١٩٩٠، ص ٨١.
- A Safe Water Plan Turns Poisonous in Bangladesh، الهـرالد تريبيون الدولي، ١١ نوفمبر، ١٩٩٨، ص ١، ٥.
- Awash in a River of Rage، نيوزويك، ٩ أغسطس ١٩٩٩، ص ٢٨.
- "تنجلاديش" القاموس الجغرافي لمريام ويبستر، سبرنجفيلد، ذ٩٩٧، الطبعة الثالثة، ص ١١٠.
- باركيــن ج. د.، "تجديــدات مكســيكية في إدارة المياه" (بالإسبانية)، مكسيكو، مركز البيئة، ٢٠٠١.
- كــلارك ر.، The International Crisis، نشر معهد ماساتشوسيس للتكنولوجيا، ١٩٩١-١٩٩٢، ص ٥٠، ١٣٢-٣، ١٣٠-١، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٧-٨، ١٥٠.
- دي مارسيلي ب.، Leau، باريس، فلاماريون، ٢٠٠٠.
- دي فيلبيه م.، Leau، باريس، سولين ليماك، ٢٠٠٠.
- EFE، العدد ٨، واشنطن، أغسطس ١٩٩٩.
- صحيفة إل بايس على الإنترنت، مارس ٢٠٠٠، عدد ١٤١٤.
- صحيفة إل بايس على الإنترنت، أغسطس ١٩٩٩، عدد ١١٨٦.
- فورنييه ج. م.، Leau dans les Villes dAmerique Latine، باريس، لارماتان، ٢٠٠١
- جلايك ب. هـ. (تحرير)، A Guide to the World Fresh Water Resources، نشر جامعة أوكسفورد، نيويورك، ١٩٩٣، ص ٤٩.
- المصدر السابق، ص ١٣، ١٥، ١٦، ٢٢-٣، ٥٦-٨، ٩٠، ١٠٨-٩، ٢٧٢.
- Groundwater: The Invisible and Endangered Resource، تقرير لليونسيف، اليوم العالمي للماء، ٢٢ مارس ١٩٩٨، ١-٢.
- المصــدر الســابق، تقريــر الأرصــاد الجويــة العالمي، http://www.wmo.ch/web-en/Wdwfea.html، ٢.
- كريمر د.، Water, the Life-Giving Source، (تقرير مدير قسم الهيدرولوجيا ومصادر المياه، بمنظمة الأرصاد العالمية WMO)

- لانــز، كلاوس، The Greenpeace Book of Water، (مترجم عن الألمانية)، نشر ديفيد وتشارلز، إنجلترا، ١٩٩٥، ص ٩١، ١٢٢.

- -Petra Ancient City of Stone، ناشيونال جيوجرافيك، واشنطن، ديسمبر ١٩٩٨، ص ١٢٢، ١٢٧، ١٢٩، ١٣٣.

- قاموس سالفات الموسوعي، برشلونة، ١٩٨٦، الطبعة ١٦، مجلد ١٦، ص ٣٢٧.

- بوســتيل، ســاندرا، Last Oasis Facing Water Scarcity، نــيويورك، نشر نورتون، ١٩٩٣، ١٢، ١٩-٢٠، ١٧-٨، ١٨، ١٩، ٣٥، ٣٦، ٥٥، ٧٧، ١٠٣-٤، ١١٥-٦، ١٢٦-٧، ١٥٠-١، ١٨٥، ١٩٠.

- رويترز، أبريل ٢٠٠٠، عدد ١٤٣٧.

- ســـــراج الديـــــن، إســـــماعيل، Beating the Water Crisis، http://www.ourplanet.com/imgversn/83/scrag.html، ص ٣، ١٠.

- ســيرونو ج.، Leau Nouvel enjeu strategique mondial، باريس، نشر إيكونوميكا، ١٩٩٦.

- كتاب جينيس للأرقام القياسية، ص ١١٠.

- كتاب جرينبيس عن الماء، المصدر السابق، ص ١٢٢.

- Triple Threats، تقرير اليونسيف، اليوم العالمي للماء، المصدر السابق، ص ١.

- Water Drying Out، الإيكونومست، لندن، ١٨ سبتمبر ١٩٩٩، ص ٩.

- يونج م. (تحرير)، كتاب جينيس للأرقام القياسية، ١٩٩٧، ص ١١٠.

على الإنترنت:

- منشورات متعـــددة للأمـــم المتحدة (www.un.org)، والبنك الدولي (www.banquemondiale.org)، وصندوق النقد الدولي (www.imf.org)، والفاو (www.fao.org)، ومنظمة الصحة العالمية من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠١ (www.who.net).

الماء إرث مشترك للشعوب

سمير أمين *

المـــاء، وهو موزع بطريقة غير متساوية على سطح الكوكب، لا يمكن للحياة أن تســتمر بدونـــه، ويؤثر هذا التوزيع بشكل كبير على مصير الشعوب، لأن هذا الإرث المشـــترك مصـــدر للوفـــرة عند البعض، ونادر الوجود عند البعض الآخر. وتزيد الحملة النيولبرالية الحالية، التي تعمل على جعل الماء سلعة تجارية، ويخضع بذلك للخصخصة والمنافسة في السوق. وأيا كانت الدوافع، فهذا الاختيار لا يأخذ في الاعتبار احتياجات الشعوب، ومن باب أولى، لا يحترم حقها الأساسي في الماء وهو العنصـــر الحـــيوي. ولذلـــك فمن الأهمية بمكان تأكيد حق الشعوب في هذا الإرث المشـــترك، وتعزيـــز الـــنظرة الاقتصادية التي تعطي الأولوية للتنمية البشرية على المصـــالح الاقتصادية، وتشجيع المبادرات السياسية التي تهتم بمصالح أولئك الأكثر حرماناً فيما يتعلق بالماء.

١-الماء مورد موزع بطريقة غير متساوية

لا توجـــد حـــياة بـــدون الماء، فهو ضروري كالهواء تماماً. وسنهتم في هذه الدراســـة المختصـــرة، باســـتخدامات الماء في الزراعة، وهي التي تستهلك الجزء الأكبر من المياه.

يـــتوزع المـــاء في الطبيعة بطريقة تتسم باللامساواة لحد كبير بين المجتمعات الزراعية على نطاق الكوكب، فالمناطق المعتدلة والاستوائية تتلقى الماء بالمجان من "الســـماء" علـــى شكل أمطار غزيرة. وعندما تسقط هذه الأمطار على تربة عميقة

---

*اقتصـــادي مصـــري، مدير منتدى العالم الثالث (داكار)، ورئيس المنتدى العالمي للبدائل.

تحتفظ بالماء، تتهيأ الظروف لزراعة سهلة وعالية المردود. أما في المناطق الجافة وشبه الجافة، فلا بد من البحث عن الماء، أي ضخه من الآبار العميقة أو الأنهار ثم استخدامه في ري جميع الأراضي المزروعة. وهنا يصبح إنتاج الماء ذا تكلفة معينة وليس مجانياً، فهل تقتضي هذه الندرة فرض سعر لهذا المورد؟

٢-تأثير الماء على القدرة التنافسية للزراعة

إذا اتخذنا موقف عالَم الاقتصاد الرأسمالي المعولم، فسنتساءل فوراً عن أثر هذه اللامساواة في توزيع الماء على القدرة التنافسية النسبية للإنتاج الزراعي في مناطق العالم المختلفة.

يميز علم الاقتصاد التقليدي بين مفهومين مختلفين للإنتاجية، وهما: إنتاجية العمل (وهو ناتج قسمة قيمة المنتج على كمية العمل المبذول مباشرة في إنتاجه)، وإنتاجية رأس المال (بالمثل، ناتج قسمة قيمة المنتج على رأس المال المستخدم لإنتاجه). ويجمع كارل ماركس هذين الوجهين لذات الحقيقة ـ وهي درجة تطور قوى الإنتاج ـ ويُعرِّف مفهومه لإنتاجية العمل الاجتماعي، وهو: حجم الإنتاج ذو القيمة الانتفاعية المحددة، الذي نحصل عليه من كمية محددة من العمل الكلي الحي (المستخدم مباشرة في الإنتاج المعني)، والميت (الذي يتبلور في أدوات الإنتاج المستخدمة).

ونفس المجموعة من العمل المباشر، وغير المباشر، أي استخدام نفس المستوى من تكنولوجيا الإنتاج، لا ينتج بالضرورة نفس حجم الإنتاج، فنتائج هذه المجموعة تتوقف في الواقع، على الظروف الطبيعية للإنتاج. ولكن إذا كان من الممكن تجاهل هذه الظروف لضآلة أثرها في بعض أنواع الإنتاج (كالصناعات التحويلية مثلاً)، فإنه لا يمكن تجاهلها، كما هو واضح، في حالة الزراعة.

ويحل الاقتصاد التقليدي هذه المشكلة الراجعة لظروف الطبيعة، بأخذ "إنتاجية الطبيعة" (الماء في حالتنا) في الاعتبار، وهذه تعامل مثل بقية العوامل بقسمة قيمة المنتج على تكلفة المادة الطبيعية (الماء) المستخدمة في إنتاجها. وهكذا تكون هذه الإنتاجية في المناطق المعتدلة لا نهائية (لأن المقسوم عليه وهو تكلفة الحصول على ماء المطر تساوي صفراً)، وتقل عن ذلك طبعاً في زراعة المناطق المروية.

وهذه الطريقة لوصف ظروف الإنتاج، تغطي على الفرق الطبيعي بين الجمع بين العمل المباشر واستخدام أدوات العمل (العدد والآلات) من جانب، وبين أثر

الظـروف الطبيعية على نتيجة استخدام التكنولوجيا من الجانب الآخر. لأن الآلات هي ذاتها من منتجات العمل الاجتماعي، وهي تُنتَج ويعاد إنتاجها عن طريق الجمع بين العمل (المباشر) ورأس المال (وهو عبارة عن عمل غير مباشر)، وهو ما يحدد البنـية المعيـنة للتنظـيم الاجتماعي للعمل. وفي المقابل، تمثل الظروف الطبيعية عنصـراً خارجياً بالنسبة للعمل الاجتماعي. أما اعتبار الاقتصاد التقليدي "للطبيعة" عنصـراً من عناصر "الإنتاج السلعي" مثل العمل والمعدات (رأس المال)، فلا يعدو أن يكون مغالطة منطقية تعبر عن التغريب السلعي (التسليع) المرتبط بالرأسمالية.

وهكـذا تضـاف تكلفة الحصول على الماء، عند وجودها، إلى تكلفة الحصول علـى العمـل ورأس المـال، والزراعة التي تتحمل هذه التكلفة لا يمكن أن تنافس الـزراعة التـي تحصل على الماء مجاناً مهما كانت كفاءة التكنولوجيا المستخدمة. فهـي لا تستطيع بيع منتجاتها، عند تساوي مستويات التطور، بأسعار منافستها ذات الـري بالمطر، إلا إذا دفعت ثمناً أقل لقوة العمل. ولا يختفي هذا العائق الناتج عن جوهـر الـنظام إلا في حالة بعض المنتجات "ذات الطبيعة الخاصة" (مثل المنتجات المداريـة كالبن والكاكاو والشاي) التي يحتاج إنتاجها في مناطق بعيدة عن موطنها الطبيعـي إلـى تكلفة إضافية مرتفعة جداً (كالصوب أو الإضاءة الصناعية). ويلغي هـذا التشويه، عندما يتعلق الأمر بمنتجات متشابهة، أو ذات قيمة انتفاع متساوية ـــ مـثل أنواع الحبوب القابلة للتبادل، أو اللحوم المنتجة باستخدام أعلاف مزروعة ـــ دور التنافسية المقارنة.

٣-الماء حق للشعوب والإنسانية

إن الخضـوع لمـنطق الاقتصاد التقليدي وللتغريب السلعي الذي يمثل قاعدته الأساسية، والقبول بقواعد اللعبة التنافسية في إطار العولمة دون قيد أو شرط، يعني إمـا القبول بدفع أجور أقل بشكل منتظم للبعض، أو التوقف عن الإنتاج. فالعولمة النيولبرالية إذن، تعني القضاء على الزراعة في مناطق واسعة من العالم.

ولكـن الشـعوب والأمم والدول موجودة، وهي تحتل مواقع معينة على سطح الأرض، وهـذه المواقـع ليسـت متطابقة بل تختلف في ظروفها الطبيعية، وعلى الاقتصاد السياسي الواقعي أن يأخذ ذلك في الاعتبار. ولكن الاقتصاد التقليدي يدعي الجهـل بهـذه الحقـائق، ويفترض بدلاً منها نظرية عن عالم خيالي معولم، يشمل الكوكـب بأكمله، ويتميز بإضفاء طابع سلعي على جميع مظاهر الحياة الاجتماعية،

وعلـــى جمـــيع الظـــروف المتعلقة بالنشاط البشري. وهذه النظرية تسمح له بإسباغ الشرعية على الطموحات الأحادية لرأس المال، دون مراعاة أية حقائق الاجتماعية.

ولـــو كـــان الليبرالـــيون الذين يدافعون عن أصولية رأس المال هذه أمناء مع أنفســـهم، لوصلوا إلى نتيجة مؤداها أن الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية (الماء في حالتـــنا) يقتضـــي إعـــادة توزيع كاملة لجميع سكان العالم على أساس الموارد غير المتساوية في أنحاء الكرة الأرضية، فهذا ما يعنيه ترشيد العولمة بكل تأكيد.

وفـــي هـــذه الحالة يصير الماء مورداً مشتركاً للإنسانية جمعاء، فإذا كان هذا المـــورد يفـــيض عن حاجة الجميع على هذا المستوى العالمي، فإن ثمنه من وجهة النظر السلعية للاقتصاد التقليدي، يجب أن يكون صفراً.

ولكـــن واقع الحال أن الماء يبقى أحد الموارد المشتركة لشعب في بلد ما، فإذا كـــان هـــذا المـــورد نـــادرًا نسبياً لذلك الشعب، فالواجب هو ترشيد الحصول عليه واســـتخدامه. ورجل الاقتصاد الذي لا يعترض على التغريب السلعي، والذي يعتبر المـــوارد الطبيعـــية ـــ متجددة كانت أو غير متجددة ـــ مثلها مثل بقية الموارد (في جمـــيع مناحي الحياة الاجتماعية)، مجرد موضوعات "للعرض والطلب" من جانب الأفراد، يقترح وصفة معينة لإدارة هذا المورد، ألا وهي سعر السوق الذي يجب أن يدفعه الفلاحون. والنتيجة بالطبع هي أن يبقى إنتاجهم أقل تنافسية إلا إذا قبلوا أجراً أقـــل في مقابل عملهم. أما بالنسبة لأولئك الذين يفرقون بين الظروف الطبيعية وبين إنتاج العمل الاجتماعي، فإن الماء يعتبر مورداً مشتركاً لجميع سكان البلد المعني.

وفـــي هـــذه الحالة يجب أن تقسم تكلفة استخدامه بين جميع السكان بطريقة أو بأخـــرى، أي بتنظيم السوق، أو عن طريق نظام مقبول للدعم أو الضريبة. وتتحدد صيغة مثل هذا النظام عن طريق مجموعة من الحلول الوسط تتوقف على العلاقات الاجتماعية الداخلية، وظروف انخراط البلد في الاقتصاد العالمي. وهي حلول وسط بيـــن الفلاحيـــن ومستهلكي المنتجات الغذائية، أو بين متطلبات التنمية التي يحددها المشـــروع الاجتماعـــي، وبيـــن احتياجات التصدير التي قد يفرضها هذا المشروع الاجتماعي في مرحلة محددة من تطوره (وفي هذا الإطار يمكن تصور توجيه دعم لـــبعض الصـــادرات غـــير المنافسة "بشكل طبيعي"). ومثل هذه الوصفة لا يمكن تحديدهـــا بشـــكل مطلـــق أو ثابت، وإنما تبقى نسبية، وتنطبق في مرحلة تاريخية بعينها.

أمـــا الخطـــاب الذي يدعي أن "السوق" سيحل "تلقائياً" المشاكل المتعلقة بوضع هـــذه الحلـــول الوسط فلا يحقق أية فائدة، بل هو يعمل على التهرب من المصاعب بدلاً من إيجاد الحلول لها. فطالما بقيت الشعوب والدول أجزاء مستقلة من البشرية، فـــلا بـــد أن تـــبقى نظـــم الأسعار الداخلية الرشيدة ذات الكفاءة للحفاظ على التقدم الاجتماعي، غير مرتبطة بنظام الأسعار "المعولمة" الموحدة.

وحيـــث إن البلدان المعنية لا تعيش في اكتفاء ذاتي كامل، وهو أمر غير وارد (علـــى الأقـــل لأن جـــزءاً مـــن مواردها المحلية من المياه مصدره أنهار تنبع من مصـــادر خارج حدودها)، فإن المشاكل النابعة من كون الماء إرثاً مشتركاً للإنسانية بكاملها، تعود للظهور.

وحـــل هذه المشاكل يجب أن ينبع في مجال ما يمكن أن ندعوه "حق الشعوب والإنســـانية". وهذا الحق، فيما يتعلق بالماء، لا وجود له تقريباً حيث إن كل بلد حر فـــي اســـتخدام المـــياه الجوفية والسطحية داخل حدوده طبقاً لما يتراءى له. فإذا ما وجدت اتفاقيات لتنظيم هذا الاستخدام، فهي لا تعدو أن تكون اتفاقيات دولية خاصة. وهـــناك ضـــرورة عاجلـــة اليوم لتقرير الحق القانوني للشعوب والإنسانية في هذا المجـــال. ولا يكفي في هذا المجال وجود قانون الأعمال الدولي الذي فرضه رأس المـــال، والـــذي تركز المؤسسات المالية الدولية (وخاصة منظمة التجارة العالمية) علـــى تدعـــيمه، بديـــلاً عـــن غياب حق الشعوب في إدارة الماء، الإرث المشترك للإنسانية، بل العكس هو الصحيح.

٤-الماء والتنمية الزراعية

يشـــغل المـــاء، عـــندما يكـــون مورداً نادراً ومكلفاً، مكاناً متفرداً عند وضع مشروعات التنمية الزراعية، وتنفيذها. ويحاول الاقتصاد التقليدي تجاهل هذا التفرد، والـــتعامل مع الماء كما يتعامل مع أية سلعة أخرى. والأيديولوجية التي تقف وراء الادعـــاءات العلمية لهذا الاقتصاد في منتهى البساطة: فالأسعار التي يحددها السوق الحـــر (بمـــا فيها أسعار الموارد الطبيعية)، والجري وراء أقصى ربح، والمنافسة، ســـتخلق بذاتهـــا حـــركة تقدم يكون من غير المفيد ـــ بل الضار ـــ محاولة التنبؤ باتجاهاتهـــا أو شـــكلها. ولا يـــرد في هذه المناقشة على الإطلاق أن ما يوجه هذه الحركة هو حقيقة التراكم الرأسمالي.

وفـــي المقابل، يحدد كارل ماركس مفهوم تنمية قوى الإنتاج، ويقيس سرعتها بـــرفع إنتاجية العمل الاجتماعي (حاصل ضرب الإنتاجية الظاهرية لكل من العمل ورأس المال)، في إطار ظروف طبيعية معينة (في حالتنا تكلفة الحصول على كمية المـــاء اللازمـــة للإنتاج). وهذا الإدراك يسمح بتجميع حركية كل من قوى الإنتاج، والتغـــير الاجتماعي (تحول علاقات الإنتاج وبصفة أعم العلاقات الاجتماعية)، في نطـــاق مجمـــوع نظـــري موحد ومتماسك. كما يسمح بوضع مشروعات (للإنتاج الزراعـــي)، تكـــون "ســـليمة تقنياً" (تسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي)، وشفافة اجتماعياً (تعبر عن التحولات الاجتماعية الممكنة والمرغوبة).

ويمكنـــنا عـــندئذ، ومسلحين بهذه المعرفة، دراسة تاريخ الزراعة المروية في مصـــر، وتقديـــر المشروعات المقترحة لتنميتها بعمق. أي بفهم الأدوار التي يلعبها الســـوق الرأســـمالي مـــن جهة، وتدخل الدولة من الجهة الأخرى (وهي التي تعمل بوصـــفها الممثل للبلاد في إدارة هذا المورد المشترك، حتى وإن كانت دولة طبقية بالطـــبع). وكذلك، بفهم العلاقات التي تجعل من تطور التكنولوجيات (هنا، استخدام المـــياه، ووســـائل توفـــيرها للمنتجين) من ناحية، ومن علاقات الإنتاج من الناحية الأخرى، مجموعة من العوامل التي لا يمكن فصلها الواحد عن الآخر.

وقـــد ظهـــر مثال بارز على مثل هذا النوع من التحليل الجامع في الندوة التي انعقدت بالقاهرة في نوفمبر ١٩٩٨، في مركز البحوث العربية. فقد اقترح المهندس ســـعد الطويل في هذه الندوة، خطة للتحول التدريجي المخطط من نظام الري الدائم الذي وضع في القرنين التاسع عشر والعشرين (ليحل محل نظام ري الحياض الذي اخـــتُرِع مـــن أربعـــة آلاف عام)، إلى نظام للري أكثر كفاءة، وتوفيراً في استخدام المياه، يسمح به المستوى الحالي للعلم والتكنولوجيا. فالتقدم الحالي يسمح بالاستغناء عن القنوات الفرعية لتوصيل المياه للحقول (وتوفير الكميات الكبيرة من المياه التي تذهـــب للمصـــارف)، ويحـــل محلها نظام للمواسير تحت سطح الأرض، مع الري بالـــرش أو بالتنقـــيط. والـــنظام يحتاج إلى قدر من الطاقة الكهربائية المتوفرة في الأوضاع الحالية. وهذا النظام يسمح برفع إنتاجية العمل الاجتماعي، مع التوفير في استخدام المورد النادر وهو الماء.

وقد وضح سعد الطويل أن التحول لهذا النظام لا يمكن تحقيقه "تلقائياً" بواسطة الســـوق (بـــتحديد سعر "مناسب" للماء كما يقترح البنك الدولي)، وإنما يحتاج لتدخل الجماعـــة الوطنـــية لتوفـــير الاستثمارات اللازمة له، أي للتدخل النشط من جانب الدولـــة. والأمـــر مشـــابه لحالة الري الدائم الذي لم ينشأ "تلقائياً" تحت تأثير حوافز

السوق، وإنما خططت له ومولته الدولة. وهل ننسى أن الدولة شبه المستعمرة الخاضعة للبريطانيين، هي التي خططت ومولت إنشاء سد أسوان في بداية القرن العشرين، والذي بدونه لم يكن أي قدر من التحكم في سعر الماء سيؤدي لتعميم نظام الري الدائم؟

والتصور الماركسي يسمح، بل يفرض فهم كيفية الارتباط بين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، وبين مجموع العلاقات الاجتماعية التي تفتح لها الطريق. وفي هذا الإطار يقع الاختيار بين أرخبيل من الزراعات الحديثة الشاسعة التي تدار وفقا لقواعد الشركات الزراعية الكبرى من جهة، وبين تحديث الزراعة الفلاحية من الجانب الآخر.

٥-الماء والسوق

ولنعد للمناقشة التي جرت في القاهرة ونشر نتائجها في القاهرة،عام ١٩٩٩، مركز البحوث العربية تحت العنوان "أزمة المياه في الوطن العربي". وقد نوقشت أوراق العمل المقدمة من المهندسين والاقتصاديين والسياسيين المصريين والسودانيين" رشدي سعيد، وسعد الطويل، وعبد الوهاب عامر، ومحمد سيد أحمد، وعلي التوم، في الندوة التي أشرف عليها حلمي شعراوي، وشارك في المناقشة اثنا عشر خبيرا آخر.

وقد جرى التوصل لنتيجتين مهمتين يجدر التنويه بهما هنا. أولاً، إن تقدم الزراعة، ورفع كفاءة العملية الإنتاجية، والتوفير في استخدام المياه، لا يمكن التوصل إليها باستخدام آليات السوق دون غيرها. والاقتراحات التي يصر عليها في هذا الشأن الخبراء الليبراليون وخاصة خبراء البنك الدولي، لا تقوم على أسس علمية متينة، ودراسة التاريخ، وكذلك المشروعات المقترحة اليوم (تغيير نظم الري، ومشروع "النيل الثاني" أي توشكى، وري سيناء، وغيرها) تفرض التدخل النشط للسلطة الجماعية (أي الدولة)، أي تدخل قوي لتنظيم الأسواق يفرض عليها الانخراط بشكل إيجابي في تحول يُنظر إليه في مجموعه (بما في ذلك أبعاده الاجتماعية بالطبع).

ثانياً، تختفي في الواقع، خلف الاقتراحات الأيديولوجية "المحايدة" ("وضع الثقة في السوق"، وفرض سعر مناسب لاستخدام الماء)، والتي تبدو "معقولة" ظاهرياً، أهداف جيو استراتيجية غير معلنة وغير مقبولة.

ففرض سعر يقال إنه "حقيقي" لاستخدام المياه، يعني الحد من الزراعة في مصر، وسوريا، والعراق، وتخفيض إنتاجها من الغذاء (وتحل الأغذية المستوردة

محله)، وبذلك يتوفر فائض من المياه التي يمكن بيعها لإسرائيل طبعاً! وهكذا ترتبط السياسات الاقتصادية المزعومة التي يعمل البنك الدولي على فرضها، مع الأهداف الهيمنية للولايات المتحدة ـ إضعاف القدرة التفاوضية للبلدان العربية في النظام العالمي، وتقوية حلفاء واشنطن الاستراتيجيين، أي إسرائيل وتركيا.

فهذه السياسات تكمل إذن، استراتيجيات التوسع الإسرائيلي (احتلال الجولان، وتحويل مياه لبنان، وكذلك فلسطين المحتلة والأردن)، وكذلك المشروعات التركية للاستئثار باستخدام مياه نهري دجلة والفرات. وهي ترتبط كذلك بالاستراتيجيات التي تعمل على منع استفادة مصر والسودان من كميات إضافية من مياه النيل (حيث تعطل مشروع قناة جونجلي بسبب الحرب في جنوب السودان والتي تتحمل مسئوليتها بالكامل الحكومة السودانية)، وكذلك سياسات التصادم بين إثيوبيا (التي يقترحون عليها بيع فائض مياهها هي أيضاً... لإسرائيل) وبين البلدان العربية.

وفي مواجهة جميع هذه المشروعات ذات الأهداف السياسية الواضحة، لا بد من وضع استراتيجيات مبنية على التعامل بشكل جماعي مع مياه النيل، ودجلة والفرات، والأنهار الصغيرة في الشرق الأوسط، والمياه الجوفية، بوصفها إرثاً مشتركاً لشعوب المنطقة. وهنا تظهر بجلاء قضية حق الشعوب التي لا يمكن لأي خطاب "اقتصادي" شبه علمي (وهو في الحقيقة غير علمي على الإطلاق)، أن يخفيها.

والماء، شأنه شأن جميع موارد الطبيعة ـ مثل التنوع البيولوجي، والمواد المستخرجة من المناجم، وبقية الموارد غير المتجددة ـ ليس سلعة. والأرض كذلك ليست سلعة، فالأرض والماء هي من الموارد المشتركة للإنسانية وللشعوب التي تتكون منها. وكذلك لا يجوز أن يتحول البشر ـ الفلاحون في حالتنا ـ إلى مجرد قوة عمل تعامل هي الأخرى كسلعة تحت تصرف شركات الزراعة الكبرى. فهؤلاء البشر هم قبل كل شيء ـ أو يجب أن يكونوا ـ مواطنين في بلدانهم. وأي اقتصاد سياسي زراعي يصبو إلى أن يكون واقعياً وإنسانياً، يجب أن تكون نقطة البداية له، أن يرفض معاملة الطبيعة، أو الماء، أو البشر كسلع.

الماء، ملكية عامة أم خاصة:
الدولة، والجماعات المحلية، والشركات متعدية الجنسية

جوزيف ب. ثييري أموجو *

يقوم جدل حام اليوم بشأن إدارة الماء بين القطاعين العام أو الخاص، وتتوسع الخصخصة في كل مكان، في أشكال مختلفة تتراوح بين إخضاع الماء للمنطق التجاري، وحتى الأشكال المختلفة من الالتزام. وتكمن المعضلة في الجمع بين صفة الماء كإرث مشترك، وبين المعايير الاقتصادية لإدارته واستخدامه، وهناك عدد من الوسائل لتحقيق ذلك. ويدعو تزايد سلطة الشركات متعدية الجنسية للقلق بالنسبة للمستقبل.

مقدمة

يعلمنا تاريخ العالم أن جميع الحضارات العظيمة قامت على أساس السيطرة على المياه في أحواض الأنهار الكبرى مثل النيل، ودجلة والفرات، والإندوس، والميكونج. وفي الواقع، فبعيداً عن حقيقة أن الماء ضرورة حيوية للحياة الحيوانية والنباتية، وأنه يمتلك لذلك، قيمة استراتيجية غير منكورة، فإن الماء بطبيعته يجري بحرية مما يخلق مشاكل فيما يختص بتخزينه وحيازته، فهو يعبر أحياناً مناطق تختلف فيها أشكال الحيازة والملكية. وكانت إدارة المياه باستمرار مشكلة تؤرق البشرية. وتعطي مصر منذ ثلاثة آلاف عام قبل الميلاد، أول مثل على نظام شامل ومركزي لإدارة المياه يقوم بالإشراف على جميع منشآت التحكم في المياه، وكذلك التحكيم في المشاكل المتعلقة باستخدام المياه، وفيما بين مستخدميها.

واليوم، يؤدي التوسع في الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، والتوسع المتنامي في الاحتياجات الذي يمثل القوة الدافعة لها، وكذلك الانفجار السكاني العالمي، إلى زيادة

---

*أستاذ كاميروني حاصل على الدكتوراه في اقتصاديات التنمية من جامعة لوفان الكاثوليكية.

فـــي الطلب على الماء في الكثير من القطاعات، وتضخم المجالات المتعلقة به. ففي الواقع، فقطاع الماء هو الملتقى بين مفهومي المورد الطبيعي، والوسط المقيم للحياة، فالصـــناعة، والمناخ، والمسكن، والصحة، والسياحة، والنقل النهري، جميعها وثيقة الاتصـــال بالمـــاء. والكثـــير مـــن القرارات المتخذة في مجالات أخرى لها آثارها المباشـــرة أو غـــير المباشرة على الماء. وهكذا تؤثر النفقات الزراعية على أنظمة الـــري، وبالتالي على موارد المياه، وتجعل منها متغيراً أساسياً في سياسات التنمية للـــبلدان والأقالـــيم، بل العالم بأسره في إطار التطور العولمي الحالي الذي يزيد من الترابط بين البشر والموارد المشتركة.

وهـــذه المجالات المتعددة التي يؤثر عليها الماء، ويتأثر بها، ودوره الحيوي، والـــتكلفة المـــرتفعة للبنـــية التحتـــية اللازمة لاستخدامه، وكذلك لكونه منتجاً دائماً للطبـــيعة، دفعت الكثير من البلدان لإدارته طوال أزمان ممتدة كاحتكار عام لمورد طبيعي، وذلك تحقيقاً لدورها السيادي كأمين على الصالح العام.

والطبيعة الحيوية الاستراتيجية للماء، ينبغي ألا تحجب عنا ضرورة المحافظة علـــيه كمـــورد طبيعـــي يجب استخدامه بكفاءة كما تقتضي قواعد الاقتصاد. وفي الواقـــع، لا يســـتطيع الإنسان أن يستخدم إلا أقل من ١% من كميات المياه العذبة، والتي بدورها تقل عن ٣% من كمية المياه الهائلة الموجودة على سطح الأرض (أو فـــي باطـــنها). وهذه الندرة للماء، بالإضافة للتباين في توزيعه حول العالم، تفرض الترشيد الحازم لاستخدامه وإدارته.

ولهـــذا السبب تلجأ الكثير من الدول، سواء في الشمال أو الجنوب، لخصخصة إدارة المـــاء، تحت تأثير الأيديولوجية النيولبرالية السائدة، وهذا يدفع لظهور النزاع بيـــن الإدارة العامـــة للدولـــة التـــي تستهدف الصالح العام والتضامن، وبين إدارة الشـــركات الخاصـــة التي تستهدف تعظيم الربح الفردي، بدفع القيمة الحدية لعوامل الإنتاج، والحفاظ على الأسعار التي تضمن لها نصيبها في الناتج الاقتصادي.

علينا إذن أن نقارن بين الإدارة العامة والخاصة لقطاع الماء، لأن هذا المورد يمثل، في رأينا، دوراً حيوياً (كشرط للحياة) يدعو لإدارته من أجل المصلحة العامة، وفي الوقت نفسه، يلعب دوراً اقتصادياً (كمورد نادر) يبرر إدارته بواسطة السوق. علیـــنا إذن أن نكتشـــف الترابط الأمثل للجمع بين هاتين الصفتين للماء (في عالمنا الحديـــث حيـــث تســـود أفكـــار الخصخصة)، وذلك عن طريق استراتيجية تضمن الارتـــباط بيـــن الاختيارات العامة التي يعبر عنها السوق، دون مراعاة الآثار بعيدة

المـــدى، وبيـــن إدارة الدولـــة لصالح الجماعة والتي تهتم، لذلك، بالآثار في المدى الطويل.

وفـــي الواقع، إذا اخترنا سياسة الالتزام عند خصخصة قطاع الماء، فإن علينا أن نفكر في الشروط الواجب مراعاتها في عقد الوكالة، أي تكلفة الوكالة، والحوافز اللازم وضعها لضمان حسن تنفيذ عقد الوكالة. أما إذا اخترنا سياسة التنازل، فيجب عـندئذ الـنظر فـي تحديـد الأسعار التي تحقق المردود الاقتصادي المناسب، مع المحافظة على الصالح العام. هذا هو لب الجدل الذي سنحاول هنا النظر فيه.

بـناءً علـيه، سـنبدأ بتقديم عرض عام لمشاكل المياه في بداية القرن هذه، ثم سنسـتعرض فـي قسم تالٍ الحجج المختلفة في صف القطاع العام أو الخاص. وفي القسـم الثالـث، سـنقدم نظـام الإدارة بالوكالة، وفي الرابع سنبين المخاوف بشأن المستقبل، بسبب تراجع دور الدولة، وتنامي قوة الشركات متعدية الجنسية في قطاع الماء.

أولاً: الماء في القرن الواحد والعشرون: الأوضاع العامة

ظهرت منذ مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ ثقافة سياسية جديدة تتمحور حول تعرض المـوارد الطبيعـية للمخاطر، وتشابك المصالح بين مختلف اللاعبين، ومسئوليتهم جمـيعاً أمام الأجيال القادمة. وهكذا، وصلنا إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي يعني قـيام الأجـيال الحالـية بسد احتياجاتها عن طريق استخدام الموارد الطبيعية، دون الإضرار بحياتها أو بحياة الأجيال القادمة. وبين هذه الموارد الطبيعية المعتبرة إرثاً مشتركاً، يحتل الماء مكان الصدارة، ولهذا السبب، يعرض هذا الفصل (قبل الدخول فـي الـنقاش حـول الـتفويض بالإدارة)، نظرة بانورامية لمشكلة الماء في العالم، تـتعرض لـندرته والتفاوت في توزيعه، أولاً؛ ثم لطبيعته كمصدر للحياة، والموت، والنزاعات في وقت واحد، ثانياً؛ وأخيراً لمشاكل تقنين إدارته.

١-ندرة الماء والتفاوت في توزيعه حول العالم

كثـيراً مـا يجعلنا سقوط الماء العذب من السماء بشكل منتظم، ننسى أن كمية هذا المورد على الأرض ثابتة، فكمية الماء الأرضي المقدرة بحوالي ١٤٠٠ مليون كيلومتر مكعب ثابتة لا تزيد أو تنقص. والاستخدامات العادية للماء، لا تحلل جزيء

المـــاء، ولا تخلقه،وكما قال العالم لافوازييه قديماً، ففي دورة الماء، "لا يُخلق جديد، ولكن التغير مستمر". وندرة الماء تنبع من ثبات كميته على نطاق الكوكب.

١)التفاوت في الكمية

لـــو كان الماء، مع ندرته موزعاً بالتساوي بين جميع أنحاء العالم لما أثار ذلك الكثـــير مـــن القلـــق، ولكـــن الواقع غير ذلك، حيث يضاف إلى ثبات كمية الماء، اللامساواة في توزيعه من بلد لآخر.

وفـــي الواقع، فإن نصيب كل دولة من الماء يتوقف على المناخ، وكمية سقوط الأمطـــار، والمجاري المائية، ويتفاوت بشكل طبيعي، ويتذبذب مع تغيرات المناخ. وهكذا، فكثيراً ما تزداد الاحتياجات من المياه في مناطق يشح فيها هذا المورد (مثل الشـــرق الوسط، والمناطق الجافة في أفريقيا)، ومع ازدياد الاحتياجات الاقتصادية، تـــرتفع تكلفة جلب الماء مع ازدياد جفاف المناخ. واليوم، تتقاسم ٩ بلدان ٦٠% من مـــوارد الماء العذب المتجددة في العالم، وهي: البرازيل (وتمتلك ٦٢٢٠ مليار متر مكعـــــب من الماء في العام)، وروسيا (وتمتلك ٤٠٥٩ ملياراً)، والولايات المتحدة (٣٧٦٠ ملياراً)، وكندا (٣٢٩٠)، والصين (٢٨٠٠)، وإندونيسيا (٢٥٣٠)، والهند (١٨٥٠)، وكولومبيا (١٢٠٠)، وبيرو (١١٠٠).

وفـــي المقـــابل، هناك بلدان تمتلك موارد قليلة تقاس بملايين الأمتار المكعبة ســـنوياً لا المليارات، وهي: الكويت والبحرين (لا شيء تقريباً)، ومالطا (١٥ مليون مـــتر مكعـــب سنوياً)، وقطاع غزة (٤٦ مليوناً)، والإمارات العربية المتحدة (٥٠٠ ملـــيوناً)، وليبيا (٦٠٠ مليوناً)، والأردن (٦٨٠ مليوناً)، وإسرائيل (٧٥٠ مليوناً)، وقـــبرص (٩٠٠ ملـــيوناً). وهذا التوزيع اللامتساوي يؤدي لتقسيم البلدان إلى غنية وفقيرة للماء، كما توضح المؤشرات التالية:

- مؤشـــر الاســـتخدام وهو النسبة بين الاحتياجات السنوية من الماء والموارد الطبيعية منه، والعتبة الحرجة لهذا المؤشر ٢٠%. وينخفض هذا المؤشـــر جـــداً فـــي الـــبلدان كثـــيرة الأمطار (أقل من ١% في فنزويلا والـــنرويج)، ويرتفع إلى ١٠٠% في بلدان المناطق الجافة التي تحتاج إلى الـــري الكثير (إسرائيل، ومصر)، ويتجاوز هذه النسبة في بلدان مثل ليبيا والسعودية.

- ويمكــن كذلك المقارنة على أساس كمية الأمتار المكعبة من الماء لكل فرد من السكان. ويقدر بعض الخبراء أن البلد يعتبر فقيراً عندما يعبر عتبة ١٠٠٠ متر مكعب للفرد في العام، ويصل لمرحلة الشح عندما يصل إلـــى ٥٠٠ مـــتر مكعب للفرد في العام. ومن هنا تقاسي بعض البلدان من الشح الشديد حيث يقل نصيب الفرد عن ٥٠٠ متر مكعب في العام (مالطا، وليبيا، وسنغافورة، والعربية السعودية، وغيرها)، في حين يتجاوز نصيب الفرد في بلدان أخرى ١٠٠ ألف متر مكعب (النرويج، ونيوزيلاندا، وكندا، والكونغو، وأيسلاندا).

- درجـــة اعـــتماد الـــبلد على موارد مائية مصدرها خارج حدوده الوطنـــية، ويحدث هذا عند اعتماد البلد على موارد مائية مصدرها الأنهار الكبيرة التي تنبع في بلد آخر. ومن الأمثلة على ذلك، مصر التي تعتمد في ٩٩% مـــن احتيـــــاجاتها على مياه نهر النيل، والعراق (٦٥%)، وهولندا (٨٩%).

وتبيـــن هذه الإحصائيات عن الكميات المحدودة للمياه، والتفاوت في توزيعها، الســـبب الـــذي دعا البنك الدولي أن يعلن عام ١٩٩٥، أن ٨٠ بلداً، تضم ٤٠% من سكان العالم، مهددة بتعطل عمليات التنمية بها بسبب شح المياه.

٢)اللامساواة النوعية

وأولها الهيكلية، حيث إنها ناتجة عن هيكل التوزيع المائي على الكوكب. فأقل من ثلاثة في المائة فقط من الماء الموجود بالكوكب عذب وصالح للشرب، و٧٠% مـــن هـــذه الكمـــية بعيدة عن متناول البشر لتركزها في الجليد عند القطبين، وفي الأعمـــاق البعيدة من القشرة الأرضية، ولا يبقى سوى أقل من ١% من كمية الماء العذب القابلة للاستخدام.

وإلى جانب هذه الندرة الهيكلية، هناك لامساواة نوعية اقتصادية/مكانية، حيث لا يحصـــل ربـــع المليارات الستة من سكان الأرض على مياه صالحة للشرب، ولا يـــتوفر لنصـــفهم نظم مناسبة للصرف الصحي. وكذلك، يؤدي ارتفاع تكلفة خدمات المياه (الجلب، والمعالجة، والتوزيع، والتخلص من ماء الصرف وتنقيته)، إلى انتقال الكثير من الأمراض عن طريق الماء في البلدان النامية. وكما يقول بيير آلان روش وفرانســـوا فالـــيرون (٢٠٠١)، تـــزداد هذه الأوضاع تفاقماً مع الزيادة الرهيبة في

التركز في الحضر، ففي عام ١٩٥٠، كانت هناك ٣ مدن يزيد سكانها عن ١٠ ملايين (نيويورك، ولندن، وطوكيو)، وقد بلغ عددها اليوم ٢١، منها ١٧ في البلدان النامية، وسيبلغ عددها ٥٠ بحلول عام ٢٠٢٥.

وهذه اللامساواة الكمية والنوعية تؤكد ما توصل إليه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة من أنه في القرن الواحد والعشرين سيؤدي نقص المياه إلى الكثير من الوفيات، وأن ١٥ مليوناً من البشر يموتون سنوياً لهذا السبب. كما يقدر البرنامج أنه إذا لم ينعكس الاتجاه الحالي، فسيرتفع عدد من لا يحصلون على الماء الصالح للشرب إلى ٤ مليارات من البشر.

٢-الماء مصدر للحياة، وللموت، وللنزاعات

لا يحتاج الإنسان للكثير من البصيرة لكي يكتشف أن الماء مصدر للحياة، وأنه مصدر للموت والنزاعات كذلك.

١)الماء مصدر للحياة والموت

تبين العلاقة الحيوية بين الماء وبين جميع الكائنات الحية (حيوان ونبات)، السبب في اعتباره مصدراً للحياة، وتبلغ نسبة الماء ٦٠% من وزن الشخص البالغ، وهي تنخفض مع التقدم في العمر، أي أن الماء يتابع الدورة الحيوية للإنسان. وفي الوقت نفسه تستهلك الزراعة (أي الحياة النباتية) ٧٠% من المياه العذبة في العالم. فالماء إذن مورد لا يمكن للحياة أن تستمر بدونه، واعتباره مصدراً للحياة ليس من قبيل المبالغة في القول، فما المشكلة إذن، ومتى يكون الماء أحياناً، مصدراً للموت؟

علينا أن نلاحظ أن الماء لا يقوم فقط بنقل البشر وممتلكاتهم من مكان لآخر، ولكنه يقوم كذلك بنقل أمراضهم. لقد أدى تلوث نهر التيمز في القرن التاسع عشر بسبب إلقاء مخلفات الصناعة والمخلفات المنزلية والزراعية فيه، إلى تحوله إلى أكبر ناقل للأمراض في تلك الحقبة. واليوم، تبقى عبارة باستير "إننا نشرب ٩٠% من أمراضنا" صحيحة تماماً، وتثبت الضرورة العاجلة لحل مشاكل الصرف الصحي التي تسبب وفاة عدة ملايين من الناس كل عام (انظر الجدول الملحق رقم ١).

٢)الماء مصدر للنزاعات

وضـــحنا فـــيما ســـبق أن الماء يتوافر بكميات محدودة كمياً ونوعياً في أنحاء العـــالم، ونظراً لأهميته الحيوية كمصدر للحياة أو الموت، فإنه يتسبب في الكثير من النزاعات المعاصرة حيث تتواجه استراتيجيات متصارعة حول السيطرة عليه، على المستويات المحلية، والإقليمية بل العالمية.

وفـــي الواقـــع، يعطـــي التناقض العام بين الكم والنوع، وبين الحياة والموت، لمشـــاكل الحصـــول على الماء واستخدامه بعداً جيو سياسياً بقدر ما يكون الحصول علـــى المـــاء مرتبطاً بالأرض، ويتحول بذلك إلى عنصر للقوة للمتواجهين. وسواء على المستوى المحلي أو العالمي، تنتج هذه الأوضاع الصراعية عن الاستراتيجيات الذاتية التي يتبناها البعض في مجال استخدام المياه، مع تداخل مصالحهم وترابطها.

وعلى المستوى المحلي، قد تنتج هذه النزاعات عن العوامل الآتية:

- اخـــتلاف المكـــان بين جماعتين من السكان (واحدة قرب المنبع، والأخرى قرب المصب) تستخدمان مصدر المياه ذاته.
- تواجـــد مزارعين، ومربي ماشية، في مواقع مشتركة، فيستخدمون الماء للري ولسقي الماشية معاً.
- تواجـــد أشكال تقليدية لاستخدام الماء، مع أشكال حديثة للاستخدام في المكان ذاته.

وعلـــى المستوى الإقليمي والعالمي، تظهر أوضاع النزاع بشأن استخدام الماء عـــادة بســـبب تداخـــل المصالح، أو حالة التبعية بين عدد من البلدان حول مصادر مشـــتركة للمـــياه. وبالفعل، تقوم المشاكل بشأن إدارة واقتسام المياه في المائتين من أحـــواض الأنهـــار الدولية، والمياه الجوفية، والأنهار عابرة الحدود. وفي السياسة الكوكبـــية الحديـــثة، يلعـــب المـــاء دور السلاح الاستراتيجي. وقد كشفت انتفاضة الأقصى حقيقة ذات تأثير خطير بالنسبة للفلسطينيين، وهي أن إسرائيل تسيطر على مصادر المياه الموجودة بالمناطق المحتلة، وهذا معناه أن الدولة العبرية تستطيع في أيـــة لحظة أن تغلق الصنبور، حتى تستخدم سلاح العطش من أجل إحكام السيطرة. وهذا معناه أن الشرق الأدنى منطقة تقوم فيها النزاعات والصراعات حول الماء مما يخلق حالة أساسية من عدم الاستقرار.

وتوجـد حـالات مماثلة في أنحاء أخرى من العالم، ومنها توتر العلاقات بين مصـر والسودان وإثيوبيا حول مياه النيل، أو بين الهند وبنجلاديش حول مياه نهر الجانج ورافده البراهمابوترا. وكذلك الحال بين تركيا من جهة وسوريا والعراق من جهـة أخـرى، حـول مياه دجلة والفرات. وتعدد هذه الأوضاع الخلافية تجعل من الضـروريّ التوصـل إلـى قواعـد لتقنين استخدام الماء على المستوى الإقليمي والعالمي.

مـن الضروري إذن، أن نفهم أنه لا يمكن تجنب النزاعات بشأن مورد ملكيته مشـتركة مـثل المـاء، إلا إذا وُجدت هيئات قوية تحدد القواعد المنظمة لتملك هذا المـورد، واسـتخدامه. وعلى جميع اللاعبين المعنيين أن يتصرفوا بروح التضامن والانضـباط فـي إطار الضوابط التي تضعها هذه الهيئات، مع التركيز على أهمية أسـاليب الحكـم، والمحافظـة علـى الأدوار، لتجنب الحلول غير المناسبة بسبب الاختلاف في المستوى بين المشكلة وبين الهيئة المنظمة، أو بسبب تدخل مجموعات الضغط ومصالحها الخاصة.

وعلى هذه الهيئات أن تعتمد في حركتها، في هذا المجال، على القانون الدولي الذي يجب أن يتخذ موقفاً تعاونياً بالتخلي عن مبدأ السيادة المطلقة (مما يعني الأثرة فـي اسـتخدام المـاء)، في اتجاه مبدأ "التوافق بين الأطراف" بالنسبة للماء كمورد مشـترك. ومثل هذا التحول هو وحده الذي يضمن أن تجد نزاعات الماء في العالم أجمع حلولاً مستدامة.

ثانياً: المعركة بين أساليب الإدارة العامة والخاصة

يـدل التحلـيل الاقتصـادي، أن قطاع الماء يعمل وفقاً لمبدأ تنامي الكفاءة مع الحجـم، وتناقص التكلفة الإضافية. إنه قطاع يزداد كفاءة مع ارتفاع الإنتاج، وحيث تـرتفع تكلفـة الإنتاج عندما يقوم بالإنتاج أكثر من شركة واحدة. فإذا أضفنا لذلك المـدة الطويلـة جداً لاستهلاك رأس المال، عرفنا السبب في استمرار إدارة قطاع المـاء كاحـتكار للقطاع العام لمدد طويلة في الكثير من البلدان. وسنناقش فيما يلي نقاط القوة والضعف في أسلوبين لإدارة واستخدام الماء طبقاً لفرضين مختلفين.

١. مقارنـــة بيـــن الـــتمويل العـــام والخاص لقطاع الماء، مع افتراض دولة الصـــالح العام التي تعمل على تعظيم الخدمة العامة، وتعمل في بيئة تضمن أفضل التعاقدات.

تـــبرز مشـــكلة الماء اليوم بحدة بسبب التكلفة، والتسليع في جميع الاتجاهات تحـــت ضغط عولمة الاقتصاد. وفي الواقع، ففي مواجهة الإدارة الخاصة في قطاع المـــاء، يحـــتاج المـــرء أن يعرف من يدفع ماذا، ومبررات ذلك. ولكننا لا نستطيع الحديـــث عـــن الســـعر دون معـــرفة المحـــددات الأساسية لكل من القطاعين العام والخـــاص. والحجـــة الأساســـية فـــي صف القطاع العام تقوم على مبدأ "المساواة لريكاردو"، بمعنى أن التحليل الاقتصادي يعترف بأن الدولة تقترض عادة بأقل فائدة سارية للقيام بالاستثمار اللازم للبنية التحتية لجلب الماء، ومعالجته، وتوزيعه، وتنقية مخلفاتـــه. ولهذا، فنظراً لانخفاض تكلفة قروض الدولة عن تلك التي يحصل عليها القطـــاع الخـــاص، فـــإن قيام الدولة بإدارة قطاع الماء، يجتذب المستهلكين بسبب انخفـــاض السعر بدلاً من استبعادهم، وذلك يعني نقل الموارد للسكان، بتأكيد طبيعة الماء كإرث مشترك.

وفضـــلاً عن ذلك، هناك حجة أخرى تنتج عن مبدأ "المساواة لريكاردو"، هي القـــدرة الأكـــبر للدولـــة على توزيع المخاطر. وبعبارة أخرى، في الوقت الذي لا يســـتطيع أغلـــب اللاعبين من القطاع الخاص أن يوزعوا المخاطرة (بسبب عيوب الأســـواق الماليـــة)، فإن الدولة، بفضل الحلول الوسط الاجتماعية، لها القدرة على توزيـــع المخاطـــر بالكامل، واستبعادها تماماً بالنسبة لمحفظتها المالية بفضل قانون الأعداد الكبيرة. وهذه القدرة على تنويع المخاطر، ونتيجتها، هي الحجة الأقوى التي يســـتخدمها ر. ليـــند، وك. أرو*، اللذان يقولان بأن تفوق الدولة بالمقارنة بالقطاع الخـــاص ينـــتج من قدرتها على تقاسم المخاطر مع جميع دافعي الضرائب. أي إن انخفاض السعر الذي يمارسه القطاع العام، يعود إلى أن هذا القطاع يستفيد من تأثير الكمية الذي يعوض بالكامل تأثير السعر.

أمـــا الحجـــة الثالثة فمتعلقة تماماً بالدولة، وهي تسمح بالمحافظة على مبادئ الاستمرارية، والحياد، والمساواة الواجبة في حالة منتج مشترك كالماء. وهذه الحجة

---

*يستشـــهد د. مورتـــيمر، وج. روشـــيه، بهذيـــن المؤلفين في كتابهما "التقاسم بين العام والخاص في تمويل الاقتصاد"، في مجلة الاقتصاد الفرنسي، المجلد ١٤ (صيف ١٩٩٩).

هي غياب أي احتمال لإفلاس الدولة، أي إنه لا يوجد خطر للتوقف عن دفع ديونها. ولــتقدير وزن هذه الحجة، نتخيل الوضع إذا ما قررت شركة خاصة تحتكر توفير المـــاء، أن تعلــن إفلاسها لأسباب مالية، ففي هذه الحالة سيحدث جدل كبير قبل أن يتمكــن الـــناس مـــن التأقلم مع هذا الوضع. وقدرة الدولة على تمويل عجزها عن طـــريق الضـــرائب (فـــي حين أن المساهمين في شركة خاصة ليسوا على الدوام مســتعدين لدفـــع المزيد من رأس المال في حالة ظهور صعوبات)، يبين أن القطاع العام لديه ميزة نسبية بالنسبة للقطاع الخاص في تمويل وإدارة منتج مشترك حيوي مثل الماء.

وبالـــرغم من قوة هذه الحجج المأخوذة عن ليند، وأرو، فإن لها نقطة ضعف أساســية: فهي تقول بأن التمويل والإدارة العامة للمنتجات ذات الطبيعة المشتركة، أفضل لأنها تستطيع دائما تقليد التوزيع المالي في ظل المنافسة عندما تكون ناجحة، أو تصـــحيح عـــيوبها في الحالة المضادة. ولكن يجب ألا ننسى أن هذه الحجج تقوم على الافتراض الأول بأن الدولة خيّرة، وتعمل على تعظيم الصالح العام. وسنتخلى الآن عـــن هـــذا الافـــتراض، ونتبـــنى افتراضاً آخر وندرس، في ظله، نقاط القوة والضعف لكل من القطاعين.

٢.مقارنة بين التمويل العام والخاص لقطاع الماء، مع الافتراض بأن الدولة تعمل فقط لمصلحة المجموعات التي تمثلها.

الافـــتراض الأول بعيد عن الواقعية في البلدان النامية، وحتى في بعض بلدان الشـــمال حيـــث تكون الدولة أسيرة لجماعات الضغط ذات الوزن الانتخابي. ولهذا السبب يرى جاك لافونت (١٩٩٦) أن المقارنة بين تمويل القطاعين العام والخاص لا يمكن أن تكون مؤثرة إلا إذا رفضنا الافتراض بدولة خيّرة، تعمل في بيئة تحقق أفضل التعاقدات التي يحترمها الموقعون عليها. وهكذا يبين كارل شابيرو، وروبرت ويلـــيج، أن الخصخصة (في حالة شركة تخضع للتقنين)، تؤدي لتراخي العلاقة بين الدولة المقننة، والشركة المخصخصة. فالخصخصة تؤدي لإشراف أقل فاعلية لأنها تـــتخلى عن ريع معلوماتي لملاك الشركة المخصخصة، في حين تتخلى الدولة عن جـــزء مـــن معلوماتهـــا. وفي المقابل، عندما تكون الدولة خاضعة لبعض جماعات الضـــغط، فـــإن الخصخصـــة تمـــنع الحكومة من إدارة المنتج المشترك لمصلحة

الجماعــات الخاصــة التي تمثلها، ويستنتجان من ذلك، أنه من الأفضل خصخصة الماء عندما تكون الحكومة أكثر خضوعاً للمصالح الخاصة.

وضــمن ذات المســتوى من التفكير، يدرس جاك لافونت (١٩٩٦) أثر تبادل الســلطة فــي ظــل الديمقراطية، على كفاءة القطاع العام. وهو يفترض أن البلاد تحكمها عدة أغلبيات تعمل كل منها على تحقيق مصالح ناخبيها الخاصة، فإذا كانت إدارة الماء تخضع لاحتكار عام، فإن الأغلبية ستستطيع الاستحواذ على الريع الناتج مــن اســتغلاله. فــي حيــن أنه إذا كانت الإدارة لاحتكار خاص، فإن الحكومة لن تستحوذ إلا على جزء من الريع، وتترك الجزء الباقي لملاك الشركة.

وهكــذا قــد تكون الخصخصة مفضلة بقدر ما تشكل ضماناً للناخبين من كل معســكر ضــد الاســتحواذ علــى مورد قومي خلال إحدى دورات تبادل السلطة. وتأسيساً على نفس مبدأ تداول السلطة الديمقراطي، يشرح كلاوس شميت (١٩٩٦)، وجــان جاك لافونت، وج. تيرول (١٩٩١)، أن الدولة لا تستطيع أن ترتبط بسياسة طويلــة المــدى بشكل له مصداقية، الأمر الذي يلغي الحافز لدى مديري الشركات العامــة لعمــل جمــيع الاستثمارات الضرورية، لأنه يمكن للدولة في أي وقت أن تحــرمهم بأثــر تــال، من المزايا المرتبطة بهذه الاستثمارات. ومن هنا لا تستطيع الدولــة أن تحافظ دائماً على نوعية الماء الذي تقدمه للسكان في الكثير من البلدان. وفــي هــذا المجــال يحضرنا مثل الكاميرون حيث لا تشرب الطبقات المتوسطة، والميســورة المــاء الــذي توفره شركة الماء الوطنية الكاميرونية، ويشربون المياه المعبأة.

إذن هــل الإدارة العامــة للمــاء أقل كفاءة من القطاع الخاص؟ تكاد تستحيل الإجابــة على هذا السؤال فكل من القطاعين له مواطن القوة والضعف (بافتراضات مخــتلفة). ولذلك، فحتى إذا دلت بعض الدراسات التجريبية على حدوث تحسن في الهــياكل المالية للشركات المخصخصة (تناقص نسبة الدين/رأس المال)، فيجب ألا تغيــب عــن بالــنا الطبيعة الاقتصادوية لهذه الدراسات وأن المدافعين عن السوق يــبرزون بشــكل مبالغ فيه النجاحات المالية، ليغطوا على المآسي الاجتماعية التي تنــتج عــنها. ولهذا السبب يميل كثير من الاقتصاديين أكثر فأكثر نحو إدارة الماء بالتفويض كأسلوب مقبول للتنظيم.

ثالثاً: إدارة الماء بنظام التفويض كأسلوب ثالث

يقف اليوم وجها لوجه، منهجان في التفكير بشأن إدارة الماء كملكية عامة: الأول هو المنطق الأنجلوساكسوني، الفردي، المعتمد على القانون، وعلى الآليات الاقتصادية لتنظم العلاقات بين الناس بالمرونة المرجوة، والثاني لاتيني، جماعي، ونظامي، يحدد مقدماً الحقوق والممنوعات بكل دقة، عن طريق قواعد جماعية. ونحن نرى أنه ليس من الممكن فقط الجمع بين عقلانية السوق، والاهتمامات الاجتماعية، وإنما كذلك وبصفة خاصة، أن الماء يتبع كلاً من المجالين (العام والخاص)، ويمكن إدارته وفقاً للمنهجين في الوقت ذاته.

وفي الواقع، فإن جريان الماء لا ينتج عنه فقط الاختلاط بين الأماكن والحيوات الخاصة والعامة، وإنما بين المصالح كذلك. وكون الماء نادراً، وموزعاً بطريقة بعيدة عن المساواة، يجعل منه منتجاً اقتصادياً يتوجب إدارته بحرص وعقلانية.

ومن الناحية الأخرى، فالماء منتج اجتماعي/اقتصادي ذو طبيعة خاصة، بمعنى أنه مورد لا توجد الحياة بدونه. وعلى الرغم من ندرته، لا يمكن تحديد قيمة تجارية كامنة فيه، وليس له أسواق مثل بعض المواد الخام. ومن هنا المطالبة، المشروعة تماماً، باعتبار الحصول على الماء حقاً للإنسان لا يمكن المساس به، في مواجهة منطق السوق الذي يصبح أقرب إلى أن يكون "مطرقة بلا صاحب". وتبدو الشراكة المتجانسة العام/الخاص (بقدر ما يشترك الماء في هذين المجالين)، حلاً ممكناً لكثير من مشاكل الماء في عالمنا الحديث المعاصر.

سنحاول فيما يلي أن نقدم الشروط التعاقدية التي تسمح لإدارة بالتفويض للماء أن تجمع بين الاختيارات الجماعية للسوق التي لا تهتم بالآثار على المدى الطويل، وبين المصلحة العامة التي تبتغيها الدولة عندما تتخذ الاختيارات البعيدة عن الأثرة. ونعني بهذا أسلوباً ثالثاً يجمع بين السيادة والسوق، بين الملكية المشتركة والإدارة الخاصة، وذلك بشرط أن تكون الدولة ديمقراطية، وقوية، وخيّرة، قادرة على التقنين، وتفرض احترامها على السلطات المالية العالمية، علماً بأن هذا الشرط الأخير كثيراً ما يصعب تحقيقه في الواقع العملي.

١-البدائل التعاقدية المختلفة، وأساليب تقنينها

في موضوع إدارة الملكية المشتركة بالتفويض، سندرس ثلاثة أشكال تنظيمية تمثلها الأوضاع في فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، التي تستخدم، على الترتيب، الإدارة بعقد تفويض، والخصخصة مع وجود وكالة مستقلة للتقنين، والاقتصاد المختلط. ومن بين جميع هذه البدائل التنظيمية لنقل إدارة الماء للقطاع الخاص، فالنظام السائد هو الفرنسي للتفويض بالتعاقد. وفي الواقع، يسمح هذا النظام بالكثير من الاختيارات بداية من التأجير وحتى الالتزام، الأمر الذي يعطي مرونة كبيرة تتناسب مع الظروف الخاصة للمتعاملين فيما يتعلق بالمشكلة الحساسة الخاصة بملكية البنية التحتية.

أما أسلوب الإدارة البريطاني الذي يعهد بقطاع الماء لوكالة مستقلة، فليس مفضلاً لأنه يعني بصراحة التنازل عن الموجودات (وليس تسليمها بمقتضى عقد التزام) للقطاع الخاص الذي يحرم بذلك المجتمع من أية سلطة إذ يخضع القطاع لسيطرة السوق القاسية، التي لا مجال فيها للعلاقات الإنسانية. ومع ذلك فهذا الأسلوب يدافع عنه بحماس الفنيون والخبراء الماليون الأنجلوساكسون الذين تمتلئ بهم المؤسسات المالية الدولية، ويتخذونها منبراً للدعاية. وهذا هو السبب في أن المساعدات الممنوحة من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، تخصص لصرف رؤوس أموال لإقامة بنية تحتية حديثة بالكامل توضع تحت إشراف شركات خاصة، بدلاً من تحسين كفاءة المعدات والخدمات القائمة، وهو أمر أجدى بكثير.

أما نظام الشركة المختلطة المطبق في ألمانيا، فيطبق أسلوباً مبتكراً هو تكوين شركة تضم شريكاً خاصاً يمثل الأقلية مع أغلبية من المساهمين العامين، ويُعطى عقد الإدارة للشريك الخاص. وهذا الأسلوب، المتبع كذلك في البرازيل وإندونيسيا، يسمح بالديمقراطية والشفافية، حيث إن العمدة المنتخب هو المسئول أمام الشعب، والممثل له في ضمان نوعية الخدمة. وفضلاً عن ذلك، فالمشكلة الحساسة المتعلقة بتحديد ثمن الخدمة، يجري التحكيم فيها في مكان الإدارة ذاته. والمشكلة الرئيسية في هذا النظام هي فقدان التوازن بين من يعهد بالتفويض ومن يتلقاه، وتدل الخبرة العملية على أنه غالباً ما يستجيب القطاع العام لمنطق القطاع الخاص.

٢-الإدارة بعقد تفويض، والمنافسات السابقة واللاحقة.

إدارة الماء بعقد تفويض هي ببساطة، مشاركة عام/خاص تتحقق بتسليم الدولة للموجودات العامة على أساس طلب عروض عامة وطنية أو دولية، أو بعبارة أخرى، توقع الدولة عقداً بالإدارة المشتركة للماء لشركة ما عليها أن تنفذ الاشتراطات الواردة بدفتر المواصفات والشروط. وهذا معناه أسلوب للإدارة يستفيد من مزايا السوق، والقطاع العام في الوقت نفسه.

ويستمد العقد شرعيته من المنافسة التي تعني عادة تحسينا في نوعية المنتج، وتسمح للإدارة بالتفويض أن تضمن معايير النوعية التي يعجز القطاع الخاص عن تحقيقها أحياناً. ومثال الكاميرون يكشف أهمية هذا. وهكذا يمكن تقدير أهمية المنافسة السابقة على التعاقد، فالدولة بفتح الباب أمام جميع المتنافسين، تستطيع اختيار أفضلها قدرة على تحقيق ما ورد بدفتر المواصفات، و الشروط، والمنافسة هنا، تعمل كمرشح يسمح للدولة باختيار شركة ذات مصداقية.

أما دفتر المواصفات والشروط، فيجب أن يكون قاطعاً في منع أية تجاوزات للسوق، بهدف ضمان حق كل امرئ في الماء بصفته يساوي الحق في الحياة. وبعد تحديد كمية الماء اللازمة للحياة يومياً لكل فرد، يجب أن تشترط الدولة أن الثمن المحدد للمتر المكعب من الماء يجب أن يساوي قيمة الخدمة، وإنما أن يراعي كذلك القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية الأقل قدرة. وفضلاً عن ذلك، يجب أن تضمن السلطات العامة للدولة أن يحصل من لا قدرة شرائية لهم على الماء عن طريق فقرات خاصة في العقد. ولهذا الغرض، خصصت كل من فرنسا، وبلجيكا صناديق في المقاطعات لتغطية استهلاك الكهرباء والماء للفئات الأكثر فقراً، وتسمح التعريفة البلجيكية بالتوزيع المجاني للماء، مع أن هناك بعض المشاكل الخاصة بالمساواة، بسبب غياب التناسب بين قلة الدخل، وكمية الماء المستخدمة.

وفي الواقع، يجب أن يضمن هذا العقد أن يكون الماء مورداً يتوقف ثمنه الاقتصادي على القيم الثقافية للشعب، مع تجنب أن يصير مصدراً للريع للرأسماليين الذين يقتنصون الفرص. لذلك على الدولة، مع التأكيد على معايير الاستمرارية، والنزاهة، والمساواة، والشفافية، والمسئولية في إدارة مورد مشترك مثل الماء، أن تتخلى عن مبدأ "الملوث يدفع" الذي يسمح للسادة الأغنياء، لا فقط أن يستخدموا ما يشاءون، بل أن يلوثوا ما يشاءون، طالما أنهم سيدفعون ثمن ذلك. على الدولة إذن،

أن تنظم الإدارة بالتفويض بأن تحدد قواعد التشغيل، وأن تشرف على تطبيقها، وعلى نتائج ذلك، بمجموعة من الإجراءات الإيجابية والسلبية.

ومن المؤكد في حالات التفويض بالسلطة حدوث انحراف في المعلومات، وتصير آليات الحفز في غاية الأهمية في غياب الرادع الأخلاقي، ومع سوء الاختيار نتيجة لانتهازية اللاعبين. وكما تلعب المنافسة السابقة دوراً في حسن الاختيار، فإن المنافسة اللاحقة (بعد نهاية مدة التعاقد)، تلعب دور الدافع لاحترام شروط العقد. وفي الواقع، يجب أن تعرف الشركة التي تتهرب من تنفيذ شروط عقد الوكالة بأمانة أنها قد تفقد بذلك فرصة تجديد العقد بعد انتهائه. وأحد وسائل تحقيق ذلك، هو ترك الباب مفتوحاً لدخول شركات أخرى، بما يعني أن ضمان تجديد العقد هو تنفيذ بنود كراسة المواصفات والشروط بمنتهى الدقة.

ولذلك يجب أن تدقق الدولة في تحديد بنود كراسة المواصفات والشروط باحتراس حتى لا يبتلع السوق المصلحة العامة بدافع تحقيق الربح بأية وسيلة. وبهذا الثمن لا غير يمكن تحقيق الطبيعة المزدوجة للماء كحق للحياة، وكمورد نادر يجب إدارته برشاد واقتصاد.

رابعاً: المخاوف الحالية والمستقبلة بشأن إدارة الماء على نطاق العالم

يجب ألا ننظر إلى نظام الإدارة بعقد تفويض، الذي قدمنا أشكاله المختلفة فيما سبق، كحل معجزة يحقق كل الأماني، كما يُنظر إليه حالياً في عالم يسوده رأس المال. ويجب ألا ننسى أن الشرط الأساسي لنجاح هذه الاستراتيجية ولمصداقيتها، هو وجود دول ديمقراطية قوية، وخيرة قادرة على فرض وجهات نظرها على السلطات المالية العالمية، والشركات متعدية الجنسية. وتعود المخاوف الحالية والمستقبلية بشأن إدارة الماء على نطاق العالم، لا فقط لأن الدول تفقد سلطتها على التقنين في مواجهة صعود السوق المنظم ذاتياً لمركز الصدارة، وإنما بالدرجة الأولى لأن الشركات متعدية الجنسية، التي يُعتبر الاقتصاد المعولم مملكتها الخاصة، قد قررت غزو قطاع الماء لتفرض عليه سيادتها.

لذلك سنعرض فيما يلي، من جهة، المصاعب التي تعرضت لها مؤسسة الدولة على مر التاريخ، والتي فرغتها من القدرة على التقنين، ومن جهة أخرى، المحددات الأساسية التي حولت الشركات إلى تعدي الجنسية، ودخولها بقوة إلى قطاع الماء.

١-المصاعب التي واجهت مؤسسة الدولة عبر التاريخ، وفقدان سلطتها التقنينية.

١-المصاعب الفلسفية التي تواجه الدولة

كما قلنا فيما سبق، لا يمكن أن تنجح إدارة الماء بالتفويض إلا إذا وُجدت دول ديمقراطـية قويـة قـادرة أن تمنع السوق من جر الجماهير إلى سياسات اقتصادية انـتحارية. ولكـن سـلطات الدول على التقنين تتفتت يوما بعد يوم منذ أيام توماس هوبز، وتكاد اليوم تصير غائمة أو غير مرئية في ظل عولمة الاقتصاد.

ويتصور هوبز العالم في حالة طبيعية كالغابة التي يتعامل فيها الناس كالذئاب، ويسـود فـيها الأقوى. وهو يرى الدولة كالبناء الفوقي الذي ينظم القطاع العام وهو المجـال الذي تكثر فيه المنازعات بين الناس بسبب السياسة، وهي تكتسب شرعيتها مـن الديمقراطـية، في حين تترك المنازعات بين الأفراد لتُحل فيما بينهم، بعد أن ترسم القواعد المنظمة لذلك. ويتصور توماس هوبز الدولة بنظرة الشخص الليبرالي الحديث الذي يقبل بالملكية الخاصة والعامة، وهو يصل إلى النتيجة بأن الدولة توجد لأن الإنسـان بطبيعـته يميل إلى احترام ما لا يملكه. ومن المهم أن نلاحظ أن هذا المفكـر الليبرالي في قرارة نفسه، يقدس، من البداية، الملكية الخاصة، ويضع بذلك، الدولة على الهامش بالنسبة لجزء كبير من الحياة الاجتماعية، وإن كان عليها، رغم ذلك، أن تنظمها.

ويعـتقد جـان جـاك روسو أن هوبز لم يصل إلى حالة الإنسان البدائي لكي يتوصـل إلى أهداف وشروط قيام مؤسسة الدولة. وفي رأي روسو، أن هذا الإنسان البدائـي كان قريباً جداً إلى الحالة الحيوانية، وكان يعيش في حالة عدم استقرار دائم مع الطبيعة، وفي حرية كاملة، ولم يكن يتبع إلا غرائزه، ويشعر بالرضا عن جميع الكائـنات الحية بعد تناول طعامه. وهو لذلك يرى أن قيام الدولة كان حدثاً عرضياً عـندما رأى الإنسـان في لحظة معينة أنها مفيدة، وأنه من الأجدى ألا يعتمد على غرائزه فقط، وإنما أن ينظم حياته في إطار مؤسسة تقوم من بعد، بالتحكيم بين عدد مـن الأفراد الذين يعيشون معاً. ومن هنا، لا تعني الدولة تحسناً في الوضع إلا إذا قامـت على أساس المساواة حيث تتساوى حقوق البعض (وهي القيود التي يتحملها الآخرون من أجل رفاهيتهم هم)، مع واجباتهم (وهي القيود التي يتحملونها من أجل رفاهـية الآخرين)، مع تجنب وضع الإنسان في وضع الاستعباد. ونظرة جان جاك

روســو هذه، تجعل من الدولة لا فقط المنسق لكل الحياة الاجتماعية، وإنما الضامن للحرية الفردية كذلك.

وبمجــرد التخلــي عن مبدأ التبادل بين حقوق البعض (المكاسب)، وواجبات الــبعض الآخر (التكاليف)، وأن بعض الفئات يكون لها ما تملكه وتدافع عنه بوجود الدولـــة، تصــير هــذه الدولة أداة السيطرة للطبقات السائدة، وهو ما قال به كارل ماركس. وهكذا يقف جان جاك روسو في صف كارل ماركس الذي نادى بقيام دولة قويـــة تــنظم الحياة الاجتماعية بالكامل، وتمنع تبعية البعض للبعض الآخر. ويدل انهيار الاتحاد السوفييتي وتوابعه على تباعد أحلام كل من هذين المفكرين.

٢-المصاعب الاقتصادية التي تواجه الدولة

بعــيداً عــن المركانتيلية التي تشبه الدولة بالأمير الذي يعمل على الإثراء عن طريق تجميع المعادن الثمينة بفضل فائض الميزان التجاري (زيادة الصادرات على الواردات)، فالاقتصاد هو المجال الذي تفقد فيه الدولة دورها التقنيني أكثر فأكثر.

وفـــي الواقـــع، فالاقتصاديون الكلاسيكيون الذين ينادون بأفضلية ترك الحرية لــتوازنات العــرض والطلب، يتمسكون بمبدأ الميزانية المتوازنة، ويعتبرون الدولة كلب الحراسة لوزارات المالية. وبعبارة أخرى، على الدولة أن تلتزم الحياد بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وتكتفي بدور حارس النظام، الذي تقتصر مهمته على الوظائف الســيادية مــثل حفــظ السلام، والدفاع، والصحة، والتعليم، في حين يتوقف التوافق التلقائــي بين المصالح المختلفة على اليد الخفية لآدم سميث. وهنا، نجد السوق ذاتي التنظيم، وتدخل الدولة ضار لأنه يعطل قوى السوق عن التأثير بأمثل الأشكال.

أمـــا بالنســبة للكينزيين، فالدولة تصير اللاعب الوقتي الذي يتدخل عن طريق السياسة المالية أو الميزانية، لتصحيح وضع غير موات يرجع لعيوب قوى السوق، أي إنـــه يمكن مقارنتها بالعجلة الاحتياطية التي نلجأ إليها عند تعطل السيارة. وهكذا فالســوق لــم يعد ذاتي التنظيم، وعليه أن يتقبل تدخلات دولة الرفاهية، فالكينزيون يــنادون بتثبيــت الأوضـــاع، والتقنين قصير المدى بمعرفة الدولة، في حين يركز الكلاسيكيون الجدد على أسلوب توزيع الموارد.

ولكن مع تكرر فشل السياسات ذات التوجه الكينزي، وبعد سقوط حائط برلين، ووصـــول رونـــالد ريجان إلى السلطة في الولايات المتحدة، ومارجريت تاتشر في إنجلــترا، عـــادت الأمـــور للدولة المتفرجة والسوق ذي التنظيم الذاتي، وإنما على

المستوى العالمي هذه المرة، عن طريق عولمة الاقتصاد. وتبدو الدول أقل فأقل قوة فـــي مواجهـــة رأس المـــال، ولا تستطيع، في مواجهة القوة الطاغية للقوى المالية صـــاحبة الأيديولوجـــية المسيطرة، المحافظة على المصلحة العامة في إدارة المياه. وفقـــدان الدولـــة لقدرتها التقنينية هذه، تمثل مصدر الخوف الأكبر مع انتشار نظام إدارة الماء بالتفويض في العالم.

٢-تعاظم قوة الشركات متعدية الجنسية في قطاع الماء.

والمصـــدر الثاني الحالي والمستقبلي، للخوف في حالة إدارة الماء بالتفويض، هـــو زيادة وجود الشركات متعدية الجنسية في هذا القطاع. ومع تراجع دور الدولة فـــي ظـــل العولمـــة، تزداد المخاوف من تطور الأمور بشكل خطير بالنظر لأسس ودوافـــع الشـــركات مـــتعدية الجنسية، وكذلك بالنظر لعدد من يقوم القطاع الخاص بتغذيتهم بالماء.

١-أسس ودوافع الشركات متعدية الجنسية

الشـــركة متعدية الجنسية تنتج وتبيع منتجاتها في بلدين على الأقل عن طريق فـــروع مرتبطة بدرجة ما بالشركة الأم. وتنشأ الفروع عن طريق ضخ استثمارات أجنبـــية مباشرة الهدف منها هو تحقيق السيطرة والسلطة في قطاع معين. وتعرف الطبـــيعة مـــتعدية الجنسية لشركة ما بالإجابة على السؤالين: لماذا تُنتج سلعة ما في بلديـــن أو أكـــثر بدلاً من إنتاجها في بلد واحد؟ ولماذا يجري الإنتاج في عدة بلدان بمعرفة شركة واحدة بدلاً من عدة شركات؟

والإجابـــة علـــى الســـؤال الأول تدل على أن الأساس الأول للشركات متعدية الجنســـية هو الميزات للمواقع المختلفة التي تسمح لها بالاستفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج، لوجود عناصر الإنتاج والمواد الخام، مع تجنب مشاكل التجارة الدولية. أما الإجابـــة علـــى الســـؤال الثاني فتدل على أن الأساس الثاني لقيامها هو الجمع في مؤسســـة واحـــدة، أي ضـــم جميع مراحل إنتاج سلعة معينة لتوفير تكلفة عمليات الـــتجارة، واختلاف المعلومات، وتكلفة الوكالة المرتبطة بتنسيق العقود بين شركات مستقلة تختص بمراحل الإنتاج السابقة واللاحقة.

وفـــي نهايـــة المطـــاف، تدل جميع هذه العناصر أن الهدف النهائي للشركات مـــتعدية الجنســـية هو تعظيم الربح بالسيطرة الكاملة على قطاع معين. وهي تلتف

الـيوم كالأخطبوط على قطاع الماء والخوف أن أذرعها التي يحركها الجشع للربح تحول الماء إلى سلعة تحقق الريع عن طريق الإدارة بالتفويض.

٢-نسبة السكان الذين يخدمهم القطاع الخاص، أرقام في ارتفاع

منذ عدة سنوات، يزداد عدد الشركات متعدية الجنسية في قطاع الماء، وكذلك عدد من يوفر لهم القطاع الخاص الماء بشكل منتظم. ومع ذلك، ففي خارج فرنسا، كـان قطـاع ماء الشرب والصرف الصحي في بلدان كثيرة محتكراً للقطاع العام. وتـدل الإحصاءات حالياً أن عدد من يقدم لهم القطاع الخاص هذه الخدمة قد ارتفع مـن ٩٠ ملـيوناً عـام ١٩٨٨ (منهم ٤٠ مليوناً في فرنسا)، إلى ٢٠٠ مليون عام ١٩٩٨، ثم ٢٥٠ مليوناً عام ٢٠٠٠. ويُقدر أن عددهم سيرتفع إلى ٥٠٠ مليون مع الانفـتاح الحالـي لأسـواق رأس المال، والسلع، والخدمات. أي إن مديري القطاع الخـاص يكسـبون بالـتدريج المـزيد من المواقع مع خضوع قطاع الماء لسيطرة الشركات متعدية الجنسية (انظر الجدولين ٢ و٣ في المرفق).

وينشـأ الخوف الأكبر اليوم من خطر رؤية قطاع الماء وقد ابتلعته الشركات مـتعدية الجنسـية المترابطة بالكامل، والتي تسخر من طبيعة الماء كمنتج يجب أن يكـون متاحاً للجميع، وهذا في الواقع، اتجاه انتحاري، فإذا كان الإنسان يستطيع أن يعـيش دون البترول، فإنه لا يستطيع العيش دون الماء، الذي يُخشى أن يتحول إلى قـيمة في البورصة تخضع لتقلبات السوق المالية العالمية. وإذا حاول المستثمرون الدولـيون، كعـادتهم، الإلقاء بعبء المخاطرة على جماهير السكان، فقد نصل لعالم يموت فيه الناس عطشاً لأن إحدى الشركات متعدية الجنسية التي تملك احتكار قطاع المـاء، قد قررت خفض الكميات المنتجة حتى ترفع السعر وترفع بذلك الريع الذي تحصل عليه. وبناءً عليه، يجب إدانة هذا الاتجاه الذي سيسبب من الضرر أكثر من أشـكال اللامسـاواة الاقتصادية الحالية في أنحاء العالم. وتصير الإدارة بالتفويض مجـرد وسـيلة لـتخدير يقظـة الجماهير، لأنها لا يمكن أن تنجح إلا إذا حافظت الحكومـات الديمقراطـية علـى قدرتها على التقنين في مواجهة الشركات متعدية الجنسية، الأمر الذي لا يتحقق حالياً.

النتيجة

يشـمل العـالم اليوم حوالي ٣٠٠ مجرى مائي متعدي الحدود عرضة لإثارة نـزاعات حـول المـاء. والصـراع حول مياه دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعـراق، وكذلـك التنافس على مياه النيل بين مصر والسودان وإثيوبيا، هي أمثلة علـى ذلك. وفضلاً عن ذلك، فعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإن كان مرتبطاً بعوامل كثيرة أخرى، يبرز ما قالته جولدا ميئير في عام ١٩٦٧، : "إن من يحاولون تحويـل مـياه الأردن، لا يلعـبون بالمـاء فقط، وإنما بالنار كذلك". ويستمر الماء كعنصـر للحـياة، والمـوت، والتـنافس علـى المستويات المحلية، والإقليمية، بل والعالمية. ويموت البعض من أجل الحصول عليه، كما يموت آخرون لأنهم شربوا ماءً ملوثاً، أو لأنهم لم يشربوا بالمرة.

وهـذه الأوضاع المثيرة للقلق تدل على أن تنظيم استخدام الماء على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي غير مُرضٍ، ويحتاج لتحسين. وقد حاولنا هنا أن نوضح الأوجـه المختلفة للمشكلة والجدل الذي يدور حولها، وفضلاً عن ذلك، أبرزنا حدود الإدارة بالـتفويض بوصـفها حـلاً توفيقياً بين منطق السوق، والمنطق الجماعي، بتوضيح أن الدولة تفقد قدرتها في مواجهة صعود الشركات متعدية الجنسية.

ومع تقديرنا لقدرة جميع الشعوب على ابتداع تجديدات مؤسسية تساعدها على حـل مشاكل المياه في إطار أوضاع محددة، يجب ألا ننسى أن مثل هذه المؤسسات يجـب أن تتـبع قواعد الترابط والتضامن، وأن الحق في الحصول على الماء مساوٍ للحـق فـي الحياة. ولذلك نرد على أولئك الذين يطلبون التقليل من دور الدولة في مواجهـة العولمة، بأن نطالب بمزيد من دور الدولة، وتقويته في قطاع إدارة المياه، للمحافظة على حياة البشر.

المـــراجـــع

- بـــارك، بـــرنار، Les politiques de leau en Europe ، بـــاريس، لا ديكوفرت، ١٩٩٥.
- برلنسار، ميشيل، Lentreprise publique livree aux interets prives ، كرونيك سوسيال، ١٩٧٤.
- ديجـــيه، دومنـــيك، Leau. quels enjeux pour les societes rurales، بـــاريس، لارماتان، ١٩٨٥.
- مورتـــيمر، دافـــيد، وروشـــيه، جـــان شارل، Le partage public-prive dans le financement de leconomie، مجلة الاقتصاد الفرنسي، المجلد ١٤ (صيف ١٩٩٩).
- يـــتريللا، ريكـــاردو، Le manifeste de leau, pour un contrat mondial، بروكسل، لابور، ١٩٩٨.
- بوندلفـــان، كلـــود، Economie des decisions publiques، بـــاريس، ليكونوميكا، ١٩٩٤.
- فيرنييه، جاك، Lenvironnement، ماذا أعرف عن؟ المطبوعات الجامعية، ١٩٩٥.
- فيفيين، فرانك، Economie et ecologie، باريس، لا ديكوفرت، ١٩٩٤.

المـــرفـــق

الجدول رقم ١

الوفيات والأمراض المرتبطة بالماء

مصدر المرض	المرض	حالات المرض/الوفيات في العام
تنتقل عن طريق مياه الشرب والاغتسال	الإسهال والدوسنتاريا	١,٥ مليار حالة/٣,٣ مليون وفاة لأقل من ٥ سنوات (٥ مليون لجميع الأعمار)
مرتبطة بنقص الاحتياطات الصحية	الرمد الحبيبي، والأمراض الجلدية	١٤٦ مليون حالة/٦ مليون أعمى
مرتبطة بغياب الصرف الصحي	الدودة الشريطية أو الوحيدة	٧٠٠ مليون شخص مصاب
مياه الشرب والاغتسال	حمى التيفود	٥٠٠ ألف حالة/٢٥ ألف وفاة
مياه الشرب والاغتسال	الكوليرا	٥٠٠ ألف حالة/ ٢٠ ألف وفاة

المصدر: فيم فاندير هوك، فليمنج كونرادسر، ووقار جيهانجير، ١٩٩٩.

الجدول رقم ٢

تطور دور الخدمة في قطاع الماء المقدمة من القطاع الخاص في بعض البلدان

النسبة من السكان التي يخدمها القطاع الخاص	١٩٨٨ (%)	١٩٩٨ (%)
أوروبا الغربية	١٠	٢٢
فرنسا	٧٠	٨٠
المملكة المتحدة	٥	٨٥
ألمانيا	٤	٦
أوروبا الوسطى والشرقية	صفر	١
أمريكا الشمالية	١٢	١٥
الولايات المتحدة	صفر	١٢
أمريكا اللاتينية	صفر	١٢
المكسيك	صفر	٣٠

الأرجنتين	صفر	٣
أفريقيا والشرق الأوسط	أقل من ١	١
ساحل العاج	٢٠	٥٠
آسيا وأستراليا	صفر	١
ماليزيا	صفر	٤٠
اليابان	١	١

المصدر: GWP، ١٩٩٩.

الجدول رقم ٣

عدد السكان الذي تقدم لهم الخدمة الشركات الأوروبية الثلاث الأولى، وحجم الأعمال

الشركات متعدية الجنسية	عدد السكان الحاصلين على مياه الشرب	عدد السكان الحاصلين على الصرف الصحي	حجم الأعمال بالمليار يورو
مياه فيفيندي	٨٠ مليوناً	٣٠ مليوناً	٦,٧٣٠
السويس/ ليونيز وسور (بويجيس)	١٠٣ ملايين	أكثر من ٥٢ مليوناً	٧,٢٥٠

المصدر: مركز معلومات الماء (على الإنترنيت) http://www.cieau.com.

الماء مورد حيوي، ومصدر للنزاعات في مطلع الألفية الجديدة

زلميس م. دومينيجيز كورتينا*

الماء هو مصدر للحياة وسبب للنزاعات في العالم. وهو موزع على الكوكب بصورة غير متساوية. كما يتزايد الطلب عليه أكثر فأكثر، سواء بمفهوم الاستهلاك الآدمي أو من وجهة نظر الاحتياجات الزراعية والصناعية. تتسبب إدارته في كثير من النزاعات، ولاسيما في المناطق التي يكون فيها قليل الوفرة، كما هو الحال في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط. هذا ويتوقع كثير من الخبراء أن الماء سيكون، في غضون هذه الألفية الجديدة، في مركز الخلافات القومية والدولية بصورة أكبر. وعلى الرغم من "عقد المياه" الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة ومختلف المبادرات التي تم اتخاذها في هذا الشأن،إلا أنه يتبين أن الطريق لا زال طويلا أمام تأكيد نقائه، والبيئة الملائمة له وتوزيعه العادل.

المقدمة:

الماء ثروة نفيسة، ولا غنى عنه للحياة على كوكبنا، كما لا يستطيع أي شئ أن يحل محله. ومع كونه مصدرا للحياة، فهو في الوقت نفسه يمكن أن يكون السبب أو المثير لنزاعات عنيفة على المستوى العالمي.

لقد نشأت الحضارات الكبرى على مدار تاريخ البشرية حول الماء الذي كان التحكم فيه أيضا مصدرا للنزاعات. ولا يمكن مواجهة إشكاليته فقط من زاوية العلاقة بين النمو والبيئة. إذ يليق أن تؤخذ أيضا بالاعتبار حقيقة أن التحكم في المياه بجميع أشكالها والانتفاع بها، سواء كانت مياه بحر أو نهر أو حتى طبقة

---

*عالمة اقتصاد كوبية، وباحثة في مركز الدراسات الخاصة بأفريقيا والشرق الأوسط، بهافانا.

جوفية، يمكن أن يكون رهانا حاسما بالنسبة لحياة المجتمعات، وللأمن القومي، وللاستقرار الداخلي للدول، كما هو بالنسبة للعلاقات الإقليمية والدولية.

تتخذ مشكلة الماء أبعادا عالمية لا لأنها تشمل فقط دول الشمال المتقدمة، ولكن أيضا دول الجنوب المتخلفة. يتم ذلك بصور مختلفة طبعا، لكنها تكون مصحوبة بنتائج مأساوية بالنسبة لدول الجنوب.

لو كان هناك وعي بأن التوزيع السلمي للمياه هو مصدر ثمين للتعاون بين الشعوب، لكان من الممكن تلافي كثير من الصراعات الماضية، وتجنب تلك التي لازالت كامنة، في العلاقات بين المجتمعات المختلفة.

يجب أن يقيم تحليل الموارد المائية العالمية كمصدر للنزاعات، وزنا للجوانب المتعددة لهذه المشكلة. إذ يتعلق الأمر من بين جوانب أخرى، بالجوانب الثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. لكننا لا نستطيع، نظرا لأهمية الموضوع، أن نحتوي كل شئ من خلال هذه الدراسة. وسوف نكتفي بأن نوضح بإيجاز ما هي المقومات التي تحدد مكانة الماء في العالم اليوم، وما هي المشاكل المرتبطة بتوزيعه واستخدامه. كما سوف نستحضر بعض الحالات التي تمثل الخلافات الداخلية بين الدول أو بين البلدان بشأن هذا المورد الطبيعي النفيس.

أولا: الماء عنصر حيوي

يبرز التاريخ كيف كان تطور الحياة الحيوانية والنباتية على الكوكب، وكذلك المجتمعات البشرية بعاداتها وتقاليدها – حتي الدينية – له علاقة بالماء. ينبغي إذا أن يأخذ تحليل هذه المسألة في اعتباره، حقيقة أن الأمر لا يتعلق فقط بمورد طبيعي نفيس، لكن أيضا بتراث ثقافي مشترك بين جميع شعوب الأرض.

الماء أساسي بالنسبة لجميع الأجهزة العضوية النابضة بالحياة، كما تتصل نظم الكوكب البيئية ببعضها البعض بفضل الماء. إنه أيضا المذيب الشامل، كما يتمتع بخواص كثيرة تساعد على التحكم في مناخ الأرض. يضاف إلى هذا أن التطورات التكنولوجية قد حولته إلى سلعة تجارية يمكن استخدامها كوسيلة ضغط للوصول إلى أهداف اقتصادية وسياسية، وكمصدر تكراري للنزاعات.

بصرف النظر عن حقيقة وجود قدر كبير من المياه، بسبب النسبة التي يمثلها في تكوين كوكبنا، إلا أنه لا يوجد دائما بكميات كافية في جميع الأماكن ولا في جميع الأوقات. وعلى الرغم من أن ¾ مساحة الأرض تغطيها المياه، فإن ٣% منها فقط هو الصالح لاستخدام البشر في صورة ماء صالح للشرب، ولإمداد البحيرات

والأنهـــار والطـــبقات الجوفـــية. لكن أكثر من ¾ المياه العذبة مجمدة في المناطق القطبـــية الجنوبـــية (جاك-إيف كوستو، ١٩٨١). يقدم الجدول التالي بعض الأرقام، على سبيل التوضيح:

جدول رقم ١

توزيع الماء في العالم

المياه المالحة	المساحة ميل بحري٢	الحجم متر مكعب	النسبة المئوية
المحيطات	١٣٩٥٠٠٠٠٠	٣١٧٠٠٠٠٠٠	٩٧،٢
بحار داخلية وبحيرات مالحة	٢٧٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٠،٠٠٨
مياه عذبة			
بحيرات	٣٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٠،٠٠٩
أنهار (متوسط المنسوب)		٣٠٠	٠،٠٠٠١
مَجلدات القطب الجنوبي	٦٠٠٠٠٠٠	٦٣٠٠٠٠٠	١،٩
مجلدات القطب الشمالي	٩٠٠٠٠٠	٦٨٠٠٠٠	٠،١٥
مياه الجو		٣١٠٠	٠،٠٠١
المياه الجوفية:			
السطحية		١٠٠٠٠٠٠	٠،٣١
العميقة		١٠٠٠٠٠٠	٠،٣١
الإجمالي		٣٢٦٠٠٠٠٠٠	١٠٠،٠٠

المصدر: جاك إيف كوستو، " إحصائيات الماء الأساسية" ، في "تقويم كوستو"، Dolphin Books ، نيويورك ، ١٩٨١

تـــبقى المعطـــيات الخاصـــة بكمـــية وتوزيـــع الماء على الكوكب ثابتة، وفقا للدراســـات التي أجريت هذه السنوات الأخيرة. إلا أنه قد حدث تدهور في نوعيته، "أدى بدوره إلى انخفاض في عرض الثروة المائية" (كارلوس أ. فرنانديز جوريجي ١٩٩٩، ١٨٣). ومـــن جهة أخرى، إذا تم تحليل إمكان حصول سكان العالم على هـــذا المورد، فيمكن ملاحظة أن: " آسيا بها ٦٠% من السكان، وتمتلك فقط ٣٦%

مـــن الموارد المائية؛ أما أوروبا فبها ١٣% من السكان و٨% من الثروات المائية؛ ١٣% من البشر الذين يعيشون في أفريقيا لا يملكون إلا ١١% من الماء؛ وبالمقابل، يقـــيم فـــي أمـــريكا الشمالية والوسطى ٨% من السكان والذين يملكون ١٥% من الموارد المائي؛ وأخيرا، تمتلك أمريكا الجنوبية التي لا يوجد بها إلا ٦% من سكان العالم، ٢٦% من الموارد المائية" (المصدر السابق، ص١٨١).

يجب عند دراسة موقف الماء، الالتفات إلى حقيقة أن الموارد المائية في بلد ما تـــتألف من : "الهواطل السنوية (من مطر أو برد أو ثلج)، والتدفق الداخلي المحتمل (الســـطحي والجوفـــي)، ومســـتودعات الماء في الطبقات الجوفية، وواردات البلاد المجـــاورة من الأنهار والترع والقنوات" (بشارة خضر، ١٩٩٤، ١٦٣). من جميع هذه العناصر، لا تؤثر الهواطل والتدفقات على العلاقات بين البلاد المتجاورة، غير أنه يمكن بالمقابل أن يتسبب استغلال الماء الجوفي والتحكم في الأنهار، في توترات ونزاعات بين البلاد المتجاورة والمتشاطئة.

يـــتجاوز تحليل الموارد المائية الإطار الوطني، غير أن المشكلة لم تتلق دائما الاهـــتمام اللازم في منظومة العلاقات الدولية. ومع ذلك فقد حدثت خلال السنوات الأخيرة، نهضة عظيمة للوعي في هذا الخصوص.

١- نحو ثقافة مائية في المنظمات الدولية

احتل الماء في إطار الانشغال العالمي بالتنمية والبيئة، موقعا هاما في الجدل، كمـــا جـــرى تناولـــه كعامل متكرر دوريا في التحليلات المختلفة. وحتى إذا كانت مشـــاكل البيئة موجودة منذ ظهور كوكبنا إلى الوجود، ولاسيما منذ بدء التفاعل بين الإنسان والطبيعة، إلا أنه لم يتوفر أبدا الوعي اللازم، كما لم يتم إجراء تحليلات بما فيه الكفاية في هذا الشأن.

يمكـــن، بخاصة منذ أعوام الثمانينيات، الحديث عن تأصيل نظري بخصوص العلاقـــة بيـــن التنمية والبيئة. ويمكن الإقرار بخمسة نماذج رئيسية من التحليلات: "اقتصـــاد الحـــدود، علم البيئة العميق، حماية البيئة، تنظيم الموارد الطبيعية – لأجل الحفاظ على البيئة – والتنمية البيئية" (رامون ب. مادروجا، ١٩٩٧، ٤٠).

لقـــد كانت الوثائق التالية حاسمة في تطور الفكر بخصوص هذا الموضوع : تقريـــر برونـــتلاند "مصـــيرنا المشترك" عام ١٩٨٧، ووثيقة "رعاية الأرض" عام ١٩٩١، وأجندة مؤتمر ريو عام ١٩٩٢. وقد فتحت هذه المبادرات أفقا جديدا وهو:

أنـــه توجد علاقة عميقة بين حياة السكان والبيئة، وحقيقة أن التطورات البيئية تجعل الكوكب صالحا للسكنى، وبالتالي فإنه يجب أخذها في الاعتبار من أجل إعلاء شأن الحــياة.هــذا ويشــكل التــنوع البيولوجي والكيمائي والطبيعي في كوكبنا، الهيكل الأساسي الذي ينبني عليه النظام البيئي الكوكبي.

يشغل الماء في هذا السياق موقعا متميزا، كما برهن على ذلك ، مثلا، مؤتمر دبلـــن في عام ١٩٩١[١] ، حيث تم التأكيد على حقيقة أنه إذا كانت الثروات المائية مصـــدرا للحياة، فإن الإدارة الفعالة لهذه الثروات تقتضي منحها اهتماما خاصا، عن طـــريق ربـــط الـــنمو الاجتماعي والاقتصادي بحماية النظم البيئية الطبيعية (مايك أكرمان، ١٩٩٧، ٥٠)

من جانبهم، أكد المشاركون في مؤتمر ريو[٢]عام ١٩٩٢ ، على أهمية الإدارة المـــتكاملة بالنســـبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وللعلاقات بين هذا القطاع وبين القضـــايا الأخرى المتعلقة بالبيئة وبالتنمية. و قد كانت مبادئ ريو هي أساس خطة

---

(١) قواعـــد الـــتحرك التـــي نوقشت في دبلن هي: المياه العذبة مورد محدود ومعرض للأخطـــار ولا غنى عنه للحياة وللتنمية وللبيئة ؛ يجب أن يقوم تقييم إدارة الماء على توجه إشراكي ينطوي على المستخدمين، والمخططين، ولأصحاب القرار، تلعب النساء دورا هاما في توفير الماء وإدارته و حمايته؛ الماء له قيمة اقتصادية بسبب استخداماته المتعددة و لابد من الاعتراف به كمنفعة اقتصادية.

تـــم في مؤتمر دبلن التشديد على مدى الأهمية المعطاة لرفع حس السكان بدرجة أكبر، وكذلـــك علـــى تطويـــر التقنـــيات التي تدور حول أساليب الاقتصاد في الماء، خاصة في القطاعـــات التـــي تســـتهلكه بغـــزارة، مثال ذلك، القطاعات الزراعية والصناعية (ألبرت ليبارت، ١٩٩٧، ٥٠)

(٢) إعـــلان ريـــو عن التنمية والبيئة (أجندة ٢١)، الفصل١٨ "حماية موارد الماء العذب والمحافظـــة علـــى نوعيـــتها". ولتحقيق هذا الهدف ينبغي أن يتجه التحرك نحو المجالات التالـــية: التقيـــيم المناسب والإدارة المتكاملة للموارد المائية؛ وجود الموارد المائية؛ حماية مصادر الماء، وحماية نوعيتها، وحماية النظم البيئية المائية؛ توفير الماء الصالح للشرب و تنقيته؛ الماء والتنمية الحضرية المستدامة؛ الماء والإنتاج والتنمية الريفية المستدامة؛ تأثير التغـــيـــرات المنـــاخـــية على الموارد المائية. معلومات مسترجعة في (ألبرت ليبرتو ١٩٩٧، ٥١).

الـــتحرك في المؤتمر الوزاري بخصوص الماء الصالح للشرب والصرف الصحي، الذي نظمته هولندا في Noordwijk، عام ١٩٩٤.

أدركـــت الأمـــم المـــتحدة، بالإضافة إلى ذلك، المزيد عن مشكلة الماء خلال السنوات الأخيرة، كما تبنت إجراءات مختلفة. فقد أعلنت على سبيل المثال أن الفترة مـــن ١٩٨١ إلـــى ١٩٩٠ هي العقد العالمي للماء الصالح للشرب، ولنظافة البيئة. وبالرغم من الجهود المبذولة، لازال هناك ملايين الأشخاص الذين لا ينعمون بكمية المـــاء التي يحتاجون إليها، والذين يعانون أمراضا مرتبطة بتناول مياه غير صالحة للشـــرب، والذين لا يملكون تجهيزات ملائمة للصرف الصحي (أفريكا ك. جوميز، ١٩٩٦، ٣٥-٣٦).

بعد العقد العالمي للماء الصالح للشرب ولنظافة البيئة، تم تأسيس برنامج " ماء صـــالح للشرب لعام ٢٠٠٠"، وهي مبادرة بقيادة اللجنة الإدارية للتحرك التعاوني، التـــي يرأســـها بـــرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التنسيق بين هيئات المعونة الخارجـــية، الذي يمثل أكثر من ٤٠ هيئة تنمية ثنائية ومتعددة الأطراف، بالإضافة إلـــى مـــنظمات حكومـــية وغـــير حكومية. وهذا هو ما يرتكز عليه تحدي أعوام التســـعينيات وهـــو: إعـــداد بـــرامج على نطاق واسع لأجل توافر الماء والصرف الصـــحي، لصـــالح التجمعات السكانية الحضرية والريفية الفقيرة في البلاد النامية، وذلـــك باســـتخدام تقنـــيات وأساليب خدمة مستدامة وبأسعار مناسبة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٠، ٢٨).

تقريـــر مـــوارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣ ، المسمى " باتجاه تنمية مستدامة" المعد بواســـطة معهـــد مـــوارد العـــالم بالاشتراك مع تنسيق برنامج الأمم المتحدة للبيئة وللتنمـــية، هو مستند هام يستخدم كمرجع بصدد مشاكل البيئة والتنمية، والحاجة إلى تنمية مستدامة (معهد موارد العالم ١٩٩٢).

أخـــذت أيضـــا الجماعـــات الإقليمية بزمام المبادرة لأجل حل مشكلة الموارد المائية على مستوى العالم. كما تجدر الإشارة ، من بين أشياء أخرى، إلى المجهود المـــبذول مـــن قـــبل الاتحـــاد الأوروبي. وتقرير "دوبريس" الذي أصدرته الوكالة الأوروبية للبيئة عام ١٩٩٥ ، هو مثال موضح بالأمثلة والشروح عن هذا المجهود (بول كامبيل ، ١٩٩٧، ٥٤).

كانـــت هـــناك مـــبادرة أخرى من الاتحاد الأوروبي، وهي تكوين فريق بحث باســـم: "حملة البيئة-الماء" ، وأهدافها الأساسية هي "تحديد أولويات البحث بالتوافق

مـــع اللاعبين الاجتماعيين الاقتصاديين، ودعم التنسيق بين برامج البحث المشتركة الوطنية والفردية، وتشجيع الإبداع" (دافيد موسكو، ١٩٩٥، ٥٥).

تلتقي تحليلات ودراسات مختلف اللاعبين الدوليين والوطنيين المجندين للتنقيب عن حل للمشاكل المائية، في حزمة من المشاكل الجوهرية والتي أهمها تلوث الماء، وظاهــرة المســتنقعات، والأراضــي الجافــة وشبه الجافة، وندرة الماء وأسبابها وتبعاتها.

٢- المشاكل الرئيسية المرتبطة بالموارد المائية

يمــثل الــتلوث إحدى المشاكل الجسيمة المرتبطة بالماء، المدروسة والشائعة بكثرة في العالم بالنظر إلى تبعاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، سواء علــى المستوى المحلي أو الإقليمي. وهو يؤثر ليس فقط ببلاد الجنوب ولكن أيضا ببلاد الشمال.

لا يجــب أن ننسى أنه إذا كان الحصول على الماء أمرًا طبيعيًا وسهل المنال علــى العموم بالنسبة للبلاد المتقدمة، فإن الماء بالنسبة لأكثر من ١٠٠٠ مليون من الفقــراء فــي المناطق الريفية والأحياء المحرومة من الحظوة في البلاد النامية، هو أيضــــا ســبب فـــــي المرض وحتى الموت (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٠، ٢٨).

بالــرغم مـــن أن نوعية الماء قد تحسنت في كثير من البلدان المتخلفة بفضل القوانيــن والــبرامج المعمول بها في هذا الشأن، إلا أن الموقف لا يزال خطيرا في كثير من الأماكن. توجد أيضا مشاكل في البلاد المتقدمة ، فبرغم التقنين، إلا أنه لا تــتم معالجــة المخلفات بأسلوب ملائم. فمثلا يشار إلى أنه في البلاد جنوب الاتحاد الأوروبــي، يعيش ٥٠% من البشر في أماكن بدون معالجة للمياه. أما الوضع في كثــير مـــن الــبلدان المتخلفة فهو أسوأ، حيث يضاف إلى ما سبق الندرة والأخطاء المرتكبة في حق صحة البشر (أفريكا ك. جوميزو ١٩٩٦، ٣٥-٣٦).

يشــدد تقريــر برنامج الأمم المتحدة عن التنمية البشرية في عام ١٩٩٨، على مشـــاكل الــتلوث التـــي تلحق الضرر بالعالم كله ، وبالأخص بالبلاد النامية، وذلك عــندما ينص: " القلق بشأن تأثيرات المنتجات الكيماوية والمعادن السامة على الماء الصـــالح للشرب في الدول الصناعية، مثل مبيدات الآفات والرصاص، هو قلق جاد ولــه مـــا يبرره. غير أن التأثيرات تبدو قليلة نسبيا عند مقارنتها بالأمراض الناتجة

عن التلوث الذي يسببه استهلاك المياه الموزعة في البلاد النامية" (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٨، ٦٨).

يضيف التقرير أنه يمكن الحديث في غضون هذه السنوات الأخيرة عن تحسن في إمكانية الحصول على ماء صالح للشرب وفي درجة نقائه، لكن هذا لا يزال غير كاف، لأن جهود جملة البلاد لا تشمل في كثير من الحالات البلاد الأكثر فقر ويوضح الجدول التالي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الوضع.

جدول رقم ٢
النقص في إمكانية الحصول على الماء الصالح للشرب وعلى الصرف الصحي الأساسي
التوزيع الإقليمي عام، ١٩٩٠-١٩٩٦ (بالنسبة المئوية)

المنطقة	سكان لا يحصلون على مياه الشرب	سكان لا يحصلون على خدمات الصرف الصحي
الدول الغربية	٢١	٣٠
أفريقيا جنوب الصحراء	٤٨	٥٥
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ	٣٥	٤٥
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٣	٢٩
شرق آسيا	٣٢	٧٣
شرق آسيا بدون الصين	١٣	–
جنوب آسيا	١٨	٦٤
البلدان النامية	٢٩	٥٨
البلدان الأقل تقدماً	٤٣	٦٤

أضر النقص في أساليب تنقية المياه ومعالجة المخلفات كثيرا، بنظم الكوكب البيئية. فقد أصبحت مثلا الأسمدة في بلاد الشمال تمثل مشكلة لأن استخدامها المفرط قد أدى إلى تلوث شديد في الماء. يظهر هذا الوضع بحجم أقل في البلدان النامية حيث لا تكون أسباب التلوث الرئيسية هي الأسمدة، ولكن انعدام النظافة والنقص في تطوير شبكات الماء الصالح للشرب.

بدأ برنامج الصحة وتوافر الماء، بالتعاون مع اليونيسيف ومعاهد أخرى تابعة للأمم المتحدة، بهدف دعم البلدان المتخلفة في سعيها لتحسين مهارات توفير الماء وتحسين ظروفها الصحية. وقد أشار تقرير هذا البرنامج الصادر عام ١٩٩٦، إلى الماء وانعدام الخدمات الصحية الملائمة، ضمن الأسباب الرئيسية للوفيات وللأمراض (أليس أوريللي ، ١٩٩٩، ١٧٠).

النضال ضد التلوث فرض على الجميع، لأن هذه الآفة، بصرف النظر عن أسبابها، ماثلة في جميع أنحاء الكوكب بدرجات متفاوتة، تضر بالمجتمعات وتسبب أمراضا، وتؤدي إلى تهجير سكان وتسهم في أمثلة مختلفة من التوترات الاجتماعية. بيد أنه في معظم هذه الحالات وبناء على مصالح اقتصادية وسياسية، لا يتم القيام بعمل الاستثمارات اللازمة لمعالجة المياه، لأن هذا مكلف جدا. يسبب هذا الوضع قلقا بدرجة أكبر في البلاد المتخلفة حيث لا تكون القوانين مصحوبة عادة بالوسائل القانونية اللازمة لفرض إجراءات تنقية ملائمة. كما يستفيد عدد من المؤسسات في البلاد المتقدمة من هذا الوضع للتهرب من قوانين بلادها، وتحويل التقنيات الملوثة إلى الجنوب، وتحقيق مكاسب هائلة، دون أدنى مبالاة بتأثيرات استغلالهم على الصحة البشرية وعلى النظام البيئي.

هناك حالة أخرى يتم الجدال بشأنها في محيط الثروات المائية، وهي تتعلق بالمستنقعات(٣) التي تم تناول وضعها كأولوية في القرن الحادي والعشرين، نظرا لتأثيرات الأزمة المائية العالمية على الأمن القومي والعالمي. وقد أعلن الاجتماع

---

(٣)يتعلق الأمر بالأنظمة الوسيطة بين البيئة المغمورة دائما بالمياه وتلك البيئة الجافة بطبيعتها، والتي تأوي تنوعا كبيرا من الأحياء وفقا لمصدرها، وموقعها الجغرافي، وتكوينها من الماء، وتركيبها الكيمائي، ونباتاتها السائدة، وخواص التربة والرواسب. ونجد أمثلة منها في العالم أجمع : مستنقعات، مانجروف، ملاحات، شعب، أنهار، جداول، وكذلك البرك والسدود (تيفر مونوز، ١٩٩٥، ١). من الناحية التاريخية، تعتبر هذه المناطق غير مضيافة، مسكونة بالبعوض وبالحيوانات الخطيرة؛ وهو السبب الذي أدى إلى اختفائها بنسبة ٩٠% بالتقريب، وقد انعكس هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة (ماريسيل سيكويرا و ١٩٩٩، ١).

السابع لاتفاقية "رامسار" [٤] الذي انعقد بين العاشر والثامن عشر من شهر مايو عام ١٩٩٩ بكوستاريكا والذي شارك فيه ١٥٠٠ ممثل جاءوا من ١١٤ دولة، أعلن عن موقفه بخصوص هذا الموضوع (نيفر مونوز، ١٩٩٥، ١). هذا وقد تمت في غضون هذا الاجتماع، مناقشة مشكلة ندرة الماء في العالم، والأزمة الغذائية المحتملة التي تنتج عنها. يتعلق الأمر هنا بتوجه مجدد في هذا المنتدى الذي لم يهتم حتى الآن إلا بالدفاع عن المستنقعات كبؤرة تأوي تنوعا كبيرا من الفصائل.

تعد المستنقعات[٥] التي يعتبرها عدد من المؤلفين بمثابة "النظم البيئية الأكثر خصوبة في العالم"، أيضا ضمن البقع الرطبة. يرتكز هذا الحكم على حقيقة أنه برغم الجوانب السلبية التي تعود إلى الصعوبات التي تمثلها هذه المناطق بالنسبة للنقل والاتصالات، ولأنها مراكز لتكاثر البعوض، إلا أن هذه المناطق تحتفظ بكثير من المظاهر الإيجابية. مثال ذلك: " نمت كثير من الأقاليم ذات الكثافة السكانية العالية في المستنقعات كأحواض لأنهار ومناطق ساحلية، أو قريبا جدا منها. وبالتالي فإنه ليس من العجب أن يكون هناك تفاعل عميق ودائم بين هذه المناطق وبين الإنسان.هذا ويستخدم الإنسان مناطق المستنقعات بغرض صيد الأسماك والحيوانات، ورعي الماشية، وجمع خشب الوقود والنباتات الطبية والأغذية ، الخ. كما يستفيد منها لأغراض أخرى مهمة بما في ذلك توفير الماء الصالح للشرب، وضبط المنظومة المائية، والحماية ضد الفيضانات، وتوزيع الثروات الجينية البرية لأجل تحسين زراعات غذائية هامة مثل الأرز" (مارسيل مارشان ١٩٨٩ ، ١٧).

---

(٤) مدينة إيرانية، وقعت فيها ١٣٠ دولة من أعضاء الأمم المتحدة سنة ١٩٧١، المعاهدة التي خلقت هذه المنظمة العالمية المسماة لجنة أو اتفاقية رامسار.

(٥) المنطقة السبخة هي مكان يحتوي على الماء بالمقدار الكافي طوال العام، للمساعدة على نمو فصائل من النباتات والحيوانات المتكيفة مع الغمر ۰ تمتد هذه الظروف على المستوى العالمي على مساحة أكثر من ٩٠٠ مليون هكتار ۰ وتشتمل المناطق السبخة على: المستنقعات، والبحيرات قليلة العمق، والمانجروف، والشعب المرجانية، والأنهار والأراضي الطميية، والأراضي المغمورة بالفيضان، ودالات ومصبات الأنهار، والملاحات، والأراضي التربية، السبخ الصناعية المخصصة لزراعة الأرز وتربية الأسماك (مارسيل مارشان، ١٩٨٩، ١٧).

كثـيرا مـا كانـت تهمش هذه المناطق في مشاريع التنمية، لأنها كانت تعتبر أراضـي جدبـاء. غير أن المشاريع المائية المنفذة في محيطها تكون أحيانا ضارة أكثر منها نافعة بالنسبة لهذه النظم البيئية. وقد استعرضت دراسة لمركز الدراسات البيئـية في جامعة ليدن بهولندا، حالتين في أفريقيا توضحان بالأمثلة فوائد وأضرار مشـاريع مائـية كـبرى على النظم البيئية؛ المقصود هو إقليم كافوي في دلتا نهر زامبيزي، ودلتا نهر الأوكافانجو في بتسوانا (مارسيل مارشان، ١٩٨٩، ١٧).

بالإضـافة إلى مشكلة المستنقعات، توجد مشكلة الأراضي الجافة وشبه الجافة. ولا يجـب أن ننسـى: "أن المناطق الجافة وشبه الجافة تمثلان تقريبا ٣/١ مساحة الأرض، حيـث يعـيش حوالـي ٨٥٠ مليون فرد؛ نمت معظم الزراعات الكبرى القديمـة فـي مناطق الري في الهند، وآسيا الوسطى، وآشور، ومصر، والمكسيك، وبـيرو، الـخ، وفـي الوقـت نفسه يتسبب الطلب المتزايد على الطعام، في امتداد الـزراعات إلـى مـناطق أكـثر هامشية؛ يتزايد سكان المدن والريف باستمرار، ويمارسون ضغطا متزايدا على البيئة الطبيعية" (هارولد دريجن هورن، ١٩٨٩، ١)

تـم الانـتفاع بهذه الأراضي الجافة وشبه الجافة بغرض رفع الإنتاج الغذائي، لأجل تلبية احتياجات سكان العالم. يظهر هذا الوضع في البلاد النامية بسبب الحاجة إلـى الغـذاء، وكذلك في البلاد المتقدمة بسبب الإعانات المالية الجاهزة التي تسعى إلـى توسيع المسافات المنزرعة. ومصر هي نموذج لإنتاج الأغذية في الصحراء، بفضل استخدام التقنية والأسمدة المناسبة (٦).

---

(٦) تستخدم التقنية وتطوع العلماء الاختصاصيين، وأساتذة الجامعات، والمزارعين، إلخ، لإنـتاج الغـذاء* فـي الصحراء. مثلا في جامعة أسيوط بمصر العليا، تملك كلية الهندسة الزراعـية مـزرعة تجريبية، ومشاريع مختلفة ومختبرات تقوم بمهمة تطوير الزراعات بالصـحراء. وقـد عاينت المؤلفة شخصيا هذه الأماكن في أثناء إقامتها بمصر، بين شهر فبراير وشهر أغسطس عام ١٩٩٨، كأستاذة زائرة بجامعة القاهرة.

٣- مداهمة ندرة الماء ، وأسبابها ومخاطرها

استنادا إلى أهمية الماء وإلى خاصيته النزاعية، تسود فكرة أن نقص هذا المورد يمثل واحدة من أهم مشاكل البشرية في الألفية الجديدة، بشدة في أوساط سياسية وأكاديمية مختلفة. فمثلا توقعات لجنة رامسار مقلقة جدا، لأن ندرة الماء يمكن أن تؤدي إلى أزمة غذائية جسيمة، إذ إن الإنتاج الزراعي بأجمعه متوقف على هذا المورد. هذا وسوف يؤدي نقص الغذاء إلى انتقالات سكانية كبيرة وضغوط قوية تعرض الأمن القومي والدولي للخطر، وفقا لتوقعات الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة.

أعلنت منظمة الأرصاد الجوية العالمية أيضا موقفها في نفس الاتجاه: " في عام ٢٠٢٥، سوف يكون لدى ٢٠% من سكان العالم مشاكل متعلقة بتوافر المياه" ؛ وحاليا " تعاني ٢٩ دولة الآن من ندرة معتدلة أو جسيمة في الثروة المائية؛ كما سوف يزيد عدد السكان الذي يعيشون في مناطق فقيرة جدا في الماء ، من ١٣٢ مليون حاليا إلى ٦٥٠، و٩٠٠ مليون في عام ٢٠٢٥" (ماريسيل سكويرا، ١٩٩٩، ٣).

تشير مصادر أخرى أن قلة الماء في عام ٢٠٢٠ سوف تعزى إلى توزيعه المتفاوت على الكوكب، نظرا لأن ¾ المياه العذبة غير مهيأ للاستهلاك لأنه موجود في المناطق القطبية والجليدية. أيضا وبشكل متناقض، هناك في كثير من المناطق التي بها وفرة من الماء، وندرة في السكان وبالعكس، فمثلا،الدولة الأغنى بالماء بمعنى كمية الماء لكل فرد،هي أيرلندا، حيث تحظى هذه الدولة سنويا بأكثر من ٥٠٠ ألف متر مكعب من الماء لكل مواطن، في حين أن مصر، وفقا لنفس الأساس، هي من البلاد الأكثر فقرا ، حيث نصيب المواطن أقل من ألف متر مكعب من الماء.

أطلق صندوق الحفاظ على الطبيعة، في مواجهة أزمة الماء المداهمة والمتزايدة، حملة عالمية باسم "الماء من أجل الحياة". والهدف من هذه الحملة هو الدفاع عن ٢ مليون هكتار من النظم البيئية المائية في الكوكب، وزيادة رعاية مناطق المياه العذبة التي لا تتم رعايتها حاليا ولا الانتفاع بها على نحو ملائم،

بنســبة ٥٠%. كما ينص هذا المشروع على بدء تنفيذ برامج نموذجية للحفاظ على الماء، وعلى التنوع البيولوجي في أحواض خمس أنهار كبيرة على الأقل في العالم، مــثال ذلك نهر أورينوكي في أمريكا الجنوبية، ونهر النيل بأفريقيا، ونهر يانج تسي كــيانج في الصين. يتمسك المشروع ،بالإضافة إلى ذلك، بالحاجة الملحة إلى وجود وعي كلي خاص بحماية الثروات المائية لأجل ضمان استمرار الحياة على الأرض.

تقريــر معهــد موارد العالم لعامي ١٩٩٨-١٩٩٩ عن الثروات المائية، المعد بالتضامن مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، هو أحد الوثائق المهمة بخصوص مشكلة نــدرة المــاء. وهو يشير إلى أن النقص سوف يكون واحدا من أكبر مشاكل القرن الحــادي والعشــرين. ومن ضمن الأسباب الجوهرية لهذا الوضع، يشار إلى زيادة الاستهلاك الكلي للماء الذي بلغ من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٥ أكثر من الضعف، وذلك بالمقارنة بمعدل ازدياد السكان الذي يعتبر في ارتفاع دائم، بقدر ازدياد الطلب علــى الماء من أجل الزراعة والصناعة والاستخدام المنزلي (معهد موارد العالم ، ١٩٩٨، ١٨٨). يقدم الجدول رقم ٣ بعض المعطيات الهامة بهذا الشأن:

جدول رقم ٣
موارد الماء العذب واستهلاكه
١٩٧٠- ١٩٩٨

النسبة المئوية للاستهلاك						الاستهلاك	الموارد الداخلية القابلة للتجديد		
المنطقة	زراعي	صناعي	منزلي	للفرد م٣	% من الموارد	الإجمالي كم٣	سنوات المعطيات	للفرد ١٩٩٨ م٣	الإجمالي كم٢
العالم	٦٩	٢٣	٨	٦٤٥	٨	٣٢٤٠	١٩٨٧	٦٩٨١	٤١٠٢٢
أفريقيا	٨٨	٥	٧	٢٠٢	٤	١٤٥	١٩٩٥	٥١٣٣	٣٩٩٦
أوروبا	٣١	٥٥	١٤	٦٢٥	٧	٤٥٥	١٩٩٥	٨٥٤٧	٦٢٣٥
أمريكا الشمالية	٣٩	٤٧	١٣	١٧٩٨	١٠	٥١٢	١٩٩١	١٧٤٥٨	٥٣٠٩
أمريكا الوسطى	٨٦	٨	٦	٩١٦	٩	٩٦	١٩٨٧	٨٠٨٤	١٠٥٧
أمريكا الجنوبية	٥٩	٢٣	١٨	٣٣٥	١	١٠٦	١٩٩٥	٢٨٧٠٢	٩٥٢٦
آسيا	٨٥	٩	٦	٥٤٢	١٢	١٦٣٤	١٩٨٧	٣٦٨٠	١٣٢٠٧
أقيانوسية	٣٤	٢	٦٤	٥٩١	١	١٦٧٣	١٩٩٥	٥٤٧٩٥	١٦١٤

المصـــــدر: موارد العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩، معهد موارد العالم، مؤسسة جامعة أكسفورد للنشر، نيويورك، ١٩٩٨، ٣٠٤-٣٠٥.

الـــتوزيع المتفاوت للماء داخل وخارج البلاد المختلفة، وكذلك الطلب المتزايد علـــيه، هي العوامل التي تؤثر بشكل قاطع على الندرة العالمية لهذا السائل النفيس. وقد أشارت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٧، إلى أن ثلث سكان العالم يعيشون في بلاد تعانـــي بشدة إلى حد ما، من اضطراب يعود إلى الأرقام البيانية الخاصة باستهلاك وإمكـــان الحصـــول علـــى الماء. ولعمل هذا، تم أخذ معدل استهلاك الماء وإمكان الحصـــول علـــيه في كل بلد بالاعتبار، مع إيضاح أن البلاد التي لديها مشكلة، هي التي يتفوق مستوى الاستهلاك فيها على الكمية التي يمكن الحصول عليها من الماء، بنســـبة ٢٠%. وتلاحظ منظمة الأمم المتحدة أيضا أن موقف الماء قد تدهور كثيرا خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. (معهد موارد العالم، ١٩٩٨، ١٨٩).

لتحلـــيل العوامـــل المتعلقة بالموارد المائية، من منطلق مفهوم متعدد الأبعاد، تســـتـــعين دراســـات متعددة بفكرة الضغط المائي أو النزاع المائي. ويقدم الجدول رقـــم (٤)، مع أخذه في الاعتبار، مستويات الضغط والسكان في كل منطقة، دراسة مقارنة للسيناريوهات بين عامي ١٩٩٧، و ٢٠٢٥.

جدول رقم ٤

الأرقام البيانية للضغط المائي بالنسبة للسكان كمليون مواطن

مقارنة بين السكان في عام ١٩٩٧ والسكان المقدرين في عام ٢٠٢٥.

ضغط شديد	ضغط	ضغط ضعيف	بلا ضغط	المنطقة				
	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥	١٩٩٧	٢٠٢٥
أمريكا الشمالية	٢٧	٣٠	٢٨٠	٣١٠				
أوروبا الغربية	١٨	١٨	١٨٠	١٨٠	٣٠٠	٣١٠	١٥	١٤
منطقة المحيط الهادئ	-	-	٢٥	٢٦	١٢٠	١٢٢	-	٩
الاتحاد السوفييتي سابقاً	١٤	١٥	٢٠٠	٢٢٠	٥٠	٥٢	١٨	٢٠
أوروبا الشرقية	-	-	٥٠	٦٥	١٦	١٨	١٧	٢٠
أفريقيا	١٠٠	٢٠٠	٣٩٥	٨١٠	٢٠٠	٤٠٠	٢٧	١٦٠
أمريكا اللاتينية	-	١٥	٣٦٠	٤٨٠	١٤٠	٢٠٠	-	-
الشرق الأوسط	-	-	٢٧	٤٥	١٣٨	٣٠٠	٢٩	٤٠
الصين	-	-	١٢٠	٧٠٠	١٢٠٠	١٦٨٠	-	-
جنوب شرق آسيا	-	-	٤٨٠	٥٠٠	١٠٨٠	١٦٨٥	-	-

المصدر: كارلوس فرنانديز خوريجي، مجلة CIDOB للشئون الدولية، العدد ٤٥-٤٦، برشلونة، إسبانيا، أبريل ١٩٩٩، ص ١٨٤.

يوضـــح الجدول السابق النتائج والضغوط التي سوف يخضع لها سكان مناطق الكوكب المختلفة، بسبب الضغط المائي.

يقـــدم "كـــارلوس أ. فرنانديز خوريجي"، على أساس من تحليل الضغط المائي ونـــتائجه الرئيســـية على الكوكب، بعض التوقعات بهذا الشأن : " سوف يرتفع عدد الأشـــخاص المهدديـــن بسبب الفيضانات والجفاف ، بخاصة في آسيا وشمال أفريقيا والشـــرق الأوســـط؛ ســـوف تتركز النزاعات المرتبطة بالزيادة الديموجرافية ، في الصـــين وآســـيا الوسطى وفي شبه القارة الهندية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ يمكن أن ينخفض عدد البلدان المتنازعة، إذا تم الشروع في تحركات حكيمة مرتبطة بالتفاوض بشأن مشاكلهم المائية، بمشاركة المجتمع بأسره؛ سوف تسمح القدرة على زيادة الدخول في كثير من البلاد بالحد من التوتر إلى حد كبير؛ سوف يكون ٩٠% مـــن سكان العالم معرضين للخطر في عام ٢٠٢٥، و٥٠% معرضين بشدة للخطر خصوصا في الصين والشرق الأوسط.

يعقـــد الجدول رقم (٥) مقارنة بين البلاد الأكثر تأثرا بالضغط المائي في عام ١٩٩٧ ، ويقدم سيناريو محتمل لعام ٢٠٢٥.

جدول رقم (٥)
البلاد المتضررة من الضغط المائي

المنطقة	١٩٩٧	سيناريو ٢٠٢٥
أمريكا الشمالية	-	-
أوروبا الغربية	بلجيكا	بلجيكا
الاتحاد السوفييتي السابق	أذربيجان أوزبيكستان	أذربيجان تركمانستان أوزبيكستان
أوروبا الشرقية	-	-
أفريقيا	مصر ليبيا	الجزائر مصر ليبيا المغرب جنوب أفريقيا تونس
أمريكا اللاتينية	بيرو	بيرو
الشرق الأوسط	أفغانستان العربية السعودية البحرين إيران العراق إسرائيل الأردن الكويت قطر الإمارات العربية المتحدة اليمن	أفغانستان العربية السعودية البحرين إيران العراق إسرائيل الأردن الكويت قطر الإمارات العربية المتحدة اليمن
الصين	الصين	الصين
جنوب شرق آسيا	كوريا باكستان	كوريا باكستان سنغافورة

المصـــدر: كارلوس خوريجي، مجلة CIDOB للشئون الدولية، العدد ٤٥-٤٦، برشلونة، إسبانيا، أبريل ١٩٩٩، ص ١٨٥.

توضـــح هذه الأرقام النقص الحالي في الماء، و من المتوقع أن يصبح الوضع أكـــثر سوءا في المستقبل. ومن ضمن العوامل الرئيسية التي تحث القسم الأكبر من البشرية على طلب المزيد من الماء ، في نطاق تعميقها لهذا النقص، يتمثل الآتي :

- زيادة المساحة القابلة للري، والتي لا غنى عنها بالنسبة للإنتاج الزراعي.

- ازدياد عدد سكان المدن في البلدان النامية.

- يـــؤدي بناء السدود المتعددة كأسلوب قياسي لزيادة توافر الماء، إلى عواقب خطـــيرة بالنسبة للبيئة يجري تقييمها في الوقت الحاضر. ومهما يكن من أمر، فإن معظم المواقع الصالحة لبناء السدود، قد تم استغلالها من قبل.

- حيـــث يجتاز الماء الحدود الوطنية، تستطيع بعض البلدان أن تزيد بشدة من النفقات التي يتحملها جيرانها.

وفـــوق ذلـــك، لا يجـــب نسيان أن ٧٠% من الماء المنتفع به، مخصص في الأصـــل للـــري. يضـــاف إلـــى هذا حقيقة أنه منذ عام ١٩٥٠، تضاعفت مساحة الأراضـــي القابلـــة للري ثلاث مرات، وأن ثلث الإنتاج الغذائي العالمي ينتج عنها. غـــير أن الخسائر التي تلحق بالبيئة هي الثمن الذي يجب سداده، مما أدى في بعض المناطق إلى خفض الإنتاج الغذائي. كما أن مشكلة تملح(٧) الأراضي هي واحدة من أهم المشاكل في كثير من مناطق الكوكب.

يمـــثل الطلب المتزايد على الماء من أجل التكتلات البشرية الكبيرة، ومن أجل الاســـتخدام الصناعي، تحدياً آخر. وفي سبيل الحصول على تموين كاف من الماء مـــن أجل الري ومن أجل استهلاك المدن، لا بد من بناء المزيد من السدود ، وغمر كثـــير مـــن الأحـــواض بالمـــاء، وإنجاز إنشاءات كبرى. غير أنه يتضح أن هذه الإجراءات مكلفة للغاية في معظم الحالات، ليس فقط بالمعنى الاقتصادي، لكن أيضا بســـبب التغييرات التي تنطوي عليها فيما يتعلق باستخدام الأرض، وتهجير السكان، إلـــخ. وفي معظم الحالات توجد مزايا أكثر من الأضرار، إذ إن السدود لا تقدم فقط المـــاء من أجل الري، ولكن أيضا الطاقة الكهرمائية. ومع ذلك هناك حالات حدثت فيها أضرار كبيرة للغاية.

---

(٧) تكمـــن مشكلة التملح في أنه مع الري، يتغلغل الماء في التربة، ويمتص منها المعادن والأمـــلاح، ويجذبهـــا إلـــى السطح. وعند التبخر، تبقى هذه الأملاح والمعادن على سطح الأرض، وتبيد خصوبتها (هاميش مك راي ، ١٩٩٥، ١٢٤-١٢٥).

يعتــبر الســد الذي تم بناؤه على نهر السنغال ، وفقا للدراسات التي أجرتها هيــئات الأمم المتحدة، حالة كاشفة للأضرار التي يمكن أن تنشأ عن هذا النوع من المشــاريع، الــذي يقال إن فوائده أكبر من أضراره على العموم، والذي ترصد له إجراءات مختلفة لتدارك خسائره (أوجين ب. براندتلي وكارين ل.رامسي، ١٩٩٨-١٩٩٩، ١٠٨-١١٤).

تــتحقق، فــي مواجهة نقص الماء الذي يعزى إلى زيادة الاستهلاك، كثير من المشــاريع التــي تدعمهــا الأمــم المتحدة في الدول النامية. حيث أصبحت الزيادة الديموجرافية والتنمية الزراعية والصناعية أكبر من ذي قبل، مما كان له أثر زيادة الاســتهلاك عــن كــل مواطــن. غير أن منحنى الاستهلاك يزداد أيضا في الدول الصــناعية، وليس من المعقول اتهام بلاد الجنوب فقط ومطالبتها بالحد من تنميتها من أجل الحفاظ على موارد الكوكب. إذ إن الحفاظ عليها يجب أن يكون واجباً على الجمــيع. ولذلــك يجــري الآن الحديــث عن الحاجة إلى تنمية مستدامة، تأخذ في اعتبارها جميع هذه العوامل ، وتشارك فيها بلاد الشمال مثل بلاد الجنوب.

فــي معظم الحالات، جعلت بلاد الشمال والمؤسسات المالية الدولية، متذرعة بــبرامج المساعدة على التنمية، الظروف أكثر صعوبة في كثير من بلدان الجنوب. وذلــك عن طريق نقل تقنيات ملوثة، وبناء سدود من شأنها خدمة مصالح عدد من الشركات متعدية الجنسيات التي تعمل في المنطقة. لكنها تؤثر سلبيا على المجتمعات المحلية وعلى النظام البيئي.

بالتالي لا يمكن الإشارة إلى الزيادة السكانية أو إلى الاستهلاك، كأسباب فريدة لنقص الماء ولنوعيته الرديئة. فلا بد في كل حالة من الاطلاع على الأسباب البعيدة للمشكلة، وتحديد من الذي يستفيد بالفعل من وراء بعض المشروعات التي لا تكون موجهة بالضرورة نحو مصلحة المجتمعات الأكثر فقرا.

تــدرك الأمــم المتحدة مدى أهمية اتخاذ إجراءات جذرية على المدى الطويل، للقضــاء على المشاكل المتعددة المتعلقة بالماء. بيد أنه، وفقا لما أعلنه البنك الدولي، تمثل الكثير من مشروعات التحسين الكمي والنوعي في توافر المياه، تكلفة مساوية لضعفي أو ثلاثة أضعاف الاستثمارات الحالية. أما الوضع في البلاد المتخلفة، حيث يــتوحد الضغط الشديد بسبب الماء مع الدخل الضعيف لكل فرد، فهو أسوأ من ذلك. (معهد موارد العالم، ١٩٩٨، ١٨٩).

تــثقل المؤسســات المالــية نفسها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، مدينــيها فــي كثــير مــن الأحــيان بشروط صارمة. كما تطبق عليهم إجراءات نيوليبرالــية، تحول دون تنفيذ المشاريع التي تسعى إلى القضاء على مشاكل الماء، وتهمــل في بعض الحالات الجوانب التي تعتبر غير مربحة اقتصاديا، حتى إذا ثبت أنها ضرورية بالنسبة للمجتمعات الأكثر فقرا وللنظام البيئي.

وكمــا كتــب " رامون ب. مادروجا": "يمكن في هذا الاتجاه، توضيح الأثر الضــار جدا لبرامج التكيف الاقتصادية الكلية التي يوصي بها صندوق النقد الدولي للــبلاد المدينة. فهذه البرامج، ذات الطابع النيوليبرالي، لا تحمل فقط البيئة المباشرة بــتكلفة باهظة، لكنها بالإضافة إلى ذلك، تفاقم التفاوتات الاجتماعية، وذلك لا سيما عــندما تــؤدي إلــى فاقة عظمى. وتساهم بهذه الطريقة في إفساد البيئة بشكل غير مباشر.(رامون ب. مادروجا، ١٩٩٧، ٥٧-٥٨).

توضـــح هـــذه التأكــيدات مـــرة أخرى، جانبًا يليق أن يتم التشديد عليه برغم شــهرته، وهو: مسئولية المنادين بالعولمة النيوليبرالية في معظم الظروف الحرجة الراهــنة، والتـــي يمثل الماء جزءاً منها، بسبب علاقته الضمنية في جميع المشاريع الاجتماعــية والاقتصـــادية والسياسية والبيئية. ونظرا لحقيقة أهميته[٨] نفسها، فمن الضـــروري الحفاظ على الماء. هذا وتثبت التجربة أنه بسبب ندرته، يمكن أن يكون

---

(٨)أقـــر كل من الصليب الأحمر والهلال الأحمر، في هذا الاتجاه: أن الماء هو مصدر للحــياة ولا أحد يستطيع الاستغناء عنه. ونظرا لأهمية الماء، فيجب الحفاظ عليه في وقت الســلم كمـــا فـــي وقت الحروب. كما أضافت هذه المنظمات ما يلي : "وعلى الرغم من الحمايـــة الأكـــيدة مـــن خلال قواعد القانون الإنساني الدولي، إلا أن الموارد ذات الطبيعة المدنـــية، لا تســـلم مـــن أعمال الحروب. ولا يمكن السهو عن نتائج الاعتداءات ضد هذه المـــوارد، وعلى الأخص فيما يتعلق بظروف حياة السكان المدنيين، لا سيما عندما تتضمن تلـــك التي لا غنى عنها بالنسبة للمعيشة، مثل الماء والغذاء. وبالفعل تثبت تجربة عدد من الصـــراعات الحديـــثة، لســـوء الحظ، أن الأضرار التي لحقت بالمنظومات المائية بسبب الأعمـــال العدوانية الحربية، لها نتائج مأساوية بالنسبة لسكان المدن ولوسائلهم المعيشية. فـــلا يمكن فقط أن يكون الظمأ مميتا أكثر من الأسلحة، لكن يمكن أيضا أن يتسبب تدمير نظـــم توافـــر المـــياه في انتقال السكان والأمراض والأوبئة، ويعرض بذلك حياة الإنسان والمواشي والزراعة للخطر".

المــاء هو الدافع إلى نزاعات يمكن القضاء عليها، طبقا لبعض الآراء، عن طريق إنشاء سوق للمـــــاء " (أريال دينار وآرون وولف،١٩٩٤، ٦١).

٤-الماء كسلعة وقيمته الاقتصادية

لــم تكــن حقــيقة الــنظر إلى الماء كمورد منتج والعوامل المتعددة السياسية والاجتماعــية والبيئــية المرتــبطة به، تعقبها دائما تحليلات للقيمة الاقتصادية لهذا المورد. هذا ويتمسك "بدرو أروخو أجودو" بالحاجة إلى "تقييم اقتصادي دقيق يعتمد علــى إمســاك الدفاتــر، وعلى تحليل الخسائر والأرباح الناتجة عن استخدام الماء كعــامل إنتاج في القطاع الزراعي، والصناعي وفي الاستخدامات المنزلية (بما فيها مخزون المياه في المدن)" لكن دون إغفال العناصر الأخرى المرتبطة بهذا المورد. (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٤٥).

إنــنا نشارك "بدرو أروخو أجودو" وجهة نظره المتعلقة بتقييم المياه، ولاسيما عندما يوصي "بالتقييم الاقتصادي الصارم للاستخدامات المنتجة الفعلية ولاحتماليتها؛ وبتقيــيــم البيــئة والمــيراث المائي، وتحسين نوعية المياه" (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٤٦)

ومن أجل تنفيذ هذه التوجيهات، يقترح "بدرو أروخو أجودو" المبادرات التالية:

- إقــرار، وتقيــيم، والحفــاظ على، منفعة النظم البيئية المائية بالنسبة للبيئة، وكذلــك المزايا التي تنجم عنها بالنسبة للمجتمع. مما يستتبع تأسيس نموذج مستدام للإدارة، يتميز بقبوله الشامل لعلم البيئة.
- رسم الأهداف الاجتماعية الاقتصادية والنظام المتوازن للمنطقة على أساس من السياسة الهيدرولوجية. وسوف يشكل هذا أيضا جزءا من المسئولية العامة، كما ينبغي أن يسعى إلى العدالة بين الأطراف المعنية.
- الإدارة العامــة لإنــتاج وبيع الماء. وسوف تتغلب هنا المعايير الاقتصادية وقوانين السوق. (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٥٢-١٥٣).

تمثل المبادرات التي يقترحها "بدرو أروخو أجودو"، سيناريو كاملا عن التقييم والاســتخدام الملائم للموارد المائية. ونحن نشاركه وجهة نظره بخصوص التخلي عن الاهتمام بفكرة "الكفاءة الإنتاجية"، من أجل اكتشاف "قيمة بيئية اجتماعية عامة" فــي المــاء. وللوصول إلى هذه الغاية، يصر على التخلي عن استراتيجية العرض التقلــيدية التــي تقوم تاريخيا على أساس "التركيبية الهيدروليكية"، من أجل تأسيس

"ثقافـــة مائية جديدة" على وجه السرعة، تعتمد على استراتيجية وقاية، وإدارة جيدة، وإعـــادة تدوير لهذا المورد (بدرو أروخو أجودو، ١٩٩٩، ١٦٦). وعلى الرغم من هذه الأفكار الجيدة بخصوص التقييم الكامل لمورد متنازع عليه وفريد في نوعه مثل الماء. إلا أنه يليق الإقرار بأن الانتفاع به كمجرد سلعة، لا يزال سائدا في عدد من الأماكـــن، وبسعر يتغير تبعا لقوانين السوق، وفي أكثر الأحيان دون اعتبار للنتائج الاجتماعية والبيئية والسياسية.

أعلن البنك الدولي موقفه بخصوص بيع الماء، موضحا ضرورة تحديد السعر الملائم، ومعترفا بحقيقة أن قيمة هذا المورد الثمين سوف تتعادل تقريبا يوما ما مع قيمة البترول. وبالإضافة إلى ذلك، أكد البنك الدولي أن مشكلة الماء تعزى في كثير مـــن الـــبلدان إلـــى استخدامه غير الكفء (البنك الدولي، ١٩٩٥، ٣٦). إلا أن هذه الأفكار لا يتقاسمها جميع اللاعبين الذين يهمهم الأمر، كما أن قضية سعر الماء هي أصل النزاعات في كثير من البلدان.

إن مشـــاكل الـــنقص، والـــتلوث، وسوء الاستخدام، والإضرار بالنظام البيئي، والتملح، والتصحر، وعوامل أخرى مرتبطة بالماء، تجعل منه ثروة متنازع عليها. ومـــن ثـــم فالعلاقـــة بين الموارد المائية والنزاعات وثيقة جدا، ويليق أن يتم تحليل العناصر المرتبطة بهذه الظاهرة.

ثانيا: الموارد المائية والنزاعات

يمكـــن أن تقـــع النزاعات المرتبطة بالموارد المائية داخل بلدان أو بين بلدان تتقاســـم جغرافـــيا نفـــس المـــوارد المائية. إذن فلا بد من تحديد مظاهرها الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تبعاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إذا أخذنـــا فـــي الاعتبار، كما كتب "كارلوس أ.فرنانديز خوريجي، حقيقة أن "الطلـــب على الماء يرتفع نسبيا مع الزيادة السكانية، إذن يمكن افتراض أن الإفراط أو العجـــز فـــي عرض الموارد المائية يوجد نزاعا اجتماعيا. وإذا سلمنا بأن اتجاه الطلـــب ســـوف يكون متزايدا على الدوام، فسوف نصل إلى وقت يكون فيه الطلب مـــتفوقا بشكل دائم على العرض، وهذا ما لا يمكن أن ينتج عنه إلا نزاع اجتماعي مزمن. وفي مواجهة أزمة كهذه، يكون الخيار الوحيد هو نشر تقنيات فعالة لإصلاح الـــنظام، وإقامـــة توازن ديناميكي ما بين العرض والطلب، من شأنه إعادة التوافق الاجتماعي(كارلوس أ.فرنانديز خوريجي، ١٩٩٩، ١٨٣).غير أنه يصعب الوصول

إلى هذا التوافق في الداخل، كما أنه يصعب بدرجة أكبر توفيق مصالح البلدان المختلفة فيما يتعلق بالإجراءات التي يجب اتخاذها، من حيث وجود توترات ومراكز نزاعات دائمة متعلقة بالماء.

دراسة محمد سيد أحمد عن النزاعات المتعلقة بالماء مثيرة جدا للاهتمام. وهو يحلل مختلف الأعمال الصادرة بمناسبة ٢٢ مارس، وهو اليوم العالمي للماء. ويلخص القضايا الرئيسية التي سوف تشغل بال العالم في غضون أول عقدين من القرن الحادي والعشرين: "العولمة والمالية العالمية، والثورة المعلوماتية، والنقص العالمي في الماء " (محمد سيد أحمد، ١٩٩٩).

من المتوقع أن يصبح النقص العالمي في الماء مصدرًا مهماً مهم لنماذج مختلفة من النزاعات. ويجدر التذكير بأن التحليلات المختلفة قد أظهرت مراراً أن " مستقبل بلاد الجنوب الاقتصادي والاجتماعي، ومن ثم استقرارها الداخلي، يتوقف على الماء المتاح للاستخدام" (مجلة التنمية والتعاون [بالإسبانية]، العدد ٢، ١٩٩٩).

بيد أن هذه النزاعات يمكن أن تكون بصور مختلفة. ونحن نعرض لها في هذا العمل، بدءا من بعض الأمثلة للمواجهات الداخلية الراجعة للإجراءات الحكومية، أو لأسباب أخرى. وأيضا بدءا من حالات نزاعات دولية نشأت بين بلدين أو عدة بلدان بسبب استخدام الماء الذي يتقاسمونه، والتحكم فيه.

١- النزاعات الداخلية من أجل الماء

كان الماء ولا يزال مصدرًا للنزاعات الداخلية في كثير من البلدان. وأسباب ذلك هي، من بين أشياء أخرى : النقص، والتوزيع، والتكلفة، والمؤثرات الاجتماعية المختلفة، والهجرات الداخلية نحو المناطق الأقل تضررا، إلخ. وقد تعددت الأنباء الخاصة بالنزاعات التي أيقظتها إجراءات معينة، مصوبة نحو استخدام وتوزيع الماء، وسعره، وخصخصته. توجد كثير من الأمثلة بهذا الشأن في بلاد الشمال كما في بلاد الجنوب. وتسترعي انتباهنا حالتان، واحدة من الشمال في أوروبا، والأخرى من الجنوب في أمريكا اللاتينية.

حدث في أسبانيا جدال كبير بخصوص إنشاء أسواق وبنوك الماء، ومن المتوقع أن يتضاعف سعره خمس مرات على أساس تعديل قانون الماء المطروح من قبل الحكومة. وسوف يؤدي ذلك إلى نتائج اجتماعية تضر بالأغلبية العظمى من السكان، ولاسيما بسبب إلغاء التوفير المجاني لهذا السائل النفيس. تثير الآثار الناتجة

عـــن هـــذه المـــبادرة، قلق قطاعات عريضة من السكان، تطلق علامة الخطر. ولم تـــتوان المظاهـــرات عن الحدوث للتعبير عن الاستياء، ولفضح النتائج الضارة لهذه الإجراءات.

ومـــن جهـــة أخـــرى، توجد أيضا في أمريكا اللاتينية مشاكل داخلية مرتبطة باســـتخدام وتوزيـــع الماء. وقد تم الإبلاغ عن الوضع الذي يغلب الآن في كثير من الـــبلدان، في اجتماع مايو ١٩٩٩ بكولومبيا الملقب بمنتدى الماء. وقد دعا إلى هذا اللقاء كل من معهد العالم الثالث، والبنوك الحمراء، تحت رعاية مركز كندا للأبحاث والتنمـــية. وكـــان اللقـــاء فرصـــة للإعلان عن المشاكل المتعددة التي تعاني منها مجـــتمعات أمـــريكا اللاتينـــية المختلفة بسبب الماء. كما أدينت بشدة خصخصة هذا المـــورد الأساســـي، التـــي تشـــرع فـــيها عدة حكومات أمريكية لاتينية، بدعم من الرأســـمالية الوطنـــية والدولية، في إطار إجراءات التكيف الهيكلي النيوليبرالي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

وقـــد أعلـــن هـــناك عـــن أن هذه الإجراءات لا تأخذ في اعتبارها في معظم الحـــالات، مصالح التجمعات السكانية التي يصيبها الضرر بسبب النزوح الجبري، والتـــي تـــم نزع ملكية أراضيها عند بناء السدود، أو بسبب ارتفاع أسعار المرافق المائـــية العامـــة الذي يضع، لنفس السبب، هذا المورد بعيدا عن متناول القطاعات الفقـــيرة[٩] . ولمـــرة أخـــرى، تلحق العولمة النيوليبرالية الضرر بالمحرومين من

(٩) تـــم في غضون هذا الاجتماع ، التصدي لموضوعات مختلفة، واتخاذ مواقف حاسمة بشـــأن عـــدد من الموضوعات، مثال ذلك: "معارضة فكرة أن تعهد الدولة إلى المؤسسات الخاصـــة بتقديم وتخزين وتوزيع الماء الصالح للشرب؛ فهذا الوضع يمكن أن يتحول إلى ســـبب للحـــرب في السلفادور". كانت هناك حالة أخرى وهي البلاغ الذي تقدم به الاتحاد الإكـــوادوري للماء الذي يضم ١٢ جماعة من Quechuas، قامت بتنظيم عدة مظاهرات ضـــد قوانين تنظيم الماء، وحملتها مسئولية الخسائر. ومن جانبه تذمر مندوب برازيلي من أن" أيـــة تكلفة اقتصادية لا يمكن أن تعوض عن تدمير البنية الاجتماعية السابقة للجماعات الســـكانية المهجـــرة بسبب تنفيذ المشروعات الكهرمائية". كما صاغ ممثلو كولومبيا الذين طالـــبوا بالأراضـــي التي اغتصبت منهم، شكوى مماثلة. وفي المقابل، أوضحت أصوات أخرى مثل ممثل المكسيك، كيف أن تنظيم من مختلف الجماعات الأصلية في أواكساكا، قد أمـــن مجمعـــا فندقيا في هواتولكو بالماء، بدءا من تنفيذ مشروع يأخذ في اعتباره التنوع

الحظـــوة لمصـــلحة الموسرين، وفي الحالة الراهنة، فيما يخص مورد لا غنى عنه لبقاء الحياة البشرية.

٢- النزاعات الدولية من أجل الماء

كثـــير مـــن الـــنزاعات المفاجئة أو تلك المتوقع حدوثها في مناطق معينة من الكوكـــب فـــي غضـــون الألفية الجديدة، يكون سببها، أو سوف يكون سببها الماء. وجديـــر بالذكـــر أن أيـــة أمة تكون معرضة لخطر، ويمكن أن تصبح مهددة بسبب مواردهـــا المائـــية إذا "كانـــت قدرتها على حماية نظامها البيئي المائي، وعلى منح ســكانها مســـتوى النمو الاجتماعي والاقتصادي المطلوب، معرّضة للخطر بسبب نظامهـــا الهيدرولوجـــي ، وبسبب البنية التحتية لمواردها المائية، و/أو بسبب نظام إدارتها للموارد المذكورة" (كارلوس أ.فرنانديز خوريجي، ١٩٩٩، ١٨٩).

تم إبراز بعض الأمثلة عن نقاط التوتر التي توشك أن تصبح مراكز صراعات مسلحة، في غضون الألفية الجديدة، في تحليل مقدم عام ١٩٩٤ بخصوص التوقعات العالمية لعام ٢٠٢٠:

- تحويل ماء منطقة الجليل باتجاه الشبكة المائية الوطنية بإسرائيل.
- سد جابيسكوفو، على نهر الدانوب بسلوفاكيا.
- الأخطار التي تشكلها سدود النيل الأزرق والنيل الأبيض.
- سدود نهري دجلة والفرات بالنسبة لسوريا والعراق.

يؤكـــد مؤلـــف آخـــر أن تحليل المعلومات الخاصة بالماء وبالسكان، وبالعلم وبالتكنولوجـــيا، في غضون السنوات الخمس الأخيرة، يظهر أن النزاعات المرتبطة بالمـــاء تقع بخاصة في الشرق الأوسط. كما تبرز الإحصائيات المستخدمة أن بلادا في هذه المنطقة مثل سوريا والأردن ومصر واليمن، تعيش ما يمكن تسميته بالأزمة المفـــتوحة؛ بينما تعاني بلاد أخرى مثل المملكة العربية السعودية والعراق والكويت وليبـــيا، أزمة هيكلية. وقد اعتبرت هذه المنطقة بمثابة القنبلة الموقوتة للقرن الحادي والعشرين (كارلوس أ. فرنانديز خوريجي، ١٩٩٩، ١٨٤-١٨٥).

=البيولوجي في المنطقة ، وفي الوقت نفسه يضمن توافر الماء الصالح للشرب. لمزيد من التفاصيل عن هذا اللقاء (ماريا إيزابيل جارسيا، ١٩٩٩).

توجـد معظم مراكز التوتر فيما يخص الموارد المائية، في شمال أفريقيا وفي الشـرق الأوسـط. وهـي منطقة تشكل فيها السيطرة على الماء مسألة خطيرة، بل وتمـثل مشـكلة أساسـية تضاف إلى قائمة التوترات التي تتكاثر في هذه المنطقة، لأسـباب أخـرى. وجديـر بالذكر أن الماء في هذه المنطقة هو دلالة على الثراء الاقتصادي، وفي الوقت نفسه على النفوذ السياسي.

يشـير بعـض المؤلفين إلى أنه يمكن اعتبار الشرق الأدنى وحوض النيل أهم "مـناطق النزاعات الكبرى التي يسببها الماء"، ولاسيما من منطلق التصريحات التي أدلى بها بطرس بطرس غالي عام ١٩٨٧، والتي بموجبها، لن تكون الحرب القادمة في المنطقة بدافع السياسة، بل بسبب الماء. يزيد على ذلك، خلو القانون الدولي من قواعـد مـتعلقة بـتوزيع هذه الثروة، وصعوبة الدعوة إلى عقد لقاء قمة في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط، بصدد هذا الموضوع (بشارة خضر، ١٦٤، ١٩٩٤).

يـبرز المتخصصـون في المنطقة، في معظم الحالات، أن "المشكلة المائية قد حلـت محـل مشكلة البترول في الدوائر السياسية الإستراتيجية، وبشكل صارخ في سـيناريوهات الدراسات المستقبلية التي يعدها علماء المستقبل" (عبد النور بن عنتر، ١٩٩٣، ٨٢). يتمسـك البعض بالإضافة إلى ذلك بحقيقة أن "الماء هو دم ومصدر الحياة ، ويمكن أن يثير انفعالات وحاجات أكثر بكثير من أي مورد آخر، حتى أكثر من البترول" (الإيكونوميست، ٩٥/١٢/٢٣ و ٩٦/١/٥).

تلـيق إضـافة إلى ما سبق، التناقضات والتباينات التاريخية بين بلاد المنطقة التـي تتقاسـم جغرافيا بعض من الموارد الرئيسية. حتى أنه في كثير من الحالات، يعنـي مكسب أحد هذه البلدان، إجحافا بالنسبة للبلدان الأخرى، ويشكل عنصرا من شأنه أن يؤدي إلى تفجرات (أميكان نشماني، ١٩٩٧).

١) الأسباب الرئيسة للتوترات بسبب الماء، في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط

تحصـى فـي هذه المنطقة، تعددية من الأسباب التي قادت إلى النزاعات من أجـل المـاء. فعلـى المسـتوى الجغرافي، المناخ غير ملائم، فجزء كبير من هذه المـنطقة قليل المطر. كما أن مواسم الأمطار قصيرة، تأتي بكمية مطر متوسطة لا تـتجاوز ٣٣٠مـم في العام على ٩٠% من المساحة الإجمالية، إلى جانب معدلات تـبخر محتملة تفوق من ٥ إلى ١٥ مرة مجموع الهواطل. مما يعني، فيما عدا قليل من الاستثناءات، أن الماء نادر ويحظى بتقدير مرتفع (إلياس سلامة، ١٩٨٩، ١).

تتدهور الطاقات المائية لبعض البلدان يوما بعد يوم، كما أصبح نقص الماء مشكلة إقليمية تتجاوز اختصاصات الدولة. وحتى إذا كان السكان قد تكيفوا إلى حد ما مع هذا النقص في الماء، فالتطور السريع في الصناعة والتحضر والري الحديث، يقود إلى طلب متزايد على هذا السائل الحيوي. غير أن الزيادة السكانية السريعة بصفة خاصة، كانت عاملا جوهريا في ازدياد الطلب.

لقد وصل النقص إلى درجة أن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، اللذين يعيش بهما ٥% من سكان العالم، أصبحا لا يملكان إلا ١% من موارد الكوكب المائية (جان بيير لانجلييه، ١٩٨٧، ٥). إلا أن هذا النقص يمكن أن يتفاقم على المدى القصير. وبهذه المناسبة دعونا نوضح بعض المعطيات الخاصة بمنطقة المشرق:

- زيادة ديموجرافية مرتفعة جدا (٢,١% في لبنان، ٢,٥% في الأردن، ٣,٥% في الضفة الغربية ، ٣,٨% بسوريا، ٤,٣% في غزة، و ١,٨٩% في إسرائيل).
- تطور خطير في التركز بالحضر (٩١% من السكان في إسرائيل، ٨٠% في لبنان، ٦٤,٥% في الأردن، و ٥٠% بسوريا)، وهذا مرتبط بالعامل السابق.
- انخفاض تصرفات المجاري المائية بسبب بناء السدود، وبسبب الاستغلال الجائر لحقول المياه الجوفية.

تنبأ الخبراء الذين شاركوا في الدورة الحادية والعشرين للمركز العربي لأبحاث المناطق الجافة والصحراوية، التي انعقدت في دمشق بسوريا في شهر يوليو من عام ١٩٩٢، بأن يبلغ نقص الماء في العالم العربي ما بين ١٦٠ مليار، و ٢٦٠ مليار م٣ في غضون العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين. وقد أكد الاجتماع الحاجة الملحة إلى ترشيد وتنمية الموارد المائية الخاصة بالدول المشرقية، وزيادة المخزون، والتوسع في تحلية المياه، وإعادة استعمال المياه، بالإضافة إلى الحفاظ على الموارد المتاحة (برنسا لاتينا ، ٩٢/٧/٨).

تشير مصادر أخرى إلى أن الشرق الأوسط منطقة لا تملك فقط كمية قليلة من الماء، لكن أيضا مستوى استهلاك منخفض لكل فرد. (ميريام ل. لوي، ١٩٩٥، ١٢٤).

إننا نتقاسم وجهات النظر التي لا تعود بموجبها مراكز النزاعات الرئيسية في العالم عامة وفي شمال أفريقيا والشرق الأوسط خاصة، في غضون هذه السنوات الأخيرة، فقط إلى واقع الزيادة الديموجرافية، أو إلى الإجراءات المتبعة من قبل

دولـــة أو أخـــرى. لكـــن هـــذه المشاكل تتدرج أيضا في تاريخ طويل من التفاعل والنزاعات. كما أن عدم وجود قانون دولي بخصوص مشكلة الماء، له أيضا تأثير. يضـــاف إلـــى هـــذا أن اللوائح ذات الطابع الفني لا تخضع دائما لحساب منطقي أو لتحليل للربحية تقوم به الدول. لكنها تتوقف غالبا وبخاصة على أمور سياسية. ومن المحقـــق أيضـــا أن الأقويـــاء يفرضون قوانينهم على الآخرين، وخاصة إذا وجدوا أنفســـهم في موقع جغرافي أعلى، مما يسمح لهم بالسيطرة وبفرض قوانينهم، مثال ذلك، فيما يتعلق بمياه الأنهار والجداول.

العلاقـــة بين القضايا المتعلقة بالماء، والعلاقات الدولية المعمول بها، واضحة جدا في هذه المنطقة. فقد ثبت منذ نهاية أعوام الثمانينيات حتى اليوم، انبعاث خطير للـــتداخلات بيـــن المـــوارد المائـــية والسياسة، في الأنباء الخاصة بهذه المنطقة أو الصـــادرة عـــنها. وكمـــا أبرزت الملكة نور ملكة الأردن في عام ١٩٩٨، بمناسبة اجـــتماع الاتحـــاد العالمي للحفاظ على الماء في الشرق الأوسط، فإن العلاقات بين الأمـــن والبيئة علاقات خطيرة، إذ إن النقص في الأراضي الصالحة للزراعة وفي الماء، يؤدي إلى مواجهات حادة وعنيفة بين الدول وفي داخل كل دولة.

٢) مراكـــز التوتر الرئيسية حول الموارد المائية، في شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط

حـــوض النـــيل هـــو أحد مراكز للتوتر. والبلاد التي تشترك فيه هي مصر، والســـودان، والكونغـــو الديمقراطية (زائير سابقا)، وتنزانيا، ورواندا، وبوروندي، وأوغـــندا، وكينـــيا، وأثيوبيا، وإريتريا. ينبع هذا النهر، وهو أطول نهر في العالم، أساساً من هضبة البحيرات العظمى الاستوائية، ومن جبال أثيوبيا. روافده هي النيل الأبـــيض والنـــيل الأزرق والســـوباط وعطـــبرة. وقد لوحظ في غضون السنوات الأخيرة، انخفاض في تصرف النهر، بسبب تغير نظام الأمطار والسدود. لكن يظل الأســـوأ مـــن ذلـــك هـــو انعدام التنسيق بين البلاد النهرية، والزيادة الديموجرافية، والحـــروب الأهلية التي تؤثر على الانتفاع الرشيد بهذا المورد (رؤوف ف. خزام، ١٩٩٧، ٦٥).

تعتـــبر مصر هذا النهر حيويا بالنسبة لأمنها القومي، وكل ما يجري في البلاد المشـــاركة في النهر يمسها مباشرة. وقد نتج من هنا اشتراكها المتواصل في شئون هـــذه الـــبلدان، وارتـــباطها بالمحافل الدولية المتعلقة باستخدام مياه هذا النهر. وقد

اســتندت علاقتها التاريخية بالسودان، إلى حد كبير، على الأهمية التي يمثلها النه بالنسـبة للبلدين، وخاصة بالنسبة لمصر لأنه، كما قال هيرودوت الحكيم العظيم ف العصــور القديمــة، مصــر هبة النيل، وذلك بالنظر إلى مدى تعلقها بهذا الشريا المائي الذي ربطت به حياتها.

يوجــد أيضــا في حالة مصر توافق بين ارتباطها العميق بالنيل وموقعها ع مصــب هــذا الــنهر، وبين حقيقة أنها أكبر قوة ديموجرافية وعسكرية في حوض الــنهر. وقــد حدد هذا الموقع بعمق، تحركها بالنسبة لكل ما يتعلق بهذا النهر، وأ نهــض هــذا الــبلد بمسئولية جميع المهام المتعلقة بالموضوع. ولهذا السبب، كان وضــعها في أكثر الأحيان، مصدرا للتوتر مع البلاد المتشاطئة الأخرى التي اتسمت تاريخــيا بعلاقــات تــناقض وتضــارب مصالح، ولاسيما في غضون فترة ما بعد الاستعمار.

يمكــن على المدى القصير، التكهن بأن تزاول مصر تحركاتها المباشرة بشأن النــيل والبلاد المتشاطئة، وأساسا على جارتها السودان. يضاف إلى هذا أن كل من تركــيا وإســرائيل قد أدينتا في غضون هذه السنوات الأخيرة، بالرغبة في السيطرة علــى الموارد المائية في منطقة المشرق، عن طريق بناء السدود التي تمثل تهديد لجيرانهما العرب.

يثــير هذا الوضع القلق بدرجة أكبر كذلك، إذا وُضعت الاتفاقات الموقعة بين البلديــن مــا بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، في الاعتبار، وهي كانت تهدف إلى دعم الــتحالف العســكري بينهما، ثم انضمت إليها اتفاقات أخرى في عام ١٩٩٦، فضلا عــن تعــاون فــي النضال ضد الإرهاب؛ و كل هذا يدعم تباين علاقات القوة في المــنطقة. هــذا وقــد نظرت الولايات المتحدة بارتياح للتقارب بين هذين البلدين بوصــفه امــتزاجا بيــن "ديمقراطيتين" في منطقة استراتيجية إلى هذا الحد. (آلان جريش، ١٩٩٨(أ)، ١٨٩-١٩٠).

كانــت الخلافات بين تركيا وسوريا والعراق بسبب الانتفاع بمياه نهري دجلة والفــرات، ومختلف المشاريع المحققة، شديدة جدا على المستوى التاريخي. بيد أن الــنزاع قــد تفــاقم ولاسيما منذ عام ١٩٩٢، مع بناء سد أتاتورك ومشروع تنمية الأناضــول الكــبرى الــذي تتعهد به تركيا، واللذان يسببان ضررا لكل من سوريا والعــراق لأنهما يؤثران على تدفق مياه نهر الفرات. وقد تحولت التوترات في هذه

المنطقة بسبب الماء، إلى تهديدات ونزاعات ذات طابع سياسي، وإلى ضغوط متبادلة تعتمد على استخدام السكان الأكراد.

يروي مشروع تنمية الأناضول الكبرى، جزءا من جنوب شرق الأناضول التي تعتبر أفقر مناطق تركيا. غير أن نقطة النزاع الكبرى ليست هي حقيقة أن هذا الإجراء يفيد الزراعة أو إنتاج الطاقة الكهربائية، لكنها بالأحرى حقيقة أنه يسمح لأنقرة بتعميق سيطرتها على الموارد المائية في المنطقة. وبسبب هذا المشروع يفقد نهرا الفرات (جزء كبير منه)، ودجلة (بمقدار أقل)، جزءا من تصرفهما ، ويؤثران بالتالي على كل من سوريا والعراق. وقد أثار هذا الوضع احتجاجات متعاقبة من قبل هذين البلدين.

على الرغم من تكوين لجان ثلاثية بين البلدان الثلاثة لمعالجة مشاكل الفرات، فإن اجتماعاتهم قد اقتصرت على الجوانب الفنية، أكثر مما اتجهت إلى دراسة التوزيع العادل للمياه. وقد رفضت تركيا في مناسبات مختلفة أن تقود النقاش إلى مستوى رفيع، وهو السبب الذي من أجله امتنع البنك الدولي ذاته عن إعطائها بعض القروض بحجة التوصل إلى اتفاق مع جيرانها.

تأمل تركيا من أجل القضاء على المشكلة، في إنشاء قناة السلام الشهيرة التي تقدر تكلفتها بحوالي ٢١ مليار دولار، والتي سوف تقام على أساس تحويل نهري جيحان وسيحان اللذين يصبان في البحر الأبيض المتوسط. هذا وسوف تنقسم القناة إلى فرعين، بغرض بيع الماء للبلاد العربية المجاورة: فرع منها سوف يجتاز سوريا والأردن وغرب المملكة العربية السعودية، بينما سوف يتبع الآخر اتجاه الكويت وشرق المملكة العربية السعودية وإمارات الخليج العربية المتحدة. لكن المستفيدين لا يخفون قلقهم في مواجهة مشروع يترك السيطرة على المصادر المائية في يد الأتراك. ومع ذلك فقد استفاد المشروع من دعم البنك الدولي وبنك الاستثمارات الأوروبي (خوليو ألجانيارز، ١٩٨٩، ٢٩).

يضاف إلى ما سبق، تهجير السكان الأكراد بسبب المشروعات المذكورة. وقد شعر هؤلاء إزاء هذا الوضع بأنهم يتعرضون لتفرقة عرقية. تجدر الإشارة فضلا عن ذلك، إلى استغلال هذه المواضيع الحاسمة لأهداف سياسية، من قبل اللاعبين المختلفين المعنيين بالنزاع. لمرة أخرى، يتضح من خلال هذه الأمثلة كيف تساند المؤسسات المالية الدولية المشاريع التي تلحق الضرر ببلاد الجنوب، دون مراعاة لجميع الأطراف المعنية.

لمواجهة هذا النمط من المواقف، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في مايو من عام ١٩٩٧ قانون الانتفاع الدولي بالمجاري المائية لغير أغراض الملاحة، الذي تـم التصـديق علـيه من قبل ١٠٧ صوت، فيما امتنع ٢٧ عن التصويت، وثلاثة أصـوات مضـادة (منها تركيا) (آلان جريش، ١٩٩٨(أ)، ١٩٦). يمكن اعتبار هذا بمـثابة محاولـة لتسوية حالة توترات كبرى بين الدول المختلفة أو بين المجتمعات نفسـها، والتـي لا تزال بعيدة عن الحل. يثير الوضع التركي الاهتمام، وهو يتضح مـن خـلال حقيقة أن القانون قد تعاطف مع حقوق المستخدمين الواقعين عند مهبط النهر (العراق وسوريا ، في حالة نهر الفرات المجزأ بينهما وبين تركيا)، وذلك عن طريق إجبار الدول الواقعة أعلى النهر على عدم إلحاق الضرر بهم.

يعتـبر كثيرون أن النزاعات بين تركيا وسوريا والعراق، هي المقدمة لحرب جديـدة بسبب الماء في الشرق الأوسط. ولحل هذه النزاعات، يجب التفاوض بشأن الاتفاقات التي تتناول توزيع واستخدام المياه بين الأطراف المعنية، من أجل تحويل العداء والتوتر الحاليين، إلى موقف تعاون من أجل البقاء والسلام. وهي مسألة دقيقة للغاية في ظل الظروف الحالية.

تظهـر تركيا - عضو حلف شمال الأطلنطي - نفسها كقوة إقليمية بارزة في المسـتقبل علـى الصعيد المائي، بحيث إنها سوف تمارس المزيد من الضغط على جـيرانها لأجل إحكام السيطرة التي تملكها الآن، على هذا المورد. وهي بالإضافة إلـى إسرائيل، واحدة من أهم البلدان التي ينبغي متابعة نموها السياسي، بالنظر إلى ما تمثله بالنسبة للاستقرار الإقليمي.

نمـوذج الصراع العربي الإسرائيلي هو مثال معبر للطريقة التي أصبحت بها قضـية المـاء تاريخيا، هي أحد أهم أسباب الخصومة. إن انتصارات إسرائيل على جـيرانها من خلال الحروب الإقليمية، قد سمحت لها حتى يومنا هذا، بأن تغتصب جـزءا كبـيرا من الموارد المائية حيث تسيطر تل أبيب على جزء كبير من مياه هضـبة الجولان، وروافد نهر الأردن، وحوالي مجموع الاحتياطات المائية للضفة الغربـية ولقطـاع غـزة. وهي تنتفع بماء كثير مصدره نهر الليطاني الذي ينساب باتجـاه جنوب لبنان. يسبب هذا الوضع في مجمله، توترا لم يتم بعد القضاء عليه، حيـث إن قضية الماء هي إحدى الموضوعات الحساسة في الأجندة متعددة الجوانب لمسيرة السلام في المنطقة (زلميس م. دومينيجز كورتينا، ١٩٩٨، ٥٨-٧٥).

لا يوجــد أي شك في كون مشكلة الماء إحدى المسائل العسيرة، خلال السعي وراء اتفاق سلام عربي – إسرائيلي. فالأمر يتعلق بإحدى التحديات الهامة بالنسبة لهــؤلاء الذيــن يريدون السلام في الشرق الأوسط. ولتنفيذ ذلك، لا تكفي مضاعفة المشـــروعات مــن أجل البحث عن مصادر جديدة، لكنه يليق بالمثل استخدام الماء المـــتاح بصورة منطقية. غير أن الإرادة السياسية للوصول إلى السلام والتعاون بين جميع الذين يعيشون في هذه المنطقة منعدمة؛ وهذا هو الأصعب في تحقيقه إذ أنه لا يلوح في الأفق أي حل للمشكلة على المدى القصير أو المتوسط.

لقــد بــررت إسرائيل دائما أفعالها باسم ضرورات الأمن القومي، وتظل هي القــوة العســكرية السائدة في المنطقة. ومادام العرب لا يوفقون إلى أي استراتيجية إقليمية متماسكة، وإلى تعاون أكثر فعالية بينهم للحفاظ على مواردهم من الاغتصاب مــن قــبل إســرائيل، فسوف تظل سياسة الأخيرة بصدد الماء، عاملاً جوهرياً في استمرار الصراع. توجد في كل ما سبق علاقة جوهرية بين نتائج المحادثات الثنائية ومتعددة الجوانب في مسيرة السلام العربية الإسرائيلية، وبين حل مشكلة الماء.

توضــح هــذه الأمــثلة العلاقة الكائنة بين الموارد المائية والنزاعات الإقليمية والدولــية، والطــريقة التــي يمكــن أن تفضي بها التوترات بسبب استخدام الماء والســيطرة عليه إلى انفجارات عنيفة، عندما تختلط فيها الخصومات التاريخية بين الأطراف المعنية.

بمثابة فكرة ختامية

لا يوجــد أي شــك في أن الماء يشكل عنصرا أساسيا في نمو الحياة البشرية، وعــامل توتــر ونزاع في كثير من مناطق الكوكب. لقد تم تنظيم كثير من اللقاءات الدولــية، ومــن المتوقع تأسيس علاقة متبادلة بين الجوانب المختلفة لهذه المشكلة. ومــن المحقق أنه لا يزال يوجد الكثير الذي يجب عمله من أجل الوصول إلى وعي عالمي يوفق بين حاجات وقدرات ومصالح الجميع.

تــندرج قلة الموارد المائية وتفاقمها المحتمل في غضون الألفية الجديدة، إلى جانب الكوارث والنزاعات الناتجة عنها، ضمن أهم المظاهر المقلقة لهذا الموضوع.

تتـــنوع الأسباب الأساسية للنقص الحالي في الماء. بيد أن الجوانب التالية تبدو هـــي الأهـــم: الضـــغط الديموجرافـــي، واستخدام الماء الذي يزداد أكثر فأكثر في الزراعة والصناعة، علاوة على الاستخدام المنزلي. تجدر الإشارة أيضا إلى التلوث وتحويـــل الأنهـــار، والاستغلال الزائد لحقول المياه الجوفية، والسياسة السيئة بشأن المستنقعات، والتملح، والتصحر، إلخ، التي تسببت جميعها في تزايد النقص، وأخيرا قيمة الماء في العالم.

لقـــد كانت العولمة النيوليبرالية، بالإضافة إلى دور المؤسسات المالية الدولية، فـــي كثير من الحالات، مصدراً آخر للمشاكل فيما يخص معالجة واستخدام وتوزيع المـــوارد المائـــية. إذ إن الإجراءات النيوليبرالية المفروضة، قد أوجدت صعوبات بصور مختلفة، والتي كان الماء أحد ضحاياها.

يجـــب ألا ننســـى أن مشـــكلة الماء تنطوي على أبعاد متعددة، إذ إن الأمر لا يتعلق فقط بمورد لا غنى عنه، ولكن بمنفعة اقتصادية وثقافية، وبعامل مرتبط بشدة بالأمن الداخلي والخارجي للدول.

بمناســـبة الحديث عن النزاعات ، في كثير من الحالات، لا توجد فقط المشاكل الفنـــية والاقتصـــادية التـــي يجب حلها، ولكن أيضا اتخاذ بعض القرارات التقنية ظاهـــرا، المـــتعلقة باستخدام مصادر الماء وبالاتفاقات الثنائية أو الإقليمية التي تمر خلال اعتبارات الأمن القومي والإقليمي، وخلال السوابق التاريخية بين الأطراف.

علـــى العموم، لا يجب النظر إلى الماء كمشكلة جانبية، بيد أن المشكلة تندرج في إطار أهم بكثير ينطوي على عوامل تاريخية واقتصادية واجتماعية وبيئية. تأخذ الـــنزاعات بســـبب الماء موقعها على المستوى الداخلي مثلما تطرح على المستوى الخارجـــي للـــدول. ومن المتوقع أن يتفاقم الموقف في مستقبل قريب جدا. في هذا السـياق، تعتـــبر كـــل مـــن شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بالنظر إلى ظروفهما الخاصة، بمثابة مخزن للبارود والمتفجرات، سيكون الماء هو مفجره.

تـــدار النزاعات بسبب الماء، بشكل عام، من خلال علاقة القوى، أكثر مما يتم ذلـــك من خلال الاتفاقات المنطقية بين الأطراف. ومن المتوقع على المدى القصير،

استمرار قواعد النظام العالمي الجديد. ووفقا لنفس هذا المنظور، فرض إرادة الأقوى على حساب الأفقر.

يمكن للأمم المتحدة في هذا الصدد، أن تعاون في بعض الحالات، غير أن أحكامها ليست ملزمة بالنسبة للدول الأعضاء، كما أن التوصيات لا تحل المشاكل. وفي مواجهة القصور في القوانين الدولية المناسبة، لابد من وجود ضوابط لقانون دولي، تسوي هذا المسائل بأسلوب صحيح وفعال، دون انتهاك لسيادة الدول بالمقابل.

لقد انتهى القرن العشرون بتوترات متعددة، مخلفا وراءه، كميراث للألفية الجديدة، نظاما عالميا يحابي الأغنياء على حساب الفقراء، ويحاول فيه منطق القوة أن يفرض نفسه بأية وسيلة كانت، وتحت أية ظروف، على المفاوضات العقلانية. ويبدو الماء في هذا السياق، بقدر ما هو مصدر للحياة وسبب للشقاق، بمثابة مصدر مهم للنزاعات في الألفية الجديدة.

المراجـــع:

- ألجانـــارلز خوليو، "أزمة المياه في الشرق الأوسط"، ADS Diplomat ، الجزء ١٨، رقم ٦، ١٧-١٢-١٩٨٩

- أوريللي أ.، "التموين المحلي والماء"، سيدوب، أبريل ١٩٩٩

- أكرمان م.، "الماء وعلم البيئة"، Linking the Earth's

- أروخــو أجـودو ب.، "El valor economico del agua" سيدوب، رقم ٤٥-٤٦، أبريل ١٩٩٩

- البنك الدولي، "الماء الجاري صعداً"، الإيكونوميستو ١٢-٠٨-٩٥

- بـن عنـتر أ. "مشـكلة المـاء في المفاوضات العربية الإسرائيلية" ، نشرة الدراسات الفلسطينية، رقم ٤٧، ربيع ١٩٩٣

- برانتلـي إي.بي. ورمزي ك.ل.، "إدانة نهر السنغال في توزيع إقليمي"، موارد العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩

- كامبيل ب.، " La politique communautaire donne le cap" لو كورييه ACP UE ، رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧

- شنجي م.، "العالم يتمسك بالأمن البيئي"، ملامح أخبار جنوب أفريقيا ، ٢٨-١١-٩٨

- كومسـتو ج.ي.، "إحصـائيات الماء الأساسية"، تقويم كومستو، دولفين بوكس، نيو يورك، ١٩٨١

- دريجـن هـورن هــــ . إي.، "Desarrollo de tierras aridas y semiaridas" إينفوتيرا، ١٩٨٩

- ديـنار أ. و وولـف أ.، الأسواق الدولية للماء وإمكانية التعاون الإقليمي: وجهات النظر الاقتصادية والسياسية في غرب الشرق الأوسط، النمو الاقتصادي والتحول الثقافي، مؤسسة جامعة شيكاجو للنشر، ١٩٩٤

- دومينيجـيز كورتيـنا ز.م.، "El agua fuente de conflictos en el Levante" الجزء ١٣ ، رقم ١، ١٩٩٦من Revista de Africa y de Medio Oriente

- دومينيجيز كورتينا ز.م. "Conflictos per el agua en el Machrek" الجزء ٣٢، ١٩٩٨ من Revista Africa America Latina

- فرنانديز خوريجي سي.أ.، " El agua como fuente de los focus de conflictos en el mundo، سيدوب، رقم ٤٥-٤٦، أبريل ١٩٩٩.

- جارسيا م.إي.، America latina, Comunidades se resisten a privatizacion del agua, IPS ١٩٩٩-٠٥-٢٢

- جومـيز أمي.، Desarrollo pasado por agua," موندو نيجرو، رقم ٣٩٧، مايو ١٩٩٦

- جريش أ.، "العلاقات التركية الإسرائيلية السورية وتأثيرها على الشرق الأوسط"، ميدل إيست جورنال، الجزء ٥٢، ربيع ١٩٩٨ (أ).

- جـريش أ.، مـن الخلـيج إلـى كردستان، طبول الحرب في الشرق الأوسط، لوموند ديبلوماتيك، يناير ١٩٩٨

- خـزلم ر.ف.، النيل في القرن الحادي والعشرين، لو كوريه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧

- خضـر ب.، " La geopolitical del agua en el Mediterraneo " بوليتـيكا إكستريور، الجزء السابع، رقم ٣٩ يونيو-يوليو ١٩٩٤

- لانجلييه ج.ب.، "تاريخ الماء"، لوموند، ملفات ووثائق، يوليو-أغسطس ، ١٩٩٧

- ليبـيرتا، سياسة اللجنة الأوروبية. من الماء إلى طاحونة السياسة الزراعية المشتركة لو كوريه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧

- لوي م.ل.، "أنهار النزاعات، أنهار السلام"، جريدة الشئون الدولية ، الجزء ٤٩، رقم ١ ، صيف ١٩٩٥

- مارشـان م.، "Ordenacion de zonas patanosas: un a responsabilidad compartida، إنفوتيرا، PNUMA ١٩٨٩

- مـك كـراي هــ.، العالم في عام ٢٠٠٠، بوستون، مدرسة هارفارد التجارية للنشر، ١٩٩٤

- مونـوز ن." Ambiente, lanzan capana ante crisis mundial de agua " IPS ١٣-٥-١٩٩٥

- موسـكو د.، "حملـة البيئة – الماء"، لو كوريه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير ١٩٩٧

- نشـعباني أ. "هـياج عصـبي بـالغ بسبب الماء في الشرق الأوسط "، دراسات أمنية وسياسية ، رقم ٣٢، يونيو ١٩٩٧

- أوتيرو ج.، " Quieren mercadear con el agua, " تييمبو، مارس ١٩٩٩

- بـيكار إي.، "رهـان المـاء في الشرق الأوسط"، مونتريال، مركز الدراسات العربية للتنمية.

- بيشـس مادروجـا ر.، " Tecnologia, Energia y medioambiente, Potencialidades y limitaciones internacionales para una reestructuracion energetica sostenible y retos para mexico

رسالة دكتوراه ، أونام ، المكسيك، ١٩٩٧

- الـبرنامج الإنمائـي للأمم المتحدة، Agua saludablepara el 2000 نيويورك، ١٩٩٠

- سلامة إي.، APS ديبلومات، الجزء ١٨، رقم ٩-١٠-١٩٩٩

- ساندسـتروم ك.، الشركة العالمية للماء، لو كورييه ACP UE رقم ١٦١، يناير-فبراير، ١٩٩٧

- سكويرا م.، " Convencion de humedades tratara futura crisis hidrica, " IPS ، ١٧-٢-١٩٩٩

- سيد حامد م.، "قنبلة الماء" ، الأهرام ويكلي، رقم ٤٢٥و ١٥-٢١ أبريل ١٩٩٩

- معهد موارد العالم، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، موارد العالم ١٩٩٢-١٩٩٣: "نحو برنامج تنمية مستدام" ، مؤسسة جامعة أكسفورد للنشر، ١٩٩٠

السدود الكهرمائية

هل الغاية تبرر الوسائل؟ *

إدواردو تامايو**

شهدت بلاد الجنوب خلال العقود الأخيرة، توسعا مذهلا في بناء السدود الكهرمائية، وذلك بحجة التشجيع على الاستثمار الصناعي السريع. وكان من بين نتائج هذه الأعمال في جملتها، بصرف النظر عن مردودها الضعيف، تدمير النظم البيئية وإغراق الأراضي بالفيضانات وتهجير السكان. وفي مواجهة هذه الأضرار، يتولد الآن الوعي من أجل الحفاظ على البيئة، ويتأصل في قيادات التجمعات السكانية في الجنوب. هذا هو الحال في تجمعات الهندوراس والسلفادور التي تصدت بنجاح، بعد أن أنشأت منظمة للدفاع عن مصالحها، لادعاءات المؤسسات الحكومية والمالية الدولية التي تصر بدون تراجع على بناء السدود الكهرمائية.

المقدمة:

تم خلال السنوات الخمسين الأخيرة بناء ٤٠ ألف سد كبير على مستوى العالم. ولم تكن هذه المنشآت في بادئ الأمر تلقى، أو كانت تلقى فقط قليلا من المعارضة، إذ أن الأهداف المعروضة (وهي التزود بالطاقة الكهربائية، والوقاية من الفيضانات، وتوافر مخزون من المياه) كانت تبدو معقولة ومشروعة. غير أنه منذ أعوام السبعينيات من القرن الماضي، بدأت العواقب البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إليها هذه الإنشاءات في الظهور.

غمرت الفيضانات ملايين المنازل، وفقد ملايين الأفراد أراضيهم وغاباتهم ومصادر أخرى ضرورية لإعاشتهم. أعيد تسكين الكثير من الأفراد، لكن آخرين

---

*ظهر هذا المقال في مجلة "Alai" العدد رقم ٢٨٣، (١١ نوفمبر ١٩٩٨)، ٢٠-٢٢.

**اختصاصي في علم الاجتماع من بيرو، أستاذ بجامعة سلو باولو.

اضطروا إلى النزوح إلى المدن الكبرى حيث تفاقمت مشاكل الفقر والبطالة والقصور في الخدمات الأساسية.

كان واقع تخريب نظمهم البيئية وتفكك جماعاتهم وإفلاس اقتصادياتهم المحلية، سببا كافيا لأن ينسق الضحايا فيما بينهم ويصارعون ويدينون هذا الطراز من المشاريع. وقد أدركوا أن الافتراضات الأصلية لم يتحقق في معظم الحالات إلا نصفها.

لقد أضرت السدود في أمريكا اللاتينية(أو سوف تضر) ، بالفلاحين والسكان الأصليين وطوائف الزنوج، كما سوف نوضح فيما بعد.

١- هندوراس والسلفادور

يجري في المنطقة المتاخمة بين السلفادور وهندوراس إنشاء سد "التيجر" بتكلفة قدرها ألف وأربعمائة مليون دولار، بهدف تزويد البلدين بالكهرباء. وسوف يقتضي ذلك أن تترك ١٤ ألف عائلة الأراضي التي ولدت بها، والتي عاشت فيها طوال عشرات الأعوام، لأنه من المتوقع أن تغمر المياه مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بالإضافة إلى تلك الأراضي المخصصة للمرعى.

"باتوكا ٢" هو أحد المشروعات الأخرى المنفذة في الهندوراس. وتقوم بالإنفاق عليه شركة باندا باتوكا للطاقة. وسوف يضر هذا المشروع بأراضي "تاواهكا" المخصصة للسكان الأصليين، وبالكائنات الحية في نهر بلاتانو، كذلك بتجمعات الممر البيولوجي الأمريكي الأوسط، المعترف به كإرث للبشرية بالنظر إلى ثرواته الطبيعية والأثرية والثقافية والعلمية.

٢- كولومبيا

سوف يتسبب سد "أورا" الكهرمائي في مقاطعة "كوردوبا" الواقعة بالقرب من ساحل البحر الكاريبي، في إلحاق الضرر بعدد يقدر بثلاثة آلاف نسمة من السكان الأصليين "أمبيرا كاتيو". هذا ولن تصاب المجموعات السكانية الأصلية بالضرر فقط فيما يتعلق بمصدر غذائها الرئيسي وهو صيد الأسماك، لكنها سوف تفقد أيضا وسيلة الاتصال النهرية بمراكز الأسواق. كما سوف يتسبب اجتياح الفيضانات لمساحة سبعة آلاف وأربعمائة هكتار من الأراضي، في أن يفقد عشرة آلاف

شـــخص آخر تقريبا، يعيشون على ضفاف الجزء الأسفل والأوسط من نـهر "سينو"، ويعتمدون أيضا على صيد الأسماك في معاشهم، مصدر دخلهم الرئيسي.

يساهم رأس المال الأجنبي بجزء رئيسي من تمويل بناء هذا السد. والواقع أن مؤسسة "أورا" المملوكة للدولة والتي على وشك الخصخصة، قد تعاقدت مع الشركة الـتجارية الـسـويدية "سكانســا" مــن أجـل الإنشـــاءات، ومع المؤسسة الروسية "إنرجوماشـــين إكسبورت" فيما يخص الجزء الكهرمائي. أما عن التمويل فهو على نفقة كل من بنك شمال أوروبا الاستثماري بالسويد، وهيئة تنمية الصادرات بكندا.

بعد أن احتل السكان الأصليون سفارة السويد في عام ١٩٩٦، تعهدت مؤسسة "أورا" من بين تعويضات أخرى، بمنحهم المشاركة في الإيرادات الناشئة عن الطاقة الكهربائية. غير أن المؤسسة قد امتنعت بطلب من وزارة المناجم والطاقة عن تنفيذ الاتفـــاق، مما دعا إلى لجوء السكان الأصليين إلى المحكمة الدستورية لاتخاذ إجراء قضـــائي يهـــدف إلـــى حماية حقوقهم. فقررت المحكمة بعد الاطلاع على الحالة، التعليق المؤقت لإغراق المنطقة بالمياه.

هـــذا وقد تكدر النضال الأهلي الذي تقوده المنظمة الوطنية الأهلية بكولومبيا، بســبب الحملـــة الدنيئة التي دبرها أشباه العسكريين. ففي يوم ٢٥ أغسطس من عام ١٩٩٨، وبعـــد قـــرار المحكمـــة، تم اغتيال "ألونزو دوميكو جاروبيا" قائد السكان الأصـــليين. كما تعرض مقر المنظمة الوطنية الأهلية بكولومبيا لانتهاكات مستمرة، فضلا عن تهديد أعضائها بالموت.

٣- شيلي

تســـببت الســـدود الستة الجاري إنشاؤها في شيلي، على الحوض الأعلى لنهر "بيو بيو" جنوبي البلاد، في إغراق اثنين وعشرين ألف هكتار من الأراضي بالمياه، هـــذا فضـــلا عـــن انعكاســـات خطيرة على النظام البيئي وعلى الحياة الاقتصادية والثقافـــية والاجتماعـــية الخاصـــة بالعشـــرة آلاف "مابوش بيوينش" الذين يقطنون المنطقة.

وقـــد جرى تنفيذ أحد هذه المشروعات، وهو مركز "بانج" الكهرمائي، بواسطة المؤسســـة الأســـبانية "إنديســـا". هـــذا وقد نظم المابوش والجماعات المهتمة بالبيئة، مظاهـــرات منتظمة بغرض إعاقة بناء السدود الخمسة الأخرى، بالإضافة إلى حملة

وطنـــية ودولـــية بعـــنوان " الأرض الأم، الحياة، الزراعة، نباتات البيئة، حيوانات البيئة، وصالح البشرية".

٤- الأرجنتين

" تدمـــير البيـــئة المحـــيطة يعنـــي دمارنا الذاتي" هو الشعار الذي استخدمته الطوائـــف المحلية للتعبير عن اعتراضها على إقامة سد "سيجوندا أنجوستورا" على نهر "ليماي" وداخل متنزه "ناهويل هوابي" القومي جنوب الأرجنتين.

يـــنطوي هـــذا المشـــروع على اختفاء نهر "ليماي" بين منبعه وبين "سيجوندا أنجوســـتورا"، بالإضافة إلى تحول البحيرات الطبيعية "ناهويل هوابي" و"الموررينو" و"الكورينتوســـو"، إلـــى بحـــيرات اصطناعية. كما سوف يحدث أيضا تغييرات في نـــباتات وحـــيوانات البيـــئة، وبالمـــثل في نظام المياه الجوفية، وفي تآكل وتراكم الرواســـب. فضـــلا عن أنه سوف يضر من خلال تدهور حالة، بل واختفاء المنظر الطبيعـــي، ببيئة طبيعية غير مخربة على يد الإنسان، وبمناطق تصلح لرياضة صيد الأسماك. بالتحديد وسائل الجذب الرئيسية في المنطقة.

يضيف الذين يعترضون على هذا السد، أنه لا يوجد له مبرر من وجهة النظر الاقتصادية، إذ إنه سوف يضيف للبلاد أقل من ١% من الاستهلاك الوطني للطاقة.

٥- البرازيل

يجـــري الآن فـــي البرازيل بناء خمسين منشأة كهرمائية، من شأنها أن تلحق الضـــرر بخمسين ألف عائلة. وتنوي الدولة البرازيلية إنجاز ٤٩٤ منشأة جديدة من هذه النوعية حتى عام ٢٠١٥، مما سوف يتسبب في تشريد ٢٥٠ ألف عائلة.

بـــدأ إنشاء المجمعات الكهرمائية الكبرى في أعوام السبعينيات، من أجل إنتاج الطاقـــة الكهربائية اللازمة لتنشيط الاستثمار الصناعي. وكان نزع ملكية مساحات كبيرة من الأراضي يؤخذ كأمر لابد منه، واضطرت مجموعات سكانية بأكملها في وقـــت قصـــير نسبيا إلى ترك منازلها وأراضيها وأعمالها. وتفاقمت منذ ذلك الحين الصـــراعات الاجتماعـــية، والهجرة، والبطالة؛ وهي الظواهر التي تكون مصحوبة بفقدان الهوية والجذور الثقافية.

وبيـــنما كانـــت عمليات الإنشاء الكبرى تتقدم، بدأ الأشخاص المعنيون ينسقون فـــيما بيـــنهم ويناضـــلون. وقد بلغت التحركات الإقليمية في بداية أعوام السبعينيات

أوجهـا فـي عـام ١٩٨٩، مـن خلال تكوين سلطة للتنسيق الوطني باسم حركة المتضررين بسبب السدود.

وقد أحرزت هذه الحركة منذ ذلك الوقت بعض النتائج مثل تعليق بناء عدد من السـدود، والحصـول علـى تعويضات، والتكيف من جديد في مناطق جديدة وفي ظروف معيشية وإنتاجية مقبولة.

٦- السدود ورأس المال

تـتفاقم المشكلات المرتبطة بالسدود مع تفشي السياسات النيوليبرالية في جميع أنحـاء كوكب الأرض، فضلا عن سياسات الخصخصة التي لا تولي أي اعتبار إلا للـ "الفعالـية" وللمستويات العالية من مردودية رأس المال الدولي الذي تتضمنه المؤسسـات الكهرمائـية، وتـتجاهل الاعتـبارات ذات الطابع البيئي والاجتماعي والعرقي.

فيما يوجد في البلاد المتقدمة وعي بالطبيعة التخريبية للسدود، وتناقص بالتالي فـي معـدل إنشـائها، تحقـق هذه المنشآت النجاح في القسم الجنوبي من كوكب الأرض. فقـد أقـيم منذ أعوام التسعينيات ٢٦٠ سدا في المتوسط كل عام. يوجد سـبب خطير لبناء السدود على هذا النطاق الواسع وهو ، وفقا لحركة المتضررين بسـبب السـدود، أن الرأسـماليين الرئيسيين في العالم (الوكالات الثنائية ومتعددة الأطـراف) يشـجعونها كوسيلة جذب اقتصادي للبلاد الآخذة في النمو، ويتذكرون بالكـاد ضآلة مردودها. وعلى الرغم من ملايين الدولارات التي يضخونها في بناء السـدود، فـإن هذه الوكالات لم تقم أبدا بعمل دراسة كاملة وجادة عن الآثار البيئية والاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي تمولها.

٧- المجتمع المدني والبنك الدولي

رأت المـنظمات غـير الحكومية، بمناسبة الاجتماعات التي انعقدت في أعوام ١٩٨٨، ١٩٩٠، ١٩٩٢، ضـرورة القـيام بإجراء تقييمات محايدة، وطالبت البنك الدولي بإيقاف التمويلات بالنسبة لهذا الطراز من الإنشاءات.

كذلـك اجـتمع ممـثلو السكان المعنيين بالسدود في عشرين دولة، بدعوة من حـركة المتضـررين بسبب السدود، في شهر مارس من عام ١٩٩٧ في "كوريتيبا"

بالــبرازيل. وقــد طالــبوا في نهاية هذا اللقاء بإيقاف التمويل بالنسبة لبناء السدود، وبتأسيس لجنة دولية لتقييم المشاريع الكبرى وإعادة النظر فيها.

لقد قادت انتقادات المجتمع المدني، البنك الدولي في عام ١٩٩٥، إلى الشروع فــي عمل تقييم للسدود الكبرى التي مول بناءها. وفي عام ١٩٩٧ ألف البنك الدولي لجــنة دولــية من أحد عشر عضوا، يمثل أربعة منهم السكان الواقع عليهم الضرر. وانســحبت حــركة المتضررين بسبب السدود التي كانت تشارك في أول الأمر في هــذه الاجتماعات، بحجة أن مصلحة البنك الدولي هي التصديق، بمشاركة المجتمع المدنــي، علــى الإنشــاءات الكــبرى. وأن اللجنة الدولية، بدون مشاركة السكان المعنيين، محكوم عليها بالفشل.

أبــرزت حــركة المتضررين بسبب السدود في الخطة المقترحة أنه: " توحي كثــير مــن الدلائل أنه يمكن تلبية الاحتياجات المفترض تحقيقها عن طريق السدود الكــبرى، من خلال وسائل أخرى. إذ إنه يمكن توافر الماء اللازم للأراضي القاحلة والمــنحدرة، بصــورة عاجلة وأقل تكلفة ومتوازنة، من خلال مشروعات صغيرة تســتخدم تقنــيات مألوفة أو حديثة أو حتى توفق بين الاثنتين. كما أن جميع البلدان لديهــا طاقــة محتملة كبيرة، والتي يمكن توسيعها إلى أبعد حد عن طريق التوفير ورفــع الكفــاءة. بالإضــافة إلــى أن تكاليف الطاقة المجمعة بخاصة من الرياح والشــمس، والتي تستخدم كثيرا الآن في مجالات متنوعة ولممارسات مختلفة، أقل من الكهرباء الهيدروليكية.

كل هذه كانت دلائل جيدة للتأكيد ثانية على أن الغاية لا تبرر الوسائل في حالة السدود.

الحصول على الماء في المدن الأفريقية *

موانزا وموانزا **

تواجـه إدارة المـياه فـي المدن الأفريقية، وعلى أساس التوسع في سياسات الخصخصة، مشاكل متعددة، مثل عدم كفاية العرض في مواجهة طلب متزايد بسبب تزايد سكان المدن، وسوء نوعية الماء وأثر ذلك على الصحة العامة. فما السياسات الواجب اتخاذها لضمان الحق الأساسي في الحصول على الماء؟

ولا تـتحدث وسـائل الإعلام كثيراً عن مشكلة توزيع الماء الصالح للشرب، والحصـول عليه. وباستثناء بعض الصور المثيرة عن آثار الجفاف في هذه المنطقة أو تلك، تستأثر مشاكل المساعدات الغذائية باهتمام الإعلام دون إعطاء اهتمام جدي لمشـاكل الحصول على الماء أو نوعيته. ولا شك أن زحف الصحراء على مناطق الـزراعة أو الرعي في بلدان منطقة الساحل يستأثر ببعض الكتابات خاصة العلمية منها، ولكنها لا تحظى بما تستحقه من انتشار.

ويشـعر سكان منطقة الساحل، ومناطق الجفاف بأهمية رهان المياه كما يبدو مـن الاهـتمام بهذا المورد في مشروعات التنمية لهذه البلدان. فإذا ابتعدنا عن هذه المـناطق، نجد الوعي بهذه المشكلة في انخفاض، وبصفة عامة، لا نجد اهتماماً من الرأي العام إلا بتوافر المياه لاحتياجات الاستهلاك المنزلي.

١-أساس الصراع

علـى الرغم مما قد تسببه المياه غير النقية من أمراض خطيرة، وعلى الرغم مـن إعـلان عقد المياه (١٩٨٠-١٩٩٠)، وتحديد يوم ٢٢ أبريل من كل عام يوماً للمـياه، فإن الربط بين الصحة وبين استهلاك الماء، لا زال يحتل مكاناً هامشياً في أذهـان السـلطات العامة في المدن، وفي أذهان السكان. ويظهر غياب فكرة تنقية

*مقال نشر في Defis Sud، العدد ٣٧، ١٩٩٩، ص ٢٢-٢٤.

**صحفي أفريقي.

المـــياه مـــن الاستمرار في التخلص من القاذورات، ومن مياه الصرف المنزلي، بل والصناعي، في مياه الأنهار والنهيرات.

ويعالج الماء بإضافة الكلور، ولكن لا يمكن الاحتفاظ به طويلاً في المنزل لأن الكلـــور المتبقـــي يتطاير بسرعة، ويختفي تماماً بعد ثلاثة أيام. وهناك تباين واضح بيـــن نقص المعلومات من جهة، وبين انتشار الأمراض الراجعة لسوء نوعية المياه مـــن جهـــة أخرى، وبين الموجة السائدة لخصخصة إدارة المياه كذلك. وفضلاً عن ذلـــك، ففي بعض مناطق أفريقيا مثل السودان، يمثل الماء أحد الرهانات السياسية، فهـــو أحـــد أســـباب الصراع بين سلطات الخرطوم وقوات المتمردين في الجنوب. وهكـــذا، فحـــتى إن كان هذا المورد ليس التفسير الوحيد لقيام الصراع، إلا أنه يزيد من حدة التوترات، ويعزز الخلافات الناجمة عن اللامساواة القائمة.

وتكـــثر المشـــاكل المرتـــبطة بالمـــياه فـــي أفريقيا، وهي مرتبطة بالأزمات الاقتصــادية، وأزمات الحكم. وتتفاقم مشاكل سوء نوعية المياه المعالجة، أو غياب شـــبكات الـــتوزيع في بعض الأحياء، بسبب التوسع الحضري الذي يفرض معدلات للاســـتثمار لا تتمشى مع الإمكانيات الفنية، والمالية المتوفرة. وتتميز غالبية المدن الأفريقية بمعدلات نمو مرتفعة في حدود ثلاثة في المائة في المتوسط سنوياً. وهكذا يتجاوز الطلب على كميات المياه، وعلى التوصيلات المنزلية قدرة الشبكة.

وتفـــرض الكـــثافة السكانية المنخفضة، والاتساع الأفقي للمدن، شبكات توزيع متراميـــة. فمديـــنة مـــثل كينشاســـا تمتد بطول حوالي ٧٠ كيلومتراً، وعرض ٢٠ كيلومتراً، وتوسعات الشبكة نحو أطرافها لن تخدم إلا سكاناً ذوي دخل منخفض، لا يستطيعون تحمل تكاليف توسيع الشبكة، ويبقى على الحكومة أن تتحمل تلك التكلفة، وهـــي لا تمـــتلك المـــوارد الكافية لذلك. ولا يوجد في أغلب الأحياء الجديدة شبكة حقيقـــية لتوزيع المياه، فيما عدا بعض مآخذ التوزيع العامة، والخاصة، التي أقيمت على عجل لسد الحاجة المتزايدة.

٢-النظام "د"

تقوم بتوفير مياه الشرب في المدن الأفريقية شركات عامة ذات طبيعة تجارية، تقوم بتوريد المياه للمنازل والمستخدمين الآخرين (الإدارات أو الصناعة) مقابل دفع اشـــتراك شـــهري، وهـــي التـــي تقـــيم شبكة التوزيع الكافية، وكذلك التوصيلات للمستخدمين المختلفين. وهذا لا يتحقق دائماً، ففي واجادوجو مثلاً، كان ربع السكان

فقــط فــي عام ١٩٩٤، لديهم توصيلة للمياه، والسبب أن تكلفة التوصيلة مرتفعة لا تســتطيع الكثــير مــن العائلات تحملها، فهي تزيد عن ثلاثة أضعاف الحد الأدنى للمرتب.

وفضــلاً عن ذلك، تظهر مشكلة ضعف الطاقة الإنتاجية لمحطات تنقية الماء، فنسـبة سـكان المدن الذين يحصلون على الماء الصالح للشرب تتراوح بين ثلاثين وخمسين في المائة. وثمن التزود بالماء، حتى إذا كان مدعماً، يعتبر مرتفعاً جداً، إذ يبلغ حوالي خمسة في المائة من ميزانية الأسرة، وكثير من العائلات لا تدفع فاتورة توريــد الماء. وفي كينشاسا لا يدفع ثمن المياه بانتظام للشركة الوطنية للمياه، سوى ثلث عدد المشتركين.

وهــذه الأسباب مجتمعة تفسر نقص العرض عن الطلب المتزايد للماء، خاصة أن المــدن تخلــق طلباً آخر بخلاف الاستهلاك المنزلي، وهو احتياجات الصناعة، والصـــناعات الزراعــية. وكثيراً ما يتحول من يملكون وصلة مياه إلى بائعين، فهم يدفعــون ثمن ما يسحبون من المياه للشركة، إما حسب عدد "الجرادل"، أو لقاء مبلغ ثابــت محــدد، ويبــيعونها لغــير المشتركين. وتدفع الأزمة الاقتصادية المزيد من العائلات لهذه الطريقة كمحاولة لتحقيق بعض الربح الإضافي.

وحيــث إن الأحــياء الجديدة [العشوائية] تبتعد أكثر وأكثر عن الشبكة القائمة، يتولى بعض الشباب عملية بيع المياه، وذلك إما لحساب شخص لديه وصلة مياه، أو بشكل مستقل. فهم يشترون المياه من أقرب مأخذ عمومي، وينقلونها للمناطق البعيدة عــن الشبكة، ويقدّر أنه في عام ١٩٩٤، كان ٣٧% من سكان واجادوجو يشترون الماء من هؤلاء البائعين.

وعــادة مــا تكــون المآخذ العمومية تحت إدارة شخص معين يدفع ثمن المياه للشــركة، ويبــيعها للمشــترين بمبلغ متفق عليه شهرياً. والمشترون بهذه الطريقة يدفعــون أقــل ممــا يــتكلفه توصيل الشبكة لمنازلهم، ولكنهم يتحملون مشقة النقل للمنزل.

٣-نحو الملكية الخاصة

تعــود فكرة خصخصة الماء إلى اعتباره سلعة اقتصادية، وطبقاً لهذا المنطق الــتجاري، فالقطاع الخاص وحده هو الذي يستطيع أن يدير عملية التوزيع بالكفاءة الــتي تضــمن تحقيق الربح لرأس المال المستثمر في الشركة. ولا يعود توفير مياه

الشـرب خدمـة عامـة، فعلـى المستهلك أن يدفع التكلفة الفعلية بما في ذلك تكلفة المعالجـة، والـنقل، والطاقـة المستخدمة، والنقل، والعمالة، وكذلك امتداد الشبكة وصيانتها.

وبهـذا المـنطق، يصـير توزيع المياه في المدن الأفريقية سوقاً مغرياً تعمل الشـركات مـتعدية الجنسية على الاستحواذ عليه. ومن السهل قبول منطق الملكية الخاصـة هذا، في هذه البلدان، فالسلطات العامة المثقلة بالديون، لا تستطيع أن تقوم بواجـباتها الاجتماعية بسهولة. وتتجاهل المؤسسات المالية الدولية الأسباب الحقيقية لهـذا العجـز من جانب الدولة، لتضغط في اتجاه الخصخصة. ولكن إدارة معالجة وتوزيـع المـياه علـى أساس الربحية فقط يضر بأغلبية السكان، فتحميل المستهلك بالـتكلفة الكاملة لهذه العملية يثقل قدرات ثلثي سكان المدن الذين يعيشون تحت خط الفقر وهو ما يبرز التباينات الطبقية أكثر فأكثر.

ومـن واجب السلطات العامة، تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، أن تدعم توزيع مياه الشـرب، وأن تتحمل تكلفة توسيع شبكة التوزيع إلى المناطق الحضرية التي تضم الفقـراء من السكان. وبالطبع يمكن أن يتحمل المستهلكون جزءاً من تكلفة الخدمة، وعلـى المرفق، حتى إن كان مملوكاً للدولة، أن يرفع من كفاءة الإدارة. وبدلاً من قيام الشركات متعدية الجنسية بخدمة توزيع الماء، يجب أن تتحمل الوحدات القاعدية المسـئولية، وأن تبحـث عن تمويل بديل لهذه الخدمة، لتضمن حصول كل مواطن على مياه صالحة للشرب.

٤-الحاجة إلى مشاركة المواطنين

إن الجهـل بـالأهداف الخفـية وراء مشاكل المياه، يثير أهمية مشاركة جميع المواطنيـن فـي الجـدل حول مستقبل المجتمع، فمن المهم مناقشة موضوع توزيع وتمويـل المـياه بشكل ديمقراطي على الفور. وينبغي التعريف بأهمية المياه النقية، ومناقشة الرهانات المتعلقة بتوفيرها بمعرفة الجمهور الواسع. ومن المناسب إضافة موضـوع المـياه لـبرامج الدراسة، لتعليم النشء كيفية حسن استخدامها، وآثارها الصحية.

وفضـلاً عـن ذلـك، فاللامركـزية فـي إدارة المـياه، قد تكون بديلاً عن الخصخصة، وهذا يعني إشراك المواطنين بفاعلية في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة

المياه، عن طريق ممثليهم المنتخبين، وكذلك إشراك ممثلي المجتمع المدني في مجالس إدارة مرافق المياه.

ولضمان حصول الجميع في المدينة على المياه الصالحة للشرب، يفضل أن تقوم على ذلك إدارة مشتركة بين الأحياء بدلاً من توزيعها فيما بينها، فهذا يمنع التمييز بين الأحياء الغنية والفقيرة، ويعمل على قدر من التسوية فيما بينها.

وحيث لا يجري توصيل المياه للمنازل بشكل فردي، فمن الأفضل وجود مشاركة شعبية على مستوى الأحياء. وسيكون على هذه الأجهزة أن تقوم بإدارة وصيانة المآخذ العامة، ثم إنشاء مآخذ جديدة. ومن الواضح أن اليقظة الشعبية في موضوعات المياه تساند الدولة أمام الضغوط الأجنبية، وكذلك فالرقابة الشعبية هي الضمان لعدم تخلي الدول عن هذا المكسب الاجتماعي وهو توفير الماء الصالح للشرب. ولذلك يجب على الدولة الاحتفاظ بأغلبية كافية في رأسمال شركات توزيع المياه، حتى تتمكن من تعزيز الإجراءات ذات الطابع الاجتماعي، أي التي تحقق الفائدة للأغلبية.

الحصول على الماء في الساحل في عصر الخصخصة *

مريام سو **

مــن المــتوقع أن يصــبح المـــاء من أهم مصادر النزاعات في القرن الواحد والعشرين، وهذا هو الحال لسكان إقليم الساحل منذ فترة طويلة. ويدور هذا الصراع الـــيوم حـــول فكرة خصخصة خدمات الماء، فهل هذه الفكرة هي البديل الوحيد لما ظهــر مــن قصور في الإدارة العامة لهذا القطاع؟ وهل ستضمن للسكان الحصول بشــكل أفضـــل على احتياجاتهم من هذا المورد؟ أو بعبارة أخرى، ما هي الإضافة الاجتماعــية، أو الاقتصادية، أو السياسية، التي ستحققها الخصخصة للسكان؟ وبعيداً عن الجدل العقيم، تدعو هذه الأسئلة إلى دراسة الأوضاع الحالية للماء بدقة في هذه المــنطقة المهددة بتقدم الصحراء، أي دراسة مستقبل ومخاطر الخصخصة، وكذلك مجالات تحرك الحكومات والسكان المعنيين.

مقدمة

يمثل الحصول على الماء مشكلة رئيسية لسكان منطقة الساحل الذي يواجهون دورة مــتكررة مـــن الجفـــاف، وحتى في السنوات التي يتوافر فيها المطر، يحدث توزيـــع ســـيئ لموارد الماء في المكان والزمان (انظر المرفق). وبعيداً عن منطقة الساحل، وعلى المستوى الدولي، نما الوعي في السنوات الأخيرة بندرة موارد المياه في بداية الألفية الثالثة، وبضرورة مواجهة ذلك. وهذا يقتضي من مجموع اللاعبين إدارة رشيدة ومنسقة للمورد بقدر ما يكون استخدامه مصدراً للنزاعات.

---

*مداخلة قدمت في قمة السبعة الفقراء الرابعة في بروكسل، ٧-١٠ يونيو ٢٠٠٠.

**منسقة برنامج إدارة الموارد الطبيعية، والأمن الغذائي في معهد الساحل، اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، في باماكو، مالي.

وسيعني ترشيد الإدارة رفعاً لأسعار الحصول على المورد حتى يمكن تغطية التكاليف اللازمة لتجميع المورد وتوزيعه بمعرفة الشركات القائمة بذلك. ولكن الماء ليس مورداً كأي مورد آخر، فهو ضروري لحياة جميع الكائنات الإنسانية والحيوانية والنباتية، إنه مورد يتميز عن كل مورد آخر. فالمياه الجوفية والسطحية، ومياه الأمطار والمياه الملوثة، تمثل جميعها نفس المورد، ومن هنا الترابط الوثيق في أسلوب إدارتها سواء على المستوى الدولي، أو الوطني، أو الإقليمي، أو المحلي. وهو يؤثر على جميع مجالات النشاط، وله تأثير على السياسات في مجالات البيئة، والزراعة، والاقتصاد، والصحة، وظروف الحياة، والصناعة. ومن المقدر أن يكون من أهم أسباب النزاعات في القرن الواحد والعشرين.

ونذكر هنا بالمبادئ التي أُعلنت في مؤتمري دبلن، وريو، والتي تقوم عليها رؤية الماء كعنصر للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، ومن أجل إدارة ذات كفاءة، ومستدامة لهذا المورد:

١) الماء الصالح للشرب مورد محدود ومعرض للخطر، وأساسي للحياة والتنمية والبيئة.

٢) يجب أن يقوم تطوير وإدارة موارد المياه على أساس من المشاركة، تشمل المستخدمين، والمخططين، ومتخذي القرار السياسي على جميع المستويات.

٣) تلعب النساء دوراً حيوياً في التزود بموارد المياه، وإدارتها، والمحافظة عليها.

٤) للماء قيمة اقتصادية بالنسبة لجميع استخداماته المتنافسة، ويجب اعتباره سلعة اقتصادية.

وفي إطار هذا السياق، يجب تحليل أثر الخصخصة على الحصول على الماء. وإذا كان معترفاً بقصور القطاع العام، فهل من الممكن القول بأن الخصخصة ستحقق شكلاً أفضل لحصول السكان على مورد الماء؟

وسندرس هذه القضية في إطار بلدان منطقة الساحل حيث تلقت اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، التفويض "بمباشرة العمل في البحث عن الأمن الغذائي، ومحاربة آثار الجفاف والتصحر، من أجل توازن بيئي جديد". ويجري وصف الأوضاع الحالية لحصول السكان على المياه، خاصة فيما يتعلق بمجال تفويض اللجنة الدائمة، ألا وهو الأمن الغذائي، ثم النظر بشكل ملموس في تأثر هذا

الوصـــول بالخصخصة حاضراً ومستقبلاً. فماذا يمكن أن تحقق الخصخصة، وماذا يمكن أن يحد من قدراتها؟

أولاً: الأوضاع الحالية لحصول سكان منطقة الساحل على المياه

١-أوضاع الحصول على ماء الشرب، وخدمات الصرف الصحي

يعـــيش ما يقرب من نصف سكان بلدان منطقة الساحل تحت خط الفقر، ووفقاً لـــتقرير الـــبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (١٩٩٨)، فإن أفريقيا هي القارة الوحيدة التي سيزداد فيها معدل الفقر خلال العقود القادمة. وفي المتوسط، يعاني ٤٣% من سكان منطقة الساحل من الحرمان من مياه الشرب النقية. وتعاني نسبة أكبر بكثير، بين ٦٠ و٩٣% من السكان، حسب البلد، من الحرمان من خدمات الصرف الصحي (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٨، و١٩٩٩).

ويُـــتوقع أن يتضـــاعف سكان غرب أفريقيا بين الأعوام ١٩٩٠، و٢٠٢٠، إذ يـــرتفع عددهـــم من ٢٠٠ إلى ٤٣٠ مليوناً، وسترتفع نسبة سكان الحضر بينهم من ٤٠ إلـــى ٦٠% خـــلال نفـــس الفترة. وستكون الأغلبية العظمى من سكان الحضر هـــؤلاء من الفقراء، القادمين من الريف، أو من مناطق فقيرة، ويعيشون في مناطق عشوائية على أطراف المدن تنقصها البنية التحتية، وشبكات مياه الشرب والصرف الصـــحي. وســـيمثل الحصـــول على مياه الشرب، وشبكات الصرف الصحي تحدياً للمجالس البلدية، والتجمعات المحلية، لأنه من الواضح أن فرص الربح غير متوفرة للقطاع الخاص، في حين أن الاحتياجات ضخمة.

وتـــزداد حدة المشكلة بسبب أن المصدر الأساسي لمياه الشرب لما يقرب من ٧٥% مـــن الســـكان في أفريقيا هو المياه الجوفية، وهذا المورد، وإن يكن ما زال مـــتوافراً في بعض مناطق الساحل، إلا أن تكلفة ضخه في ازدياد بسبب الاضطرار للنزول لأبعاد أعمق وأعمق.

٢-غياب شبكات الصرف الصحي، وأثر ذلك على البيئة

ووجه القصور الرئيسي الآخر هو الأثر البيئي لغياب شبكات الصرف الصحي خاصة في المناطق الريفية المكتظة بالسكان، والأحياء الفقيرة في المدن والتجمعات السكانية الكبيرة.

ودراسة الآثار البيئية التي قام بها مكتب النيجر في مالي توضح هذه الظاهرة، فقد تبين أن أكثر من ٨٠% من الأطفال بين سن ٧، و١٤ سنة، مصابون بالبلهارسيا، وأن أكثر من ٥٠% من الأطفال بين سن ٢، و٩ سنوات، مصابون بالملاريا. كما تبين أن جميع الآبار في المنطقة ملوثة، وأنه بسبب ذلك، فأكثر من نصف الأطفال تحت سن الخامسة يعانون من إصابة واحدة على الأقل بالإسهال خلال فصل الشتاء. ويمثل قرب الآبار من آبار الصرف الصحي (تبعد بين ٤، و ٢٠ متراً فقط)، وتجمعات القمامة (على بعد ٥ أمتار في المتوسط)، ومن حظائر الماشية، يمثل خطراً كبيراً في هذه المنطقة الزراعية المكتظة بالسكان. وتزداد الآثار البيئية سوءاً مع زيادة كثافة الزراعة، فقد لوحظ أن بعض المصارف الزراعية ظهرت بها بقايا مبيدات آفات عضوية فوسفورية (دراسة الآثار البيئية، مكتب النيجر، ١٩٩٨). وسيكون من التحديات الرئيسية في الأعوام القادمة الاضطرار لمعالجة المياه المستعملة لمواجهة النقص الشديد في موارد المياه.

وفي أفريقيا، كما في غيرها، هناك نزاعات حول اقتسام المياه بين الاستخدام في الزراعة، وبين الاستخدامات المنزلية. ومع أن الصناعة لا تستخدم الكثير من المياه (بين ١، و٣% حسب البلد)، فإن هذا القطاع مسئول لحد كبير عن تلوث المياه، في غياب قوانين مشددة، وغياب مبدأ "الملوِّث يدفع". ويهدد نمو التجمعات السكانية بالمزيد من المشاكل في العقود القادمة، وينتظر تزايد طلب التجمعات السكانية مع تزايد التركيز في الحضر. وسيؤدي تحسين سبل إدارة المياه المخصصة لقطاع الزراعة، إلى التمكن من مواجهة الطلب المتزايد للوسط الحضري.

٣-حصول المزارعين في الساحل على المياه

وفقاً لتقديرات الفاو، فإن ٤٤% من الأراضي الصالحة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء معرضة لمخاطر الجفاف. وفي أغلب بلدان الساحل، لا تسمح كمية الأمطار السنوية بدورة زراعية تتجاوز ٢٠٠ يوم في العام، وفي مواجهة الزيادة السكانية المتوقعة حتى العام ٢٠٢٠، لا مندوحة عن الاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية. ومع ذلك يمكن التخفيف من خطورة هذه التبعية بتكثيف الزراعة بالاعتماد على الري والزراعة حول المدن، وإذا لاحظنا أنه في المتوسط، ٨٠%

من الماء يستخدم للزراعة بالمعنى الواسع (الري والرعي)، فإن هذا يعني أن أية زيادة في الزراعة المروية تعني ضرورة ترشيد استخدام موارد المياه.

٤-مزيد من الترشيد في استخدام مياه الري.

تسمح كمية المياه المتوافرة في بلدان الساحل بتوسع كبير في الأراضي المروية، ومع ذلك، فباستثناء الرأس الأخضر، لا تستخدم البلدان الأخرى في المتوسط، أكثر من رُبع الأراضي المتوافرة. وفي المقابل، فالكميات المستهلكة حالياً في الري تزيد بكثير عن الكميات الضرورية، ويحتاج الأمر لترشيدها حتى تكفي للتوسع في المساحات المروية.

وفي منطقة إشراف مكتب النيجر في مالي، حيث يُروى حالياً حوالي ٦٠ ألف هكتار، يُقدر أنه من الممكن زيادة تلك المساحة بما بين ٣٠، و٥٠ ألف هكتار، ومع ذلك، فالخطة العامة تخطط للتوسع حتى مليوني هكتار. ولتحقيق هذا الهدف، لا بد من إعادة النظر في نظام توزيع الماء بين المنتفعين الذين عليهم أن يتعلموا حسن إدارة الكميات التي ستخصص لكل منهم. وهذا يعني من جهة تخفيض الكميات الموزعة، وإعادة النظر في مبادئ الإدارة بين المنتفعين، وبين الشركة المنظمة (حسان أدامو، ومارسيل كوبر، ١٩٩٩).

وأخذاً في الاعتبار الكمية الكبيرة من الماء التي تأخذها الزراعة، مع القدرات المتاحة للتوسع في الري في الإقليم، يثور الشك في قدرة القطاع الخاص على رفع كفاءة استخدام الماء بما يحقق التوسع في الحصول عليه.

ثانياً: دور كل من القطاعين العام والخاص في ترشيد إدارة المورد

تعرضت الشركات المنظمة للزراعة المروية التي يتجاوز دورها مجرد إدارة المورد، لإعادة هيكلة، وفك ارتباط. وقد كانت أصلاً تتدخل في إدارة المياه، وكذلك في الأنشطة السابقة واللاحقة للإنتاج، مثل توريد المدخلات، والائتمان، والتسويق، بل وحتى تحويل المنتجات (ضرب الأرز بمعرفة أغلب الشركات المنظمة في الساحل). وفي ظل سياسات العولمة اللبرالية الحالية، تصبح الربحية الاقتصادية شرطاً جوهرياً لاستمرار المنتجين، حيث يجب تحسين الأداء (تحسين إدارة المياه، والأرض، والمدخلات، والمعدات، والإنتاج، والتسويق).

١-أساليب للإدارة متوافقة مع أساليب الري

ويجـــري حالـــياً نقـــل التجهـــيزات إلى منظمات الفلاحين، وهنا سيتعين على المنتفعيـــن إما أن يتدربوا على أعمال الإدارة الفنية والاجتماعية لعمليات الري، أو أن يعهـــدوا بهذه الأعمال إلى هيئات فنية متخصصة من القطاع الخاص لتقديم هذه الخدمة (حلقة دراسية قطب نظم الري، داكار، ديسمبر ١٩٩٩).

ومع ذلك، يجب الفصل بين الري الفردي المرتبط أساساً بالفلاح الصغير الذي يقـــوم بـــزراعة الكفاف، وبين الزراعة التجارية الموجهة للسوق، ولتحقيق الربحية الاقتصـــادية. فالنوع الأول يحتاج إلى دعم الدولة أو الجماعة، في حين يحتاج النوع الآخـــر إلـــى القـــدرة التقنية لمقدمي الخدمات. وهكذا فمن أجل تسهيل نقل مهمات الإدارة مـــن القطـــاع العـــام إلى منظمات المنتجين، يحتاج الأمر إلى وضع أدوات النقاش، وتيسير اتخاذ القرار، تحت تصرف هؤلاء المنتجين.

أما في حالة الري الصغير، فما زالت الحاجة ماسة للتدخل العام بسبب ضعف قـــدرات هؤلاء المنتجين الصغار على أن يتولوا شئونهم بأنفسهم (انخفاض مستوى التعلـــيم، والقـــدرة المالية)، وليس من الواقعي الالتجاء للقطاع الخاص لتقديم خدمة مرتفعة التكلفة. وهكذا يحتاج الأمر إلى النظر في موضوع إدارة المياه على أساس محلي يتواءم مع نظام الري السائد. وبهذا تتدعم قدرة منظمات الفلاحين على اتخاذ القـــرار والـــرقابة، وذلك بالجمع بين مزايا كل من القطاعين العام والخاص. وأكبر ضـــمان لإدارة جيدة هو مشاركة أكبر من جانب السكان في إدارة المورد، ومراعاة المصالح الفردية والجماعية.

٢-دور القطاع العام

للقطاع العام دور مهم يلعبه من أجل سرعة الحصول على المورد في مجالين على الأقل:

١-معرفة المورد ومتابعته

معرفة المورد ومتابعته كمياً وكيفياً، هو أحد العناصر الحاسمة لضمان وصول المـــاء لأكبر عدد من المنتفعين. فالتخطيط طويل المدى للسياسات المائية يستوجب جمـــع البـــيانات ســـواء بالنسبة للعرض أو الطلب. ويجب أن تتضمن هذه المتابعة مراقبة الشبكات حاملة المياه، للتعرف على حدود الاستفادة منها، ونوعيتها. ويسمح

جمع البيانات المتتابعة زمنياً لأحواض الأنهار الرئيسية بتقييم المورد، وقدرة تخزين المياه بها، ومعرفة الأحواض التي يمكن إعدادها للاستخدام مستقبلاً.

وفضلاً عن ذلك، فاستنفاد المياه الجوفية القريبة من السطح يفرض النزول إلى طبقات أكثر عمقاً مما يزيد من تكلفة رفع الماء، الأمر الذي يثقل كاهل أهل الساحل.

٢-الاتفاق على توزيع حكيم بين مختلف المنتفعين

يجري تحديد الأولويات في استخدام الماء على جميع المستويات، المحلي، والقومي، والدولي، فعلى المستوى المحلي، يجري التفاهم أساساً بين المزارعين، والرعاة، والصيادين، إلي جانب إعادة التشجير. أما على المستوى القومي، فيجري الاقتسام بين قطاعات النشاط المختلفة، وهي: الجماعات (الاحتياجات المنزلية)، والزراعة، وإنتاج الكهرباء، والملاحة، وغيرها.

والمستوى الثالث للتفاهم يتعلق باقتسام الماء بين البلدان المختلفة، فأفريقيا بها حوالي ثلث أحواض الأنهار الدولية في العالم، وفي الساحل، يتقاسم أحد عشر بلداً نهر النيجر. وتوجد بالمنطقة عدة منظمات لأحواض الأنهار منها سلطة حوض النيجر التي تضم أكبر عدد من البلدان. وصلاحية هذه السلطة تشمل "تعزيز التعاون بين البلدان الأعضاء، وضمان تنمية متكاملة للحوض في جميع المجالات، عن طريق تنمية موارده، خاصة في مجالات الطاقة، والمياه، والرعي، والصيد، وتربية الأسماك، وإعادة التشجير، واستغلال الغابات، والنقل، والمواصلات، والصناعة".

وهذه الوظائف مجتمعة لا يمكن، بداهة، للقطاع الخاص أن يتولاها لأنها تعني في الواقع، خطة تنمية متكاملة، تقتضي التنسيق بين عدد من التحركات التي يصعب تحديد الكسب الذي يحققه كل فرد منها. ولن يحقق هذه الوظائف سوى أبنية عامة بشرط تمتعها بدرجة كبيرة من الاستقلال في المالية والإدارة.

وقد جرت إعادة هيكلة أساسية لهيئات إدارة الحوض في الساحل، بهدف رفع كفاءتها عن طريق إنشاء شركات متخصصة. وأكثر هذه الهيئات تقدماً هي بلا شك هيئة تنمية نهر السنغال، التي أنشأت شركة إدارة واستغلال سد دياما، وشركة إدارة الطاقة في مانانتالي، وبرنامج متابعة ومواجهة الآثار الضارة بالبيئة. ويجري اقتسام الموارد بين مالي، والسنغال، وموريتانيا، على أساس التفاهم، والتعاون بين اللاعبين.

النتيجة

تحتاج الإدارة الرشيدة لموارد المياه، والتي توسع مدى حصول السكان على هذا المورد، إلى أن تعمل على عدة مستويات، وهي: الإقليمي (التفاهم والتنسيق بين منظمات إدارة الأحواض)، والقومي (بالتفاهم والتنسيق والتحكيم بين مختلف المستخدمين)، والمحلي (وهنا يمكن أن يكون للقطاع الخاص، في بعض الحالات، دور مهم).

أغلب قطاعات النشاط التي استعرضناها، والتي يمكن لها أن تيسر حصول السكان الأكثر فقراً على الماء هي القطاعات التي للدولة، والجماعات المحلية فيها أفضلية نسبية. وللقطاع الخاص كذلك دور يلعبه إلى جانب بقية اللاعبين وهم الدولة، والجماعات المحلية، وروابط المستخدمين، والمنظمات المالية، وغيرها. ومستوى الدخل المنخفض، وكذلك القدرات الفنية والتنظيمية المتدنية، لا تسمح للقطاع الخاص بأن يتولى مباشرة دور توفير الماء، كما قد يحدث في مناطق أخرى من العالم.

سوف يندرج عدد كبير من اللاعبين في مجال إدارة المياه، ولا يمكن ضمان الحصول على المورد إلا في إطار التفاهم، والمزيد من الوعي بطابعه الخاص، والمتابعة الدقيقة لتطور المورد، وتوفره بكميات متزايدة، ونوعية جيدة، والتفاهم بشأن حسن تقاسمه.

ويجب بصفة خاصة، التركيز على تقوية سلطة منظمات الفلاحين، والأوضاع القانونية التي يجب أن تقوم على أسس من توافق الآراء. ويجب ضمان التأمين العقاري حتى ينجح اللاعبون في تنمية المورد، كما يمثل تحقيق متزامن لأهداف المساواة، والكفاءة، والتوازن المالي، تحدياً يجب أن يتكاتف الجميع لمواجهته.

الجدول رقم ١

بعض المؤشرات للبلدان المشاركة في اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل

البلد	السكان بالمليون ١٩٩٧	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار ١٩٩٧	نسبة السكان تحت خط الفقر ١٩٨٩-١٩٩٤ %	السكان المحرومون من مياه الشرب (١٩٩٠-١٩٩٦) %	السكان المحرومون من الصرف (١٩٩٥) %
بوركينا فاسو	١١	٢,٦	٤٤	٢٢	٦٣
الرأس الأخضر	٠,٤	٠,٤	٤٤	٤٩	٧٦
غامبيا	١,١	-	٦٤	٥٢	٦٣
غينيا بيساو	١	٠,٣	٤٩	٤١	٧٠
مالي	١٠	٢,٧	-	٣٤	٩٤
موريتانيا	٢	١,١	٥٧	٢٦	٦٨
النيجر	١٠	٢,٠	-	٥٢	٨٣
السنغال	٩	٤,٩	٥٤	٣٧	٦١
تشاد	٧	١,٦	-	٧٦	٧٩
مجموع/متوسط	٥٠,٥	١,٩٥	٥٢	٤٣,٢	٦٦

المصدر: تقرير التنمية في العالم ١٩٩٨-١٩٩٩. تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨.

الجدول رقم ٢
المستخدم من الماء سنوياً وفقاً لقطاعات النشاط المختلفة

البلد	العام	إجمالي المتوافر كم³/عام	المستخدم مليون م³/عام	لكل فرد م³/عام	الزراعة %	المنزلي %	الصناعة %
بوركينا فاسو	١٩٩٢	١٧,٥	٣٧٦	٤٠	٦٢	١٨	١,٤
الرأس الأخضر	١٩٩٠	٠,٣	٢٥,٨	٧٠	٨٨	١٠,٥	٢
غامبيا	١٩٨٢	٨	٢٠	٢٩	٩١	٧	٢
غينيا بيساو	١٩٩١	٢٧	١٦,٦	١٧	٣١,٥	٦٠,٢	٣,٦
مالي	١٩٨٧	١٠٠	١٣٦٠	١٦١	٩٧	٢	١
موريتانيا	١٩٨٥	١١,٤	١٦٣٠	٩٢٣	٩٢	٦,٢	١,٨
النيجر	١٩٨٨	٣٢,٥	٥٠٠	٦٩	٨٢	١٦	٢
السنغال	١٩٨٧	٣٩,٤	١٣٦٠	٢٠١	٩٢	٥	٣
تشاد	١٩٨٧	٤٣	١٨٠	٣٤	٨٢	١٦	٢
الإجمالي/ المتوسط		٢٧٩,١	٦٠٧,٦	١٧١,٥	٧٩,٩	١٦,٦	٢,١

المصدر: الفاو، الإحصائيات المائية.

مـــرفـــق

عـرض لـبلدان السـاحل، واللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، ولمعهد الساحل

اللجـنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل منظمة بين دولية تضم ٩ بلـدان، ٨ منها من غرب أفريقيا، وواحدة من أفريقيا الوسطى* تأثرت كثيراً بموجة الجفاف في أعوام السبعينيات. وتضم المنطقة أربع مناطق مناخية/ زراعية، وهي:

- مـنطقة السـاحل، حيث يسقط ما بين ٢٥٠، و٥٠٠ مم من المطر سنوياً، وينحصـر النشـاط الزراعـي فـيها في الرعي، وزراعة الحبوب قصيرة الدورة، المقاومة للجفاف.
- المـنطقة السـودانية/الساحلية، ويتراوح سقوط الأمطار فيها بين ٥٠٠، و ٩٠٠ مم سنوياً ويزرع فيها الذرة السكرية، والدُخن قصير الدورة.
- مـنطقة السـودان، ويـتراوح سقوط الأمطار فيها بين ٩٠٠، و١١٠٠ مم سنوياً، وتزرع فيها الحبوب المختلفة، والنباتات ذات الدرنات، والزراعات المربحة، ففيها أجود أنواع التربة في منطقة الساحل.
- منطقة غينيا، ويزيد فيها المطر عن ١١٠٠ مم سنوياً، وتزرع فيها النباتات ذات الجـذور، وتشمل غينيا بيساو، وجنوب بوركينا فاسو، وجنوب مالي، وأقصى جنوب تشاد.

وتتمـيز بلـدان السـاحل بمعدل نمو سكاني مرتفع يبلغ ٣,١% في المتوسط، ومعـدل سـريع لـنمو الحضر يبلغ ٧% سنوياً. وتحدث حركات كبيرة للهجرة من الشمال نحو الجنوب في داخل المنطقة بسبب توسع المناطق الجافة، وبسبب الهجرة من الريف نحو المدن.

وتواجـه بلـدان اللجـنة الدولـية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل تحديين رئيسيين:

١) فقـدان الأمـن الغذائـي بسبب التقلبات المناخية، وتدني مستوى الإنتاجية الزراعية، وزيادة الطلب على الغذاء، وانخفاض كفاءة أسواق الحبوب.

---

* وهـي بوركيـنا فاسـو، والرأس الأخضر، وغامبيا، وغينيا بيساو، ومالي، وموريتانيا، والنيجر، والسنغال، وتشاد.

٢)تدهــور الــنظم البيئــية المترتب على الضغط السكاني، وفلاحة مساحات طبيعية جديدة مع التوسع الكبير في الزراعة، والتقليل من الأرض المتروكة موسماً بــلا زرع، أو إلغــاء ذلك تماماً، واستخدام الأرض في أعمال المناجم. وفضلاً عن ذلك، فالرعي الجائر، واستخدام الخشب كوقود، وهو المصدر الرئيسي للطاقة لأهل الساحل، يعقد مشكلة التشجير، ويزيد من ظاهرة التصحر.

وهــنا يواجه الساحل مشكلة مزدوجة، فمن ناحية، هناك التباينات الاقتصادية والغذائــية التــي تعانــي منها الفئات الأكثر فقراً، ومن ناحية أخرى، التباينات في المجــال الحيوي. وفي هذا السياق، تلقت اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الســاحل، الــتفويض "بمباشرة العمل في البحث عن الأمن الغذائي، ومحاربة آثار الجفاف والتصحر، من أجل توازن بيئي جديد".

وفــي أثــناء عقديــن من عمرها، عمقت اللجنة من إلمامها بمشكلة التصحر بمتابعة برامج متطورة. فقد بدأت ببرامج عاجلة للتحرك السريع، ثم برامج قطاعية مــتكاملة مبنــية على توجه عام من منظور التنمية المستدامة. ويجري تطوير ست بــرامج فــي الســكرتارية التنفــيذية ومقرها واجادوجو، والهيئتين المتخصصتين، ومقرهما في نيامي (المركز الإقليمي آجريميت)، وفي باماكو (معهد الساحل).*

---

*تقــيم البرامج الست الرئيسية على النحو التالي: اثنان في السكرتارية التنفيذية (البرنامج السياسي الرئيسي "الأمن الغذائي"، والبرنامج السياسي الرئيسي "إدارة الموارد الطبيعية")، واثــنان فــي المركز الإقليمي آجريميت (البرنامج الرئيسي للتدريب، والبرنامج الرئيسي للإعــلام)، واثــنان فــي معهــد الساحل (البرنامج الرئيسي "السكان والتنمية"، والبرنامج الرئيسي "البحوث الزراعية والاجتماعية/الاقتصادية").

المراجع

- أدامو، حسان، وكوير، مارسيل، "أثر توفر الماء في نهر النيجر على إدارة المياه في المناطق المروية تحت إشراف مكتب النيجر في مالي، حالة التحاريق، عام ١٩٩٩" (بالفرنسية)، دراسة تمت لحساب معهد الساحل، ١٩٩٩.

- اللجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، "دراسة بشأن السيطرة على الماء: تجميع ورش عمل للتخطيط عقدت في باماكو، ونواكشوط، وداكار، وواجادوجو"، فبراير وأبريل ١٩٩٩.

- وثائق مختلفة من موقع الفاو على الإنترنيت FAO-Aquastat.

- خطة الثلاث سنوات للجنة الدولية الدائمة لمحاربة الجفاف في الساحل، ١٩٩٩-٢٠٠١.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٨-١٩٩٩.

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية في العالم، ١٩٩٤.

- حلقة دراسية تجميعية لقطب نظم الري السودانية/الساحلية، عقدت في داكار من ٣٠ نوفمبر إلى ٣ ديسمبر ١٩٩٩.

- تراوري، مامادو، "دراسة بيئية عن منطقة إشراف مكتب النيجر، القسمات المتعلقة بصحة الإنسان" (بالفرنسية)، لحساب وزارة التنمية الريفية والتعاون الهولندية، ١٩٩٨

الأمن المائي في أفريقيا الجنوبية *

جو آنسي فان فيك **

يشـترك عـدد مـن بلدان أفريقيا الجنوبية في بعض المجاري المائية، وهذا الوضع يجعل من الماء مورداً استراتيجياً خطيراً قادراً على لعب دور بناء التعاون فـي التنمـية، أو في المقابل، للضغط على البلدان الواقعة في اتجاه المصب. وفي إطـار الوعـي بهـذا الرهان، وفي غياب أي تقنين دولي بهذا الشأن، نسجت دول أفريقـيا الجنوبـية أمـنها المتـبادل حول الماء، كما تتحرك دبلوماسيتها حول هذه الحقـيقة. وهـذا يفسر قيام المشروعات الكبرى، واتفاقيات التعاون التي تجري في إطار جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية.

لا تعـرف الأنهار الحدود السياسية، وما يحدث عند منبعها ينتقل عبر مجراها حـتى المصب، ولا ينحصر أي من أنهار الجنوب الأفريقي داخل بلد واحد. وتفسر طبـيعة المـاء السبب في وقوفه وراء الكثير من الصراعات الدولية، وهو أكثرها إثـارة للخلافـات. فلا يمكن لأي مجتمع القيام دون توافر ما يكفي من المياه، وهو ضروري لأي نشاط اقتصادي، وخاصة الزراعي منها. وفي المعتاد يتوفر الماء في بقعـة معيـنة تكون محل الرغبة في السيطرة عليها من الدول المجاورة. وكثيراً ما يعـبر الحـدود بيـن الدول بشكل قد يثير الصراعات فيما بينها. وفضلاً عن ذلك،

---

*مقال ظهر في مجلة Conflict Trends، (جنوب أفريقيا).

أستاذ السياسة الدولية والدراسات الاستراتيجية في جامعة جنوب أفريقيا. ويستند هذا المقال جزئياً للدراسات التي قام بها المؤلف في إطار "سياسة الأمن الجديدة لأفريقيا الجنوبية" في عام ١٩٩٥. انظر أيضاً المقال الذي نشر بالأفريكانس في مجلة "دي بورجر" في ١٠ سبتمبر ١٩٩٦ ، تحـت العـنوان "على جنوب أفريقيا أن تأخذ المبادرة للحفاظ على الماء في المنطقة"، والمقال الـذي نشر بالإنجليزية في مجلة **Africa Security Review، المجلد السابع عدد ٢، تحت العنوان: "نحو الأمن المائي في جنوب أفريقيا".

فكثيراً ما يكون هناك الكثير من اللامساواة في توزيع الماء بين الدول الأمر الذي قد يسمح بتجارة مربحة، مع تسييس هذا المورد في الوقت نفسه.

ولا تمــتلك دولة مثل ليسوتو الكثير من الموارد الطبيعية، ولكنها تحصل على الكثــير مــن العملة الأجنبية ثمناً لمواردها المائية، وهذا يفسر رئاستها لقطاع المياه فــي إطــار جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. ومع ذلك، فليس هناك اتفاق حول قيمة الماء، لأنه مورد متغير القيمة، وتتميز الصراعات حول الماء بأنها تنشأ فــي بقعة معينة، ولكن نتائجها تظهر على مسافة بعيدة. وحيث إن الأنهار تمر عادة بأكــثر من دولة، فهي كثيراً ما تكون سببا في حدوث لحتكاكات فيما بينها، فالدول القائمــة عــند المنــبع قد تلوث الماء، أو قد تهدد ببناء سدود وتفرض بذلك ضغطاً دبلوماســياً على دول المصب. وفي حالة بوتسوانا على سبيل المثال، نجد أن نسبة ٩٤% من الماء العذب بها ينبع خارج حدودها مما يجعلها معرضة للخطر.

وتــتعرض موارد المياه في العالم كله للخطر، ومن أخطرها تلك الخاصة بهذه المــنطقة، ومع ذلك، فمشكلة الأمن المائي بها تتعرض للإهمال الشديد. والتوقعات الحالــية للوضع المائي في بداية الألفية الجديدة تنبئ بحالة من الشح المطلق، تحت تأثــير الجفــاف المتوطــن بتأثير الظاهرة المعروفة "بالنينيو". وتجعل هذه الظاهرة مــوارد المــياه في المنطقة غير مأمونة، ولذلك تلجأ حكوماتها إلى خطط طوارئ لمواجهة الجفاف، بمساعدة مالية من البنك الدولي، في بعض الحالات. وتثير مشكلة المياه الكثير من الجدل فيما يتعلق بالبيئة والأمن، فهي تغذي المنافسات الاستراتيجية حسب درجة خطورة العوامل الآتية: درجة الشح، ومدى توزع كمية المياه المتوافرة بيــن عدد من الدول، وعلاقات القوة بين الدول المتقاسمة، وتوافر مصادر بديلة من المياه العذبة.

١-أفريقيا الجنوبية كرابطة للأمن المائي/السياسي

يكــون أعضاء جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية رابطة يمكن تعريفها بأنهــا "مجموعــة من الدول ترتبط أولوياتها الأمنية فيما بينها بشكل يجعل من غير الواقعــي أن يُــنظر إلــى أمــنها القومــي كــلاً على حدة". وتضم رابطة الأمن المائي/السياسي جميع تلك الدول التي تتشارك ـ جغرافياً ـ في "ملكية" و"استخدام" أنهــار المنطقة، وبذلك تمثل لها الأنهار قضية رئيسية للأمن القومي. وفكرة رابطة الأمن المائي/السياسي تسمح بفهم كيف يمثل الشح المائي في أفريقيا الجنوبية مشكلة

لأمن قومي لتلك البلدان، وبتحديد الصراعات المحتملة في هذا المجال. وحيث تشترك تلك الدول في الاعتماد على الأنهار في المنطقة، فإن أمنها القومي يكون مشتركاً كذلك وهذا يعني أن قضايا الأمن يجب دراستها على مستوى المنطقة، وهو يمثل تحدياً للتعريف التقليدي للأمن القومي. وبهذا المعنى تكون أفريقيا الجنوبية رابطة للأمن المائي/السياسي، وهناك روابط أقل اتساعاً مثل الروابط حول أنهار مثل الزامبيزي، والأوكافانجو، والأورانج وغيرها.

وقد أبرزت بعض الأحداث الأخيرة الخلافات المحتملة التي قد تتجسد في هذا المجال. فقد كانت الصراعات حول الموارد الطبيعية ومشاكل البيئة شائعة في أفريقيا الجنوبية طوال عقود، ويمكن لها أن تتفاقم في المستقبل نظراً لغياب آليات للتوصل لحلول عادلة.

٢-دبلوماسية الماء في أفريقيا الجنوبية كوسيلة بناءة لحل الخلافات

إذا وعت بلدان المنطقة جيداً الفوائد التي قد تعود عليها من دبلوماسية الماء، فيما يتعلق بتقاسم أحواض الأنهار، فسيؤدي ذلك لفوائد جمة لتنمية المنطقة كما ينص عليها بروتوكول جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. وسيكون من المتعين اتخاذ إجراءات، وإقامة آليات، لتدعيم الروابط القائمة في قطاع المياه.

يقوم الحق الدولي للماء على أربعة أسس تعمل على تحديد حق الدول المتشاطئة في استخدام مياه الأنهار التي تعبر عدة دول، ونظراً لأن هذه القواعد وُضعت في مراحل مختلفة، فهي تمثل تطور التقدم نحو قانون دولي للمياه، وتعبر عن توجهات تاريخية وقانونية مختلفة من حقوق الدول المتشاطئة. والأمر المؤكد هو أن القانون الدولي ـ كآلية لحل المشاكل المترتبة على مرور مياه الأنهار من دولة لأخرى ـ ما زال ضعيفاً وغير قاطع، وغياب اتفاقيات دولية في هذا المجال يزيد الأمور تعقيداً.

ومع ذلك، فالتوجيهات المعترف بها بصفة عامة بشأن الحقوق الدولية لاستخدام مياه الأنهار الدولية، هي الواردة في قواعد هلسنكي بشأن "استخدام مياه الأنهار الدولية". وقد أقرت هذه القواعد في المؤتمر الثاني والخمسين للرابطة القانونية الدولية في هلسنكي عام ١٩٦٦. وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه القواعد، فإنها تركز على حقوق وواجبات الدول بشأن الماء. وأحد المبادئ المهمة لقواعد هلسنكي يقضي بأن من حق كل أمة أن تستخدم داخل إقليمها "قدراً معقولاً

وعــادلاً" مــن المــاء المتوافر في حوض دولي. وفي المقابل، لا نجد في القانون الدولــي، بعــيداً عن القواعد التي تنظم الملاحة عبر الأنهار الدولية، إلا القليل فيما يتعلق باستخدام المياه فيما عدا مبدأ "الاستخدام العادل"، ومبدأ "أن الدول لا يجوز لها استخدام إقليمها للإضرار بغيرها من الدول"، كما جاء في قواعد هلسنكي.

ومــنذ عــام ١٩٧٤، لــم تتمكن لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة من التوصــل إلــى إطار ملزم، وتبقى الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، حتى اليوم، هــي المرجع الوحيد الواضح لتحديد الحقوق بهذا الشأن، ولكنها كثيراً ما تعجز عن تقديــم الحلول للخلافات. ومع ذلك فقد تطورت رؤية اللجنة من الفكرة الأولية عن الــنهر الدولــي، إلــى فكرة حوض النهر الدولي، ثم فكرة النظام الدولي للمجاري المائية.

ويقوم نظام للتعاون البناء بين دول أفريقيا الجنوبية فيما يتعلق ببعض أحواض الأنهــار، بما فيها لجان أحواض أنهار الأورانج، والليمبوبو، والأوكافانجو، وكذلك عــدد من اللجان الفنية الدائمة بهذا الشأن مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو. ومع ذلك فلا يوجد حتى الآن تعاون وتنسيق كاملان على مستوى المنطقة.

وفــي الإطــار المبيــن أعلاه، كان توقيع بروتوكول جماعة التنمية المشتركة لأفريقــيا الجنوبية بشأن تقاسم مجاري المياه في ٢٨ أغسطس ١٩٩٥، خطوة ذات مغــزى ولا شــك. والهــدف من هذا البروتوكول هو تشجيع التعاون الوثيق بشأن الاســتخدام المنســق والرشيد لمجاري مياه الجماعة. وقد وُقع هذا البروتوكول في إطار قطاع إدارة الأرض والبيئة للجماعة.

ويحدد بروتوكول المياه الحقوق والواجبات، ومن بين الواجبات أنه على الدول الواقعــة داخل حوض نهر معين أن تتعاون مع بقية دول الحوض في كل ما يتعلق بالــنهر. وفضــلاً عن ذلك، يقضي البروتوكول بإقامة هيئات على ثلاثة مستويات. فعلى مستوى الحكومات الممثلة في اللجان الفنية الدائمة، على الموقعين التوصل إلى اتفــاق بشــأن الاقتسام، والتنمية المستدامة للموارد المشتركة. كما يجب إنشاء لجنة علــى مستوى حوض النهر. وعلى المستوى الثالث يجب قيام التعاون بين السلطات الــنهرية، ومجالس الإدارة، وهيئات الخدمات العامة. كذلك، ينص البروتوكول على تكوين وحدة إقليمية للإشراف على قطاع الماء.

ولــم توقــع زامبيا أو موزمبيق على البروتوكول، كما لم يقم جميع الموقعين بتنفــيذه. ولكن من المؤكد أن تنفيذ البروتوكول سيكون له تأثير على مستقبل توزيع

المياه على مستوى المنطقة، ولكن يجب التغلب على بعض العقبات التي تعوق التنفيذ.

وتعطي مشروعات مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو بعض الراحة المؤقتة للبلدان التي تعاني من العجز المائي، وهي في أحسن الفروض، تؤجل المشكلة لوقت لاحق، وذلك بنقل المياه من حوض نهر لآخر. وهي بذلك تؤخر إمكانيات التنمية في بلدان الحوض المانح، وقد تؤدي لأضرار بيئية في حوض النهر المتلقي. وقد تؤدي كذلك لما يعرف "بإمبريالية الماء"، حيث يُنقل الماء من أحواض أنهار موجودة في بلدان ليست جارة للبلدان المحتاجة.

وإحدى المشاكل الكبيرة التي يجب تخطيها لضمان الأمن المائي، هي التغلب على الضعف المؤسسي لجماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية. وأحد الأمثلة على ذلك، الخلاف الذي قام بين ناميبيا وبوتسوانا، ووصل إلى محكمة العدل الدولية بسبب عجز الجماعة عن حل هذا الخلاف رغم احتواء بروتوكول الماء على أحكام لحل الخلافات.

وفضلاً عن ذلك، فتقوية التكامل الإقليمي قد يهدد سيادة الدول، ويهددها كذلك غياب الوعي العام في المنطقة بالنسبة للقيمة الحقيقية للمياه مقدرة بالنقود، ويمكن لدول الشمال الغنية بمصادر المياه، أن تنتفع من هذه الأوضاع. وتتعرض العلاقات بين الدول لأخطار بسبب التفاوت في تشريعات المياه فيما بينها. وأخيراً، يمكن للعلاقات على المستويات الكبرى أن تمثل خطراً على البيئة، فنقل المياه من دولة لأخرى قد يسبب أضراراً بيئية للدولة المتلقية. كما يمثل غياب التخطيط طويل المدى في الاتفاقات الحالية مثل بروتوكول الماء، سبباً للقلق، وهذا يرجع بلا شك، لعدم توافر البيانات الموثوق بها.

وتكثر المقترحات لحل مشكلة نقص المياه في بلدان أفريقيا الجنوبية. ويعود التحسن في شئون إدارة المياه قرب نهاية الألفية المنقضية إلى تولي الدولة الإشراف على موارد المياه بدلاً من الملكية الفردية لها، الأمر الذي يسمح بإدارة المياه في سبيل الصالح العام. ومن الأمثلة الدالة في هذا الصدد، مثال إسرائيل حيث تعود إدارة المياه لوزارة الدفاع، وبالمثل حدثت ثورة في شئون المياه في جنوب أفريقيا تحت إدارة قادر أسمال (وزير الماء والغابات).

والنتيجة النهائية لهذه المشروعات أن الدول المانحة تفقد جزءاً من مائها لمصلحة الدول المتلقية، وعلاوة على ذلك، فنقل كميات كبيرة من المياه يقتضي مفاوضات، واتفاقيات دولية. وحتى الآن، لا توجد سوى اتفاقيات ثنائية مثل مشروع مياه أعالي ليسوتو. وتشمل "مبادرات المياه" في أفريقيا الجنوبية، إقامة سلطة نهرية لكل نهر تضم جميع دول الحوض. كما يمكن أن تشمل إقامة نظام للإنذار المبكر عن أية مشاكل للمياه؛ وتفعيل بروتوكول الماء؛ وتطبيق "إعلان رأس الرجاء الصالح" الذي وقعه في ديسمبر عام ١٩٩٧، الوزراء المختصون بموارد المياه. ورغم غياب التوازن بين توافر المياه، والاحتياج لاستخدامها، وكذلك وجود مناطق احتكاك محتمل بين بلدان أفريقيا الجنوبية بسبب المياه، لا يمكن التحدث هنا عن مبرر للحرب. ولكن هذه الأوضاع قد تساهم في فقدان الاستقرار في المنطقة بسبب توافر المياه لدى بعض البلدان وشحها لدى البعض الآخر.

ومع ذلك فعلى جنوب أفريقيا، وشركائها في جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية، أن تواجه أحد أكبر التحديات في المنطقة، ويمكن أن يكمن الحل في عودة قطاع المياه الخاص بالجماعة، وخلق اللجان، وسلطات الرقابة. كذلك يمكن مواجهة المشكلة على المستويات الأدنى أي على مستوى أحواض الأنهار ومجاري المياه. ويمكن الاستفادة من غياب مشاكل متعلقة بالمياه على جدول أعمال لجنة الدفاع والأمن بين الدولية. وتفرض قيادة جنوب أفريقيا في المنطقة على هذه الدولة، التي كثيراً ما تتهم بأنها تتصرف كدول المصب، مسئولية مزدوجة. فبوصفها قائدة جماعة التنمية المشتركة لأفريقيا الجنوبية في مجال الدفاع والأمن، فإنها تستطيع أن تضع الأمور في نصابها.

مصادر المياه في أفريقيا الجنوبية، بعض أوضاع الصراع المحتملة

النهر	مساحة الحوض كم مربع	أوضاع الصراع المحتملة
كونيني	١١٧٠٠٠	الاحتياجات المحلية قليلة بسبب نقص عدد السكان. وقد اعترض البعض على إقامة محطة كهرمائية في إيبوبا على النهر في شمال ناميبيا، لأنها قد تضطر ألفي شخص من الهيمبا للنزوح. وتنوي ناميبيا سحب المياه من نهر أوكافانجو الأمر الذي قد يثير النزاع مع بوتسوانا.
الأورانج	٩٧٣٠٠٠	يشمل حوض الأورانج ٤ بلدان، ولكن مشروع مياه أعالي ليسوتو لا يشمل سوى ناميبيا وجنوب أفريقيا، وقد دفع المشروع ١٥٠٠ شخص للنزوح، وأضر بمعاش ٢٠ ألف شخص. وفي عام ١٩٩٦، حدثت ١٦هزة أرضية مرتبطة ببناء السد بلغت شدتها المستوى ٧ بمقياس مركالي.
أوكافانجو	٥٨٦٠٠٠	زيمبابوي ليست عضواً في لجنة حوض نهر الأوكافانجو. وناميبيا وبوتسوانا تنتظران حكم محكمة العدل الدولية بشأن ملكية أي منهما لجزيرة سيدودا في نهر تشوبي، في حين تدعم بوتسوانا ترسانتها الحربية بقوة.
ليمبوبو	٤٢٣٠٠٠	لدى جنوب أفريقيا، وبوتسوانا، وزيمبابوي خطط لسحب المياه من روافد نهر الليمبوبو. ودور موزمبيق في هذا المجال صغير، الأمر الذي قد يثير عدم استقرار.
روفوما	١٥٥٠٠٠	أغلب مياه نهري سافي وليمبوبو لا تصل إلى موزمبيق، ولذلك يمثل نهر روموفا مورداً مهماً لتنمية هذا البلد.
زامبيزي	١٢٣٤٠٠٠	يجمع نهر الزامبيزي المياه من ٨ دول أعضاء في

		جماعـــة التنمـــية المشتركة لأفريقيا الجنوبية، ولكن سلطة نهر الزامبيزي لا تضم منها سوى زيمبابوي، وزامبـــيا. ولم توقع أنجولا، وزامبيا على بروتوكول مجـــاري المياه الخاص بالجماعة. ويوجد خطر من وقـــوع مواجهة سياسية بسبب نية جنوب أفريقيا أن تسد احتياجاتها من المياه من نهر الزامبيزي. ودفعت ٣ ســـنوات متتالية من الجفاف حكومة تنزانيا للبحث عن مصادر أخرى للتزود بالمياه.
سافي	١٠٤٠٠٠	تقـــع أغلب مصادر مياه نهر السافي في زيمبابوي، وهذا يعني أن تعاني موزمبيق من شح المياه.
زائير	٣٩٨١٠٠٠	يمـــثل نهـــر زائـــير الحدود بين أنجولا، وجمهورية الكونغـــو الديمقراطـــية. وقد تنجم صراعات بسبب كمـــيات المـــياه الزائدة بالنهر (١٠ أضعاف تصرف الزامبيزي). وتمثل شلالات إنجا أكبر قدرة كهرمائية محتملة في العالم.

كوارث البنك الدولى

على طول نهر "تانا" فى كينيا*

بقلم: كورينا هورتا**

اتسم الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء البنك الدولى بإلقاء مسئولى البنك العديد من الخطابات وإطلاق الوثائق العامة التى تشدد على صداقة البنك للبيئة والمجتمعات المحلية. غير أن القيام برحلة على طول نهر "تانا" فى كينيا سيكون كافياً للحصول على صورة مختلفة تماماً لحقيقة المشروعات التى يمولها البنك الدولى.

وتعتبر منطقة نهر "تانا" واحدة من مناطق عديدة فى العالم الثالث موّل فيها البنك الدولى مشروعات أدت إلى دمار اجتماعى وإيكولوجى حاد وطويل الأمد. ويعد نهر "تانا" أطول أنهار كينيا، حيث ينبع من المرتفعات المليئة بالغابات شمال العاصمة نيروبى، ويتجه النهر فى بدايته صوب الشمال حيث تصب فيه روافد كثيرة من جبل كينيا ومناطق نيامبينى، ثم يتحول شرقاً ليعبر المناطق المنخفضة فى المقاطعات الشرقية والساحلية فى طريقه إلى المصب على المحيط الهندى.

وعلى طول مجرى النهر البالغ ٣٠٠ ميل يقدم "تانا" شواهد حية على حقيقة مشروع الطاقة الذى موله البنك الدولى، وهى الحقيقة التى لن تستطيع أبدًا الحصول عليها عن وثائق البنك الدولى.

ولما كان كل مشروع من مشروعات البنك ينتمى إلى أحد أقسامه (مثل الطاقة أو الزراعة أو البيئة العالمية) فلا يوجد أى نوع من التنسيق بين تلك المشروعات. ويقول "رفيق حربى" خبير الموارد المائية فى البنك "إن هذه بيروقراطية كبيرة جدًا.

---

*ترجم هذا الفصل: مصطفى مجدى الجمال.

** باحثة اقتصادية تعمل مع صندوق الدفاع عن البيئة.

ولم توجد آلية واحدة للعمل، وإنما أناس مختلفون يعملون فى سياقات مختلفة. ولكن هذا يتغير الآن".

لقد كان الهدف من المشروع "البيئى" عند مهبط النهر هو حماية النسق البيئى للغابات التى تعد ملجأ لاثنين من الأجناس البدائية النادرة. إلا أن هذا الهدف ذاته كان محل تهديد من مشروعين آخرين تم تنفيذهما فى منبع النهر. غير أن وثائق البنك الدولى تقول إن القرويين من السكان الأصليين هم الذين يشكلون خطراً على القردة، وأنهم هم الذين يجب إعادة توطينهم. وإذا كان القرويون قد عاشوا أزماناً طويلة من السلم مع القردة، فإن هذا يمكن أن يتغير تماماً حينما يشعرون أن حماية القردة تتم على حسابهم هم. فالمسألة بالنسبة لأولئك القرويين هى مسألة حياة أو موت. ومن خلال تتبع تاريخ المشروعين اللذين مولهما البنك فى مناطق منبع النهر نصل إلى نتيجة أن القرويين محقون فى خشيتهم على بقائهم.

سد "كيامبيرى"

يوجد حاجز على الطريق لإيقاف كل المركبات التى تريد المضى قدماً فى الطريق الممهد حديثاً والمؤدى إلى سد "كيامبيرى". ويطلب الحراس من ركاب كل مركبة إبراز تصريح رسمى من "سلطة تنمية نهرى تانا وآثى" فى كينيا TARDA، وهى الوكالة الكينية المنفذة للمشروع. وتتسم قيود المرور بالصرامة والتشكك فى السيارات غير الحكومية. ومع ذلك فإن الرواتب المنخفضة التى يحصل عليها أولئك الحراس تجعل من الممكن جدًا المرور بدون تصاريح رسمية مقابل مبلغ من النقود.

وقد بدأ عام ١٩٨٥ بناء سد لتوليد طاقة كهربية ١٤٠ ميجاوات. ولكن المياه فى الخزان كانت منخفضة بشكل كبير حتى فى ذروة موسم الأمطار. ويزعم مسئولو البنك الدولى أن المشروع يعمل بكامل طاقته، ولكن يصعب معرفة إلى أى حد تأثر إنتاج السد بمواسم الجفاف الأخيرة، ذلك لأن من سياسة البنك عدم إتاحة مثل هذه المعلومات الحرجة أمام الرأى العام. ومن بين الوثائق التى تحظى بسرية مبالغ فيها تقرير داخلى للبنك الدولى عام ١٩٩٣ يتضمن تقييماً مفصلاً لسد "كيامبيرى".

بيد أنه أبرز المشكلات المتفجرة الآن ما يتعلق بمصير أولئك الناس الذين كانوا يزرعون هذا الوادى الخصب، وتم إجبارهم على ترك أراضيهم حينما بدأ ملء خزان السد. وكان البنك الدولى قد طلب من "تاردا" (سلطة تنمية نهرى تانا

وآشـى) إجـراء تقييم للأثر البيئى للمشروع كشرط مسبق للحصول على تمويل من البـنك. ومـع ذلك، يبدو أن البنك لم يزود "تاردا" بنسخة من سياسته المعتمدة بشأن إعادة التوطين غير الطوعية، والمقرة عام ١٩٨٠. وإنما أعطاها بدلاً من هذا بعض التعلـيمات الأقـدم والـتى كتبـت عـام ١٩٧٠ لخدمة أغراض تقييم الأثر البيئى للمشروعات.

وسـلمت "تـاردا" البـنك الدولى مسودة تقرير عن تقييم الأثر البيئى فى عام ١٩٨٣: وطلب مستشارو البنك السوسيولوجيون أن يتم التعامل مع المسائل الخاصة بإعـادة التوطين فى الوقت وبالشكل المناسبين، ولكن قسم الطاقة فى البنك الدولى، والـذى أصـبح مسئولاً بشكل مباشر عن المشروع، اختار ألا يمارس الضغط على "تاردا".

ويقـول "روبـرت تيلمان"، وهو مسئول فى قسم البيئة للإقليم الأفريقى بالبنك الدولـى: "علـى طول فترة الثمانينيات لم يكن هناك إلا عدد قليل جدًا من العاملين بالبنك الدولى الذين يعبأون ببحث الآثار الاجتماعية والبيئية للمشروعات التى يمولها البنك".

ولعـل هـذا يفسر لنا لماذا استلزم الأمر مرور ثلاث سنوات حتى يرد البنك الدولى على تقرير تقييم الأثر البيئى الذى قدمته "تاردا"، وخاصة فيما يتعلق بالتحقق من إعادة توطين أعداد كبيرة من السكان، والكيفية التى سيتم بها تعويضهم.

وبدأ بالفعل إجراء مسح اجتماعى ميدانى، ولكن بعدما كان بناء السد قد اكتمل فعلـياً. وقال أحد مسئولى البنك الدولى لكاتب هذا التقرير، واشترط عدم ذكر اسمه: "رغم الجهود الطيبة التى بذلت فى هذا الوقت، فإن التأخر فى المسح الميدانى جعل مـن غـير الممكن مطلقاً تحديد أولئك البشر الذين تم ترحيلهم، ولا تحديد الخسائر التى لحقت بهم على وجه الدقة".

أمـا "مـايكل سـيرنا" الاستشارى الرئيسى للبنك الدولى فيما يتعلق بالسياسة الاجتماعـية والسوسيولوجيا، فإنه يلوم الحكومة الكينية ذاتها أكثر من أن يلوم البنك الدولـى فيما يختص بعمليات إعادة التوطين. ويقول: "إن هذه حالة نموذجية لتضليل المقـترض للبـنك مـن خـلال تقديـم معلومات غير كافية أو غير ملائمة له. إن المقـترض هو الذى يلحق الضرر بشعبه ويقلل الفوائد الممكنة للمشروع بسبب عدم اتخاذ الإجراءات المناسبة فى الوقت الملائم لحل المشكلات الجانبية للمشروع".

وبغــض النظر عن مستوى مسئولية البنك الدولى، فإن الحقيقة الرئيسية تظل هى ذلك الضرر الهائل الذى لحق بالسكان المحليين. ففى مذكرة داخلية سرية للبنك الدولـــى عـــام ١٩٨٩، ذكــر أن عدد من تم ترحيلهم من موقع السد بلغ ستة آلاف نسمة، وهو ستة أضعاف التقديرات الأولى، وأنه قد تم تجاهل اتخاذ إجراءات مهمة جــدًا فـــى هذا الصدد. حيث لم تكن هناك خطة للترحيل وإعادة التوطين، ولا تقدير للتعويضـــات الكافية للمضارين. ويقول "تيلمان": "لا يوجد أى تفسير لأن يحدث مثل هذا التقصير".

لقــد تم ترحيل السكان القرويين من الفقر إلى الإملاق. ويقول أحد رجال الدين مـــن مـــنطقة "كيامبيرى": "لقد اكتفوا بإبلاغ السكان هنا بأن عليهم أن يغادروا، ولم تقدم لهم أية بدائل أو خيارات. ومن ثم فإن معاناتهم لا تزال مستمرة".

فقــد أولئك الناس الأرض والماء والمراعى لماشيتهم. وتهدد الجوع الكثيرين مـــنهم، ومن ثم لم يجدوا سوى اللجوء إلى القرى المجاورة، وهو ما أدى إلى زيادة كبـــيرة فـــى الضـــغط على الأرض، حيث قلت فترات الراحة للأرض المزروعة، وتعرضـــت المراعى لدرجة عالية من الرعى الجائر، وبالإجمال تزايد الضغط على البيـــئة. ونتيجة لهذا فإن الجماعات المحلية الأخرى التى استقبلت أولئك النازحين قد ازدادت فقرًا هى الأخرى.

ورغـــم أن خطـــوط نقل الكهرباء تمر بجوار تلك القرى فإنها لم تستفد بفولت واحـــد مـــن أجل تحسين أحوال سكانها المحليين. ويقول أحد الفلاحين والذى أصبح معدمًا بلا أرض بعد إنشاء السد: "نحن أرخص مصدر للتزويد بالكهرباء".

إن الوضع فى "كيامبيرى" ليس وضعًا خاصًا بين مشاريع عديدة للبنك الدولى. ففـــى تقريـــر حديث له بعنوان "إعادة التوطين والتنمية: مراجعة عامة لمشروعات البيـــنك الـــتى تتضمن عملية إعادة توطين غير اختيارى فى الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦"، يصـــل كاتبو التقرير إلى استنتاج أنه من الشائع تجاهل القواعد المستقرة لدى البنك الدولـــى فـــيما يـــتعلق بإعادة التوطين. وتتطرق هذه المراجعة إلى "كيامبيرى" فى جملتين، جاء فيها أن الأسر التى تم ترحيلها هناك فقدت ٨٢% من دخلها المقوم نقدًا (والذى يتضمن على سبيل المثال المحاصيل المزروعة لاستهلاك الأسر المعيشية).

مشروع ری "بورا"

يعتبر مشروع ری "بورا" المكمل لسد "كيامبيرى" كارثة فى حد ذاته، فهو محصلة لسوء التخطيط وصراعات المصالح بين المؤسسات.

وقد مول البنك الدولى هذا المشروع فى الثمانينيات، والذى استهدف رى حوالى خمسة وثلاثين ألف فدان لزراعتها بالقطن والذرة. وبلغت التكلفة المقدرة للمشروع ٩٨ مليون دولار. وحسب تقرير للبنك علم ١٩٩٠ عن مراجعة أداء هذا المشروع، فإن المساحة التى رويت بالفعل بلغت في حدها الأقصى ستة آلاف فدان، بينما بلغت التكلفة ١٠٨ ملايين دولار، فضلاً عن إلغاء المكونات الاجتماعية والبيئية للمشروع. أى إن المشروع أنفق فى المتوسط ٥٥ ألف دولار على كل مستوطن فى المشروع، ويجب مقارنة هذا فى ضوء أن متوسط الدخل السنوى للفرد فى كينيا وقتها كان لا يتجاوز ٣٥٠ دولاراً.

وأكثر من هذا، فإن أولئك المستوطنين وأسرهم يعانون الآن من فقر مقيم، حيث أصبح القحط والمجاعة من حقائق الحياة اليومية. كما أدى هذا المشروع أيضاً إلى تدمير غابات السهول الفيضانية التى كانت مخضرة على الدوام، وغنية بأنواع نباتية وحيوانية نادرة ولا حصر لها.

أصبحت المنطقة الآن أشبه بأرض الأشباح. فأبراج الماء تبدو مهجورة وسط الأرض المليئة بالشجيرات، وقنوات الرى تتهدم جسورها عبر عشرات الأميال ومغطاة بالأعشاب البرية، بينما هناك جراج مسور يحتوى على عشرات من المركبات والآلات الزراعية الصدئة. أما المساكن التى بنيت لمتوسطى موظفى المشروع، والفيلات الخاصة بإدارته العليا المقيمة فهى مهجورة ومهدمة وتم نهب محتوياتها. ولم يبق فى الموقع سوى أولئك السكان التعساء الذين لا يجدون مكاناً آخر يذهبون إليه. وهم عبارة عن جماعة من الرعاة سابقاً الذين باعوا ماشيتهم، ومن الفلاحين الذين أجبروا على ترك أراضيهم الخصبة وجاءوا إلى هذه الأرض الزراعية الموعودة التى قيل لهم إنها ستنعم بالرى الدائم. ويبلغ تعداد هؤلاء وأولئك حوالى عشرين ألف نسمة.

تعتبر المياه مشكلة حادة فى مشروع "بورا" فلا يوجد اليوم مصدر للمياه فى المنطقة سوى خزان عكر لمياه الرى يخدم كلاً من البشر والماشية. حيث تستخدم الأوانى البلاستيكية لنقل المياه التى يميل لونها إلى البنى، ويحملها الأطفال على رؤوسهم ويشقون طريقهم إلى بيوتهم تحت شمس ملتهبة وعبر أرض مليئة

بالأشواك. أما أمهاتهم فيقضين معظم يومهن سيرًا على الأقدام تحت القيظ بحثاً عن الأخشـــاب أو الحطــب الـــلازم للطهى. وبالنسبة للطعام نفسه فيقدمه برنامج الغذاء العالمى التابع للأمم المتحدة.

وقد بلغ سوء التغذية وتفشى الأمراض درجة مفزعة، وخاصة وسط الأطفال. وكـــان مـــن المخطط أن يشمل مشروع "بورا" إنشاء ٢٠ وحدة صحية قروية، غير أنها ألغيت جميعاً.

وقـــد جاء المتوطنون فى مشروع "بورا" من مناطق مختلفة فى كينيا، ولكنهم يشـــتركون جمـــيعاً الآن فى الاعتماد على المعونات الغذائية. ويعجز معظمهم عن إرسال أطفالهم إلى المدارس، كما تخرج الرعاية الصحية عن متناول أيديهم. وتقول امـــرأة من هؤلاء المتوطنين: "أطفالى مرضى، ولكن لا علاج لهم هنا. بل إننا حتى لا نجـــد مـــا يكفـــى مـــن المخلفات الحيوانية التى نستخدمها فى إصلاح مساكننا". وأشارت إلى ثغرات واسعة فى الحوائط الطينية لمسكنها.

ورغـــم أن مديـــرى المشـــروع كـــانوا يعلمون بالتأكيد أن المتوطنين سوف يحـــتاجون إلـــى الوقود حتى يتمكنوا من طهى طعامهم، فإن المشروع تجاهل هذه المسألة تماماً. ولم تتم زراعة أية أشجار لتلبية هذا الغرض خصيصاً. ولم يكن أمام المتوطنيـــن مـــن خيار سوى الاعتداء على المناطق الغابية على ضفتى النهر، وهو عـــبارة عن شريط أخضر وحيد فى هذا الإقليم القاحل. ومن ثم تفاقمت عملية إزالة المـــناطق الغابية، لأن مشروع بورا لم يطبق منه عملياً أى شىء من البنود الخاصة بحماية الغابات والحياة البرية.

وقـــد تم اقتراض معظم تمويل مشروع "بورا" من البنك الدولى وبشروط غير ميســـرة، أى ســـيعاد ســـدادها فى آماد قصيرة وبمعدلات فائدة مرتفعة. وهكذا فإن مشـــروع "بـــورا" ســـيظل يستنزف الاقتصاد الكينى لسنوات، وحيث سيسدد الدين بالعملـــة الصـــعبة، وهو ما يعنى المزيد من الضغط على الصادرات من أجل توليد الـــنقد الأجنبى المطلوب. كما يتم تحويل موارد كينيا نحو أنشطة مثل إنتاج الزهور للأســـواق الأوروبـــية، بيـــنما يظل الملايين من أبناء كينيا مهددين بأخطار القحط والمجاعة.

يقـــول "ثاير سكادر"، وهو عالم أنثروبولوجى فى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا ويعمـــل استشـــاريًا للمشروعات المائية، يقول "إن مشروع بورا يعد مشروعًا يتسم

بالبلاهة المألوفة. يكفى ذكر أن ٥٠% من مخصصات الحكومة الكينية للتنمية الريفية قد تم إهدارها على بورا".

ومن جانبه يوضح تقرير داخلى سرى للبنك الدولى عام ١٩٩٠ لمراجعة أداء هذا المشروع، يوضح أن مديرى المشروع لم يكونوا على دراية كافية بالمشكلات التى تنتظره، وأن هذا قد عرقل مسيرة المشروع فى وقت مبكر جدًا. فقد كانت هناك دراسات فنية عن نقص التربة المناسبة للرى فى المنطقة، ومع ذلك لم تؤخذ مأخذ الجد. فقد حرص القائمون على المشروع على الاندفاع فى تنفيذه، والحصول على موافقة مجلس مديرى البنك الدولى، ومن ثم قللوا من المخاطر التى تكتنف المشروع، وأيضاً قللوا من تكاليفه المتوقعة.

محمية القردة العليا على ضفاف نهر "تانا"

يعتبر المدق الترابى من مشروع "بورا" إلى الساحل بحالة جيدة نسبياً. فالطريق يمر عبر أراض شبه جافة، وهو على العكس من طرق أخرى كثيرة فى أفريقيا، غير مأهول بالسكان، وبشكل لافت. ولا توجد أية بيوت على جانبى الطريق، بل لا تكاد تلمح حركة على الطريق سوى سعى جماعات "أروما" الموسمى بحثًا عن الكلأ لماشيتهم "الزيبو" ذات القرون الطويلة.

ولكن حينما تمضى على الطريق عدة أميال باتجاه نهر "تانا"، ستجد مشهد الصحراء الجرداء يتحول نحو أحراش برية، حيث زاد الغرين الذى تحمله مياه النهر من خصوبة الأرض. وهنا يعيش "البوكومو" وهم جماعة أقلية عرقية يبلغ تعدادها الإجمالى حوالى خمسين ألف نسمة. كما تعد هذه المنطقة أيضاً موطنًا لنوعين من الحيوانات النادرة، هى القردة ذات العرف والقردة الحمراء. وهما بالذات النوعان اللذان كان من المفروض حمياتهما بمقتضى مشروع البنك الدولى لحماية التنوع البيولوجى.

ويمول مشروع محمية القردة فى منطقة نهر "تانا" من وكالة البيئة العالمية التى يديرها البنك الدولى مع مشاركة أصغر من برنامجى الإنماء والبيئة للأمم المتحدة. وقد بدأ هذا المشروع فى عام ١٩٩٢.

كان مؤتمر قمة الأرض الذى عقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل، قد اختار وكالة البيئة العالمية كآلية مؤقتة لتمويل المشروعات المنفذة فى إطار معاهدة المناخ واتفاقية التنوع البيولوجى، شريطة إدخال بعض الإصلاحات على هذه الوكالة. وقد

تم بالفعل إدخال بعض عمليات إعادة الهيكلة لوكالة البيئة العالمية، ولكنها فى الحقيقة لم تعدُ أن تكون مجرد تغييرات شكلية، بينما ظل البنك الدولى هو القابض الحقيقى على إدارتها. ومن ثم لن يكون غريباً اكتشاف أن مشروعات هذه الوكالة تعانى الكثير من ذات المشكلات الخاصة بالمنظمة الأم، أى البنك الدولى.

ويتضح من وثائق البنك الدولى الخاصة بمشروع وكالة البيئة العالمية فى منطقة نهر "تانا"، أن استشاريى البنك ومسئوليه يعتقدون أن المحافظة على النسق البيئى للغابة التى تعيش فيها القردة لا تتفق مع استمرار وجود السكان المحليين فى المنطقة. وأصبح من الشروط المسبقة للمشروع تصور ضرورة منع القرويين من جماعة "البوكومو" من الوصول إلى الحقول والأشجار فى المنطقة.

هذا على الرغم من أن التاريخ الشفاهى لهذه الجماعة يؤكد أنها هى التى أحضرت هذين النوعين من القردة إلى ضفاف نهر "تانا" حينما قدموا إليها من وسط أفريقيا منذ أكثر من ستمائة عام. وقد مرت قرون وهم يعيشون فى وئام مع هذه الحيوانات.

ويؤكد مزاعم "البوكوكو" هذه باحثون مستقلون مثل "دبليو. أو. أوتشياجو" من معهد بحوث القردة العليا فى هيئة المتاحف الوطنية فى كينيا. وفى الحقيقة أن أعداد هذه الحيوانات هائلة بالفعل حول القرى التى يعيش فيها "البوكومو"، وأكبر بكثير من أعدادها فى المناطق المهجورة من الغابات. كما أن السكان المحليين هم أول من وجهوا اهتمام الباحثين إلى هذين النوعين من القردة العليا.

ويعتبر وصول أولئك القرويين إلى الحقول وأشجار الغابة بمثابة مسألة حياة أو موت بالنسبة لهم. وهم يعانون بالفعل من تراجع ملحوظ فى إنتاجية أراضيهم، وينسب الكثير منهم هذا التدهور إلى إرادة القوى السماوية. ولكن التفسير الأكثر ترجيحًا لديهم هو أن سد "كيامبيرى" وغيره من المشروعات التى تهدف إلى تنظيم تدفق النهر هى التى أدت إلى تقليل غمر الفيضان للسهول.

ولا يزال القرويون قادرين على زراعة ما يكفيهم من طعام، بل وحتى إنتاج فائض من المانجو والموز يقومون ببيعه. ولكن نظرًا لجذب الأرض الجافة التى لا تبعد سوى مسافة قصيرة من النهر، فإن "البوكومو" يخشون أن يفقدوا مصادر رزقهم إذا حرموا من الوصول إلى الأراضى الخصبة على ضفة النهر، وإلى أشجار المانجو الضخمة، وإلى الغابة بشكل عام حيث يحصلون منها على ثمار

جـذور الهـند والكروم والأعشاب الطبية والكثير من المنتجات الأخرى التي تعتبر ضرورية جدًا لاستمرار حياتهم.

ويقـول قـروى مسن: "سوف نتحول إلى مجرد متسولين إذا تدخلوا في أمر زراعتـنا. نحن البوكومو فلاحون أساسًا. ولم يحدث مطلقًا أن قتلنا حيوانات برية، ولكـن إذا دمـرتم حياتي من أجل هذه الحيوانات فسأكون أنا أول من يقتلها، لأنها عندئذ تصبح سبب مشكلتي".

كانـت جمعـية الحـيوانات البرية في شرق أفريقيا، وهي منظمة كينية غير حكومـية لعبـت دورًا فعالاً في المشروع على مدى عشرين عامًا تقريبًا، هي التي اجتذبت الاهتمام الدولي للمقاومة المحلية للمشروع. ويقول الدكتور "تحمياه رونيتش" مدير تلك المنظمة: "إن هذا المشروع قد بدأ دون تشاور، أو اشتراك، أو تنسيق، أو حـتى مجرد الاتصال مع الجماعات والقيادات المحلية. ولا شك أن أهداف مشروع وكالـة البيـئة الدولية لا غبار عليها، فمن واجبنا حماية الغابة والقردة العليا. ولكن مقاربة التدخل هي الخاطئة".

ويـرى هذا الخبير أن أي مشروع يقام لهذا الغرض كان من الممكن أن يكون موضـع تعـاون وترحيـب القروييـن، لو كانت قد تمت مشاورتهم وإشراكهم في المشـروع مـنذ اللحظة الأولى. ويقول إنه لا توجد ضرورة لإعادة توطينهم، كما ينبغي تعويضهم التعويض المناسب إن اختاروا هم الرحيل من تلقاء أنفسهم.

ومـع تزايد معارضة "البوكومو" للمشروع، وبعد نشر مقالة في صحيفة "كينيا تايمـز" بـتاريخ ٨ مايو ١٩٩٣ تحت عنوان "سكان محليون يرفضون خطة البنك الدولي"، صدر قرار بتعليق المشروع. وبسبب معارضة "البوكومو" للمشروع توجه الـتحذيرات إلـى الباحثيـن الأجانب بعدم الاقتراب من محطة الأبحاث المقامة في مـنطقة المشروع والمهجورة الآن. وبالرغم من أن صيد الحيوانات لا يمثل مشكلة فـي هـذه المنطقة فإن موظفي مصلحة الحياة البرية في كينيا والمسئولين عن تنفيذ مشروع وكالة البيئة العالمية لا يمكنهم زيارة المنطقة بدون اصطحاب قوات مدججة بالسلاح.

لماذا الاستمرار في ارتكاب الأخطاء؟

حيـنما سئل متحدث باسم قسم العلاقات الخارجية في البنك الدولي عن السبب فـي السجل الاجتماعي والبيئي السيىء للبنك الدولي، قال مشترطًا عدم ذكر اسمه:

"لا يمكـــن أن نـــتحمل مســـئولية كـــل مشروع نفذ فى الماضى. فقد اشتركت معنا الحكومـــات والســـلطات المحلـــية والقطاع الخاص". ورغم أن هذا الحديث صحيح بالتأكـــيد، فإنـــه لا يعـــترف بأن معظم هذه المشروعات ما كان من الممكن أن تتم بالمرة دون دعم البنك الدولى.

ويعـــترف البـــنك الدولـــى بأن بعض مشروعاته قد أحدثت مشكلات بيئية فى الماضـــى، ولكنه يزعم أن السياسات والإرشادات البيئية الجديدة قد حولت البنك إلى كيان مسئول بيئياً. وفى يوليو ١٩٩٤ أعلن "لويس بريستون" رئيس البنك الدولى أن البـــنك قـــد التزم بتدبير حوالى خمسة مليارات دولار لتمويل مشروعات تهدف إلى علاج مشكلات بيئية.

ويزعم بعض مسئولى البنك الدولى أن المشكلات التى تعانيها مشروعاته الآن لا يكمـــن ســـببها فـــى البـــنك، وإنمـــا فى بلدان العالم الثالث حيث مكان تنفيذ تلك المشـــروعات. فيقول "أندرو ستير" رئيس قسم البيئة فى البنك "إن تنفيذ المشروعات البيئـــية فـــى البلدان النامية سيظل أمرًا صعبًا بسبب نقص القدرات الفنية والإدارية، وغياب جهات غير حكومية مراقبة للبيئة".

ومـــع ذلـــك فإن مشروعات نهر "تانا" تكشف عن أن التقدم الذى أحرزه البنك علـــى الجبهتين الاجتماعية والبيئية هو مجرد تقدم على المستوى النظرى، ولم يكن له كبير أثر على العمليات المنفذة على أرض الواقع.

إن عمليات تقييم الآثار البيئية للمشروعات تصبح ذات قيمة مشكوك فيها –كما فـــى حالـــة ســـد "كيرامـــبى"– إذا عوملـــت كمجـــرد شرط شكلى لإقرار أن تلك المشروعات مستكملة لشروط الملاءمة البيئية والاجتماعية، وربما الاقتصادية أيضاً. أى إن سياســـات النوايا الحسنة، مثل سياسة البنك الدولى إزاء إعادة التوطين، قد لا تترجم بالمرة على أرض الواقع لدى التنفيذ الفعلى للمشروعات.

ويفهـــم من تقييم البنك الدولى لمشرع رى "بورا" أن هناك إمكانية كبيرة لغياب للموضـــوعية، حينما يكون المسئولون عن إعداد المشروع هم أنفسهم الذين يقومون بتقيـــيمه، وبالأحـــرى كيل المديح له. بل ومن المألوف كثيرًا أن يكونوا هم أنفسهم الذيـــن يشـــرفون على تنفيذ المشروعات ومن ثم يتواصل أيضاً الوضع المتمثل فى

عـدم إجـراء اختبارات وموازنات بهدف ضمان أن تحقق تلك المشروعات- التى تـتكلف مئات الملايين من الدولارات- مصلحة عامة وليس مجرد مصالح صغيرة داخل أجهزة البنك.

لقـد أصـبح مـن الشعارات المرفوعة اليوم ضرورة إشراك المجتمع المحلى والتشـاور مـع المنظمات غير الحكومية، وخاصة بالنسبة للمشروعات التى تمولها وكالـة البيئة العالمية. غير أنه، وكما تبين مقاومة السكان المحليين لمشروع حماية القردة العليا فى منطقة نهر "تانا"، من الممكن استنتاج أن عمليات ومشروعات البنك لم تقطع شوطًا كبيرًا على طريق أن تصبح أكثر تشاركية.

وتكمـن الأسباب الرئيسية وراء هذه الإخفاقات، فى هيكل الحوافز داخل البنك الدولى نفسه، حيث تتم مكافأة مسئوليه الذين يقرضون أكبر كمية من النقود.

وكـان "لويـس بريسـتون" رئيس البنك الدولى فى عام ١٩٩٢ قد كلف لجنة خاصـة برئاسـة "ويلى وابنهانز"، النائب السابق لرئيس البنك والذى عمل فيه على مدى ثلاثين عامًا متصلة، كلفها بفحص حافظة قروض البنك الدولى التى بلغت عدة مليارات من الدولارات. ونشرت حصيلة عمل هذه اللجنة فى ما عرف باسم "تقرير وابـنهانز"، والـذى وثـق على نحو مفصل كيف أن الاهتمام "المرضى" لدى البنك بسرعة الموافقة على القروض الجديدة، قد جعل الاهتمام منصبًا على تحويل النقود، وليس على الأثر المحتمل لتلك المشروعات على أرض الواقع.

ولاشـك أن هـذا يضـع العاملين فى البنك من ذوى النوايا الحسنة والجدارة المهنـية، والذيـن أخلصـوا لأهداف البنك المعلنة عن تخفيف الفقر وحماية البيئة، يضـعهم فى موقف لا يحسدون عليه، حيث هناك انحياز فى صلب عمل البنك ضد المسـاعى الرامية إلى إشراك المجتمع المحلى، أو الاعتراف بقيمة المعرفة المحلية فى إدارة الموارد الطبيعية.

كمـا أن ولـع البـنك الدولى بالمشروعات كبيرة الحجم وكثيفة رأس المال، يتماشى على نحو وثيق مع مصالح كبار المسئولين فى معظم البلدان المقترضة من البـنك، إذ إن الاستثمارات الضخمة تساعد فى تغذية شبكات الولاء السياسى، فضلاً عن أن عقود المشتريات الضخمة تخلق فرصًا أمامهم للحصول على عمولات هائلة

لا يمكــن الحصـــول علـــى مثلها من مشروعات صغيرة الحجم أو كثيفة العمالة أو موضع مشاركة شعبية حقيقية.

ومـــن أهــم الخطوات التى ينبغى على البنك الدولى اتخاذها لتحقيق شعاراته وادعاءاته البيئية والاجتماعية، أن يبادر بتحرير موظفيه من الضغوط الواقعة عليهم مـــن أجـــل سرعة تمرير النقود للمشروعات، وكذلك أن يقوم البنك بمكافأة موظفيه علـــى أســـاس الآثـــار الإيجابية بعيدة الأمد للمشروعات التى يوافقون عليها. ومما يؤسف له أنه لا يوجد فيما يبدو الآن حركة فى هذا الاتجاه.

"تنمية" "الذهب الأزرق" في ليسوتو*

فلماتا ليمان **

تملك عدة دول مجتمعة في أفريقيا الجنوبية، ٧٠% من الثروات المائية المتوافرة في هذه المنطقة. وقد وقعت هذه الدول، على وعي منها بمشاكل الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي المرتبطة بإدارة هذه الموارد، معاهدة تهدف إلى ضمان التوزيع العادل والاستغلال الحكيم لتلك الموارد. يندرج في هذا الإطار، التعاون بين جمهورية جنوب أفريقيا وليسوتو، الذي يتمركز حول مشروع عظيم لبناء السدود (مشروع مياه مرتفعات ليسوتو) يهدف إلى تزويد هذين البلدين بالماء وبالكهرباء، وإلى تشجيع نموهما المتبادل. غير أن تنفيذ هذا المشروع بالكامل يكشف عن قصور وعن مشاكل كثيرة مرتبطة به لم تكن متوقعة عند بداية انطلاقه. هذا هو الحال مثلا بالنسبة للأضرار التي لحقت بالطبيعة، ولتهجير السكان وإعادة توطينهم، ولإشكالات التمويل والإدارة السيئة لتلك الموارد من قبل المسئولين. تجدر، بالإضافة إلى ذلك، الإشارة إلى حقيقة أن جمهورية جنوب أفريقيا معتمدة على قوتها ونفوذها، ترغب في أن تمنح نفسها النصيب الأفضل من الموارد المتوافرة، بأقل تكلفة وبخاصة على حساب شريكتها ليسوتو.

كان الماء في كثير من الأحيان، مصدرا للنزاعات بين الشعوب، ويبدو أنه لا يزال في هذا المطلع للقرن الحادي والعشرين رهانا يتوقف عليه سلام ورخاء عدد من الدول، مما يستلزم استخداما أفضل لهذه السلعة النفيسة النادرة والموزعة بصورة غير عادلة، مؤسسا على تعاون حقيقي. ففي أفريقيا الجنوبية على سبيل

---

* تشكر المؤلفة IFAS في جوهانسبرج، والمركز القومي للبحوث العلمية (بوردو)، وجامعة بورجوني (ديجون) للمساعدات التي مكنتها من كتابة هذا المقال.

** مواطنة من ليسوتو. حاصلة على دكتوراه في العلوم السياسية، ملحقة بمكتب السكرتير العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في أديس أبابا بأثيوبيا.

ـثال، تتقسـم حوالي ٧٠% من الموارد المائية بين عدة دول، وتعاني كثير من
ل من الجفاف في أغلب الأحيان. وقد وقعت دول أفريقيا الجنوبية المجتمعة في
ـة جماعـة جنوب أفريقيا للتنمية لعام ١٩٩٥، معاهدة معروفة باسم بروتوكول
لمـة المجـاري المائـية المشـتركة، وذلك لوعيها بمشاكل التنمية والاستقرار
رتـبطة بتوزيع هذا المورد. الفكرة الرئيسية في هذه الوثيقة - ذات القوة الملزمة
هي ضمان توزيع عادل وحماية مرضية للموارد المائية في المنطقة.

سـبق من قبل أن أعلنت كل من ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا استعدادهما
عمـل معـا عـبر مشروع كهرمائي عملاق وهو مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.
يرتكـز هـذا المشروع على استغلال مشترك للماء، وهو المورد الطبيعي الأوحد
متوفر لدي ليسوتو. إذا فهو معروض كمشروع للتكامل والتنمية.

يجـري عادة في أفريقيا، إدراك التكامل كموجه للتنمية. وهو يبدو في ليسوتو
وجه خاص كأنه البديل الوحيد القادر على إخراج "مملكة السماء" من التخلف. ومن
المؤكـد أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو مربح جدا للبلاد. ففي عام ١٩٩٨ عندما
كانت البلاد تتلقى دفعات المبالغ الأولى المتعلقة بمشروع مياه مرتفعـات ليسوتـو،
كـان رقـم النمو المترتب على ذلك، أكثر من ١٠%. غير أن المشروع يحتوي
سـواء فـي بنيـته أو في فكرته، على عناصر من شأنها أن تعوق أهدافه الخاصة
بالتكامل والتنمية.

١ - مشروع مياه مرتفعات ليسوتو

مشـروع مياه مرتفعات ليسوتو هو موضوع معاهدة تم توقيعها في أكتوبر من
عـام ١٩٨٦ بين حكومة ليسوتو العسكرية ونظام الأبارتهيد (التمييز العنصري) في
جمهورية جنوب أفريقيا. وهو مشروع كهرمائي يهدف من جهة إلى تزويد مقاطعة
جوتـنج[1] بجـنوب أفريقـيا بالمـياه مقابل رسوم، ومن الجهة الأخرى إلى توفير
الكهرباء لليسوتو.

---

[1] المقصود هو المساحة الممتدة من بريتوريا إلى فيرينيجينج وتشتمل على فيتفاترسراند.
ويمـثل هذا المركب الذي يكون رباعي أضلاع طوله ١٠٠ كم وعرضه ٨٠ كم، ١,٤%
مـن مساحة البلاد، و١٧,٢% من مجموع السكان، كما أنه يزود جمهورية جنوب أفريقيا
بـ ٣٧,٨% من ناتجها المحلي الإجمالي.

تقدر مدة تنفيذ المشروع، الذي يعد ضمن أهم المشروعات من هذا الطراز في العـالم، بثلاثيـن عاما على الأقل (١٩٩١-٢٠٢٠). ويمتد تنفيذه على أربع مراحل متعاقـبة ، الهدف منها هو تحويل الماء من جبال ليسوتو الشاهقة إلى نهر "أش" أي باتجـاه حوض نهر "فال". وقد صمم المشروع بحيث يتم سحب الماء قبل أن يحمل بالطمي عند اجتيازه للبلاد، خوفا من أن ينتهي به الأمر إلى أن يعرض سير العمل للخطر بسبب إطماء السدود المقامة قرب مصب النهر.

يسـتهدف مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، الحوض الأعلى لنهر سنكو/أورانج، ويـنطوي علـى بناء طرق، وخمسة سدود، ومحطة كهرمائية سعتها الفعالة ١٥٢ مـيجاوات، و٢٢٠ كم من الأنفاق(٢) التي تتغذى عن طريق جاذبية الأرض أو عن طـريق الضـخ الـذي يوجـه الماء نحو خزانات في ليسوتو قبل التحويل باتجاه جمهورية جنوب أفريقيا.

تـتألف المـرحلة الأولى المجزأة إلى ١(أ) و ١(ب) من بناء سدين للتخزين، وسـد لتحويل الماء، ومحطة كهرمائية. وتشتمل المرحلة ٢ على تنفيذ سد للتخزين ارتفاعه ١٧٠ متر تقريبا على موقع "ماشاي"، ومحطة ضخ تسمح بتوجيه الماء نحو خـزان "كاتسي" عبر نفق طوله ١٩ كم. كما سوف يقام سد للتخزين ارتفاعه ١٦٠م ومـزود بمحطة ضخ، على موقع "تسويلايك". هذا وسوف تربط ٤ كيلومترات من الأنفـاق خزان تسولايك بخزان ماشاي (المرحلة ٣). أما المرحلة الرابعة والأخيرة فهـي إنشـاء سـد للتخزين (ارتفاعه ١٢٥م) في "تنوان". وسوف يربط نفق قصير يتغذى عن طريق الضخ، بين خزان تنوان وتسويلايك.

تقـدر الـتكلفة الإجمالية للمشروع بثمانية مليارات دولار أمريكي (أسعار عام ١٩٨٥). وقـد استفاد إطلاق هذا المشروع من التعاون المالي بين مقدمي ومانحي الأمـوال المألوفيـن: البـنك الدولـي، وصـندوق التنمية الأوروبي، وبنك التنمية الأفريقـي، وبنك جنوب أفريقيا للتنمية، ووكالات تمويل التصدير، والبنوك التجارية

---

(2) لتفادي المشكلة التي تفرضها ضخامة الانجراف الذي يضر بالبلاد، ينبغي بناء السدود علـى رؤوس منـبع الأورانـج، ويـتم توجـيه جزء من تدفق المياه (٢٧ مليـون م٣ تقـريبا، أي ٤٠% من المياه) عن طريق الأنفاق (ي.لاجيت، ١٩٩٩، ص٦).

الأوروبية؛ بدعوة من جمهورية جنوب أفريقيا[٣]. أما مسئولية تنفيذه فهي موكلة إلى ثـلاث مؤسسات وهي: هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو بالنسبة لليسوتو، وهيئة ترانس كالدون للأنفاق فيما يخص جمهورية جنوب أفريقيا، واللجنة الفنية المشتركة الدائمة وهـي هيئة مشتركة بين البلدين. والأخيرة لجنة ذات تمثيل متساو، مكلفة بالإشراف على نشاط اللجنتين السابقتين. وقد حددت المعاهدة كيفية عمل، وتنظيم، ومهام كل عضـو فـي موادها ٧، ٨، ٩. يضاف إلى هذا أنها توكل إلى كل دولة المسئولية الكاملـة عـن الجـزء مـن المشروع الواقع على أراضيها (مادة ٦).هذا وتنهض جمهورية جنوب أفريقيا بجميع التكاليف باستثناء:

- تلك المتعلقة بالجانب الكهرمائي (مادة ١٠) المعنية به ليسوتو وحدها.
- تلـك الخاصـة بالمشاريع الملحقة التي بدأ تنفيذها أو التي سيجري تنفيذها بليسوتو.

بـنهاية الأعمـال، سـوف تـزود ليسوتو النواة الصناعية لجمهورية جنوب أفريقـيا، أي جوتنج، بحد أدنى من المياه قدره ٧٠م٣ في الثانية، أي ٢٢٠٨ مليون م٣ مـن المياه في السنة. وتمثل هذه الكمية ٥٥% في المتوسط من مجموع المياه المقدمـة طبيعـيا مـن ليسوتو إلى جمهورية جنوب أفريقيا، و ٦٠% من التدفق السـنوي المتوسط من نهر سنكو/أورانج. هذا وينبغي على جمهورية جنوب أفريقيا فـي المقابل أن تدفع في غضون خمسين عاما، حوالي ٥٥ مليون دولار سنويا إلى ليسـوتو. ويسـاوي هـذا المبلغ ٥٦% من فارق التكاليف بين المرحلة الأولى من مشـــــروع مياه مرتفعات ليسوتو ، وبرنامج تحويل أورانج/فال[٤] (مادة ١٢-١

---

[3]أسهم البنك الدولي في تمويل المرحلة (١) والتي تكلفتها الإجمالية قدرها ٤ مليار دولار أمريكـي (٢,٥ مـرحلة ١ (أ) + ١,٥ مرحلة ١(ب)) بمقدار ١١٨ مليون دولار أمريكي للمـرحلة ١(أ) منها ٨ مليون دولار قرض بفائدة مخفضة، وهو بمثابة مساعدة في تمويل فكرة المشروع وفي إنشاء غطاء الموازنة. وقد تحملت جمهورية جنوب أفريقيا مبلغ ٢,٦٧ مليار دولار تقريبا متعلقة بتحويل الماء. أما ليسوتو فقد وظفت من جهتها مبلغ ٢٣ مليون دولار أمريكي من أجل محطة "مويلا" الهيدروكهربائية (أرقام عام ١٩٩٧).

[4]يقع برنامج أورانج/فال للتحويل، بالكامل في جمهورية جنوب أفريقيا، وهو أكثر تكلفة. ويرتفع فرق التكاليف إلى مليار دولار أمريكي بالقيمة الصافية الحالية.

& ٢) كما يمثل بالنسبة لمملكة ليسوتو الصغيرة ٢٥% في المتوسط من صادراتها بيــن عامي ١٩٩٠ و ٢٠٤٤، و١٤% من إيرادات ميزانيتها، وما بين ٣ و٥% من ناتجهــا المحلــي الإجمالي. يجعل التنفيذ الجزئي للمرحلة الأولى من مشروع مياه مــرتفعات ليسوتو، جمهوريــة جنــوب أفريــقيا قادرة على تلقي ١٨م٣ من الماء في الثانية، أي أكثر من ٥٦٧ مليون م٣ في العام[٥].

تــبلغ الــتكلفة الكلــية للمرحلة ١(أ) ٢,٥ مليار دولار أمريكي، وتتضمن هذه المرحلة:

- ســد "كاتسي" لتخزين المياه (تم افتتاحه في يناير من عام ١٩٩٨) وهو أعلى سد في أفريقيا، ارتفاعه ١٨٥م، سعته ٣٥٠ مليون م٣.
- محطــة"مويــلا" الكهرمائــية التــي يجــب أن يغطي إنتاجها من الكهرباء احتياجات ليسوتو[٦].
- نفقــان يتغذيان عن طريق الانحدار، تبلغ أطوالهما على التوالي ٤٥ و ٣٧ كــم، يســمحان: الأول بــتحويل المــاء مــن خزان "كاتسي" إلى محطة "مويلا" الكهربائية، والثاني بتوجيه الماء نحو نهر "أش".

تشــتمل المــرحلة ١(ب) علــى بناء سد للتخزين ارتفاعه ١٤٠م على موقع "موهــال"، ونفق يتغذى عن طريق الانحدار طوله حوالي ٣٠كم يسمح بتحويل الماء المخــزن فــي مســتودع "موهال" نحو خزان "كاتسي". ويكمل المجمع، سد صغير لــتحويل المــاء على نهر "ماتسوكو"[٧]، يتم ربطه بخزان "كاتسي" من خلال نفق

---

[5]هذه الكمية أكبر كثيرا من الكمية المقدرة من خلال المعاهدة بالنسبة لعام ١٩٩٨، وهي ٢٥٨ملــيون مــتر٣ . وهــي لا تتناسب مع القيمة المجمعة للكميات المشروطة من خلال المعــاهدة للأعــوام من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٨. كما أنه لم يجر تسليم السد الأول في التاريخ المقرر سابقا، ولكن في عام ١٩٩٨.

[6]لابــد أن تقدم محطة "مويلا" التي تبلغ سعتها الكلية ١١٠ ميجاوات، ٧٢ ميجاوات من خلال المرحلة ١(أ) و٣٨ ميجاوات عن طريق المرحلة ١(ب).

[7]يوفــر سد التحويل المبني على "ماتسوكو" ٢م مكعب إضافي من الماء. وتتيح المرحلة الأولى بالإجمال تصدير ٢٩(١٨+(٩+٢)) م٣ من الماء.

طوله ٦ كم يتغذى عن طريق الانحدار. ومن المتوقع أن يتكلف تنفيذ هذه المرحلة ١(ب)، ١,٥ مليار دولار أمريكي. أما الإنجاز الكلي للمرحلة الأولى، فيسمح لليسوتو بتصدير ٢٧م٣ (١٨+٩م٣) على الأقل من الماء في الثانية لجمهورية جنوب أفريقيا.

تتلقى "مملكة السماء" في المقابل رسوما تساعد على امتصاص العجز في الميزانية[٨]، وعلى الاستثمار في التنمية الريفية. وقد تأسس صندوق للتنمية وهو "صندوق دخل مشروع مياه مرتفعات ليسوتو"، خصيصا لهذا الغرض. إذا فالمقصود من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو هو التشجيع على الاستقلالية الفعالة وعلى تنمية ليسوتو في الوقت نفسه.

غير أن هذه المظاهر الإيجابية تنزع إلى إخفاء جوانب المشروع السيئة التي يمكن أن تقود ليسوتو إلى التحرر من أوهامها. يضاف إلى هذا أنه ليس من المؤكد أن تتسلم ليسوتو جملة العائدات المنصوص عليها في معاهدة ١٩٨٦، حيث إن احتمال إيقاف المشروع قبل نهايته قوي جدا. وفي الواقع أنه إذا بقي تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو حيويا بالنسبة لليسوتو التي تلتمس الحصول على رؤوس أموال، فلازال التساؤل عن فائدة المشروع يطرح نفسه أكثر فأكثر في جمهورية جنوب أفريقيا. هذا ما ينتج بالأخص عن وثيقة سرية حررتها TAMS. وتعد هذه الوثيقة سيناريوهات مختلفة في حالة توقف المشروع. كما يشير "لوري بوتينجر"، ماضيا في نفس الاتجاه، إلى أن جمهورية جنوب أفريقيا يمكن أن تستغني عن هذا المشروع لأنها تمتلك مصادر لإمداد أخرى من الماء أقل ضررا وأقل تكلفة بجميع المفاهيم (لوري بوتينجر، ١٩٩٨، ص٢٢).

وعلى أية حال، فإن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو قد أظهر منذ الآن عواقبه التي من شأنها أن تعرض أهدافه للخطر والتي منهابخاصة، تشجيع النمو.

---

(8)لقد تحول، وفقا لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، العجز في ميزانية الدولة إلى فائض منذ عام ١٩٩٤.

٢-أوجه قصور المشروع

يـؤدي البدء في تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو إلى كثير من العواقب المؤسـفة وهي: نزع الملكيات، وتهجير مكثف للسكان، ونقصان في المراعي وفي المساحة المنزرعة المخفضة من قبل[٩] .

يبلغ فقدان الأراضي الزراعية، وفقا لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، ٢٣٠٠ هكتار مخصصة أساسا لزراعة الذرة، كما أنه يلحق الضرر بألفين وستمائة عائلـة تقريبا. أما من جهة المراعي، فتنقص بمقدار حوالي ٣٤٠٠ هكتار بالإجمال، كمـا تضار ٦٨٠ أسرة من جراء ذلك. تنزع هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو، مع ذلك، إلـى تقلـيل النـتائج السلبية للمشروع. ويمكن هكذا مطالعة التالي في إحدى وثائق المعلومـات الخاصـة بها: " تستخدم هذه الأراضي أساسا في زراعة الذرة، وتنتج حوالـي مـن ٥٠٠ إلى ٦٠٠ كجم عن كل هكتار نتيجة للعوامل الزراعية الجبلية. تـزرع أيضا كميات صغيرة من الخضروات التي منها الخضروات القشرية. وعلى الـرغم مـن اشـتغال معظم العائلات في الزراعة من أجل الإعاشة، فإن أكثر من نصـف الدخول في المتوسط تنشأ عن مصادر غير زراعية (أجور وإيداعات عمال المـناجم المهاجريـن). وبمـا أن إيراد الأجور وعلى الأخص الإيداعات، لم يتأثر بسـبب المشـروع، فسوف يكون لفقدان الأراضي وقع أخف على العائلات عما إذا كـان لابـد مـن تنفيذ المشروع في منطقة تعتمد في الأساس على الأرض. لذلك سيكون لضياع الأرض تأثير مخفف على كل عائلة من العائلات".

ترصد هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو نفس الموقف فيما يتعلق بالفصائل المهددة. وهذا هو أساس سياسة التخفيف التي تستند إلى معاهدة ١٩٨٦.

تقـوم سياسـة التخفـيف التـي من المفترض أنها تخفف من آثار المشروع الضـارة، مـن خـلال المحافظـة علـى، بل وتحسين مستوى ونمط حياة السكان المصـابين بالضـرر، علـى مـبدأ التعويض. وهو يتم سواء عينا أو بطريقة غير

---

[9] تسبب تنفيذ المرحة ١(أ) في فقدان ٣٠٠٠ هكتار من المراعي، و ٩٢٥ هكتار مـن الأراضي القابلة للزراعة. بينما تسببت المرحلة ١(ب) في فقدان ٥٧٥ هكتار مـن الأراضـي الزراعـية التي يعد البعض منها أجود ما في المنطقة، و ١٦٣٥ هكتار من المراعي.

مباشــرة عــن طــريق برنامج التنمية الريفية. وتمنح الأولوية هنا للعائلات الأكثر تضررا، أي التي فقدت جميع أراضيها (أقل من ١٠% من الحالات) أي ٢١٠ عائلة وفقا لما أعلنته هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو.

يشتمل التعويض العيني من جهة على إعادة التسكين ومنح الفلاحين، في نطاق الممكن، أراضي مماثلة لتلك التي فقدوها. ومن جهة أخرى على تزويدهم بالحبوب (الـــذرة أســاســـا)، وبالخضــــــروات القشرية (الفاصوليا أساسا) لمدة ١٥ عاماً [١٠] وتعتــبر هذه المـــدة كافيـــة لكي تندمج العائلات في نشاط مهني يسمح لهـــا بتأمين معاشها. ولابد أن يتحقق الإدماج من خلال برنامج التنمية الريفية الذي يحـــتوي علـــى ثلاثة عناصر: التدريب والدعم لإعادة الدخل، والإنتاج الزراعي، والبنـــية التحتية اللازمة للتنمية. ومن المنصوص عليه فضلا عن ذلك، تعليم السكان وإنشاء حديقة للنباتات في مكان ملائم لحماية فصائل النباتات المهددة.

إذا كانـــت سياسة التخفيف قد اقتربت من أهدافها بالنسبة لهيئة تنمية مرتفعات ليســـوتو، فـــإن هـــناك عدداً من الدراسات التي تقود إلى نتائج مختلفة. إذ تبدو هذه السياســـة معيـــبة علـــى الأصح سواء في مفهومها أو في تطبيقها. كذلك فيما يتعلق بالمعونـــة الغذائية الممنوحة للسكان المصابين بالضرر، إذ يلاحظ أنها مكونة بنسبة تصل إلى ٩٧% من الذرة، وبنسبة ٣% من الفاصوليا، وذلك بأخذ العادات الغذائية فـــي الاعتبار؛ وهي على كل حال الحجة التي ساقتها هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو. ولـــم يتغـــير هـــذا التشكيل حتى عام ١٩٩٦، برغم المطالبات الملحة من قبل عدة منظمات غير حكومية ومن قبل البنك الدولي وهيئة الخبراء البيئيين بتنويعه.

يـــبدو بالإضافة إلى ذلك، أن التعويض النقدي الذي يقع مرة واحدة وفقط في الحالات التي تكون فيها مساحة الأرض منزوعة الملكية أقل من ١٠٠٠م٢، يبخس كثـــيرا ســـواء قيمة الأرض أو قيمة النباتات التي تحملها (أشجار مثمرة مثلا). كما

---

(10) تحدد المستندات المتعلقة بالتعويضات المهيأة من قبل هيئة تنمية مرتفعات ليســـوتو بالتفصيل، أحكام التعويضات المختلفة. فلابد أن يحصل الأفراد الذين فقدوا أراضـــي زراعـــية ، علـــى ســـبيل التعويض، على ١٠٠٠ كجم في المتوسط من الخضـــروات ســـنويا وعن كل هكتار مفقود. وتستبدل المراعي بـــ ٥٦٠ كجم من العلـــف ســـنويا وعن كل هكتار مفقود. نلاحظ فضلا عن ذلك، أن سياسة التعويض تندرج في إطار خطة النشاط البيئي الوطنية.

يشـــكل امتداد المهلات، عقبة أمام إشباع المطالب والاحتجاجات. أما إعادة التسكين، وحـــتى عـــندما تـــتم في حدود المعايير المطلوبة، فيبدو دائما أنها تنتهي إلى إحباط واضـــح للســـكان المعنييـــن. وقد أظهر تحقيق أجرته منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٧، أنـــه من بين جملة الشكاوي التي أجريت بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ من قـــبل السكان الواقع عليهم الضرر: ٤% منها فقط هي التي تم بحثها بالكامل، ٤١% لـــم يلتفـــت إلـــيها على الإطلاق، بينما تم فحص ٥٥% جزئيا[١١]. أما عن برنامج التنمـــية الملقب من قبل البنك الدولي بـــ "مريض العملية الكاملة" ، فهو أيضا عاجز تماما عن أداء مهمته، لأنه مصمم أساسا بشكل رديء لقد تم بالتأكيد بذل كل ما في الوســـع مـــن أجـــل محو الأمية والتأهيل لمهن جديدة (بين أشياء أخرى: الخياطة ، وإنـــتاج واستخدام الطوب، وتربية الدواجن). ولا يمكن مع ذلك تأكيد أن يكون هذا الـــنموذج من التحرك ملائما لاحتياجات السكان المعنيين. كما أن محاولة تعديل هذه السياســـة ليســـت أقل ريبة، لأنها تميل إلى خلق مشروعات صغيرة. ومن الصعب تصـــور نجـــاح برنامج كهذا في بلد أصابتها البطالة بالكساد، ومصنفة ضمن بلاد كوكب الأرض الأكثر فقرا [١٢].

يرجع فشل سياسة التخفيف خاصة إلى حقيقة أنها ليست على مسمع من الذين مـــن المفـــترض أنهـــا تخدمهـــم، أو على الأصح تغيثهم. غير أنه إذا كانت سياسة التخفيف موجهة أولا إلى السكان الذين يكابدون أضرار تنفيذ مشروع مياه مرتفعات ليســـوتو، فـــإن الأمـــر ليس كذلك بالنسبة لصندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليســـوتو. إذ إن الأخـــير موجـــه في الواقع ، بين أشياء أخرى، لتمويل مشروعات التنمية الملحقة بالمشروع. لكن يلزم التأكيد على أنه لم يتم بلوغ هدف التنمية المحدد من خلال صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.

---

(11) تـــم نقل نتائج الدراسة بواسطة لوري بوتينجر، المعلومات الخاصة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو، ديسمبر ١٩٩٧.

(12) المقـــاطع المـــأخوذة من التقارير الدورية للبنك الدولي التي استشهد بها س. كوفـــردال ولـــوري بوتيـــنجر، بالإضـــافة إلـــى الملاحظات الميدانية، مفيدة جدا بخصـــوص سياســـة التخفيف أو على الأصح بخصوص فشلها. وهي تؤكد البحث الذي تم من منطلق تحقيق ميداني قام به أندرياس ديتر عام ١٩٩٤.

صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، الذي تأسس في عام ١٩٩٢ بموجب المرسوم رقم ٩١ لعام ١٩٩٢، هو مؤسسة مسئولة عن إدارة جملة المبالغ المستوفاة باسم مشروع مياه مرتفعات ليسوتو وهي: الأجزاء الثابتة والمتغيرة من الرسوم التي تدفعها جمهورية جنوب أفريقيا، ثم ٧٥% من إيداعات اتحاد جمارك جنوب أفريقيا المناظرة لتسلم الماء. وعلى الرغم من أنه منفصل عن ميزانية الدولة، فإن صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو – المخصص لتمويل التنمية الريفية والاستثمارات، ثم لامتصاص العجز في الميزانية – موضوع تحت سيطرة وزارة المالية.

المشاريع التي يقال عنها مشاريع التنمية الريفية، والقابلة للتمويل من قبل صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، هي بخاصة : بناء طرق ومستوصفات وجسور وعبارات وأسواق، ومزاولة الحراجة (علم من علوم الزراعة يعنى بالغابات)، ووقاية التربة. ولتحقيق ذلك، يسير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو على مبدأ "التقدم بطلب أولا" أي إنه لابد أن تحدد الجماعات احتياجاتها، وأن تقيم مشاريع تخضعها لتقييم الصندوق لأجل الحصول على تمويل. ثم لا يتطلب الأمر بعد ذلك أكثر من توجيه الطلب، حيث إنه توجد قائمة من المشاريع القابلة للتمويل من جانب صندوق إيرادات مشروع مياه مرتفعات ليسوتو.

يجب على أعضاء البرلمان، في مثل هذه الظروف، إخطار السكان بالمشاريع الملائمة. غير أن السياسيين المحليين- كما أوضح م. دافيد مولابو أثناء مقابلتنا في العاشر من مارس عام ١٩٩٨- الذين أصابهم الفساد بالانحلال، يستخدمون المال المخصص لهذه المشاريع لشراء تعاطف الفلاحين. وهذا هو في الواقع أحد الأسباب التي أوقف من أجلها صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، في يونيو من عام ١٩٩٧.

اعتمدت ميزانية صادرة في عام ١٩٩٦، مبلغ ٢١٥ مليون مالوتي، يستخدمه الصندوق في تنفيذ مشاريع صغيرة (سدود، جسور، مستوصفات، أسواق، إلخ). لا يبدو بالإضافة إلى ذلك، وفقا لتقرير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو، أن السكان يستفيدون من برنامج التنمية الريفية الذي تقوده هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو،

والــذي كانت تتعدم نتائجه في عام ١٩٩٦[١٣]. بيد أنه قد تم تعليق صندوق إيرادات مــياه مــرتفعات ليســوتو، في يونيو من عام ١٩٩٧، تحت ضغط البنك الدولي[١٤] بحجــة سوء الإدارة. ولابد أن يحل محله صندوق اجتماعي، مبني على أساس من نظــام الحكــم الجيد، أي إنه يجب أن يملك الشعب حق مراقبة سير العمل به. ولقد أدى التــباطؤ في إنشاء الصندوق الاجتماعي إلى وقف التطور المندرج في إطار ما يســمى مــن بعــد بالصندوق القديم (صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو). هذا ويماثل تعليق الصندوق القديم، إلى حد كبير، الرغبة في تعطيل مسيرة التطور أكثر مما هي محاولة للإصلاح.

يضــاف إلــى هــذا أن الجزء "استثمار" من صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليســوتو، لــم يكن حتى جاهزا للقيام بأي مهمة مع أن تموين الصندوق كان قد بدأ بالفعل[١٥]. لقد احتضر صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو حتى قبل التمكن من تقييم إسهامه في تنمية ليسوتو.

أبــرز إطــلاق مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، مشاكل الفقر وتلوث البيئة في ليســوتو،على الــرغم من أنه قد يسر بلا أي ريب، الحصول على مبالغ من المال. وقــد نحت "روعة" المشروع بعض القضايا الهامة، مثل مضمون فكرة التنمية، إلى المحــل الثانــي. هذا وينبثق مشروع مياه مرتفعات ليسوتو- موضع فخر محركيه الذيــن رأوا فيه وسيلة لا مثيل لها لتنشيط السياحة- عن منطق التحديث، مثل جميع المشــروعات مــن نفــس هذا الطراز في أفريقيا. وقد تم تقدير عواقبه الاجتماعية

---

[13]تقرير صندوق إيرادات مياه مرتفعات ليسوتو عن الأنشطة طوال الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٩٧،ص٧: " تم عقد عدد من الاجتماعات مع هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو- القسم البيئي، لمناقشة أشكال التعاون بين الصندوق وبرنامج التنمية الريفية الذي تنفذه هيئة تنمــية مرتفعات ليسوتو. ولسوف يتضح أن الجماعات السكانية لا تستفيد حاليا من برنامج التنمية الريفية.

[14]يضــــــع البــنك الدولي إعادة صياغة الصندوق كشرط لازم لإطلاق المرحلة ١ (ب).

[15]تلقــي الصندوق إيداعا سابقا قيمته ٤٢,٧ مليون دولار أمريكي ويبدو أن هذا المبلغ يعــود إلــى نقــل أمــوال اتحاد جمارك جنوب أفريقيا، باسم الواردات المتعلقة بالمعدات والأجهزة المطلوبة من أجل تنفيذ المرحلة ١(أ).

الاقتصـــادية والبيئــية بأقل من الحقيقة. كما ينطبق تعبير "النمو المفقر" الذي أطلقه "جــاجديش بجواتي" على هذا المشروع على الوجه الأكمل. وفي الواقع أنه يصعب الجــزم بــأن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو هو طوق النجاة بالنسبة لتنمية ليسوتو، التـــي تشتمل على بعد نوعي وفي الوقت نفسه كمي. وبدلا من كسر عزلة ليسوتو، يجعــل هذا المشروع بنيتها أكثر ضعفا بمفهوم آخر وهو: الخضوع مقابل الرسوم التـــي تدفعهـــا جمهوريـــة جـــنوب أفريقيا. تلخص "كورينا هورتا" موقف البلد في العــبارات التالــية: " يوشك مشروع مياه مرتفعات ليسوتو أن يرهق ليسوتو، وأن يحـــدد سياستها الاقتصادية بالنسبة للأجيال المقبلة. وتكفي ضخامة المشروع وحدها لتحويل الاهتمام عن جميع مشروعات التنمية الأخرى الممكنة لليسوتو".

تنمـــي فضـــيحة الفساد التي تفجرت عند نهاية عام ١٩٩٩، ليس الشك ولكن اليقين من أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو لا يمثل موجها للتنمية بالنسبة لليسوتو. ويـــبدو مـــن جهة أخرى أن الوضع الحالي للبلاد لا يسمح باتخاذ قرار مواصلة أو توقـــف المشروع. والدليل على ذلك [16] هو إطلاق المرحلة ١(ب) بواسطة قرض مـــنحه البـــنك الدولي في عام ١٩٩٨ رغما عن الضغوط من قبل منظمات مختلفة كانـــت تســـعى إلـــى إرجـــاء هذه المرحلة ١(ب) من المشروع. يغلب الظن بشدة بالإضـــافة إلـــى ذلك، وكما سبق أن أوضحنا، أن رغبات جمهورية جنوب أفريقيا تؤثر على إدارة المشروع أكثر من أي شئ آخر.

تـــبقى القضية الخاصة بالطابع التكاملي للمشروع بلا حل، تماما مثل القضية المتعلقة بمعرفة ما إذا كان مشروع مياه مرتفعات ليسوتو يمكن أن يقود ليسوتو إلى التنمـــية. إن قضـــية التكامل تجاوز الحدود وتمتد إلى علاقاتها مع جمهورية جنوب أفريقيا، في إطار تصور مشروع مياه مرتفعات ليسوتو باعتباره مشروع تنمية مفيد للشـــريكين. ويبدو أن التكاملية بين البلدين هي التي تشكل قاعدة المشروع. غير أنه إذا نظـــرنا إلـــى المشـــروع من هذه الزاوية فإنه يندرج في إطار الحد الأدنى من العلاقات بين الدول، إذ إنه يجب تمييز مفهوم التعاون عن المفهوم الخاص بالتكامل.

---

(16) لمـــزيد من التفاصيل عن فضيحة الفساد، وعن مسألة تأجيل المرحلة ١(ب) من مشـــروع هضـــاب ليســـوتو للمـــياه: انظـــر موقـــع شـــبكة الأنهـــار الدولية: http://www.irn.org/programs/lesotho/ و World Rivers Review علـــى نفـــس الموقع.

وفـــي الواقع أن عنصر التضامن الذي يشتمل على وحدة الأهداف، يبدو غريبا عن المشروع.

٣- تعديل المرمى

علـــى الرغم من الصعوبات الملازمة للمشروع ، فإن قابليته لأن يخدم كقطب للتنمـــية، يمكن أن تزداد إذا اندرج في إطار أكثر تماسكا من التكامل، تحكمه وحدة أهـــداف بيـــن ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا. ينبغي على مشروع مياه مرتفعات ليســـوتو، أن يمـــد ليسوتو نظريا بالوسيلة لبدء تنفيذ الأعمال المرصودة لدفع عجلة التنمـــية. ويتحقق هذا أساسا بطريقتين: العائدات وتوافر الكهرباء من جهة، وإمكانية ري الأرض المزروعة من جهة أخرى. أما من ناحية جمهورية جنوب أفريقيا، فهو يســـمح بـــتزويد واحدة من أهم مناطق البلد بالمياه. لهذا السبب يؤخذ مشروع مياه مرتفعات ليسوتو بالاعتبار كمشروع للتنمية بالنسبة للشريكين.

يتطلب بدء تطبيق التضامن في شأن التكامل، وجود قاسم مشترك وفي الوقت نفســـه وحدة للهدف. وتتطلب الأخيرة ليس فقط وجود هدف مشترك ، وهو التنمية في هذه الحالة، ولكن أيضا وبخاصة محاولة السعي إلى بلوغه معا وفي وقت واحد. أمـــا القاسم المشترك فهو يتكون من السبب الذي تستند إليه وحدة الهدف، وهو الفقر في هذه الحالة.

مـــن المؤكد بلا شك أن الوضع في البلدين بوجه الإجمال، غير قابل للمقارنة، باعتـــبار أن ليســـوتو مصنفة ضمن دول العالم الأقل تنمية، فيما تصنف جمهورية جـــنوب أفريقيا ضمن دول العالم متوسطة الدخل. إلا أن هذا الطراز من التصنيف مرتـــبط بـــالمعدلات (الـــناتج المحلي الإجمالي لكل مواطن)، وهي تخفي تفاوتات عظـــيمة. ويمكـــن اعتـــبار جمهورية جنوب أفريقيا هي النموذج المحتذى في هذا الصـــدد. هـــذا ويسهم التطبيق الحديث لمبدأ "إنسان واحد، صوت واحد" في مقارنة الأوضـــاع الخاصـــة بالبلديـــن بقـــدر بقاء هذا المبدأ في الوقت الحالي - ولو أنه مصـــحوب بالـــتحرك الإيجابـــي- عاجز عن تأسيس التوازن الاقتصادي بين جميع العوامـــل الاجتماعـــية فـــي البلد. إذا فمن الممكن إعادة التفكير في المشروع بعقلية جديـــدة. ولاشـــك أن العملية حساسة، لاسيما وأنه لا يتحمل - وفقا لما أعلنه وزير شـــئون المـــياه والغابات في جمهورية جنوب أفريقيا- التكاليف المرتبطة بمشروع

مـــياه مـــرتفعات ليسوتو، إلا جزء محدد من[١٧] جمهورية جنوب أفريقيا. غير أنها ليست فوق نطاق تحملها.

يظهـــر التخطـــيط الـــناجم عن معاهدة ألويل نورث عام ١٩٨٦، والذي يحدد قطعـــيا الحـــدود بيـــن ليسوتو، باسوتولاند حينئذ، وأورانج فري ستيت (واحدة من الأربع مقاطعات البيضاء القديمة بجنوب أفريقيا) أن الأنهار والمجاري المائية تشغل هناك موقعا متميزا. ولقد أنعمت الطبيعة على ليسوتو بثلاثة أحواض مائية، يتضمن كـــل مـــنها جـــزءًا من حوض نهر سنكو/أورانج الرئيسي: سنكو/ أورانج، مخالنج وموهوكار/ كالدون[١٨] وتصرفاتها هي على التوالي: ٢٩٢م٣، ١٤م٣، ٢٤م٣.

تمـــتلك ليســـوتو الواقعـــة أعلى النهر بالنسبة للبلاد النهرية الأخرى، وخاصة بالنسبة لجمهورية جنوب أفريقيا، مصدرين هامين للمياه متاخمين للحدود[١٩]. فيوجد مـــن جهـــة نهر سنكو/أورانج الذي يتخذ منبعه في جبال البلد، والذي تغذي روافده أعالـــي النهر، أي قبل أن يشكل الحدود بين ليسوتو وجمهورية جنوب أفريقيا حيث ينضـــم إلى نهر مخالنج. ومن جهة أخرى نهر موهوكار/كالدون الذي يقع في سهل ليســـوتو، ويكـــون الـــروافد التي تغذي المجاري المائية الرئيسية لكل من البلدين. يضـــاف إلـــى هذيـــن المصـــدرين الرئيســـيين، نهـــر تيلي/تيس، أحد روافد نهر سنكو/أورانج والذي يشكل أيضا الحدود بين البلدين دون أن يكون ممتدا. هكذا تزود ليســـوتو جمهورية جنوب أفريقيا بالمياه بشكل طبيعي، بمقدار ١٣٠ م٣ في الثانية فـــي المتوســـط، من خلال أنهار سنكو/أورانج، ومخالنج، وموهوكار/كالدون. يقع مشـــروع مياه مرتفعات ليسوتو كعقبة أمام المسيرة الطبيعية لتدفق المياه، بمقدار ما يتسـببب في تحويل المياه عمليا في اتجاه معاكس. إلا أنه إذا كان البلد الواقع أعلى النهر، ليس له الحق في استخدام الموارد بشكل ضار بالدول النهرية الأخرى، فهذه الـــدول لا تستطيع بالمقابل أن تسبب له ضررا من خلال بعض الأفعال. هذا ويضع القـــانون ضوابط على مسئولية جميع الدول المعنية بتدفق المياه المشتركة. غير أنه

---

[17] قـــال قادر إسمال: " من المهم تأكيد أن دافع الضرائب في جنوب أفريقيا لا يتحمل تكلفـــة المشـــروع، بـــل يتحملها مستهلكو المياه في المقاطعات الخمس" من حديث للنشرة التذكارية لمشروع مياه مرتفعات ليسوتو، ١٩٨٦-١٩٩٦، ص١١.

[18] الأنهار لا تحمل نفس الأسماء على جانبي الحدود.

[19] لم تؤخذ المياه الجوفية في الاعتبار هنا.

يتبين مما سبق توضيحه عن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو وعن عواقبه، أنه يخشى الانتهاء إلى استخدام للموارد المائية أكثر إجحافا نسبيا بسكان ليسوتو.

يـبدو أن مشروع مياه مرتفعات ليسوتو المصمم من منطلق استراتيجية جنوب أفريقـيا للتنمـية الاقتصادية، قد تم تفصيله على المقاس من أجل جمهورية جنوب أفريقيا. هذا لا يدع حتى أي مجال للشك، إذا أخذ بالاعتبار من وجهة نظر تاريخية. إنـه يشـكل فـي الواقع نهاية مسيرة طويلة بدأت في أعوام الخمسينيات، في ذروة سياسـة التمييز العنصري وقبل استقلال ليسوتو، ثم تنشطت في أعوام السبعينيات بسـبب زيـادة الحاجة إلى المياه في جوتنج. لكن يبدو بشكل متناقض أن جمهورية جـنوب أفريقيا لا تبالي تماما بالنتائج الأخرى غير المالية للمشروع، والتي تخص ليسـوتو. يـرجع هـذا بلا ريب إلى حقيقة أن العنصر الأساسي في مشروع مياه مرتفعات ليسوتو التابع لمعاهدة ثنائية تم إبرامها في إطار التعاون بين الدولتين، هو نوعـية الحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين. يضاف إلى هذا أنه بما أن الدول متساوية مبدئيا ، وأن كل واحدة منها مسئولة بشكل أساسي عن نموها الذاتي، فليس لجمهورية جنوب أفريقيا أن تتدخل في شئون ليسوتو الداخلية، والعكس صحيح.

إلا أن المصـلحة المشـتركة للبلدين هي ليست فقط الوصول بالمشروع إلى الـنجاح، لكـن أيضـا وبصفة خاصة، جعله مفيدا لكل منهما. وكم هو مستحب أن يشـارك كـل طرف في مجهود التنمية المشترك، خارج الإطار المحدد من خلال معاهدة ١٩٨٦. كما ينبغي أن يشعر الطرفان بمسئوليتهما عن المشروع بالإجمال، لـيس فقط بسبب ارتباطهما، لكن أيضا لأن تنفيذ المشروع لا يمضي دون أن يثير مشـاكل اجتماعـية اقتصادية و بيئية خطيرة. يجب أن تتحول مسئولية كل طرف القاصرة على منطقته، إلى مسئولية مشتركة. وفي الواقع، إذا أرادت ليسوتو أن تنفذ الجـزء الخـاص بهـا من الاتفاق كما ينبغي، فإنها لا يجب أن تكتفي بتشييد سدود وأنفـاق توصـيل، إذ ينبغي عليها أيضا أن تحرص على ألا تعيق نتائج المشروع إتمامـه[٢٠]. وبشكل مواز ، إذا أرادت جمهورية جنوب أفريقيا أن تحصل على ما

---

[20]لنتذكر أنه كان هناك هياج شعبي ضد بدء تنفيذ مشروع كهذا في عام ١٩٨٣ وذلـك بسـبب الوعي بطابعه الضار. وقد ذهب بعضهم إلى الإيحاء بأن الانقلاب السياسـي الـذي عـزل "ليبوا جوناثان" في يناير من عام ١٩٨٦، له علاقة بتوقيع المعاهدة الخاصة بمشروع أراضي ليسوتو للمياه في أكتوبر من عام ١٩٨٦. يمكن

يكفـيها مـن المـاء الصالح للشرب، فمن مصلحتها إيجاد حل للقضايا ذات الطابع الاجتماعي الاقتصادي و البيئي في ليسوتو. لا يكفي لأجل ذلك إصدار شيكات، هذا خاصـة وأن ليســوتو وجمهورية جنوب أفريقيا تحافظان على روابط تتعلق بتكامل فعلــي. ولا يبدو أن الاضطرابات التي وقعت منذ عهد قريب (المفرطة الناجحة في جمهوريــة جـنوب أفريقيا والفاشلة في ليسوتو) قد أحدثت تغييرا ذا مغزى في هذا المفهوم.

تكشـف جمهوريــة جـنوب أفريقيا من خلال حرصها على شراء الماء من ليســوتو فحســب، عــن رغبة في الإفادة من موقف ملائم لها[٢١] نسبيا في الوقت الحالــي، قــد لا يمكــن التحدث عنه بنفس الطريقة بالنظر إلى المدى الطويل. أما ليســوتو فهــي تكشــف من خلال تفضيلها للحصول على العطايا المالية الآتية من جمهورية جنوب أفريقيا فحسب، عن سياسة بقاء قصيرة النظر. هذا هو السبب الذي يــبدو لــنا مــن أجله ضرورة إيجاد الجانبين لتسوية، بين منطق الأبارتهيد مطلق التحــيز، والمــنطق المتنافي معه وهو التعاون بلا هيمنة ناجمة عن المنطق الأول. نحــن نقــترح أن يتجاوز الجانبان هدف بيع وشراء الماء، من أجل تنمية مشتركة. والهدف من هذا الاتجاه هو أن يغض الشريكان النظر عن هويتهما الذاتية، ويقرنان المفــيد بالتضامني. كما يقدم بروتوكول نظم المجاري المائية المشتركة إمكانية في هذا الاتجاه.

=أيضا أن يكون تدخل جمهورية جنوب أفريقيا في ليسوتو في سبتمبر عام ١٩٩٨، ذو صلة بالمشروع حيث إن جمهورية جنوب أفريقيا كانت تخشى التخريب.

[21] يشــتهر فــي الواقع ماء جبال ليسوتو بأنه صاف ونظيف، في الوقت الحالي على الأقل. يضاف إلى هذا أن الطريقة التي يدار بها مشروع مياه مرتفعات ليسوتو تنبــثق عن المنطق الذي تشبعت به فترة التمييز العنصري. أي إن جمهورية جنوب أفريقيا تدعي لنفسها الحق في أن تسلب جيرانها الأضعف منها ما تحتاج إليه.

المـــراجـــع:

- ديتر أ.، "التحولات التي أدت إليها المرحلة ١(أ) من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، مع التركيز على

Ha Lejone و Ha Mensel فـي مسـتجمع أمطـار كاتسي المحلي" ، مازيرو، أكتوبر، ١٩٩٤.

- حكومـة ليسـوتو، "دراسة خاصة بالدخل من الضرائب. Tasks G & H. Policies، إجراءات وتنظيم، الجزء الأول، تقرير إينتريم"، كوبر أند ليبراند ديلويت، ديسمبر، ١٩٩٠.

- لاجيت ي.، ١٩٩٩

- لاجيت ي.، ليمان ف.،" ليسوتو: انحصار وخضوع مملكة جبلية، قرار المنتدى، "الجبال الاستوائية: هوية، وتطوير ، وتنمية"، بوردو، ٢٧-٢٨ نوفمبر ١٩٩٨.

- "ضـوابط الـتعويض الخاصـة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو"، مرسوم رقم ٥٠ لعام ١٩٩٠.

- تقريـر تطـور صـندوق إيراد مياه مرتفعات ليسوتو الخاص بالأنشطة عن الفترة من سبتمبر إلى ديسمبر ١٩٩٦.

- هيـئة تنمـية مـرتفعات ليسوتو، مشروع مياه مرتفعات ليسوتو: دراسة إعادة التنظيم والتنمية. موجز للدراسات والبرامج المقترحة، أبريل ١٩٩٧.

- ١٩٩٦ (أ): مشروع مياه مرتفعات ليسوتو. المجلة التذكارية ١٩٨٦-١٩٩٦.

- ١٩٩٦ (ب): الجوانب البيئية والاجتماعية لمشروع مياه مرتفعات ليسوتو.

- ١٩٩٥: تقسـيم البيئة: سياسة هيئة تنمية مرتفعات ليسوتو الخاصة بالتعويض، والمعدلة في ٢٦ يونيو.

- لـيمان ف.، علاقة مملكة ليسوتو مع جمهورية جنوب أفريقيا. حالة خاصة من التكامل الإقليمي، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، ديجون، ٢٠٠٠.

- مك كولي ب.، الأنهار الساكنة. علم البيئة وسياسات السدود الكبرى، لندن/ نيو جرسي، زيد بوكس، ١٩٩٨.

- مك ليود ج.، "جغرافية ليسوتو المثبتة"، لونجمان، هارلو، الطبعة الثانية، ١٩٩٥.

- بوتيـنجر ل.، ١٩٩٨(أ): بعـيدا عـن الصواب. البنك الدولي وسد ليسوتو، في تقرير جنوب أفريقيا، أغسطس، ص ٢١-٢٤.

- ١٩٩٨(ب): يمكن لبحر مديونية سد ليسوتو أن يقضي على الجهود الإقليمية للحفاظ على الماء، في World Rivers Review ، الجزء ١٣، رقم ٣.
- روزنتال ج.، صدمة جونتنج المائية، معلومات جديدة تبعث الشك في المرحلة التالية من مشروع مياه مرتفعات ليسوتو، في كيب تايمز، ٢٩ أكتوبر ١٩٩٧.
- تامز، ١٩٩٦(أ): إدارة موارد المياه: سياسة وخطط استراتيجية. Supplement to Annex C International Memorandum to DWA ، سري.
- ١٩٩٦ (ب): إدارة موارد المياه، سياسة و خطط استراتيجية. التقرير الرئيسي، الجزء الأول.
- معاهدة خاصة بمشروع مياه مرتفعات ليسوتو بين حكومة مملكة ليسوتو وحكومة جمهورية جنوب أفريقيا، أكتوبر ١٩٨٦.

www.irn.org;www.ru.ac.za/departments/law/SA;www.irn.org/pubs/wwr

النزاع حول الماء في حوض الأردن *

مغفور الحسان **

لقد كان الأردن دوماً محل نزاع بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهما الشعبان اللــذان يشتركان في منطقة تشح فيها الموارد المائية. وهذا يجعل التعاون في إدارة شــئون المياه أمراً لا مناص منه، وهذا لم يحدث حتى يومنا هذا. ولما كانت أغلب المشــروعات تجــري بشكل أحادي، فهي تضر بالطرف الآخر، ولذلك فمن المهم إعــادة النظر لا فقط في توزيع هذا المورد الثمين، وإنما في كيفية استخدامه كذلك. والســعي فــي هذا السبيل، يقتضي الرجوع إلى بعض السوابق التاريخية، وعلاقات القوى، وما يحدث حالياً في المنطقة، والاحتياجات الحقيقية للسكان.

أولاً: الماء في قلب الصراع التاريخي بين العرب والإسرائيليين

المــاء، ذلــك المورد الضروري للحياة، هو الابن الأكبر للصراع بين العرب والإســرائيليين، ويعلمــنا تاريخ ذلك الصراع أن البحث عن الماء، والاستيلاء على الأرض كانا دائماً في غاية الارتباط. وحتى اليوم، لا يمكن الوصول إلى حل سلمي للصراع حول الأرض ما لم يصل الطرفان إلى حل عادل ومعقول للقضية الأخرى، التــي لا تقــل صــعوبة، ألا وهي التوزيع العادل والمعقول للماء. وتعود الأهمية القصــوى لعامل الماء في تاريخ الصراع بين العرب وإسرائيل إلى عنصرين: ١) عنصر مادي، فحوض نهر الأردن يقع في منطقة جافة تقل فيها موارد المياه بشكل خطــير، ومــن المعــروف أن حــياة بلد ما تعتمد على قدرته على توفير استقلاله الغذائــي، وعلــى موارد الطاقة المتوافرة لديه؛ ٢) وعنصر تاريخي وأيديولوجي، فالأرض وزراعتها كانت دائماً من أهم عناصر الفكر الصهيوني.

---

*مقال ظهر في "مجلة الدراسات الفلسطينية"، رقم ١٨، المجموعة الجديدة، شتاء ١٩٩٩، تحت عنوان "الماء في حوض الأردن".

**حاصل على الدكتوراة من جامعة ريمس.

لقــد تأثــرت الحركات الصهيونية كثيراً، في سعيها لبناء وطن قومي لليهود، بفكــرة الــتجذر فــي الأرض. ومن الملاحظ "أن التوراة تتحدث مطولاً عن التقاليد الزراعــية للشــعب الــيهودي، وكذلك الأدبيات التالية للتوراة، فقد كانت الحضارة الــيهودية القديمــة ثابــتة الجــذور في الأرض، ولذلك كان من الطبيعي أن يكون الرجوع إلى الأرض من أساسيات الصهيونية الحديثة" (كرستيان شينو، ١٩٩٣). بل إن هــذه العودة لا تكفي الصهيونيين، "فأرض إسرائيل لن تكون يهودية حتى لو أقام الــيهود بهــا [...] فالأرض لا تعود لمن يمتلكونها، بل لمن يفلحونها" (مريم لُوي، ١٩٩٣). وهذا الإدراك لملكية الأرض ليس من لختراع الصهيونية، بل يعود لفكرة الأســلاف عن العلاقة بين المالك والمستأجر، وهي رؤية عن تملك الأرض نجدها عــنــد بــرتولد بريخــت في مسرحية "دائرة الطباشير القوقازية" (برتولد بريخت، ١٩٦٥).عندما يتحدث عن الوادي محل النزاع، أو نجدها، بشكل تهكمي، عند جان جينيه في "البرافان" (جان جينيه، ١٩٨٨).

وللســيطرة على الأرض، كان لا بد من السيطرة على العنصر الآخر اللازم للــزراعة، ألا وهــو المــاء، وهذا أدى بلا جدال إلى الإضرار بحقوق العرب في أرضــهم، وإلــى تدهــور أوضــاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز شح الماء، والــتطلعات المتعارضــة للطرفين للحصول عليه، أهمية دور الماء في بناء الدولة العــبرية. وقــد تأكدت أهمية هذا الدور في المؤتمر الصهيوني العالمي المنعقد في بــاريس فــي ٣ فبراير ١٩١٩، الذي أبرز أن كون فلسطين تقع في منطقة جافة أو شبه جافة، يجعل من حرية الحصول على الماء دون عائق عنصراً ذا أهمية حيوية (جاك سيجان، ١٩٨٩).

وهــنا بــدأت سلســلة من المشروعات التي زادت من حدة الصراع العربي الإســرائيلي (مــريم لُوي، ١٩٩٣)، وهي مشروعات أحادية لم تراع مصالح بقية المتشــاطئين. وقد كان الهدف الرئيسي، ذو الأولوية الأولى لليهود، هو توصيل مياه الأردن إلــى صحراء النقب حتى يمكن زراعتها وتصنيعها. أما بالنسبة للعرب، فقد كانــت هــناك محــاولات لتحويل روافد الأردن (الحاصباني، وبانياس، واليرموك) لمواجهــة محاولات الإسرائيليين، وذلك باستثناء الأردن الذي كان أول دولة عربية تواجــه رهانــات المــاء بجدية. ولذلك كانت كل مشروعات الأردن في تلك الحقبة مرتبطة بقضية اللاجئين وتقسيم فلسطين.

وكـان مشروع ماكدونالد الأردني (دانا أدامز شميدت، ١٩٥٥)، أول محاولة تحمـل ضـمناً معنى التعامل مع إسرائيل في إطار سلمي، فرغم أنه كان مشروعاً أحاديـاً، فإنـه راعى احتياجات بقية المتشاطئين. ولكن إسرائيل لم تتعامل مع هذا المشروع الأردني بإيجابية.

ووضـعت المبادرة الأمريكية لمحاولة الوصول إلى اتفاق إقليمي بشأن الماء، بهـدف فض الصراع العربي الإسرائيلي، حداً لهذه المشروعات الأحادية. فقد عين الرئـيس دوايـت أيـزنهاور السفير إريك جونستون في ٧ أكتوبر ١٩٥٣، سفيراً، وكلفـه بالمهمة الشاقة وهي التفاوض مع العرب والإسرائيليين لتحقيق اتفاقية لتنمية إقليمية مشتركة لحوض الأردن، تؤدي لتقاسم المياه بين الأطراف المتشاطئة بعدالة. وقـد مـرت مهمـة جونستون بأربع مراحل، حاول خلالها التوفيق بين مقترحات الطرفيـن، وإجـراء المساومات للتغلب على الهوة التي تفصل بينهما. وقد حظيت الخطـة النهائية التي توصل إليها بعد الكثير من التعديلات على الموافقة الفنية لكل مـن العـرب والإسرائيليين، إلا أنها لم تأخذ في الاعتبار الواقع السياسي للصراع العربـي الإسرائيلي. فقد رأى العرب فيها مناورة أمريكية لفرض الاعتراف بدولة إسـرائيل، ودفـن قضـية اللاجئين الفلسطينيين للأبد، وهم لم يكونوا على استعداد للتوقيع على اتفاقية إقليمية مع دولة لا يعترفون بها (مريم لُوي، ١٩٩٣).

وجـاء العدوان الثلاثي (فرنسا/ بريطانيا/إسرائيل) على مصر بعد تأميم جمال عـبد الناصـر لشـركة قناة السويس، ليقضي نهائياً بالفشل على المحاولة الوحيدة لتحقيق اتفاق إقليمي لحل مشكلة المياه في حوض الأردن.

وبعـد هـذا الفشل، عاد كل جانب إلى محاولاته القديمة الأحادية، وهكذا نفذ الأردن بعـض المشروعات الصغيرة، قليلة التكلفة، لتنمية أراضيه. وبدأت إسرائيل مشـروعها لإنشاء الشبكة القومية للمياه، وهو يشمل مجموعة مترابطة من القنوات والمواسير تنقل المياه من بحيرة طبرية إلى السهل الساحلي، وصحراء النقب.

وأدى سـحب المياه من بحيرة طبرية إلى نقص المياه العذبة المتجهة للأردن الأدنـى ممـا زاد مـن ملوحة مياهه، وقلل من فرص الزراعة في واديه. واعتبر العـرب تحويـل مـياه الأردن عدواناً يقتضي رداً جماعياً، وكان الرد هو محاولة تحويـل مـياه روافـد الأردن وهي أنهار بانياس، والحاصباني، واليرموك. وكان المهندسـون المصريون والسوريون قد درسوا هذا المشروع من النواحي الفنية في

عام ١٩٥٤، ولكن البحث في أساليب تحقيقه لم يجر إلا في القمة العربية في القاهرة والإسكندرية عام ١٩٦٤، والقمة العربية في الرباط عام ١٩٦٥.

وفـيما بين أعوام ١٩٦٤، و١٩٦٧، تدهور الموقف كثيراً في حوض الأردن، ولكن مشاريع تحويل روافد الأردن فشلت تحت تأثير ضرب إسرائيل لمواقع العمل بالقـنابل أكـثر من مرة. وجاءت "حرب الأيام الستة" لتضع نهاية لكل المحاولات العربـية، فقـد احتلت إسرائيل سيناء، والضفة الغربية، والجولان، وسيطرت بذلك على منابع الأردن، وتحكمت في الموارد المائية ذات الأهمية الحيوية في المنطقة.

ثانياً: إسرائيل تستغل المياه في المنطقة دون وجه حق

إن مـوارد المياه في حوض الأردن هدف استراتيجي لا يمكن الاستغناء عنه، وأي محاولـة للوصول إلى سلام عادل ودائم في المنطقة يجب أن يأخذ في الاعتبار هـذا العـامل الأساسي في الصراع العربي الإسرائيلي. وينقسم ٨٠% من حوض الأردن بيـن الأردن، وإسـرائيل، والضفة الغربية، ويوفر الأردن ثلث ما تستهلكه إسرائيل من الماء، وأكثر من نصف استهلاك الأردن منه.

وللحصـول علـى رؤيـة واضـحة بشأن استخدام مياه الأردن، يجب معرفة جغرافـية المـنطقة، ومواردهـا المائـية. وحوض الأردن يشمل المياه السطحية والجوفية.

١-المياه السطحية

تـبدأ مـنابع الأردن على سفوح جبل حرمون في لبنان، وتتحد الأنهار الثلاثة التـي تغـذي الأردن الأعلى قبل بحيرة الحولة بعدة كيلومترات. وأول هذه الروافد وأكـبرها هو نهر "دان"، وتصرفه ٢٤٥ مليون متر مكعب في العام، أي ما يقرب مـن ٥٠% من تصرف الأردن الأعلى. وبعده يأتي نهر "الحاصباني" الذي ينبع من جـبل الحرمون كذلك، وتصرفه يبلغ ١٣٨ مليون متر مكعب في العام. وتقطع هذه المياه حوالي الخمسين كيلومتراً قبل الدخول في الأراضي الإسرائيلية. وأخيراً، يأتي نهـر "بانـياس" وهـو أصغر الروافد، وينبع من الجولان السورية ويغذي الأردن الأعلـى بما قدره ١٢١ مليون متر مكعب في العام (إلياس سلامة، ١٩٩٠). ويصل مجمـوع هذه المساهمات بتصرف الأردن الأعلى إلى ٥٠٠ مليون متر مكعب في العام.

وتقطـع هـذه المياه ١٧ كيلومتراً بين بحيرتي الحولة وطبرية، حيث يضاف لمياه النهر ١٥٠ مليوناً من الأمتار المكعبة. وطوال هذه المسافة يسير الأردن داخل الأراضي الإسرائيلية بحذاء الحدود السورية دون أن يمسها. وهكذا يصل إلى بحيرة طبرية ٦٥٠ مليون متر مكعب وبعدها يبدأ الأردن الأدنى الذي يغذيه بعدها بعشرة كيلومـترات رافـده الأكـبر وهو نهر اليرموك الذي يسير بحذاء الحدود السورية الأردنـية قـبل أن يصـل إلى الحدود الأردنية الإسرائيلية. وفي الظروف المناخية العاديـة يصل تصرف اليرموك إلى ٤٠٠ مليون متر مكعب في العام، يضاف إليها حوالـي ٣٠٠ مليون من الأمتار المكعبة من عدة وديان ومجاري صغيرة. وبعدها يسير الأردن حتى مصبه في البحر الميت.

ولا يـتجاوز تصـرف الأردن الذي يتراوح بين ١٢٠٠و١٨٠٠ مليون متر مكعب في العام ٢% من تصرف نهر النيل، أو ٦% من تصرف نهر الفرات، وهذا يـدل على حالة الشح في المياه التي تعاني منها هذه المنطقة ذات المناخ الجاف أو شـبه الجـاف. وهـذا يفسر المجال الضيق للمناورة لبلدان المنطقة من أجل تنمية مواردها المائية واستخدامها.

٢-المياه الجوفية

ولسـد العجـز في موارد المياه السطحية، عمدت بلدان المنطقة إلى استخدام المـياه الجوفية. ومنذ سنوات يجري استخدام هذه الموارد بشكل جائر أدى لتدهور كبـير فـي نوعيـتها. ومصـدر هذه المياه الجوفية التي تتعرض لنزاع عنيف هو المنطقة الجبلية في الضفة الغربية والتي تمر في أراضي إسرائيل.

وتنقسـم مصادر المياه الجوفية إلى ثلاثة أقسام: ١) القسم الغربي من الأردن، ويتجه نحو البحر المتوسط، وينتج حوالي ٣٥٠ مليون متر مكعب في العام، ويسميه الإسـرائيليون "يـاركون تانيمين". ٢) المصدر الشرقي ويتجه نحو الأردن، وينتج حوالـي ٢٠٠ ملـيون مـتر مكعب في العام، نصفها ملوحتها مرتفعة، ويستخدمها الفلاحـون وسـكان القـرى الفلسـطينيون. ٣) المصدر الشمالي الشرقي، ويسميه الإسـرائيليون شـين-جلـبوع، وتصرفه حوالي ١٣٠ مليون متر مكعب في العام. ويسـتخدم السـكان الفلسـطينيون هذه المياه منذ القدم، كما يستخدمها المستعمرون اليهود منذ الثلاثينيات.

وتفـرض إسـرائيل سـيطرتها الـيوم على جميع موارد المياه في الجولان، والضـفة الغربية، وربما الليطاني، فبعد احتلال الأراضي العربية في ١٩٦٧، قلبت إسـرائيل جمـيع الأوضـاع القانونية السابقة لمصادر المياه، وذلك بتطبيق القانون الإسرائيلي بالكامل كما في الجولان، أو باستخدام الأوامر العسكرية، كما في الضفة الغربية.

وهكذا أُلغيت الملكية الخاصة للمياه، سواء أكانت سطحية أم جوفية، فلا يمكن الـيوم استخدام الماء إلا بعد الحصول على تصريح يحدد المساحة المروية، والكمية المسـموح باستخدامها. وقد أصبح من المستحيل على السكان العرب الحصول على حقوق جديدة لاستخدام المياه كما كان الحال قبل ١٩٦٧.

ويضـع الـنظام القانونـي الـذي فرضه الإسرائيليون منذ ١٩٦٧، الأساس لاسـتغلالهم غـير الشرعي لمياه الأراضي المحتلة. وتبرز الممارسات الإسرائيلية لتخصيص موارد المياه بشكل صارخ طبيعة التمييز المتحيزة في الأراضي المحتلة، فمـنذ ١٩٦٧، منعت السلطات الإسرائيلية الفلسطينيين من استخدام مياه الأردن في ري أراضـيهم المحاذية للنهر بحجة الأسباب الأمنية المزعومة. وفضلاً عن ذلك، فالفلسـطينيون المحـرومون من استخدام مياههم السطحية، يعتمدون بالكامل على مصادر المياه الجوفية، ولكن إسرائيل تستخدم مياه اثنين من مصادر المياه الجوفية، وهمـا يـاركون-تانيميـن، وبيت شين بمعدل ٩٤%، و٨٥% من التصرف على الترتيـب، ومـياههما تدخـل ضمن الشبكة المائية الإسرائيلية وتوفر ثلث استهلاك إسرائيل من المياه (ناتاشا بيشورمر، ١٩٩٢).

أما المصدر الشرقي الذي لا يدخل ضمن شبكة التوزيع الإسرائيلية، فيستخدمه الفلسـطينيون بصـفة عامـة، ويشاركهم فيه سكان المستعمرات الإسرائيلية الذين يسـتحوذون علـى ٣٠ ملـيون متر مكعب في العام من مياهه. وسياسة التمييز لا تمارس بين الإسرائيليين وسكان الضفة الغربية فقط، وإنما في داخل الضفة الغربية كذلـك، أي بين المستعمرين اليهود والفلسطينيين. ففي حين لا تتوفر المياه الجارية لمـا بيـن ٧٠، و٨٠% من قرى الضفة الغربية، فإنها تتوافر لسكان المستعمرات طـوال ٢٤ ساعة في اليوم. وكان استهلاك الفرد الفلسطيني عام ١٩٩٠، من المياه لا يـتجاوز ١١٩ مـتراً مكعباً في العام، في حين بلغ استهلاك سكان المستعمرات ٣٥٤ متراً مكعباً للفرد في العام (كريستيان شينو، ١٩٩٣).

ويــتجاوز التمييز المجحف بين سكان المستعمرات والفلسطينيين جميع الحدود عــندما نستعرض سياسة تحديد أسعار المياه. فقد كشفت الجيروسالم بوست في عام ١٩٨٨ (كرســتيان شــينو، ١٩٩٣)، أن الحكومـــة الإسرائيلية، بمساعدة المنظمة الصـــهيونية العالمية، تدعم بشكل كبير ثَمَن المياه التي يستهلكها سكان المستعمرات، الأمـــر الذي يفسر الاستهلاك المبالغ فيه للمياه من هؤلاء السكان. ومثال آخر على سياســـة التميـــيز هو منع الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها عن ١٠٠ متر، في حيـــن يســـمح للمستعمرين بالوصول لأعماق تتجاوز ٣٠٠ متر، وتصل إلى ٥٠٠، مستفيدين من الإمكانيات الفنية والمالية التي لا تتوفر للفلسطينيين.

أمـــا فـــي قطاع غزة فالأوضاع المائية مأساوية بالفعل، فهذا القطاع الصغير الـــذي لا تتجاوز مساحته ٣٦٥ كم مربعًا، والمكتظ بالسكان، موارده المائية محدودة جـــداً. في أثناء المؤتمر الدولي الأول حول الماء بين الفلسطينيين والإسرائيليين في زيـــورخ فـــي ديسمبر ١٩٩٢، اختلف الخبراء من الجانبين حول وجود اتصال بين طبقات المياه الجوفية في الشريط الساحلي وفي قطاع غزة من عدمه، ولكنهم اتفقوا تمامـــاً على أن الاستخدام الجائر لمياه القطاع طوال عدة عقود، قد أدى لتسرب مياه الـــبحر إلى هذه الطبقات، الأمر الذي يزداد سوءاً بسبب عدم معالجة مياه الصرف الصحي بأي شكل من الأشكال. ولعل مشروع "ترعة السلام" الذي كان سيجلب مياه النـــيل، عبر سيناء للقطاع، كان سيحقق حل المشاكل المائية للقطاع بتكلفة اقتصادية معقولـــة. ولكـــن مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتحقق إلا في إطار سياسة إقليمية مواتية.

وفـــي الجـــولان المحـــتل منذ ١٩٦٧، والذي أعلنت إسرائيل ضمه إليها عام ١٩٨١، يعانـــي الســـكان العرب من ذات القيود مثل سكان الضفة الغربية. فعلاوة علـــى منعهم من حفر الآبار طبقاً لقانون عام ١٩٥٩ الإسرائيلي، الذي يعتبر الماء ملكـــية عامة، فقد مُنع القرويون في الجولان، في منتصف السبعينيات من استخدام مياه بحيرة "رام" التي تعتمد أراضيهم عليها، لتحويلها لصالح المستعمرين اليهود.

لا شـــك أن إسرائيل كانت دائماً تعتبر لبنان الحلقة الضعيفة في العالم العربي، وتحتفظ بحقها في التصرف هناك. وحتى قبل اتفاقات سايكس بيكو في مايو ١٩١٦، كانـــت إسرائيل تطمع في أراضي لبنان، وقد حاول الصهيونيون والبريطانيون في تلـــك الحقـــبة أن يدفعوا بحدود فلسطين، أي الدولة اليهودية المستقبلة، إلى الشمال. ونجد التعبير عن التطلعات الصهيونية في السيرة الذاتية لحايم فايتسمان حيث يحكي

عن مقابلته مع الجنرال الفرنسي جورو في باريس عام ١٩٢١، قبل الاتفاق النهائي بيـن الإنجلـيز والفرنسـيين على الحدود بين منطقتي الانتداب لكل منهما، فيقول: "حاولت إقناعه بأهمية مياه نهر الليطاني لفلسطين" (كرستيان شينو، ١٩٩٣).

وقـد اعتدت دولة إسرائيل على الحدود اللبنانية المحددة دولياً منذ عام ١٩٢٢، ثلاث مرات حتى الآن، وكانت المرة الأولى في أكتوبر ١٩٤٨، في "عملية حيرام"، والثانية في ٢٥ مارس ١٩٧٨، في "عملية الليطاني"، والثالثة في يونيو ١٩٨٢، في "عملـية السـلام في الجليل". واليوم تحتفظ إسرائيل بشريط أمني داخل حدود لبنان تحـت إشراف قوات جيش لبنان الجنوبي بقيادة أنطوان لحد الذي تموله إسرائيل.* وإذا كانـت الفاعلـية الأمنية لهذا الشريط غير مؤكدة، فهل يمكن القول إن إسرائيل تستفيد من احتلالها لجنوب لبنان لتحويل مجرى نهر الليطاني؟ يقول المهندس سلام حداد عضو رابطة الشئون الدولية في عمان: "الإسرائيليون على استعداد الآن لتنفيذ هـذه الخطـة في فلسطين المحتلة. لقد كانت الظروف غير مواتية لتنفيذها في تلك الحقـبة. واليوم تقوم إسرائيل بضخ مياه الليطاني. لقد كان التحكم في مياه الليطاني الهـدف الأهم لاجتياح لبنان عام ١٩٨٢" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). وقد تحدث مراقبو الأمـم المتحدة عن محطة ضخ في القاسمية، ترفع مياه الليطاني إلى قرى الجنوب، ثم تنقلها اللوريات إلى إسرائيل (كرستيان شينو، ١٩٩٣).

ولكـن لا يـتوفر إجمـاع على هذه الاتهامات، كما لا توجد أدلة كافية على صحتها. يقول توماس ناف: "أغلب الأنباء عن ضخ إسرائيل لمياه الليطاني مشكوك فـيها، وغير مترابطة، ودون دليل. ومنذ ربيع ١٩٩٠، ظهرت شهادات جديدة على نقـل الإسـرائيليين لمياه الليطاني، ولكن حتى مع القبول بصحة هذه الشهادات، لا يمكـن أن يـتعلق الأمـر بكميات ذات قيمة" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). ويقدر الأستاذ آرنون صوفر أن "التكلفة اليومية للوري صهريج لنقل المياه تبلغ حوالي ألف دولار أمريكـي، ممـا يعني أن المتر المكعب من الماء يتكلف ما بين ٤، و١٢,٥ دولار، وهـو سعر مرتفع جداً، وهذا يؤكد أن الاتهام لا أساس له" (الدستور، ٩٣/٣/١٦). وقد اعترف وزير الخارجية اللبناني فارس بويز ذاته أنه لا يوجد أي دليل أكيد على

---

*مـن الواضـح أن هذا المقال كتب قبل انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان بفضل المقاومة اللبنانية الباسلة. المترجم

تحويـل مـياه الليطاني. ومع ذلك، فالشك قائم ما دام احتلال إسرائيل لجنوب لبنان مستمر.

لا شـك أن أحـد أهم مكاسب حرب الأيام الستة بالنسبة لإسرائيل، كان زيادة مواردها المائية بشكل كبير، بفضل الوضع الاستراتيجي لمناطق منابع الأنهار التي احتلـتها، حيـث سـيطرت على روافد الأردن، ومصادر المياه الجوفية في الضفة الغربـية. والـيوم، مـا زال المـاء في مركز الاهتمامات والتناقضات في الشرق الأوسط، كما دلت المفاوضات متعددة الأطراف في موسكو في يناير ١٩٩٢، حيث احـتل الماء واحداً من أضلاع محادثات السلام. واجتمع فريق العمل المعني بموارد المـياه في الشرق الأوسط تحت رئاسة الولايات المتحدة عدة مرات، في فينا (مايو ١٩٩٢)، وواشـنطن (سـبتمبر ١٩٩٢)، وجنـيف (أبريل ١٩٩٣)، وعمان (يونيو ١٩٩٥). ووضـحت هـذه الاجـتماعات مطالـب الأطـراف المعنية، ومخاوفها، واقتراحاتها.

وقـد عـبر الإسرائيليون عن مخاوفهم من نيات الفلسطينيين، فهم يتوقعون أن الكيان الفلسطيني مهما كان شكله المستقبل يمكن أن يتمسك بحقه في الاستئثار بمياه المصـدر الجوفـي "ياركون تانيمين" الذي يأتي ٨٠% من مياهه من الأمطار التي تهطل على الضفة الغربية. ويضاف لذلك احتمال تدهور نوعية المياه الجوفية بسبب غـياب الإشـراف الكافـي على مياه الصرف الصحي للمدن الفلسطينية، والتلوث بالمبـيدات الزراعـية ومخلفـات الصـناعة. ولذلـك، تعارض إسرائيل أية إعادة تخصيص أو توزيع الموارد الضئيلة الموجودة.

أمـا الفلسـطينيون فقد تمسكوا بقضية استعادة حقوقهم الشرعية في الإشراف علـى مواردهـم المائـية فـي الأراضي المحتلة، وتقاسم مياه الأردن. وفي أثناء محادثـات السـلام فـي واشـنطن في سبتمبر ١٩٩٢، أكد ممثلو الفلسطينيين هذه المطالب، وطالبوا بالتعويض عن عدم قدرتهم على ري مناطق كبيرة من أراضيهم.

أمـا سوريا من جانبها، فقد رفضت مناقشة موضوع المياه طالما أن موضوع الحـدود السـورية الإسرائيلية المعترف بها دولياً لم يُحسم بعد. وأخيراً رفض لبنان فكـرة تصـدير مياه الليطاني بشكل قاطع. ويفسر الرهان الاستراتيجي الكبير بشأن المـاء هذه المواقف المختلفة، أي التحكم في مصادره. وهكذا فانسحاب إسرائيل من الأراضـي المحـتلة بكل ما يعنيه ذلك من فرص للسلام الشامل، لا ينفصم عن هذا الرهان الكبير.

وقـــد أكـــد مدير إدارة التحكم في الماء وتوزيعه في دولة إسرائيل، في تقريره السـنوي، أن طـبقة المياه الجوفية التي مصدرها المنطقة الجبلية هي، على المدى البعـيد، المصـــدر الرئيسي للشبكة القومية للمياه (الجيروسالم بوست، ٠٣/٠٣/٣١). والمصـــادر الجبلـية للمـــياه هـــذه، هي بالتحديد، الهدف الأول للصراع الفلسطيني الإســرائيلي، حيـث يبرز المركز الرئيسي للماء في أية مباحثات بشأن السلام على أساس الانسحاب من الأراضي المحتلة. ومن وجهة نظر الإسرائيليين، يُعتبر التحكم فـــي روافد الأردن، والمصادر الرئيسية للمياه الجوفية، الحد الأدنى لمتطلبات الأمن القومي، وهذا ينفي مبدأ السلام في مقابل الأرض.

أمـــا بالنسبة للمخاوف الإسرائيلية من فقدان التحكم المباشر في مصادر المياه الجوفية، فقد يمكن التغلب عليها بشكل نسبي، فلعل الإدارة المشتركة للمياه في إطار تعاون مخلص ودائم في ظل اتفاقية سلام، قد تضمن المصالح العادلة لكلا الطرفين، وســنعود فــيما يلـــي لموضوع الإدارة المشتركة هذا. وفضلاً عن ذلك، نلاحظ أن أجهزة سحب المياه التي تغذي إسرائيل موجودة بالفعل في داخل حدود عام ١٩٦٧، أي إنها لا تحتاج لاحتلال أراضٍ جديدة لضمانها.

ويـــبدو مـــن الواضـــح أن تمسك إسرائيل باحتلال الجولان، يعود بشكل كبير لمشكلة المياه، ورغبتها في الاحتفاظ بسيطرتها على أحد روافد الأردن المهمة. وقد أعلـــن قادة إسرائيل صراحة أنها لن تنسحب من الجولان دون التوقيع على اتفاقيات متعلقة بالمياه إلى جانب الاتفاقات الأمنية، وبصفة خاصة، تعهد سوريا بعدم تحويل منابع المياه (صالح العوض، ١٩٩٦).

ومـــن الواضح أن مشكلة المياه معقدة في ظل عملية سلام مراوغة، ومع ذلك فهـــناك قواعـــد تنظم استخدام مجاري المياه ومصادر المياه الجوفية، يمكنها تيسير الوصول إلى حل منطقي وعادل لهذا الجانب من الصراع. وفي غياب تشريع ينظم اســـتخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة، فقد كانت علاقات القوى هـــي التـــي لها الكلمة العليا في حل الصراعات المتعلقة بالمياه. ولكن الأوضاع قد تغـــيرت اليوم، فبعد سنوات طويلة من المباحثات في داخل اللجنة المختصة بالقانون الدولـــي في الأمم المتحدة، أقرت الجمعية العامة في ٢١ مايو ١٩٩٧، اتفاقية بشأن الحقـــوق المـــتعلقة باســـتخدام المجـــاري المائـــية الدولية لأغراض غير الملاحة (ر.هايتون، وأ. أتون، ١٩٨٩، ص ٦٦٣).

ثالثاً: قواعد استخدام المجاري المائية الدولية ومصادر المياه الجوفية

لقـد اعترف المجتمع الدولي بضرورة إيجاد حلول مناسبة للصراعات المتعلقة باستخدام مصادر المياه. وهكذا فقد حددت الاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام مجاري المياه والبحيرات الدولية، التي أقرت في ١٧ مارس ١٩٩٢، في هلسنكي، عدداً من المبادئ، وهي الملوث يدفع، والتفاهم، والتعاون. وتهدف الاتفاقية لحسن تطبيق المعاهدات المعقودة بين الدول بشأن المياه عابرة الحدود. وهناك معاهدة أخرى تسمى معاهدة "بيلاجيو"، تطبق نفس المبادئ على المياه الجوفية عابرة الحدود. كذلك ننوه بالجهد الذي بذلته رابطة القانون الدولي التي أقرت عام ١٩٦٦، "قواعد هلسنكي"، وفي عام ١٩٨٦، "قواعد سيول" بشأن المياه الجوفية الدولية.

كذلك اشترك معهد القانون الدولي في هذا الجهد بإقراره عام ١٩١١ المبدأ القائل: "توجد الدول المتشاطئة لمجرى مائي واحد في حالة من الاعتماد المادي الدائم الذي يستبعد فكرة استقلال كل منها في التحكم في الجزء من المجرى الطبيعي الخاضع لسيادتها" (الكتاب السنوي لمعهد القانون الدولي، ١٩١١، المجلد ٢٤، ص ٣٦٥). ولكن يعود الفضل الأكبر للجنة القانون الدولي التي نجحت جهودها المتصلة لعدة سنوات، في إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢١ مايو ١٩٩٧، لاتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحة.* وطبقاً لنص المادة ٣٦، يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية "في اليوم التسعين التالي لإيداع وثيقة التصديق، أو القبول، أو الموافقة، أو الانضمام، الخامسة والثلاثين لدى الأمين العام للأمم المتحدة". وقد أكدت الاتفاقية قاعدتين تعتبران بصفة عامة من مبادئ القانون العرفي، وتنطبقان على مجاري المياه، والمياه الجوفية الدولية.

وتقضي أولاً بالاستخدام العادل والمعقول، بمعنى أن لكل الدولة الحق على أراضيها، في جزء معقول وعادل من المياه، وفي الحق في الاستخدام الأفضل لهذه المياه. ولكن لا يسمح للدولة بالتجاوز في استخدام هذا الحق، بما يعني أن تحقيق النتيجة الأفضل لا يعني أن الدولة التي تمتلك الإمكانيات الفنية أو الاقتصادية لها الأولوية في مجالات الاستخدام.

---

*تقرير لجنة القانون الدولي المجتمعة على شكل فريق عمل موسع، A/51/869، ١٤ مايو ١٩٩٧.

وهـذا الاستخدام والمشاركة العادلة والمعقولة تضمن المساواة في الحقوق بين الـدول، ولكـن هـذا الاستخدام ليس كمياً ولا يعني حصول الدول على نفس كمية المـياه. وفـي حالة "النزاع على الاستخدام"، يقضي العرف الدولي بضرورة إجراء بعـض الـتعديلات والـتوافقات للمحافظـة علـى الحقوق المتساوية لجميع الدول المتشاطئة. ويجب إجراء هذه التعديلات والتوافقات على أساس اتفاق عادل.

ولأخـيراً، يتوقف مدى حق الاستخدام العادل والمعقول للدولة، على وقائع كل حالـة محـددة، وبشكل أدق، على تقييم العوامل البيئية، والاجتماعية، والثقافية إلى جانـب العوامـل الاقتصادية. وكذلك على جغرافية الحوض، والاستخدامات الحالية والماضـية لمـياهه، وتوافر مصادر مياه أخرى، والقدرة على دفع تعويضات مالية لتسـوية الـنزاعات على الاستخدام. ولا تخصص أهمية خاصة، أو أولوية لأي من العوامـل المذكـورة أعلاه، وحسب كل حالة مخصصة ستولى أولوية أكبر لعوامل معينة على غيرها.

ويـنص المـبدأ الثاني على "عدم التسبب في أضرار ذات مغزى". فالدول لها الحـق المطلـق، داخل حدودها في إعمال سيادتها الكاملة، ولكنه لا يسمح لها بأن تـتخذ مـن الإجـراءات داخل حدودها ما يتسبب في حدوث أضرار جسيمة لدولة أخـرى. وعـندما يـتعلق الأمر بإدارة موارد طبيعية مشتركة، مثل مجاري المياه الدولـية، فـإن سيادة الدولة تُنتقص بمقتضى المبدأ الذي يمنع إحداث أضرار خارج أراضيها، أو السماح باستخدام أراضيها لإحداث أضرار خارج حدودها.

وتحـدد الاتفاقـية المـتعلقة باستخدام المجاري المائية الدولية لأغراض غير الملاحـة هـذه القاعدة في مادتها السابعة التي تنص على: "تستخدم الدول المشتركة فـي مجـرى مائـي هـذا المجرى الدولي بطريقة لا تسبب ضرراً للدول الأخرى المشـتركة في المجرى". وتلاحظ لجنة القانون الدولي أن المواد ٢١، و٢٢، و٢٣، تفـرض علـى الدول المشتركة في مجرى مائي ألا تتسبب في حدوث أضرار ذات مغـزى فـي أراضـي دولة أخرى مشتركة في المجرى المائي. والأمر هنا يتعلق بالواجب من ناحية العمل وليس من ناحية النتيجة، بمعنى أن الاحتياط المفروض لا يعنـي الغياب الكامل لأي ضرر ذي مغزى. فمن أجل ضمان المرونة الضرورية، رأت اللجـنة احـتمال حـدوث أضـرار ذات مغزى على الرغم من اتخاذ الدول الاحتياطات اللازمة. وفي هذه الحالة، على الدولة المتسببة في هذه الأضرار أن تبدأ في مشاورات مع الدول الأخرى المشتركة في المجرى المائي.

ويجب أن تؤدي هذه المشاورات إلى مفاوضات لتقرير التعديلات المناسبة لتخفيف أو إلغاء الاستخدام الذي تسبب في الأضرار ذات المغزى، كما يجب تقييم هذه التعديلات من ناحية آثارها الاقتصادية. والهدف من هذه المبادئ هو التخفيف من صلابة قاعدة محددة بشكل مطلق وهي مصورة على شكل إطار يترك مجالاً للمناورة للبلدان المتشاطئة عند تقييمها لكل حالة على حدة.

وفضلاً عن هذه المبادئ العامة، فقد حددت الممارسات الدولية بعض القواعد التي تنظم التعاون في استخدام الموارد الطبيعية المشتركة، ومجاري المياه الدولية، وحماية البيئة. ويمكن الإشارة إلى مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة في ١٩٧٢، أو خطة التحرك في مار دل بلاتا عام ١٩٧٧، التي وضعت بعض التوصيات بشأن التعاون الإقليمي والدولي لتنمية مجاري المياه الدولية.

وقد أنشأت بعض الدول أجهزة مشتركة ذات وضع قانوني دولي، مثل الدول المتشاطئة لنهر السنغال التي أقرت في عام ١٩٧٨، اتفاقية باماكو، في إطار منظمة تنمية نهر السنغال، حيث تحدد الوضع القانوني للمنشآت المشتركة (فادي كومير، ١٩٩٥). وسمح تعاون هذه البلدان، لا فقط بالقيام بمشروعات مشتركة، وإنما بضمان الاستخدام الأمثل لمياهها، دون الإضرار ببقية البلدان المتشاطئة. ولكن نجاح مثل هذا التعاون يتوقف على التمسك بقواعد الاتفاق، فلكي تطمئن دولة ما لأن المشروع الذي تقوم به جارتها لن يلحق بها ضرراً، أو أن الاستخدام سيكون عادلاً ومعقولاً، فإنه لا بد من أن تكون على دراية جيدة بالمشروع.

وبهذا الشأن، فالاتفاقية بشأن استخدام المجاري المائية لأغراض غير الملاحة، تؤكد في المادة التاسعة على ضرورة تبادل البيانات والمعلومات بشكل دوري، وخاصة فيما يتعلق بآثار الاستخدام الحالي على المجرى المائي، وخاصة في داخل إقليم كل من البلاد المعنية. وتعترف الكثير من الاتفاقيات الدولية بالحكم الخاص بالتبادل الدوري للبيانات والمعلومات. وعلى سبيل المثال، نذكر معاهدة عام ١٩٦٠ بشأن مياه نهر الإندوس بين الهند وباكستان (المادة ٦)؛ ومعاهدة عام ١٩٤٤ بين الولايات المتحدة والمكسيك (المادة ٩)؛ والاتفاق الأردني الإسرائيلي في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤ (المادة ٦/٥، المرفق ٢). ويمكن أن يكون النظام القانوني الذي يتعلق باستخدام مجاري المياه الدولية، والمياه الجوفية، الأساس الذي يُعتمد عليه للوصول إلى اتفاق بشأن المشاركة في استخدام مياه حوض الأردن.

رابعاً: المشاركة في المياه الدولية في حوض الأردن

وقعت الأردن وإسرائيل في ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، معاهدة السلام التي خصصت جزءاً كبيراً منها لموضوع الماء، وهي تشير إلى عدة مفهومات مثل "الشرعية"، و"العدالة"، و"عملية" لوصف المبادئ التي سيجري تقاسم المياه على أساسها (المرفق ١، المادة ٥,٢,١). وهذه المبادئ تتسق مع روح القانون الدولي للمياه بشأن "الاستخدام العادل والمعقول". والمعاهدة تتضمن أحكاماً تفصيلية بشأن تقاسم المياه بين الطرفين، وكذلك تبادل المعطيات المائية، وإنشاء أنظمة التخزين، وإدارة الموارد المشتركة، وحماية نوعية الماء، وتكوين لجنة مختلطة.

وقد اعتبرت الحكومة الأردنية أنها قد أكدت حقوقها التاريخية، وحصلت على مكاسب كبيرة في مجال الموارد المائية، ولكن وجه الكثير من الانتقاد للاتفاق الأردني الإسرائيلي، وهناك تساؤلات كثيرة بشأنه. ويسمح الاتفاق لإسرائيل بالحصول على الماء ابتداءً من وادي عربة في الجنوب، وهي منطقة كانت إسرائيل قد احتلتها، ثم استعاد الأردن سيادته عليها.

ووفقاً للاتفاق تستمر إسرائيل في استخدام آبارها الموجودة في تلك المنطقة، ولكن السماح بحفر أية آبار جديدة في المنطقة صار من حق الأردن دون غيره (المرفق ٢، المادة ٤-١). والآبار التي احتفظت إسرائيل بحق استخدامها، تسمح بضخ ٨ ملايين من الأمتار المكعبة سنوياً، ويضاف إليها وفقاً للاتفاق، كمية أخرى قد تصل إلى ١٠ مليون متر مكعب في العام، تستطيع إسرائيل سحبها لمدة خمس سنوات. أما المياه الإضافية المخصصة للأردن، فتأتي من مصادر لم تحدد بعد، ويقدرها الاتفاق بخمسين مليون متر مكعب من الماء الصالح للشرب في العام، ولكنه ينص على أن الخطط لتوفير هذه الكمية ستنفذها اللجنة المختلطة، بعد التوقيع على اتفاق السلام بسنة واحدة، وأنها ستعرض على الحكومتين (المرفق ٢، المادة ١-٣). أما مياه اليرموك والأردن فتخصص للبلدين طبقاً للآتي:

- بالنسبة لليرموك: في الصيف، تسحب إسرائيل ١٢ مليون متر مكعب، والباقي للأردن، وفي الشتاء، تسحب إسرائيل ١٣ مليون متر مكعب والباقي للأردن. ويسمح الاتفاق كذلك، لإسرائيل بضخ ٢٠ مليون متر مكعب إضافي خلال فصل الشتاء.

- بالنسبة لمياه الأردن: في الصيف، يحصل الأردن على ٢٠ مليون متر مكعب في مقابل الكمية التي تنازل عنها في الشتاء. وفي الشتاء، يسمح الاتفاق

لـــلأردن بتخزين ٢٠ مليون متر مكعب (حد أدنى) من فيضان الأردن، جنوب نقطة اتصاله باليرموك.

وقـــد هدأت الانتقادات التي وُجهت للاتفاق من حماس الرسميين الأردنيين، فقد شـــكت المعارضة من أن الاتفاق قد جعل من إسرائيل شريكاً كاملاً في كل مصادر مـــياهه بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك لا فقط بالنسبة لمياه الأردن، وإنما مياه الـــيرموك كذلك والتي من المفروض أن تؤول بالكامل للأردن فيما عدا ١٧ مليون متر مكعب التي نصت عليها خطة جونستون (نديم ناصر، ١٩٩٥).

كذلـــك انـــتقدت المعارضة الاتفاق الذي يعطي إسرائيل ٢٥ مليون متر مكعب مـــن مياه اليرموك، دون تحديد الكمية التي يحصل عليها الأردن. وفضلاً عن ذلك أشـــار أحمـــد عويضـــات عضو مجلس الأعيان، إلى أن العشرين مليون متر التي تســـحبها إسرائيل من اليرموك في الشتاء ذات نوعية جيدة جداً، في حين أن الكمية المقابلة التي يسحبها الأردن من نهر الأردن في الصيف، من نوعية أقل بكثير. وفي المحصلة النهائية، لم يقم الاتفاق بإعادة تقسيم حقيقية للمياه فالكميات التي خصصت لـــلأردن لم تكن إسرائيل قد استخدمتها من قبل، والكسب الوحيد للأردن سينتج من نظـــام التخزيـــن الـــذي سيُنشأ على اليرموك والأردن، وكذلك مشروعات التعاون الأخرى.

وهـــذا الاتفـــاق يمثل بالتأكيد خطوة للأمام نحو حل مشاكل المياه في مجموع حـــوض الأردن، ولكـــنه لا يصلح نموذجاً للتطبيق على بقية القضايا محل الخلاف القائمة بين سوريا، ولبنان، وإسرائيل، وخاصة مع الفلسطينيين. فهؤلاء الأخيرين لا يمكنهم قبول نموذج التقسيم بين الأردن وإسرائيل لسبب بسيط وهو أن الإسرائيليين يســـتخدمون مـــياههم. ومـــع ذلك، فبعض عناصر الاتفاق قد تفيد الفلسطينيين، ففي المقـــام الأول، قبلت إسرائيل مبدأ الاتفاق على تقسيم المياه قبل الاتفاق على التعاون في إدارتها المشتركة، والعكس كان سيضر بمصلحة الفلسطينيين عند التفاوض على تخصـــيص الموارد. كذلك قبلت إسرائيل مبدأ إنشاء لجنة مختلطة تقوم بمراجعة ما تحصل عليه هي من مياه، كما تراجع مياه الأردن الأدنى (المرفق ٢ المادة ١-٢). وهـــذا المبدأ الأخير ذو أهمية كبيرة بالنسبة للفلسطينيين الذين لا تصلهم أية بيانات عـــن الاستخدامات الإسرائيلية، إلا عن طريق الإسرائيليين أنفسهم. وأخيراً فتكوين اللجـــنة المخـــتلطة التي تشمل لجنة عليا، ولجنتين فرعيتين واحدة للشمال والأخرى

للجـــنوب، يمكـــن أن تكـــون مثالاً فتتكون لجنة فرعية لمياه الأردن، وأخرى للمياه الجوفية.

وإذا كـــان الأردن وإســـرائيل قـــد استطاعا حل خلافاتهما بشأن موارد المياه، ووضـــعا بذلك الأساس لتعاون متبادل، فإن الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بما يتضمنه من تعقيدات ورهانات رئيسية، قد دفع الطرفين إلى تأجيل الخلاف حول تقاسم المياه إلى المفاوضات حول الوضع الأخير.

ومع ذلك، فإعلان المبادئ الذي وُقع في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، حقق حلاً وسطاً مـــتوازناً، فقـــد اعترف لأول مرة بالمبدأ الأساسي وهو حق الفلسطينيين في المياه الجوفـــية للضفة الغربية، وإن كان لم يشر لمياه الأردن. كذلك يتحدث الإعلان عن لجـــنة مـــتابعة للـــتعاون الاقتصادي، تكلف بمتابعة برامج التنمية المائية، وأساليب الـــتعاون فـــي إدارة المياه الجوفية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وستُكلف بعمل دراسات حول حقوق كل طرف في المياه، وكذلك مشروعات لحماية البيئة، والتنمية الإقليمية.

ولكن تنفيذ الاتفاق يحوطه الغموض، فالاتفاق الذي وُقع في القاهرة، والمسمى أوســـلو رقـــم ١، يؤجـــل كل القضايا، ويقوي من سيطرة إسرائيل على الأراضي الفلســـطينية. فالمســـتعمرات التـــي زُرِعـــت فـــي الأراضي الفلسطينية، وسكانها، ومواردها من المياه، لا تخضع للسلطة الفلسطينية. واتفاق طابا، المسمى أوسلو رقم ٢، والـــذي وُقع في واشنطن في ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥، يقسم الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

– المنطقة أ، التي تضم ٣% من مساحة الضفة الغربية، و ٢٠% من السكان، تخضع لإشراف السلطة الفلسطينية؛

– والمـــنطقة ب، التـــي تضم ٢٧ من المساحة، والأغلبية الساحقة من القرى الفلســـطينية، وعددها ٤٥٤٠ قرية، تخضع جزئياً للسلطة الفلسطينية، ولكن إسرائيل تحتفظ بمسئولية الأمن ومحاربة الإرهاب؛

– أمـــا المـــنطقة ج، وتضـــم أكثر من ٧٠% من مساحة الإقليم، فتبقى تحت الســـيطرة الكاملـــة لإســـرائيل. وليس من قبيل الصدفة أن الطبقات الرئيسية للمياه الجوفـــية المشتركة تقع في المنطقة ج، التي تبقى تحت السيطرة الكاملة لإسرائيل، وهو وضع لا يبدو أنه سيتغير قريباً.

وبالطـــبع لا يقــبل الفلســطينيون استيلاء إسرائيل على ثروتهم المائية، وذلك بســبب الشـــح الكبير الذي يعاني منه حوض الأردن بأكمله، وكذلك بالنسبة للفجوة الكبــيرة بين استهلاك كل من الفلسطينيين والإسرائيليين من المياه (ج. دي جونج، ١٩٩٥).

وحل مشكلة المياه سيكون له دور كبير في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بصـــفة عامة، وفي هذا السياق، لا بد من تقاسم عادل ومعقول للمياه بين الطرفين. وأياً ما كان الإجراء الذي سيلجأ إليه الطرفان، فلا بد من قاعدة يمكن الرجوع إليها للوصول إلى تقاسم المياه، والقانون الدولي للمياه هو الإطار الأنسب لمقارنة الحلول المخـــتلفة. ونلاحـــظ أن حـــل المشـــكلة يواجه موقفين على طرفي نقيض، فموقف إســـرائيل يقوم على أساس أسبقيتها في استخدام المياه، وتدعو الفلسطينيين لاستيراد احتـــياجاتهم مـــن المـــياه بدلاً من إعادة التقسيم، وموقف الفلسطينيين الذين يطالبون بإعـــادة التقســـيم علـــى أساس جغرافي. وكل من الموقفين يمثل اختياراً يفضل أحد العناصـــر علـــى عنصر آخر، الأمر الذي يتعارض مع نظرة الاتفاقية بشأن حقوق استخدام مجاري المياه لأغراض غير الملاحة، وقواعد هلسنكي، ومعاهدة بيلاجيو، التـــي تقضـــي جميعها "باستخدام عادل ومعقول"، يأخذ في الاعتبار جميع العناصر ذات الصلة، دون الاقتصار عليها دون غيرها.

وهـــذه العناصر هي: ١) جغرافية الحوض، وخاصة مساحة التجميع التي تقع ضـــمن إقلـــيم كـــل دولـــة؛ ٢) الاســـتخدام السابق لمياه الحوض؛ ٣) الاحتياجات الاقتصـــادية والاجتماعـــية لكل دولة من دول الحوض؛ ٤) التكلفة النسبية للحصول علـــى مـــوارد أخـــرى تستجيب للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة؛ ٥) ضرورة تجنب حدوث أضرار ذات مغزى.

وتـــتحدد الأهمـــية النســـبية لكل من هذه العناصر وفقاً للأوضاع المتعلقة بكل حالة، وهنا يمكن حماية المصالح المشروعة لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين، أما اختيار كل طرف لعنصر دون الآخر فسيقودهما إلى مأزق. وإعادة التقسيم الواقعية يجـــب أن تـــأخذ جميع العناصر في الاعتبار، فمن الممكن إجراء التقسيم على قدر الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل طرف وهذا يقود إلى اعتبار الماء لا هدفاً فـــي ذاته، ولكن وسيلة. وهو التوجه الذي اختارته خطة جونستون التي اتخذت من احتـــياجات الـــري الأســـاس لتقاســـم المـــياه. وقد تغيرت المنطقة كثيراً منذ خطة جونســـتون، وتدفع الزيادة السكانية الكبيرة بعض المراقبين إلى اعتبار ضمان مياه

الشـرب هو الأولوية المطلقة. وعندما نلاحظ أن الاستهلاك الحالي للفرد الفلسطيني يقل عن ثُلث استهلاك الفرد في إسرائيل، فإنه يصعب قبول تجاهل هذا العنصر في التقاسم المنتظر (حايم جفيرتسمان، ١٩٩٣).

والعنصر الثاني الذي يجب أخذه في الاعتبار هو توفر المصادر البديلة، وهذا يقـود إلى إمكانيات المصادر، وتحلية المياه الجوفية المالحة، ومياه البحر، واستيراد المياه، إلخ. وهذا يعني دراسة توفر هذه المصادر البديلة، وتكلفتها النسبية. ومقارنة الـتكلفة تصلح مقياساً للأطراف، فالطرف الذي لديه الوسائل للحصول على مصادر بديلـة، يسـتحق نصـيباً أقـل من المياه المشتركة من الطرف الذي لا يملك هذه الوسائل. ونظراً لأن الإسرائيليين يملكون فعلاً أدوات لتحلية المياه ذات تقنية عالية، فـي حين يتعين على الفلسطينيين استيراد مثل هذه الأدوات، ونظراً للفجوة الخطيرة التـي تفصـل بيـن القدرة الاقتصادية لكلا الطرفين، فإنه يبدو لنا من الواضح أن الإسرائيليين لديهم فرصة أكبر من الفلسطينيين للحصول على مصادر بديلة.

وأخـيراً، فعدم التسبب في أضرار، هو أحد العناصر المهمة في الجدل، وهذه الأضرار يمكن أن تصيب الصحة العامة، أو الصناعة، أو الملكية، أو الزراعة، أو البيـئة. وفـي حالـة إعادة تقسيم مصادر المياه، فإن إسرائيل ستتأثر بالكمية التي سـيكون عليها إعادتها، وسيكون قطاع الزراعة لديها هو الأكثر تأثراً بذلك. ويقدر شريف الموسى أنه من الممكن بتوزيع هذا التخفيض في حصتها من المياه على عدة سـنوات، ألا تحـدث صدمة للاقتصاد الإسرائيلي (شريف الموسى، ١٩٩٣). وفي الوقـت ذاته، ليس من المنتظر أن تزداد حصة الفلسطينيين فجأة، وهم لن يرفضوا أن يبيعوا لإسرائيل الجزء الفائض من حصتهم، مع تخفيض الجزء المبيع مع تزايد حاجـتهم للمـاء. وهكـذا يـتوفر لإسـرائيل الوقت لإحداث التعديلات الاقتصادية والاجتماعـية اللازمة. وهكذا تفتح إعادة حقوق كل من الشركاء في مياهه الطريق أمام الإدارة المشتركة والمتكاملة لموارد المياه، التي تقتضيها وحدة حوض الأردن، والتفاعل بين مصادر المياه الخاصة بكل طرف.

خامساً: ضرورة الإدارة الرشيدة، والتعاون المشترك

تمـر إدارة المياه ذات الكفاءة عبر الجهود المنسقة بالتراضي للتعاون في كل بلـد. ولمدة طويلة، كان الاهتمام الرئيسي فيما يتعلق بإدارة المياه، هو ضمان توفير الاحتـياجات المـتزايدة باسـتمرار، لقد ساد الخضوع "لاستبداد المستهلك"، وتقلب

احتياجاته" (ديفيد بروكس، ١٩٩٣). أما اليوم، فقد أصبح تحديد الاستهلاك، وترشيد التوزيع، العنصر الأساسي في مقاومة شح الماء في أي مكان في العالم. وقد ساهم البنك الدولي في نشر هذا التفكير باقتراح مجموعة من الحلول ذات الصلة، ويجب أن تنال الجهود لمحاربة التبذير في المياه، وهدرها، الأولوية الأولى من أجل إدارة ذات كفاءة. والواقع، أن العيوب في شبكات التوزيع في المدن يمكن أن تؤدي لفاقد قد يصل إلى ٥٠% من قدرة الشبكة، ومن هنا ضرورة وضع برامج للإصلاح والصيانة، وتدعيم الوسائل الفنية لاكتشاف تسرب المياه، والمآخذ غير الشرعية.

كذلك يمكن توجيه الجهود نحو قطاع يستهلك كميات ضخمة من المياه، وهو قطاع الزراعة. وإسرائيل على سبيل المثال، تخصص ٧٠% من مياهها للزراعة، وتوجيه جزء بسيط من هذه الكمية لقطاعات أخرى مثل الاستهلاك المنزلي أو الصناعة يعني الكثير. ويمكن تحقيق هذا التوفير من استخدامات الزراعة باللجوء إلى التقنيات الحديثة في الري، والتي ثبتت كفاءتها مثل الري بالتنقيط. وتساعد كفاءة هذه الطريقة، واستخدامها في إسرائيل والأردن، على توفير كبير في استخدامات المياه للري. وتوجد حالياً محاولات كثيرة في المنطقة لتشجيع مثل هذه التخفيضات بتشجيع من القطاع العام والخاص. ولكن الأمر يحتاج إلى عملية تقنين لتحقيق النفع من هذه التخفيضات التي يتعين ألا تجري بقرارات تخفيض تعسفية حتى لا تترتب عليها توترات اجتماعية، وذلك بسبب وجود مجموعات الضغط في بعض القطاعات. ولكن توجد بعض الإجراءات الفعالة في هذا الشأن مثل "نظام الحصص، والتوزيع بالتناوب" وهو النظام الذي يتبع في فترات الجفاف، ويمكن أن يحقق نتائج طيبة إذا استخدم بشكل منظم. ويمكن كذلك التقنين عن طريق القيود المالية المتعلقة بتكلفة المياه، وهي أقل بكثير من التكلفة الاقتصادية الحقيقية.

ويجب أن تواكب هذه الإجراءات التقنينية برامج توعية بهدف تغيير مواقف الجمهور من الحفاظ على الماء، واستخدامه. ولكن تخفيض الطلب لا يكفي وحده للتغلب على شح الماء، بل يجب التمكن من الإدارة الرشيدة لجميع الموارد. ووفقاً لتقديرات البنك الدولي، فالعرض يشمل جميع المصادر التقليدية مثل المياه السطحية، والجوفية، وكذلك المصادر غير التقليدية مثل تنقية مياه الصرف الصحي، وتحلية المياه، واستيراد الماء. ومع ذلك، فمن الواضح أن الإدارة الجيدة للمصادر الحالية، ستقلل من الحاجة للاستثمارات الضخمة في هذه الموارد الجديدة. والجهود الأحادية لإدارة الموارد المائية تتسم بالتضارب، ولكن وحدة حوض الأردن،

وتداخـــل المصــــالح بين المتشاطئين، تجعل من المستحسن، بل الضروري، التوافق بينهم لتحقيق الإدارة المشتركة لموارد المياه.

ومن المتوقع أن يكون تبادل البيانات المائية الخطوة الأولى نحو تعاون حقيقي بيـــن المشاركين في حوض الأردن، وذلك ليس فقط لما يحققه من مصلحة سياسية، لأن هـــذا التـــبادل ســيعمل على زرع الثقة، وإنما لما يحققه من مصلحة اقتصادية وعلمـــية كذلك. ومن مصلحة بلدان حوض الأردن أن تنشئ قاعدة مشتركة للبيانات تحـــت إشـــراف وكالة إقليمية. والمعلومات المائية تمثل هدفاً كبيراً، فهي تصلح أن تكون سلاحاً دبلوماسياً بقدر ما تحاول بعض البلدان أن تتلاعب بالبيانات لتقوي من وضعها التفاوضي، ولكنها تصلح كذلك لأن تكون قاعدة لتعاون صريح بين مختلف المتشاطئين. فتبادل المعلومات بين هؤلاء الأخيرين يسمح لهم بمعرفة أوضاع المياه في حوض الأردن، والأثر المحتمل لمشروعات بعضهم على الآخرين. وهو يسمح كذلك، بالتخطيط والتنفيذ المشترك للمشروعات بوضع قاعدة البيانات المفصلة تحت تصـــرف الجمـــيع، الأمـــر الذي يرفع من كفاءة الإدارة المشتركة للمياه ومحاربة التلوث.

وحـــتى الـــيوم، توجـــد اتفاقيتان بشأن تبادل المعلومات المائية، أهمها معاهدة الســـلام الأردنـــية الإســـرائيلية (٢٦ أكتوبر ١٩٩٤، المرفق ٢، المادة ٦). وقبلها، توصـــل المـــندوبون الفلسطينيون والأردنيون والإسرائيليون في مفاوضات فينا، في ١٤ مـــايو ١٩٩٢، إلـــى اتفاق على المبادئ بشأن التعاون في مجال تبادل البيانات (وقـــد طالب الفلسطينيون باستمرار بحقهم في الحصول على البيانات المائية، الأمر الـــذي مُنعَ عنهم منذ صدور الأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٩٢، في ١٥ أغسطس ١٩٦٧). والاتفاقـــات الموقعـــة ذات أهمـــية كبيرة، ولكن المعول هو على تنفيذها. ويـــرى الجغرافـــي آرون وولـــف، أن الإجـــراء الأول الـــذي يجب اتخاذه لتمكين المشاركين في حوض الأردن من قبول فكرة التعاون، هو تبادل المعلومات بين كل من الأطراف (آرون وولف، ١٩٩٣).

المــراجــع

- أدامــز شميت، دانا، Prospects for a Solution of the Jordan River Valley Dispute، ميدل إيسترن أفيرز، ١٩٥٥.
- العوض، صالح، "المجلة"، ١١-١٧ فبراير ١٩٩٦.
- الكتاب السنوي لمعهد القانون الدولي، المجلد ٢٤، ص ٣٦٥، ١٩١١.
- بيشــورمر، ناتاشــا، Leau et le processus de paix israelo-arabe، بولتــيك إترانجير، شتاء ١٩٩٢.
- بريخت، برتولد، الأعمال الكاملة، باريس، لارش، ١٩٦٥.
- بروكس، ديفيد، Pour qui coulent ces eaux?، إكسبلور، أبريل ١٩٩٣.
- شينو، كرستيان، La bataille de leau au proche orient، باريس لارماتان،١٩٩٣.
- كومير، فادي، En quete dun statut pour leau au Proche Orient، لي كومرس أو ليفان، ٣١ أغسطس ١٩٩٥.
- دي جونـــج، جـــان، Israel maitre de la Cisjordanie، الموند دبلوماتيك، ديسمبر ١٩٩٥
- الموســى، شـــريف، Dividing the common Palestiniai Israeli Waters: an International Water Law Approach، مجلـــة الدراسات الفلسطينية، المجلد ٢٢، العدد ٣، ربيع ١٩٩٣.
- جينيه، جان، Les Paravents، باريس، جاليمار، ١٩٨٨.
- جفيرتســمان، حـــايم، Harnessing International Law to determine Israeli-Palestinian Water Rights. The Mountain Aquifer، صـــحيفة الموارد الطبيعية، العدد ٣٣، صيف ١٩٩٣.
- هايــتون، وآتـــون، Transboundary Groundwaters: The Bellagio draft Treaty، صحيفة الموارد الطبيعية، العدد ٢٩، ١٩٨٩.
- لوي، مريام، Water and Power: The Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin، نشر جامعة كيمبردج، ١٩٩٣.
- ناصــر، نديــم، "هل حصل الأردن على جميع حقوقه في الماء؟"، المجلة، ٤-١٠ يونيو ١٩٩٥.

- سـلامة، إلـياس، Jordans Water Resources Development and Future Prospects، أميريكان أراب أفيرز، العدد ٣٣، صيف ١٩٩٠.

- سـيجان، جـاك، Le Liban Sud, Espace peripherique, espace convoite، باريس، لارماتان، ١٩٨٩.

- ولـف، آرون، Water for Peace in the Jordan River Watershed، صـحيفة الموارد الطبيعية، المجلد ٣، العدد ٣، يوليو ١٩٩٣.

المياه والسلطة والناس
بيان من جنوب آسيا حول
- الجوانب السياسية والمعرفية -
فيما يتعلق بالمياه*

امتياز أحمد*
أجايا ديكسيت**
أشيس ناندى***

شـــهدت الســـنوات الخمسون الماضية كارثة لا تكف عن الاتساع فيما يتعلق بإدارة المياه فى جنوب آسيا. إذ إن تلبية احتياجات المدن والقرى من المياه والطاقة فى جميع أنحاء الإقليم قد عانت من التدهور الشديد فى نوعية وكمية المياه. وهو ما جعـــل المجـــتمعات فـــى الإقلـــيم أكثر انكشافاً أمام تدهور البيئة، وألحق الأضرار الوخـــيمة بالعلاقات الدولية وبالرفاه الاقتصادى لكل بلد من بلدان الإقليم. خاصة أن الجهـــود الـــتى بذلـــت لـــزيادة إمـــدادات المياه قد تجاهلت تقريباً المعرفة العلمية والاجتماعـــية المـــتاحة، وانتهـــت إلـــى استهتار بمبادىء الحكم الجيد. ومن ثم فإن الكـــتابات الســـيّارة والصحفية عن علم وسياسة المياه لم تساعد فى حل المشكلات،

---

*ترجم هذا الفصل: مصطفى مجدى الجمال.

*أســـتاذ العلاقـــات الدولـــية فى جامعة دكا، عضو مجلس إدارة جمعية بنجلاديش للفكر البديل BASGAT.

**مهـــندس موارد مائية. يعمل مع مؤسسة حماية المياه فى نيبال. وهو أيضاً زميل فى جمعية المحللين من نظم معرفية مختلفة، كتماندو.

***سوســـيولوجى العلوم، وعالم النفس السياسى، والمستقبليات فى مركز دراسة تنمية المجتمعات ولجنة الخيارات الثقافية والمستقبلات العالمية، دلهى، الهند.

لأنهـــا اعـــتمدت تصـــورات مخالفـــة لعلـــم المـــياه ولقواعد العقلانية الإيكولوجية والاقتصادية.

ونحـــن نتقدم بالمقترحات التالية منطلقين من روح المسئولية الكاملة، والمبنية على المعرفة العلمية والاجتماعية المتاحة. ونحن على يقين بأنه بمجرد التخلص من الأفكـــار والشعارات البالية سيصبح ممكناً على الأقل الشروع فى تفكير سليم بشأن إعادة هيكلة الاقتصاد السياسى للمياه فى جنوب آسيا.

١-المياه والحكم الجيد

تعتـــبر نـــدرة المـــياه فى جنوب آسيا النتيجة المنطقية لإهدار المياه، والتردى بشـــكل عام لإدارة الموارد الطبيعية فى سياق أنماط الحكم القائمة فى الإقليم. فبينما تتطلـــب الاحتـــياجات الإنســـانية والإيكولوجـــية إعمال قاعدة المساءلة على جميع مستويات الدولة، كان الاتجاه السائد فى جنوب آسيا هو التضحية بالعلم لصالح إدارة منشغلة بضمان الإيصال المدعم والسخى لأولئك المميزين أصلاً. إنها دائرة مغلقة، فالأثـــرياء يستفيدون من السياسات الحكومية أكثر من الفقراء، ويمكنهم بسهولة ليس فقـــط إساءة استخدام المياه أو إهدارها، وإنما أيضاً نقل المياه بعيداً عن متناول البيئة والسكان الأكثر احتياجًا لها.

وعلـــى مدى نصف القرن المنصرم فشلت برامج تنمية المياه فى جنوب آسيا فـــى حل المشكلات الرئيسية لمعاناة السكان. إذ لم تستطع توفير مياه الشرب النقية للمـــناطق الريفية والحضرية والعشوائية على السواء. وعلى العكس من هذا تماماً، تســـببت الأولويات غير السليمة للتنمية فى تجاهل السياقات الاجتماعية المتعددة فيما يـــتعلق باســـتخدام المـــياه، إلـــى الحـــد الـــذى هدد بتدمير أسس حياة المجتمعات والجماعـــات. فقـــد تم إجبار الفلاحين والحرفيين وغيرهم فى المناطق الريفية على الهجـــرة إلى المدن المكتظة بالسكان والتى لا توجد بها بنى تحتية ولا توظيف ولا مساكن ولا صرف صحى يكفى تلك الأعداد، بينما تم انتزاعهم من أراضيهم التى لم تعـــد قـــادرة على الإبقاء عليهم. وفى الوقت نفسه فإن المدن شديدة الازدحام، وما تولـــده من نفايات عضوية بكميات هائلة، تضيف المزيد إلى مستويات تلوث المياه فضلاً عن استحواذها على كميات هائلة من المياه النقية.

٢-العلم، عدم اليقين والمخاطر

على عكس ما يمكن أن يكتبه الكتاب غير المتخصصين في الموضوع، يعرف العلماء المخلصون أن العلم والتكنولوجيا لا يستطيعان وحدهما تفسير العمليات المعقدة والمتداخلة التي تشكل العلاقات بين كل من المياه والطبيعة والتدخل الإنساني. خاصة أن مقاربة مشكلة المياه من زاوية العلم الطبيعي وحده قد تفيدنا بالفعل من حيث إمدادنا بكثير من المعلومات عن العمليات الفيزيقية والكيمائية المرتبطة بانتقاص أو تنمية الموارد المائية اللازمة للنشاط الإنساني، إلا أنها لا تستطيع تفسير المضامين الاجتماعية لإدارة المياه، أو الاستجابات المؤسسية المطلوبة من أجل الاستغلال العادل والعقلاني للمياه.

وتجري معظم عمليات إدارة المياه على مستوى الفرد والأسرة المعيشية والجماعة المحلية. فعلى هذا المستوى تتشكل بواعث أو كوابح الفعل أو التغيير، وتخلق المعلومات ويتم تفسيرها، كما يتكون الفهم المشترك كقاعدة لتطوير العمل.

ومن الناحية المقابلة فإن المقاربة الاجتماعية أو السياسية ليست كافية في حد ذاتها. إذ إن المقاربات الاجتماعية الخالصة لمشكلة المياه لا تستطيع التعامل مع المعلومات المتعلقة بالانشغالات الكلية، حيث لا يمكنها بسهولة الارتفاع فوق النزعة الإمبريقية الضيقة.

ومن ثم هناك حاجة ماسة لتمكين نظم استخدام المياه على المستوى الشعبي من خلال إمدادها بمعلومات علمية أفضل، بما فيها العلوم التقليدية. وكذلك إثراء علم إدارة المياه بالوعي بالحقائق الاجتماعية.

إن العلوم الطبيعية تركز على التغيير على المستوى الكلي لحجم أو توقيت أو مكان أو جودة المياه المتاحة في منطقة ما. بيد أن علم المياه في جنوب آسيا قد عاني تقليدياً من عدم اليقين فيما يتعلق بعمليات تجمع وتدفق وترسيب المياه. وتؤدي الأنشطة الزلزالية في الإقليم إلى إحداث المزيد من التعقيدات والمخاطر.

ويتضاعف عدم اليقين جراء ضعف الروابط المؤسسية، والسياسة الحزبية التي يجري من خلالها تنظيم وتفسير واستخدام البيانات المتعلقة بالموارد المائية. حتى أصبحت هذه البيانات أكثر تفككاً عن ذي قبل، ويصعب توصيفها كمعلومات، ناهيك عن توصيفها كمعرفة من الأصل، ورغم محاولة تقديمها على أنها فصل الخطاب.

وغالباً ما يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالمشروعات الكبرى لتنمية المياه وفق نماذج لنظم المياه تم تطويرها في أقاليم أخرى، أو بالاستناد إلى قاعدة بيانات

محـــدودة أو غـــير دقـــيقة. ومعظم هذه النماذج لا يجدى فى جنوب آسيا الذى يتسم بتبايـــنات مناخـــية كبـــيرة، وبخاصـــة فـــى الأقاليم الجبلية حيث تم التخطيط لعدة مشـــروعات لتخزيـــن المياه فيها. وتبدو هذه المشروعات أكثر عمقاً عندما يوصى باستخدام فائض المياه الموسمية فى فترات التحاريق. غير أنه بسبب ارتفاع معدلات الترسيب يتم استنفاد معظم هذا المخزون بسرعة أكبر مما يفترض النموذج.

هـــذا هـــو مـــا حدث بالفعل فى عدد من السدود الكبرى والمشروعات متعددة الأغراض وقد ثبت عدم قيمة معظم حسابات التكلفة التى وضعت لتلك المشروعات، وكـــيف كانـــت مضـــللة وتنطوى على تقديرات غير أمينة. وحتى لو أخذنا الخطط الحالـــية في الاعتبار، فإنه لا يسع المرء إلا إقرار أن الحصول على الماء الصحى سيظل سراباً بالنسبة للأغلبية من السكان.

٣-الرطانة عن التكولوجيا الحديثة ورأس المال العالمى

إن صـــناع القـــرار لا يستطيعون التفكير فى إدارة المياه إلا من زاوية زيادة المعروض عن طريق التدخلات التكنولوجية. وتستطيع التكنولوجيات الحديثة بالفعل الـــتحكم فى حركة المياه الطبيعية لتلبية الطلبات المتزايدة عليها، ومع ذلك لا يمكن الفصـــل بيـــن المياه والمجتمع. حيث يظل استخدام المياه يحدث فى سياق قائم يتسم بعدم تناسق الثروة والمعرفة والمعلومات، وبالصراع على السلطة ومن أجلها، كذلك يســـعى رأس المال العالمى إلى تحقيق الأرباح السريعة، وليس إلى إطلاق مبادرات ضـــرورية مـــن أجل الاعتماد على الذات. كما أن الثقافة المركزية للمؤسسات التى يـــتحكم فـــيها رأس المال هذا لا تتصف بالاهتمام بالعدالة أو المنفعة للجميع. وهى تقف فعلياً ضد أن تصبح عملية اتخاذ القرار تشاركية أو ديمقراطية.

وقـــد كـــان للادعاءات المرتبطة بالتكنولوجيا ورأس المال العالمى، مع الجهل بالتناقضـــات الكامـــنة فـــى تلك المقاربة، دورها الأساسى فى توجيه المشروعات الكـــبرى للمـــوارد المالـــية، وفى دق إسفين بين المستثمرين وجماهير المستخدمين المعتمدين فى حياتهم على الموارد المائية.

٤-السدود والأرباح

مـــن الأمـــور شـــديدة المفارقـــة أنه بينما يظل صناع القرار ووسائل الإعلام والمثقفون الحديثون فى جنوب آسيا يعتمدون على الغرب فى توجهاتهم إزاء المياه،

تكشــف الحقــائق أن هذا الغرب نفسه قد كشف عن قدرة خارقة على قمع الأفكار والممارسات الخلاقة.

وبســبب المــوروث الاســتعمارى، لا تزال النخب الآسيوية الجنوبية تستعير الأفكــار والممارسات من عصور غابرة فى الغرب. وهكذا، بينما أصبحت السدود العظمــى فــى الغــرب موضــع انتقاد متزايد بسبب ثبوت عدم جدواها اقتصادياً، وضررها اجتماعياً وبيئياً، فإنها لا تزال تعتبر فى جنوب آسيا رموزًا للتنمية، حيث لم تزل الجامعات والمعاهد العلمية هناك من أكبر أنصار السدود الكبرى فى العالم.

وعلــى ســبيل المــثال تستلهم معظم مشاريع السدود الكبرى فى جنوب آسيا مشــروعات سدود "وادى تنيسى" فى الولايات المتحدة، ومن ثم يتم بناء هذه السدود الآســيوية بــدون معلومــات كاملة ومفصلة عن الشروط والأوضاع المحلية، مثل الجماعات والنظم التقليدية لإدارة المياه ومجموع المعارف والخبرات المحلية.

وبيــنما تراجعت المشروعية العلمية والواقعية فى الغرب لمشروعات "تنيسى" وغــيرها، وأصبحت تعتبر من قبيل الأخطاء الباهظة، فإن هذه المراجعة لم يتسرب منها شىء إلى الخطاب العام فى جنوب آسيا.

وفــى ظل هذه الفجوة المعرفية يندفع صناع السياسة المفتقرون إلى المعلومات الكافية، والمقاولون الجشعون، والساسة الأنانيون وغير الأكفاء، يندفعون فى طريق تحقــيق مصالحهم الذاتية عن طريق الترويج للخرافة القائلة بأن السدود الكبرى هى الوسيلة الوحيدة لضمان تحقيق الأمن المائى.

وقد أدى هذا إلى المزيد من تقوية الروابط بين أعضاء النخبة المؤيدين للسدود دون قيد أو شرط، وقطاع كبير من وسائل الإعلام، والرأى العام المتأثر بالإعلام.. من جانب، وبين أولئك الذين يتطلعون إلى اقتناص الأرباح من بناء هذه السدود من جانــب آخــر، ونقصــد بأولــئك الأخيرين: المقاولين والخبراء المحليين والأجانب والبيروقراطية الحكومية.

إن علــى أية محاولة لتطوير بدائل مستدامة للوفاء باحتياجات المياه والطاقة، علــيها أن تقــر أولاً بوجود تلك العلاقة بين إنتاج المعرفة وبين نشرها واستغلالها، وأن تــأخذ فــى الحسبان المصالح الخاصة للساسة والبيروقراطيين وشركات البناء والتكنوقراط الأكاديميين.

إذا إن الفشل المتواصل والمتكرر فى اضطلاع بناة السدود بعلاج مشكلات من أجــبِرُوا علــى ترك أراضيهم وأعمالهم، لم يكن بحال من الأحوال نتيجة ثانوية أو

عرضـــية لمبادىء الإدارة الحديثة للمياه، وإنما هو بالتأكيد النتيجة الحتمية الملازمة لتطبيق تلك المبادىء.

٥-المياه والمساواة

لا تـــزال تنمية المياه فى جنوب آسيا مشروعات للأغلبية، حيث تنظم وتطبق على حساب احتياجات ورفاه جماعات الأقلية، وبخاصة السكان الأصليين فى مواقع إنشـــاء تلـــك السدود أو المشروعات. وينطبق هذا على السدود والقنوات والخزانات علـــى السواء. إذ تؤدى هذه المشروعات عادة إلى اقتلاع أولئك الناس من أراضى أجدادهـــم، دون تعويضهم التعويض الكافى، أو بدون تعويض على الإطلاق. وحتى حينما يحصلون على تعويض مالى فإنهم يعجزون عن استخدامه بشكل فعال، لأنهم ليســوا جـــزءًا من القطاع النقدى فى الاقتصاد. وغالباً ما يتسبب هذا التعويض فى المـــزيد مـــن إفقـــار هذه الجماعات المحلية، حيث يشجعهم على إدمان الكحوليات والقمار والاستهلاك السفيه، فضلاً عن دخول حيتان الأراضى فى تلك المجتمعات.

وتؤدى هذه المحنة أو الصدمة إلى زيادة صور الاضطراب فى الشخصية، بل وحـــتى ارتفاع معدلات الانتحار. إذ يتجاوب بعض الضحايا مع هذه الاضطرابات والتشوشـــات الاجتماعـــية والثقافية بطريقة هدامة. وهنا يبدأ تبنيهم لهويات جديدة، ويندفع بعضهم فى طريق التطرف والعنف.

ويفـــيد الـــتاريخ أن النســـاء فى جنوب آسيا قد لعبن تاريخياً دورًا أساسياً فى الحفـــاظ علـــى المياه، وحيث تكونت لديهن معرفة خاصة بتخزين وتنقية ومعالجة المياه. ولكن هذا الدور فى حفظ وإدارة المياه قد انكمش كثيرًا مع عمليات التحديث. وفـــى الحقـــيقة أن عملـــية التنمية قد جعلت موضوع إدارة المياه تحت هيمنة "علم اختزالى ذكورى" حسب توصيف أحد العلماء الناشطين فى هذا المجال، وحيث تمت إزاحـــة النساء من حماية وإدارة المياه. وقد تسببت هذه الإزاحة التى فرضت على النساء فى تشويه المكونات الأساسية للثقافات فى هذا الجزء من العالم.

٦-انعدام الأمن المائى وتكاليف المياه

هـــناك روابط قوية بين انعدام الأمن المائى وبين كل من ضعف الأمن البيئى والاستئصـــال الاجـــتماعى. فهناك عوامل متعددة تسهم فى مشكلة ندرة المياه التى يعـــانى مـــنها جنوب آسيا اليوم؛ ومن بينها: زيادة السكان، اقتلاع الغابات، النشاط الرعوى الزائد، الاقتصاديات التنموية المعتادة، والزراعة غير المستدامة.

فعلـــى سبيل المثال تحتاج معظم الأسمدة الكيماوية إلى كميات هائلة من المياه حـــتى تصـــبح فعالـــة، ومن ثم فهي تجعل المياه أكثر ندرة فضلاً عن تلويثها. وقد أصبح استخدام هذه الأسمدة هو الممارسة السائدة فى جنوب آسيا، وذلك تحت وطأة الولع بأنواع من المحاصيل تعطى إنتاجية كبيرة.

ويرتـــبط هـــذا أيضـــاً علـــى نحو وثيق بمسألة ندرة الأرض، والتى تتعرض للـــتدهور هى الأخرى بسبب المبيدات الحشرية والأسمدة الكيماوية. وقد أوضح أحد الباحثين أن الفلاحين فى جنوب آسيا كانوا يزرعون فى الماضى ثلاثين ألف صنف مـــن الأرز. أمـــا الـــيوم، وبسبب التقنيات الحديثة والرغبة فى التنميط، فلم يعودوا ينتجون سوى خمسة عشر صنفاً فقط.

وهكـــذا فـــإن اجتماع ندرة الأرض وندرة المياه يؤدى حتمًا إلى شيوع انعدام الأمن الغذائى والبيئى، ومن ثم اتساع الفقر المدقع.

وممـــا يزيد الوضع سوءًا ذلك الارتفاع السريع فى تكلفة الحصول على المياه. فلـــم يعـــد الفقـــراء غير قادرين فحسب على الوصول إلى نظم المياه الآمنة، وإنما أصبحوا أيضاً يفقدون مهاراتهم التقليدية المتوارثة فى إدارة المياه، كما يتراجع دور المؤسسات المحلية المرتبطة بتلك الإدارة التقليدية.

فعلـــى ســـبيل المـــثال، عـــادة ما يتم إنشاء مضخات المياه بمساعدة الهيئات الحكومـــية وبتكاليف مدعومة، ولكن تهيمن عليها النخبة القروية فى أغلب الأحوال، والتى تقوم بعد ذلك ببيع المياه إلى الفلاحين الفقراء بأسعار باهظة. وإن التكلفة التى يتكبدها الفقراء ليست غير اقتصادية بالنسبة لهم فحسب، وإنما هم أيضاً أكثر الفئات تضـــررًا من الأمراض التى تتخلق فى الماء الملوث، والتى تنتشر فى العادة بسبب التدخل الزائد والمستهتر فى نظم المياه الطبيعية. وتتسبب هذه الأعباء الإضافية فى إرهاق للميزانيات الصحية الضعيفة أصلاً فى دول جنوب آسيا.

٧-لا مركزية إدارة المياه

تـــتركز القرارات الخاصة بإدارة المياه عادة فى أيدى الدولة، وليس الجماعات المحلـــية. وبيـــنما قد تكون مركزة إدارة المياه وتنميتها ناجحة فى تنفيذ مشروعات الرى وتوليد الكهرباء الضخمة وذات الكثافة الرأسمالية العالية، فإنها تفضى بالمقابل إلى إهمال بيروقراطى للاحتياجات المحلية.

ولمـــا كـــان معظـــم هذه المشروعات يتم تمويله عن طريق المانحين الدوليين ومروراً بالأجهزة الحكومية، فإنها تنطوى على خصام واضح مع المبادرات المحلية إزاء أزمة المياه وندرتها. وتعمل هذه المركزية لصالح أولئك الذين يحاولون تحويل مسألة المياه إلى مسألة أمن وطنى. ومن ثم فإن القرارات المتعلقة بالمياه يتم فصلها عن الاستخدامات الفعلية المباشرة للمياه. وهكذا فإن من يتخذون القرارات على ذلك المســتوى يعــانون أو يتسمون بالتبسيط الزائد والافتقار إلى الشفافية وغياب قواعد المساءلة.

ونظرًا لأن الموارد بطبيعتها غير ممركزة، فإن إدارة المياه وتنميتها يجب أن توضــعا تحت سيطرة الحكم المحلى، وأن تخضعا لمراقبة المجتمع المدنى. ولا شك أن تفويــض السلطة السياسية للإدارات غير المركزية سيؤدى إلى حفز قوى جديدة وخلاقة اجتماعياً، بما فى ذلك توسيع المشاركة والمبادرات والمشروعات المحلية.

٨-إنهاء تأميم المياه

لقــد قامــت دول جنوب آسيا بتأميم مياهها، وبخاصة الأنهار والبحار، حيث اعتبرت المياه داخلة فى حدود "ملكية الدولة" حتى وإن وضعت بشكل مؤقت ضمن صــلاحيات ولايــة ما. وإلى جانب ما ينجم عن هذا التأميم من تأجيج الصراعات والخصــومات بيــن الولايات والدول، فهو أيضاً يغذى الميول الريعية، مثلما يتضح فـــى حالة نهر الجانج فى شرق الهند، وهى المناطق التى ظهرت فيها أنواع جديدة من "سادة المياه".

أيضــاً، وفى إطار شغف الدولة بالإبقاء على المياه فى نطاق سيطرتها إلى حد تحويلهــا إلى مسألة أمن وطنى، فإنها تتجاهل -وبالتحديد- أولئك الذين يفترض أن تقــوم بحمايــتهم. فالدولة تركز اهتمامها الأكبر على تقنيات الحماية (أى مثلاً على السرية المظهرية ونشر القوات) أكثر من اهتمامها بالمياه الواجب حمايتها، وبالبشر الذين يستخدمونها!

وعادة ما يؤدى هذا إلى تطورات شاذة. فبينما يضطر الناس المتعطشون للمياه إلـــى الوقــوف بالساعات فى طوابير طويلة، أو يقطعون الأميال على أقدامهم بحثاً عــنها، تكــتفى الدولــة بحصـــر الكمــيات الكلية والاستمرار فى المجادلات حول الاحتياجات المائية.

فمـــثلاً بالنســبة للتساؤل عما إذا كانت قناطر "فراكا" قد آذت بنجلاديش أم لا، تقـــول الحقـــائق إنهـــا قد أدت إلى دمار جماعات كثيرة فى الهند الشرقية، وخاصة ولايـــتى بيهار والبنغال الغربية، إلا أن الإجابة عن هذا السؤال لا تزال من الأسرار الكبرى للدولة الهندية.

لقــد أصــبحت السدود الكبرى فى جنوب آسيا -على وجه الخصوص - من رمـــوز نضج الأمة وقوتها، حيث تعتبر أداة رئيسية "للتنمية الوطنية" ومع ذلك فإن الأوضـــاع التى نجمت عن هذه السدود لم تقض مضاجع دوائر صنع السياسات، بل علـــى العكس من هذا تماماً يعتبر أى انتقاد للسدود الكبرى، حتى من زاوية التشديد علـــى رفاه الأجيال القادمة، بمثابة هجوم على الأمة وأمنها والطريق الذى اختارته نحو التحديث.

وفى هذا ما يفسر لنا لماذا يقل قياس القدرة الإنتاجية والمنفعة من سد ما على أساس التكاليف والفوائد البيئية والاقتصادية والثقافية، وتقاس قيمته أكثر بمعايير مثل الحجم والاستثمار والعائد المالى والطول والارتفاع وعظمة التصميم.

وكم كانت فعالة تلك الدعاية المرتبطة بخطاب التنمية الوطنية واستحوذت على عقـــول وقلـــوب قســـم كبـــير مـــن المواطنين العاديين، وهم للمفارقة لا يثقون فى السياسيين والبيروقراطيين والمقاولين فيما يتعلق بالأموال، ولكن الأمر يختلف تماماً عند الحديث عن التنمية المائية.

ومن ثم لا مجال للتعجب إزاء عدم وجود مراجعة اجتماعية واقتصادية شاملة وحقيقية للمبادرات السابقة لتنمية المياه فى جنوب آسيا. بل إنه حتى فى الهند نفسها الـــتى بـــنى فيها حوالى ١٥٠٠ سد كبير لا توجد أية آلية لمراقبة إنشاء السدود، بما فـــيها حـــتى شـــركة وادى "دامودار" أو "بهاكرا- نانجال". بل إن المسائل الحساسة المرتبطة بإنشاء تلك السدود لم تطرح للنقاش للعام، سوى من جانب حماة البيئة.

وعلـــى ســـبيل المـــثال لا يوجـــد أى تفسير رسمى لعدم إقامة بعض السدود التكميلـــية فـــى وادى "دامودار"، ولماذا أصبح جزء كبير من الطاقة الكهربية التى تولدهـــا الشـــركة يتم بالأسلوب الحرارى وليس الهيدروليكى، وذلك ما دامت الدولة تصر على القول بأنه مشروع ناجح.

كذلـــك أدى تأميم مسألة المياه إلى نشأة وتبلور مواقف متضاربة وغير نزيهة امـــتدت حتى وسط الحركات المناهضة للسدود الكبرى. والغريب أن الكثيرين ممن يرفضون إنشاء سدود كبرى فى بلدان مجاورة (مثل قناطر "فراكا") هم أنفسهم الذين

يرغبون فى إقامة مشروعات مماثلة فى بلدانهم (مثل مشروع "كابتاى"). وكذلك فإن كثيريـــن ممـــن يرفضون إقامة مثل هذه المشروعات فى بلدانهم يلتزمون الصمت تماماً حينما يجرى إنشاء نظير لها فى بلدان مجاورة.

إن إنهـــاء تأمـــيم مسألة المياه يعنى بالدرجة الأولى تحريرها من قبضة الدولة الوطنية ومن إسار ثقافة الدولة.

٩-الحقوق والأنهار

مـــن الواجـــب صـــياغة الإطـــار القانونى لحقوق الأنهار، وأن تضمن الدولة والشـــعب حمايتها. وهى الحقوق التى تم تقنينها بالفعل بالنسبة للبحار والمحيطات. ففى إطار اتفاقية الأمم المتحدة بشأن قانون البحر، أصبح من "الواجبات العامة" على جمـــيع الـــدول الســـاحلية حمايـــة وصـــيانة الموارد والثروات الكامنة فى البحار والمحيطات، ليس فقط لأغراض الحفاظ عليها لأجيال المستقبل، وإنما أيضاً من أجل إعادة إنتاج الحياة نفسها. ومن الممكن الاستفادة من هذه الرؤية لدى تقنين الحق فى الأنهار.

وقد عرفت العصور الحديثة إلقاء كميات هائلة من النفايات البشرية والصناعية يومـــياً فى مياه الأنهار. وإلى جانب تسبب الأنهار الملوثة فى نشر الأمراض، فإنها ترفع أيضاً من تكاليف معالجة مياه الشرب. وتقول إحدى الدراسات إن ١١٤ مدينة لا يقـــل عـــدد ســـكان الواحـــدة منها عن خمسين ألف نسمة تلقى مخلفاتها فى نهر "الجانجـــا". وينطبق الشىء نفسه على الأنهار التى تمر بمدن مثل "كتماندو" أو "دكا" أو غيرهما من المدن والعواصم فى جنوب آسيا.

إن هـــذا يمـــثل عدواناً آثماً على الحضارة ممثلة فى أنهارها الكبرى، وحيث ينظر الملايين إلى الأنهار باعتبارها "مقدسة" وتستحق العبادة.

إن للأنهـــار حقوقـــاً – يجـــب احترامها؛ وفى مقدمتها حق الخلو النسبى من التلوث، وحماية البيئة الطبيعية لحياة الكائنات النهرية، وحق التدفق الحر – وإن فى حدود.

ومـــن المؤكد أن السدود والمصارف تتدخل فى هذه الحقوق، إذ تسمح القناطر والســـدود الكبرى بتقييد الحقوق والممارسات التقليدية أو العرفية للسكان المحليين أو الأصليين، كما تهدد الصور المختلفة للحياة النهرية.

وإذا كـــان هذا التدخل فى الأنهار قد أسهم فى التحديث وتوليد الكهرباء وإقامة منشـــآت الرى لصالح قطاع كبير من السكان، فبالمقابل أدى تغيير المسار الطبيعى للأنهـــار إلى كوارث فى أغلب الأحوال، ويتناسب حجم هذه الكوارث تناسبًا طرديًا مـــع نطـــاق التدخل. فمثلاً إذا كان الرى السطحى قد زاد من مشكلات مثل ملوحة الـــتربة، فـــإن الســـحب غـــير المنظم للمياه عن طريق السدود قد أدى إلى تجفيف المـــناطق الســـفلى فـــى أحـــواض أنهار كثيرة. وهو ما يعنى الاعتداء على النظم الاقتصادية والحيوية للناس، وفى النهاية خلق ظاهرة اللاجئين البيئيين.

١٠-نحو رؤية متكاملة

اتســـمت المقاربـــات المخـــتلفة لمسألة إدارة وتنمية المياه بالتشتت الكبير حتى الآن. فهـــى تـــتعامل مع البحار والأنهار والمياه الجوفية كموضوعات منفصلة عن بعضها البعض، إذ إنها بالأساس مقاربات "متمحورة حول الأرض".

ونعـــتقد أن إدارة المياه ينبغى أن تدور حول محور المياه ذاتها، أى أن تتبنى على الاعتراف بشمولية مسألة المياه ووظيفتها الضمنية فى الطبيعة.

كذلـــك تتطلب النظرة الشاملة إجراء تدخلات وتعديلات أساسية فى كل مراحل التعليم فيما يتعلق بدراسة موضوع المياه. ويظل التحدى الرئيسى هو تحقيق التكامل بيـــن العـــالمى والمحلـــى، وتبديل بنية وطبيعة أنماط صنع القرار، وتغيير السياق التعلـــيمى الذى تتخلق فيه هذه الأنماط، ليس فقط للسماح بقبول التعددية فى الآراء، وإنما أيضاً لإنتاج البدائل التى تعكس واقع المياه فى الطبيعة وفى المجتمع الإنسانى.

إن الانـــتقال إلـــى مســـتقبل أكثر أمناً بالنسبة للمياه يبدأ بإقامة حكم تشاركى، توافقى، ديمقراطى، وقابل للمساءلة.

ولقـــد كتبنا هذا الإعلان آملين أن يساعد فى تحرير الأجيال الشابة فى جنوب آسيا من الإكليشيهات والأفكار النمطية العتيقة، ومن ثم إعطائهم ثقة أكبر فى إمكانية تصور علاقات مستقبلية سليمة بين المياه والسلطة والناس، وعلى نحو أقل عرقلة.

حرب الماء في كوتشابامبا *

كارمن جوليبيتا بيريدو مونتانيو **

ترتبط مشكلة المياه في بوليفيا، كما في غيرها من بلدان أمريكا اللاتينية، بقوة بتنفيذ السياسات النيوليبرالية. وتصم الحكومات، التي تتمادى في خدمة المستثمرين، آذانها عن الاستماع لصرخات السكان، ولا تتورع عن قمع مطالبهم بالعنف والدم، في بعض الأحيان، للدفاع عن مصالح الشركات متعدية الجنسية. وفي مواجهة مشاكل رفع سعر الماء، والنقص في الخدمة والكميات الموردة، والتلاعب بالقانون من جانب الحكومة، اختار البوليفيون أسلوب العصيان المدني، بأشكاله المتنوعة، بهدف إسماع صوتهم، والدفاع عن مصالحهم. وتثبت حالة مواطني كوتشابامبا، أنه لحل مشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية، لا يجب الخضوع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية.

أولاً: اتحاد مستخدمي مياه الري في كوتشابامبا والظروف المحيطة به

يضم الاتحاد ما يقرب من ٥٠ ألف عائلة فلاحية، منظمة على شكل روابط، ونقابات، وجماعات للسكان الأصليين، وما يميزهم جميعاً هو حقهم في الماء الذي ينبع لديهم، سواء أكان مصدره بحيرة، أو بئراً أو نهراً. وتستخدم هذه المياه للاحتياجات المنزلية، والري، وأغلب مكونات البنية التحتية التي تستخدمها العائلات، هي من إنشائهم، ومن مواردهم الخاصة، والكثير منها بنيت من قرون، وحافظوا عليها على مر الزمان. وتحافظ العائلات على عادات وأعراف توزيع المياه فيما بينها، وعلى علاقاتها الاجتماعية لتنظيم الإنتاج الزراعي.

* مداخلة للقمة الرابعة "للفقراء السبعة"، في بروكسل، ٧-١٠ يونيو ٢٠٠٠.

** منسقة اتحاد مستخدمي مياه الري في مقاطعة كوتشابامبا، في بوليفيا.

وتستخدم المنظمات الريفية موارد المياه بوصفها ثروة اجتماعية من عطايا "الطبيعة الأم"، وهي تعتبر "الماء يساوي الحياة". وهي لا تقبل اعتباره سلعة كما يدعي حكام بوليفيا الخاضعون تماماً "لتوصيات" البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي اللذان يشترطان لمنح الدعم الاقتصادي لمشروعات مياه الشرب، والمعالجة الأساسية للماء، ضرورة تحويله لسلعة وخصخصته عن طريق فرض قوانين وعقود للمياه، رفضها سكان كوتشابامبا بالإجماع سواء منهم سكان المدن أو المناطق الريفية. وفي ظل هذه الاعتبارات، نظم اتحاد مستخدمي مياه الري في كوتشابامبا ابتداءً من عام ١٩٩٧، حلقات دراسية، وورش للمناقشة بهدف التوعية بالمخاطر التي تحيط بالماء، وبنوايا الحكومة في الخصخصة.

ومن الجدير بالملاحظة، أن المزارعين في المناطق الريفية يعملون في ظروف غير مواتية بسبب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها بوليفيا، تحت تأثير النموذج النيوليبرالي الذي فُرض منذ عام ١٩٨٥، والفساد المنتشر في الإدارة الحكومية، واستغلال الموارد الوطنية لحساب الشركات متعدية الجنسية. وقد فقد الآلاف من البوليفيين أعمالهم، ولا توجد عملياً أية حماية قانونية.

ثانياً: أسباب النزاع حول الماء في كوتشابامبا

١- منح امتياز شركة البلدية لتوزيع المياه، والمشروع متعدد الأغراض "ميسيكوني" للكونسورتيوم الدولي "مياه التوناري"

في بداية عام ١٩٩٩، وبهدف تنفيذ مشروع ميسيكوني متعدد الأغراض، الذي يعمل على سد النقص في مياه الشرب في مدينة كوتشابامبا، وكذلك مياه الري لوادي كوتشابامبا المركزي، ولتوليد الكهرباء، بادرت الحكومة بطلب غير قانوني لتقديم عطاءات، بعد أن ألغت مناقصة سابقة. وقد أعطت عقداً مباشراً بامتياز لمدة ٤٠ عاماً للكونسورتيوم الدولي "مياه التوناري" المكون من شركات "إنترناشيونال ووتر ليميتد"، و"أبنجوا لخدمات المدن"، وبعض الشركات البوليفية. وأهم ما جاء بهذا العقد، ما يلي:

١. يحدد ثمن بيع المياه على أساس القيمة الدولارية، ويعدل طبقاً لمؤشر أسعار سلع الاستهلاك في الولايات المتحدة.

٢. جميع منشآت توزيع مياه الشرب في منطقة الامتياز، والمنشأة بموارد السكان، وتعاونيات المياه المحلية، والروابط، واللجان تؤول للكونسورتيوم دون مقابل.

٣. على الرغم من أن مياه الشرب، ومياه الري، والطاقة الكهربائية تكون القطاعات الثلاثة لمشروع ميسيكوني، فإن عقد الامتياز لا يشير بالمرة لا للري ولا للطاقة الكهربائية.

٤. أُنشئ الكونسورتيوم برأسمال قدره ١٠ مليون دولار، ولكن تنفيذ المشروع تكلف ٣١١ مليوناً مما يعني أن تكاليف المشروع ستعوض من زيادة الرسوم على استهلاك المياه. وهكذا يحقق الكونسورتيوم أرباحاً كبيرة دون استثمار أي شيء.

٥. يقضي العقد بعدم رفع الرسوم بأكثر من ٣٥%، ولكن من البداية ارتفعت الرسوم بمقدار ٤٠٠% دون أي تحسين في الخدمة.

٦. يضمن العقد الاحتكار للكونسورتيوم، بمعنى أنه غير مسموح لأية هيئة محلية بأن تجد لنفسها مصدراً خاصاً لمياه الشرب.

٢. اعتماد القانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء الشرب والصرف الصحي.

في أكتوبر ١٩٩٩، أقرت الأحزاب الحاكمة، وبتأييد حزب المعارضة الرئيسي، القانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء للشرب والصرف الصحي، دون أي تشاور مع منظمات المجتمع المدني، وذلك بهدف إسباغ الشرعية على عقد الامتياز الممنوح لكونسورتيوم مياه التوناري، الذي سبق وأن انتقدته جماهير المدن والريف في مقاطعة كوتشابامبا.

وهذا القانون يعتبر الماء سلعة، وينشئ جهازاً للإشراف على الماء، ويضع النظام لعقود الامتياز لتوفير هذا المورد. ويفرض هذا القانون على جماعات السكان الأصليين، والجماعات الريفية التي تستخدم ماء الري، واللجان، والروابط، والتعاونيات المحلية، أن تحصل على ترخيص لمدة خمس سنوات، تحت رقابة جهاز الإشراف الذي يمكنه التدخل في أي وقت. وهذا معناه فقدان الضمان لاستمرارية مورد المياه للجماعات المحلية، التي تتعرض لمخاطر تدخل شركة الالتزام إذا ما كانت تدخل ضمن منطقة الالتزام.

ووفقاً لهذا القانون، ففي المناطق التي يزيد عدد سكانها عن ١٠ آلاف، ستختفي الروابط المحلية، ولجان الماء، والتعاونيات، لأنها لن تستطيع منافسة الشركات الكبيرة في المناقصات العامة للحصول على الالتزام بتقديم خدمة مياه الشرب. وبمجرد حصول الشركة على الالتزام تصير هي الجهة الوحيدة المسموح لها بتقديم الخدمة.

كذلك يقضي القانون رقم ٢٠٢٩، بالآتي:

- يمنح الامتياز باحتكار الخدمة لمدة ٤٠ عاماً للشركات الخاصة، والتعاونيات الكبرى، والشركات الحكومية؛
- تعدل رسوم الخدمة شهرياً طبقاً لسعر تعادل الدولار؛
- يتحمل المستهلك لا الملتزم الضرائب إذا وجدت؛
- تتقدم الشركات الملتزمة باقتراحاتها للتسعير لجهاز الإشراف على التنقية الأساسية الذي من حقه اعتمادها أو رفضها؛
- يعتمد جهاز الإشراف عقود الالتزام دون عرضها على السكان المعنيين، أو أخذ آرائهم بشأنها؛
- يمنح جهاز الإشراف عقود امتياز لجميع المرافق مثل الري، والكهرباء، والمناجم، وغيرها.

ثالثاً: إنشاء التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة

كنتيجة للاستياء العام الذي أثاره صدور القانون رقم ٢٠٢٩ بشأن مياه الشرب والصرف الصحي، الذي لا يحقق الأمن القانوني لموارد المياه للجماعات الريفية، أو لسكان المدن، كما لا يتمشى مع عاداتهم وتقاليدهم، تكونت جمعيات مدنية في المقاطعات تحت رعاية اتحاد مستخدمي مياه الري. وفضلاً عن ذلك، فقد عبر سكان كوتشابامبا الخمسمائة ألف عن استيائهم من عقد الامتياز الممنوح لكونسورتيوم مياه توناري، بتنظيم أنفسهم في منظمات مثل لجنة الدفاع عن الاقتصاد العائلي، ومركز العمل في المقاطعة، وغيرها. وهكذا نشأ في نوفمبر ١٩٩٩، "التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة" (التنسيق) بمشاركة جميع قطاعات المجتمع في المدينة، وفي عواصم المراكز، والمناطق الريفية، بهدف تحقيق ما يلي:

- إلغاء القانون رقم ٢٠٢٩؛

- فرض مراجعة سنوية لعقد الكونسورتيوم مياه توناري؛
- السـعي لتحقيق توافق في الرأي بين جميع القطاعات بشأن القانون المنظم للحصول على الماء.

وفـي بدايـة المناقشـات مـع ممثلي الحكومة، والمشرف على تنقية المياه، والـوزراء، والنواب والشيوخ، جادلوا جميعاً بأنه إذا لم يحافظوا على نص وروح العقد والقانون القائمين، فإن صندوق النقد الدولي سيسحب تمويله لمشروعات التنقية الأساسـية للمـياه، وقـدره ٤٥ ملـيوناً من الدولارات، وهكذا دافعوا عن مصالح الكونسـورتيوم مـياه توناري. وقد أثبت الفريق الفني التابع "للتنسيق"، والمكون من مـديريـن ومهنييـن متخصصـين، أن العقد المشار إليه غير قانوني، وأن القانون ٢٠٢٩، غير دستوري، وأنهما كليهما يتعارضان مع مصالح الدولة البوليفية.

رابعاً: النزاع الاجتماعي

وفـي نوفمبر ١٩٩٩، نظم التنسيق أول مسيرة سلمية، اشترك فيها عدد كبير مـن مستخدمي مياه الري، والمنظمات في المقاطعات. وفي ١١ يناير ٢٠٠٠، عبر السكان في المدن والريف عن رفضهم لتصلب الحكومة في مواجهة المطالبة بإلغاء القانون رقم ٢٠٢٩، بتنظيم مسيرة احتجاج كبرى، انتهت بالقمع البوليسي العنيف.

وفـي يـوم ٤ فبراير، نظم التنسيق "الاستيلاء الرمزي على مدينة كوتشابامبا" كنوع من الضغط، والاحتجاج. وكان رد السلطات عسكرة المدينة، والقمع الوحشي لجميع المنظمات المدنية والريفية. واستمرت المواجهات خلال الأيام التالية، ونزلت الجماهـير إلى الشوارع لمواجهة قوات القمع، وشُلت الحركة تماماً في المدينة التي حاصرتها المنظمات الريفية والمدنية.

وكنتيجة لضغط الفلاحين، وسكان المدينة، وبتدخل من كبير الأساقفة الكاثوليك تيتو سولاري، اضطرت الحكومة إلى توقيع اتفاقية مع التنسيق، بعد أن أدت حركة الاحـتجاج إلـى جرح ٢٢ شخصاً، وتوقيف ١٣٥ آخرين. ووفقاً للاتفاق، تعهدت الحكـومـة بـتعديل عقـد "مياه توناري"، وإصدار قانون جديد بتعديل القانون رقم ٢٠٢٩، بالاشـتراك مـع المـنظمات الريفية، ومستخدمي مياه الري، وغيرها من المـنظمات المشـتركة في التنسيق، وبتجميد الزيادة في رسوم المياه في أثناء فترة المفاوضات.

وبعد مظاهرات فبراير، ضاعف أعضاء التنسيق من الجهود للدفاع عن وجهة نظر السكان في المفاوضات. ومع ذلك لم تحقق جهود اللجنة الفنية المشكلة لهذا الغرض، الآمال المعقودة، لأن ممثلي الحكومة تصلبوا في الدفاع عن التعاقد مع "مياه توناري". وفي المقابل، حرر فريق التنسيق المكون من مستخدمي مياه الري، والخبراء المهنيين، مشروعاً لتعديل القانون ٢٠٢٩، نوقش مع أعضاء البرلمان عن كوتشابامبا، وكانت حججهم دامغة لا تقبل الرفض.

ونظراً لغياب رد فعل من جانب الحكومة، نُظمت مسيرة أخرى يوم ٤ مارس، وقد ضوعفت قوات الشرطة لمواجهة هذه المسيرة. وقررت الجماهير تنظيم استفتاء شعبي يوم ٢٦ مارس، لوضع الأسس لحلول نهائية. وقد شارك ١٠٠ ألف من السكان في الاستفتاء الذي توصل للنتائج الآتية: ١) إلغاء التعاقد مع كونسورتيوم مياه توناري؛ ٢) تعديل القانون رقم ٢٠٢٩؛ ٣) لا يجوز خصخصة المياه.

خامساً: المعركة النهائية

واستناداً إلى نتائج الاستفتاء الشعبي، نظمت المنظمات المشتركة في التنسيق صفوفها من أجل المعركة النهائية دفاعاً عن الماء: شَل الحركة بالكامل في جميع شوارع المنطقة لأجل غير محدد، ابتداءً من ٤ أبريل. وفي يوم ٥ قامت جماعة باحتلال رمزي لمكاتب، ومحطة المعالجة التابعة لمياه توناري، وفي اليوم التالي حدثت مواجهات جديدة بين الجماهير وقوات الشرطة والجيش. وعند عقد اجتماع في مقر قيادة الشرطة في المدينة لمناقشة الحل للمشكلة، أُلقي القبض على قادة التنسيق، إلا أنه أفرج عنهم في اليوم التالي خوفاً من رد فعل الجماهير المعبأة للمواجهة.

وفي يوم الجمعة ٧ أبريل، استمرت الإضرابات والمواجهات، وأعلنت سلطات المقاطعة باسم الحكومة أن "مياه توناري" سترحل عن بوليفيا، فانفجرت الجماهير في فرح غامر، ولكن تبين أنها كانت كذبة حقيرة. وفي مساء اليوم ذاته، أعلنت الحكومة حالة الحصار، وقُبض على زعماء المدينة والمراكز في منازلهم، واحتجز آخرون في أماكن سيئة، واضطر آخرون للاختباء عن السلطات.

وكان رد الفعل سريعاً، فاجتاح الآلاف من الفلاحين (رجالاً ونساء) المدينة، ومعهم الجامعيون، والمهنيون، والمدرسون، والعمال، والتجار، شباباً وشيوخاً، واحتلوا الميدان الرئيسي في كوتشابامبا ليعلنوا احتجاجهم ضد الحكومة. وترتب

علـــى عـــنف موقف الحكومة، أن سقط العشرات من الجرحى، وقُتل مراهق عمره ١٦ عاماً (فيكتور هوجو دازا) على يد أحد قناصة الجيش، الأمر الذي يمثل انتهاكاً لأبسط حقوق الإنسان.

ووضـــعت الجماهـــير حـــداً لحالة الحصار، وانتشرت المتاريس في المناطق الريفـــية، حيـــث يقف وراءها بشكل أساسي مستخدمو مياه الري، وترتب على ذلك شلل شبه كامل للجهاز الإنتاجي في البلاد. وأمام غياب أية قدرة على الحكم، وتحت ضـــغط قوي داخلي ودولي، قرر ممثلو الحكومة التفاوض مع أعضاء التنسيق الذين تمسكوا بأهدافهم الرئيسية.

ومطالبـــنا هـــي: أن يرحل "كونسورتيوم مياه توناري" عن بوليفيا؛ وأن يعدل الـــبرلمان القـــانون رقم ٢٠٢٩، بشأن ماء الشرب والري وفقاً للوثيقة التي حررها مستخدمو مياه الري، طبقاً للمبادئ الآتية:

١. الماء ثروة اجتماعية؛

٢. تلغى كلمة "امتياز" لتحل مكانها كلمة "تفويض الشركات"؛

٣. إعـــداد ســـجل يشمل الجماعات الريفية للسكان الأصليين، وأساليب عملهم كمستخدمين لموارد المياه لزمن غير محدود؛

٤. تُمـــنع الاحـــتكارات، ويُضـــمن تكلـــيف اللجـــان المحلـــية، ولجان الماء، والتعاونـــيات الصـــغيرة بالقيام بخدمات المياه في مناطق الامتياز، أي إلغاء احتكار الملتزمين؛

٥. منح الترخيص للمنظمات المحلية التي تمتلك موارد مياه للشرب خاصة بها لمدة غير محدودة، أي طوال مدة عمل المنشآت؛

٦. لا ربط بين الرسوم وتقلبات الدولار؛

٧. تقوم الشركة التي توفر الخدمة بدفع الضرائب المستحقة؛

٨. يحـــدد جهاز الإشراف الرسوم بعد التشاور مع الإدارات البلدية، والمجلس الاستشـــاري للجنة الرقابة الأهلية، وهي منظمة تمثل المجتمع المدني. ويجب اتباع الإجراءات ذاتها عند إرساء العطاءات العامة، وتوقيع العقود؛

٩. لا تخضـــع الجماعات الريفية، والسكان الأصليين، مع عاداتها، وأعرافها، وكذلـــك الأنظمـــة المحلـــية البديلة التي لها موارد بديلة لمياه الشرب، لتدخل جهاز الإشراف؛

١٠.جهـــاز الإشـــراف وحده، هو الذي يعطي التفويض لاستخدام وتوريد مياه الشرب، دون أن يتدخل في الاستخدامات الأخرى مثل الري والمناجم.

ونطالـــب كذلـــك، بإعـــادة جمـــيع الـــزملاء المبعديـــن، والإفراج عن جميع المحتجزيـــن. ولأخـــيراً، نطالب بدفع تعويض لأسرة الشاب المقتول، والجرحى في الحرب من أجل الماء والحياة.

لقـــد ســـاعدت الأهـــداف التي صاغتها جماهير كوتشابامبا على توحيد سكان المديـــنة وتضـــامنهم في مواجهة الشقاء، والجوع، والبؤس، الذي تعاني منه البلاد، وفي مواجهة الجرحى، والقتلى، والمعاملة الوحشية من جانب الحكومة التي أرسلت القناصـــة فـــي الشـــوارع للدفـــاع عن مصالح الشركات متعدية الجنسية، وبعض القطاعات المحلية.

وتواجهـــنا اليوم معركة كبرى وهي إيجاد الحل لمشكلة الماء في كوتشابامبا. والـــيوم، يعمل التنسيق من أجل الدفاع عن الماء والحياة، على إيجاد هذا الحل، ولا يســـاورنا شـــك فـــي حدوث معارك أخرى قبل تحقيق ذلك. وقد أثبتنا قدرتنا على العـــثور علـــى حلول لمشاكلنا دون قبول "توصيات" المؤسسات المالية الدولية، وقد دافعـــنا عن كرامتنا كبوليفيين. ونحن واعون بأننا نواجه الأحزاب الحاكمة، وكذلك المعارضـــة، المدافعيـــن بلا مناقشة عن النموذج النيوليبرالي، والعولمة التي أوقعت شعبنا في أزمة اقتصاديةً اجتماعية لم يسبق لها مثيل في تاريخ البلاد.

وهـــناك حاجـــة لـــرؤوس الأموال الأجنبية في بلادنا، ولكننا نحتاج إليها لكي تُستثمر فعلاً، لا للتفاوض من وراء ظهور البوليفيين. لقد أعلنت الحكومة البوليفية، والســـفارة الأمريكية في وسائل الإعلام، أن المعارك التي نشبت في كوتشابامبا من أجـــل الماء، سوف تبعد المستثمرين الأجانب، ونعتقد فعلاً أن أولئك الذين يسيرون على خطى الكونسرتيوم الدولي "مياه توناري" سيفكرون مرتين قبل تكرار مثل هذه المحاولة.

وبعد سنوات من الخمول الذهني في مواجهة هذا النظام الاقتصادي الذي حولنا إلى جماعة من الفرديين عديمي الإحساس، يعود الأمل للظهور. وعندما نتحد يمكننا النضـــال مـــن أجل ظروف أفضل للحياة. والموارد الطبيعية هي إرث مشترك من الطبـــيعة، وعلـــى البشـــرية جمعاء أن تحميها. وعلى البشر أن يبحثوا عن نموذج اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية الحقة.

في بيرو، الماء يساوي الذهب

إتيين دورت *

تضم بيرو عدداً من المناطق الطبيعية التي لكل منها مشاكله الخاصة. فعلى الجانب الباسفيكي حلت المشاكل بإقامة السدود الكبرى مع ما تسببه من نتائج سلبية تقنية واجتماعية. أما على الجانب الأطلنطي، فلا يجد التلوث الناتج عن صناعات التعدين، والصرف من المدن أية حلول فعالة. وفي المقابل، نجحت الخطط التي اتبعت في أحواض الأنهار الصغرى. وفي منطقة بحيرة تيتيكاكا، أعطى تأهيل التقنيات التقليدية لاستخدام الموارد المائية، نتائج طيبة. فالحاجة ماسة إذن لتطوير سياسة بيئية حقيقية لمواجهة هذه المشاكل.

قبل الحديث عن مشاكل بعينها سنستعرض المناطق التي تتكون منها البلاد.

أولاً: الماء "للبتشاماما" أو الأرض الأم

تنقسم بيرو إلى عدد من المناطق الطبيعية الكبرى، وهي: بحر جراو الذي يمتد لمسافة مائتي ميل بحري، أي المنطقة الاقتصادية الخاصة للصيد؛ وساحل الباسفيكي الذي يضم حوالي ثلثي عدد السكان (ونصفهم يقيم في العاصمة ليما)؛ وسلسلة جبال الأنديز التي توفر نصف كمية الغذاء الوطني، ويسكنها أقل من ثلث سكان البلاد؛ وأمازونيا التي تضم ثلثي مساحة البلاد ولا يسكنها سوى عُشر عدد السكان.

وتغذي البلاد بالمياه ثلاثة أحواض أنهار:

– وأضيق هذه الأحواض هو حوض الباسفيكي الذي يضم ٥٣ نهراً تجري على السفوح الغربية للأنديز (مناطق جافة، وشديدة الجفاف)، مع دلتا ساحلية. وتكتسب أهميتها من وفرة الأمطار للري، وقرب المدن والقرى التي يباع فيها الإنتاج.

---

*عالم اجتماع بيئي، من أصل بلجيكي يعمل في بيرو.

- وأكــبرها هــو الحوض الأمازوني الذي يهبط من الواجهة الشرقية لسلسلة جبال الآنديز (وبركان ميسمي في أريكيبا)، وحتى الأطلنطي، وتتراوح كمية المطر السنوية بين ٤٠٠ و ٧٠٠ مم. في سلسلة الجبال (شبه جافة)، وتزيد عن ١٠٠٠ مم. في الغابات (الاستوائية المطيرة)، وتضم ٤١ رافداً.

- وأعلى هذه المناطق هو حوض بحيرة تيتيكاكا في الهضبة العليا (شبه جافة وجافــة)، وتقــع بين بيرو وبوليفيا، وتضم ٩ أنهار، وتتراوح كمية المطر بها بين ٤٠٠، و ٧٠٠ مم.

١ -واجهة الباسفيكي

المنطقة الطبيعية الأولى في بيرو هي بحر جراو في المحيط الباسفيكي بصفته خزاناً للمياه، ومصدراً للغذاء ابتداءً من البلانكتون [العوالق]، فالقشريات، فالأسماك، حــتى الثدييات البحرية [الدرافيل والحيتان]. وحتى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضــي، كانــت تشــيمبوتي أكبر ميناء للصيد في العالم من حيث إنتاج مسحوق الأسماك، والمنتجات الزيتية المستخرجة منها. ولكن الصيد الجائر، وتجاهل فترات حظــر الصــيد للســماح بتكاثر الأسماك، أدى لتدهور مكانتها في السوق العالمي، وكذلك بالنسبة لاستخدام العمالة المحلية.

ويوجــد في حوض الباسفيكي، حوالي خمسين نهراً ذات تصرف ثابت بدرجة أو بأخــرى تــروي عدداً من الواحات في ساحل صحراوي بطبيعته. ولضمان ري كــاف، ومستمر طول العام، أقيم عدد من السدود الكبرى التي سمحت بالتوسع في الــري طوال العام، لزراعات مثل قصب السكر، وأنواع من القطن، وحلت محلها، أو إلــى جانبها زراعات الأرز والأسباراجوس وهي جميعاً زراعات تستهلك الكثير من مياه الري.

ولضــبط تصــرف نهــر جاييــتو سييجو، أقيم في السبعينيات سد ضخم عند منتصــف ارتفــاع واجهة الآنديز. وأصبح الجزء الأعلى من الحوض يعتمد أساساً علــى الأمطــار، في حين تحصل المناطق الوسطى والدنيا على الماء بوفرة، ولكن بأقل مما يكفي لضمان تغذية القنوات الرئيسية طوال الوقت. والخزان ذاته يتعرض للإطمــاء بمعــدل يســاوي ضعف المقدر عند التصميم، وذلك بسبب تعاقب ظاهرة

النينيو* بأسرع من المعتاد، وزادت ملوحة التربة في السهل الساحلي بسبب الإفراط فـــي الري. وهذا معناه أن المشروعات الكبرى تخلق من المشاكل الجديدة أكثر مما تقـــدم مـــن حلول، والأوضاع مشابهة في الشمال في مشروع الري "تشيرا بيورا"، وفي الجنوب في مشروع ماخِس.

٢-الواجهة الأطلنطية

١)التلوث بسبب المناجم وصرف المدن: حالة نهري المانتارو والإيتشو

يمكـــن متابعة آثار النشاط الإنساني على مجاري المياه في مناطق الوديان في الأنديـــز، حيـــث تساهم كل من مصانع تنقية خامات المناجم، والمصانع، والصرف الصحي من المدن، بقدر كبير من التلوث الدائم للمياه. وبالنسبة لنهر المانتارو توجد مشـــكلتان: الأفـــران العالـــية في لا أرويا، وفضلاتها السامة الملوثة للزراعة على شاطئ النهر، ومحطة الكهرباء المائية سانتياجو أنتونييز دي مايولو، ورستيتوسيون التي تنتج حوالي نصف الطاقة الكهربائية المائية للبلاد. ولا تستفيد من ذلك مقاطعة هوانكـــا فيلـــيكا، وهي أفقر مقاطعات البلاد، حيث تدفع أعلى ثمن للطاقة الكهربائية بســـبب قلة عدد المشتركين! وفي عاصمة هذه المقاطعة، أجريت حملة لتطهير نهر الإيتشو بمساعدة طلبة الثانوي، ولكن لم تمتد الحملة لمعالجة قمامة المدن.

ومجـــاري المـــياه التـــي تحدثنا عنها هي المثل الواضح على إهمال السلطات العامـــة المركزية منها والمحلية، وكذلك الشركات الكبرى سواء من القطاع الخاص أو العـــام. وقـــد صار النهر مكاناً للتخلص من مخلفات النشاط على شاطئيه، ولذلك صـــار مكاناً لا يمكن الاقتراب منه بسبب قذارته. ومع ذلك، يتابع الفلاحون نشاطهم التقلـــيدي مـــنذ آلاف الســـنين في تطهير الطرق والقنوات، وفي تنظيم أعمال الري حســـب الزراعات والعائلات، كما يناقشون في اجتماعاتهم العامة القرارات المهمة، أو اتخـــاذ العقوبات، لضمان حسن سير العمل داخل الجماعة، أو بينها وبين الهيئات الخارجية.

---

*النينيو ظاهرة طبيعية لتغير متكرر في المناخ تحدث عادة قرب عيد الميلاد، ولكن شدتها تزايدت في السنوات الأخيرة.

٢) تحسين الري في سلسلة الجبال وفي الغابات

منذ زمن بعيد، يضع موجهو الانتقاد لمشروعات الري الساحلية الكبرى، في مقابلها، قلة الاستثمارات العامة، رغم أهميتها، في تحسين أحوال الري للمنتج الفلاح الصغير في داخل البلاد. وتحصل خطة "تحسين الري في الجبل" على دعم وكالة التعاون الألمانية، وأقيمت ستة مشروعات إقليمية صغيرة (٣ منها في مقاطعة كوسكو تضم كل منها حوالي عشرة أحواض، و٣ في مقاطعة أبوريماك تضم كل منها حوالي ستة أحواض)

وفي حالة خطة تحسين الري في الجبل إنكا، توصل التقييم إلى النتائج التالية:

١. لقد حققت مشروعات خطة تحسين الري في الجبل إنكا جزءًا طيباً من الأهداف العامة المحددة للخطة. ومن أول النتائج زيادة كمية المياه المتوافرة للري، مما أدى لتوزيع منتظم للماء، وفترات ري أكثر؛

٢. ارتفعت كثافة استخدام الأرض بشكل ملحوظ، وذلك بفضل الزيادة في مياه الري، وظروف المناخ وحالة التربة؛

٣. هناك زيادة ذات مغزى في الإنتاج الزراعي، وكان ذلك، في مشروعات أوروبامبا، والشاطئ الأيمن، بفضل زيادة كثافة استخدام الأرض. وحدث ذلك رغم الظروف غير المواتية اقتصادياً للفلاحين (فيما يتعلق بالسعر الحقيقي، وخدمات الائتمان، ونقل التكنولوجيا).

٤. يزداد معدل التغيير التكنولوجي عندما يتوافر عنصرا الماء/السوق، وهو ما حدث في حالة زراعات الخضر للسوق على الشاطئ الأيمن. وفي أوروبامبا، حدث توسع كبير في زراعة الفاكهة والخضر.

٥. تحافظ هيئات إدارة الري على البنية التحتية للمشروعات بشكل مناسب، وهي تقوم بواجبها في توزيع الماء، وفي الحد الأدنى من أعمال الصيانة والإصلاح. وفي الواقع فإن القيمة الصغيرة التي تدفع مقابل الحصول على الماء لا تكفي لتغطية تكاليف أية إصلاحات رئيسية للبنية التحتية، أي لضمان استدامة الخدمة، وهي تعتمد حتى اليوم على المساعدات الخارجية؛

٦. أدى حسن أداء هيئات إدارة المياه، وتوافر الكميات الكافية منها، لتقليل النزاعات بين المنتفعين للحد الأدنى، ولا يُعطى عادة لهذا الأثر الاجتماعي ما يستحقه من تقدير؛

٧. ساعد تحسين نظام الري (الإدارة والبنية التحتية)، على حدوث توفير في اليد العاملة، فتوافر الماء اللازم لكل قطعة أرض، والتدريب على الري لكل قطعة، ساعد على تقليل زمن الري، وبالتالي التوفير في استخدام اليد العاملة؛

٨. تتغير الربحية الاقتصادية وفقاً لحالة التربة، وسهولة الوصول إلى السوق، ومع ذلك، فحتى في حالة تحقيق نتائج اقتصادية متواضعة، شعر المستخدمون بتحسن في الإنتاج.

ثانياً: بحيرة تيتيكاكا

قضايا الموارد المائية، والإنتاج والإنتاجية، سواء في الزراعة، أو تربية الماشية، ذات أهمية حيوية، ويومية، في مناطق الهضاب العليا في جنوب الآنديز، فكيف يمكن المحافظة على موارد المياه؟ وكيف يمكن استخدام المياه لتخفيف مصاعب المناخ؟ وكيف يمكن تحقيق أحسن علاقة بين النبات والماء، بين المرعى والماء، وبين الماء والسكان بصفة عامة؟ إن نظام "الوارو وارو" (الحقول الواسعة، المرفوعة المستوى، والمحاطة بقنوات الري)، هو استجابة قديمة لجميع هذه التساؤلات، وهي إجابة مناسبة تكنولوجياً.

ونظراً لأن الهضبة المرتفعة تتعرض لأمطار غير ثابتة الانتظام، فإن الغرض من نظام الري هو ضمان الاحتياطيات اللازمة للري وليس زيادة المساحات المروية. والهدف هنا هو استخدام المياه لتجنب الخطر الكبير للصقيع في موسم الحصاد، والتخفيف من أثره في موسم نمو النبات. وقد حققت تقنية "الوارو وارو" نتائج طيبة في هذا المجال.

وقد نفذت أكثر من ١٥٠ جماعة فلاحية أعمال إصلاح الأرض المروية في بيرو، وفي الوقت الحالي تطبق التقنيات التقليدية في مساحة تزيد عن ١٠٠ ألف هكتار، وهناك ١٥٠ ألفاً أخرى مرشحة لذلك. والواقع أن ٧٥ ألف هكتار تمثل زيادة محسوسة في المساحات المزروعة، وبالتالي إضافة ذات وزن للأمن الغذائي لسكان الريف والحضر في المنطقة.

فإذا أردنا النظر في العناصر ذات التأثير على الأمن الغذائي لتبين أن الماء من أهمها، فهو بمثابة الدم للأرض. ومن هنا أهمية أنظمة الري في أي اقتصاد ريفي. وقد تأقلم الإنسان مع البيئة فلجأ إلى أنظمة مختلفة للري مثل الري بالغمر، أو بالرش، أو بالتنقيط، وهكذا استفاد الإنسان من علوم الأرض فوضع قواعد

الزراعة الحديثة. وفي الوقت نفسه، "فالثورة الخضراء" هي المعيار لإساءة استخدام التدخل الجيني، ونقل التكنولوجيا.

في القرن الماضي، حذر رينيه دومون قائلاً: "نحن نتجه نحو المجاعة"، ولكن نظراً لسرعة التدهور الحالي في الموارد المائية، فالأقرب للواقع أن نموت عطشاً لا جوعاً! ومع ذلك، هناك حلول تسمح بتحقيق الإجابة الاجتماعية والتقنية المناسبة، كما تثبت ذلك خبرة بيرو. وتطوير سياسات بيئية مناسبة تسمح بذلك.

وفي الواقع، فلكي نستعرض الصورة العامة حيث يكون الماء أحد العناصر القائدة للتنمية، يجب أن نستخلص الدروس المستفادة من الخبرة المتجمعة، وأن نبحث عن الحلول الناتجة من التقاء العلوم الطبيعية، والعلوم الإنسانية. ومن هذا المنظور، تتدخل السياسات البيئية من أجل إدارة مختلفة للموارد طبيعية كانت أم إنسانية، ثقافية أم مالية، دبلوماسية أم بيئية. ومع تنوع الموارد الطبيعية في البلاد، يمكن اتباع سياسات النهب على الطريقة الاستعمارية، حتى بعد سنوات من الحياة الجمهورية، بدلاً من اتباع سياسة التنمية المستدامة القائمة على أساس إدارة رشيدة تعمل على المحافظة على هذه الموارد وحمايتها.

وحتى قبل الغزو الاستعماري، عندما كان الإنكا يعتبرون كوسكو مركز العالم، كانت تثور النزاعات بين السكان الأمريكيين الأصليين، والتي كانت تنتهي إما بإقامة تحالفات، أو بخضوع البعض. ومع اكتشاف الموارد في أمريكا، أخذ الغزاة ينهبون المعادن الثمينة، ويدمرون الموارد الموجودة دون أية مراعاة لاعتبارات إنسانية أو بيئية. واليوم تجوس الشركات متعدية الجنسية، برؤوس أموالها، وتكنولوجياتها، وعمالها، عبر الحدود غير عابئة بحقوق الإنسان، أو قواعد اللعبة، فيما عدا قاعدة الربح. ومن حسن الحظ، أنه اليوم، بعد بدء الألفية الثالثة، ترتفع الصرخات محذرة من أخطار الإدارة غير الرشيدة للكوكب، ويجري البحث عن طرائق بديلة تسمح بالحياة في انسجام بين الزراعات والناس، بين الحياة الحيوانية والنباتية، وتتعامل مع الماء كمصدر الحياة على الأرض.

المراجع (وجميعها بالإسبانية)

- الفريق الدائم لأبحاث الري، "إدارة المياه والأزمة المؤسسية"، ليما، ١٩٩٣.
- ألولان، وإيبرهارت، "الري في الآنديز"، الإكوادور، كامارين، ١٩٩٨.
- بولنز، ودافيلا، "التصورات بشأن العدالة والمساواة في الري الريفي"، هولندا، فان جوركوم، ١٩٩٨.

الماء مصدر الحياة، والصراعات بين جماعات الآنديز في الإكوادور *

أليني آرويو كاستيّو **

الماء هو مصدر الحياة للجماعات التي تعيش في جبال الآنديز في الإكوادور، وأيـــة إساءة في تقاسمه أو استخدامه قد تؤدي لصراعات عميقة، بل عنيفة، بين تلك الجماعـــات. وإذا كانت الدولة هي، من الناحية النظرية، المسئولة عن هذا المورد، فـــإن إدارتـــه اليومية تعود للجماعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، وبعض الهيئات المتخصصة. وساعد التعاون بين هذه الجهات الثلاث، ضمن عوامل أخرى، علـــى تطوير مشروعات للري، وتقاسم المياه، بين جماعات "يوراك ياكو"، و"باتان بويلا". ولمواجهة الأزمات المتأصلة في عمليات تقاسم وإدارة هذا المورد، كان من الضـــروري العـــودة إلى المعرفة التقليدية للسكان الأصليين، وتاريخهم، وارتباطهم بالماء، إلى جانب النواحي القانونية، والتقنية للموضوع.

من المعتاد أن نسمع الفلاحين في مناطق الآنديز يقولون: "الماء هو الحياة"، أو "يمكـــن للإنسان أن يرتكب جريمة قتل من أجل الماء". وتقاسم المياه كان دائماً أحد أسباب الصراع، ولذلك فمن المهم لمؤسسات التنمية المشتغلة بمشروعات الري، أن تتقن، وتمارس استراتيجيات التفاوض، وإدارة الصراعات.

الماء في أغلب أنظمة الري، مورد نادر يجب إحسان استخدامه، وفي كثير من الأحـــوال، يتمـــتع المستخدمون قرب المنبع بكميات وفيرة منه، في حين لا يحصل المســـتخدمون فـــي الأحـــباس الدنيا على ما يكفيهم. وتتفاقم المشكلة عند انخفاض مســـتوى المـــاء، حيـــث يصير ماء الري الضمان الوحيد لحياة الزراعات في فترة

---

*مقال نشر في مجلة Ruralter، العدد ١٨، ١٩٩٩، ص ١٧-٤٤ (بالإسبانية).

**عالم اجتماع إكوادوري، بالمركز الدولي للتعاون في التنمية الزراعية.

الجفاف. وفي غياب نظام عادل لمناوبات الري يكون محل اتفاق عام، تحدث الكثير من الصدامات بشأن الماء، وكذلك السرقات، في تلك الفترة.

ومن المهم، سواء للمشروعات الجديدة أو القديمة، أن تؤخذ في الاعتبار، عند تحديد الأنصبة، الاعتبارات الاجتماعية إلى جانب المعايير التقنية. ويزداد الأمر تعقيداً عند تقرير تعديلات، أو تحسينات على أنظمة ري قديمة، لأنها تصطدم بالعادات المتأصلة التي يصعب تغييرها. والعقبة الرئيسية التي يجب التغلب عليها، هي مقاومة التغيير خاصة إذا كان يمس بعض المصالح الفردية.

وعلمتنا خبرات التنمية الريفية، أنه لكي تنجح المبادرات المتخذة، وتثبت، فلا بد من تطويرها في اتفاق مع الفاعلين المعنيين. وفي حالة مشروعات الري، كانت النظرة التقليدية تعتبرها مهمة تقنية بالأساس، من اختصاص "المهندسين"، وليس للفلاحين التدخل فيها. وأدت هذه النظرة لتدهور الكثير من المشروعات، بل لانهيارها وتخلي الفلاحين عنها. وفي مشروعات التقاسم، لا غنى عن اتفاقها مع رغبات المنتفعين، لأن هذا هو الضمان الوحيد لاحترامهم لها والمحافظة عليها.

أغلب العاملين في هيئات التنمية (الخاصة أو العامة)، يأتون من خارج المنطقة لكي يحدثوا تغييراً أو تحسيناً في نظام قائم من قبل. وهذا لا يعني أن يفرضوا معاييرهم بصفتهم فنيين أو متخصصين، ولا أن يعتبروا أن الأفضل هو ترك الأمور لرؤية الفلاحين بحجة أنهم الأدرى بأوضاعهم الفعلية. فعلينا كهيئات أن "تسهل" سير العملية.

وفي حالة الصراعات من أجل الماء، على المشروعات أن توفر لأصحاب الأرض المروية، المعلومات الفنية والاجتماعية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة. وهذا يعني أولاً معرفة تاريخ البنية التحتية، ومساهمة المستخدمين في إنشائها، وكيفية تحديد حقوق وواجبات كل منهم، والتصرفات المائية المتوافرة فعلاً، والزراعات السائدة في المنطقة، وعلاقات القوى، وحدود المنطقة المروية، حتى يمكن الإلمام بسير الأمور. وبعد الإحاطة بكل هذه العوامل، يمكن للمشروع أن يقترح نظاماً للاقتسام، ويرسم استراتيجيته بحيث تكون هذه المعلومات متاحة للجميع. وإلى جانب توفير المعلومات من أجل مناقشتها، يجب قيادة المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي.

وفي الأمثلة التالية، سنقدم بعض الاستراتيجيات التي وضعها الفريق المشرف على مشروع الري والتنمية الريفية (بينيبي المرحلة الثالثة)، في مقاطعة

شـيمبورازو، بهـدف التغلب على الصراع على تقاسم المياه. وقبل تحليل الحالات الخاصـة، سـنقدم عرضاً للقسمات الرئيسية لنظام الري في الإكوادور حتى يتمكن القـارئ مـن معـرفة الظروف العامة للموضوع، وذلك على أساس من المراجع المـتوافرة، وخـبرة مشروع الري والتنمية الريفية ذاته. ثم سنقدم تحليلاً للخبرات المكتسبة، بأمل أن تكون مفيدة لمشاريع أخرى، بعد مطابقتها للظروف الخاصة بكل منها.

أولاً: الأوضاع السابقة لإدارة المياه في الإكوادور

كـان الحصول على الموارد النادرة باستمرار، المبرر لاتخاذ مبادرات مختلفة للـتحكم فـيها، وفي منطقة الآنديز كان الماء دائماً موضوعاً للنزاع (مثل الأرض تقريباً)، لأنه إلى جانب ندرته، عنصر جوهري للزراعة وتنظيم المجتمع.

وقـد كـان التصرف في الماء في الإكوادور، يخضع لأحكام القانون المدني لحيـن صـدور "القـانون الأول المتعلق بالماء عام ١٩٣٦، لتقنين استخدامات هذا المـورد. "في عام ١٩٤٤، نُشر القانون المتعلق بالري والصرف، وأُنشئ الصندوق القومي للري، الذي أشرف جزئياً، في الفترة حتى ١٩٦٦، على إنشاء وتشغيل عدد مـن مشـروعات الري في المنطقة الجبلية لأنه لم يكن يملك السلطة على المستوى القومـي. فقد كان مجاله المحدد هو إقامة البنية التحتية، دون أن يشمل أي حق في التخطـيط أو الإشـراف علـى استخدامات المياه، أو التدخل في شئون الزراعة أو التنمية بوجه عام." (هرنان ريفادينيرا،١٩٨٦، اقتباس إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥).

وقـد أُنشـئت المؤسسـة الإكوادوريـة للمـوارد المائية عام ١٩٦٦، كهيئة متخصصـة لإدارة شـئون المياه طبقاً للمعايير الفنية والقانونية، وتنظيم الري على المستوى القومي. "وإلى جانب دورها كسلطة عليا في شئون المياه، وكمحكمة للمياه أي المرجع الذي يفصل في النزاعات المتعلقة بالمياه، ويحافظ على حقوق الانتفاع، رسـمت المؤسسـة سياسة لإقامة أنظمة جديدة للري، تقوم على مشروعات كبرى عالـية التكلفة، مبنية على أفكار جديدة تختلف جذرياً عن تلك التي كانت تقوم عليها أنظمـة الري السابقة. وهذه المشروعات الجديدة تخدم بالأكثر، الملكيات المتوسطة والكبيرة." (روسيو بوستامنتي، ١٩٩٨)

"وفي عام ١٩٧٢، روجعت التشريعات القائمة. فلمواجهة التوزيع غير العادل بين الملكيات الكبيرة، وبين الفلاحين، وبسبب النزاعات الكثيرة التي اندلعت (واتخذ بعضـــها منحى عنيفاً) بشأن الحصول على هذا المورد، تقرر اعتبار المياه مملوكة للدولـــة، وصـــدر القـــانون الحالي للمياه، وبمقتضى هذا القانون أنيطت إدارة المياه بالمؤسســـة الإكوادوريـــة للموارد المائية. وكان هذا الإجراء ضمن السياسة القومية للنظام العسكري الحاكم في ذلك العهد." (إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥).

وفي عام ١٩٩٤، أُدخلت بعض التعديلات، في إطار تحديث الدولة، تهدف إلى تعميم لامركزية الإدارة، وخاصة إعادة هيكلة المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية، التي لم تعد على الدرجة المطلوبة من الكفاءة لإدارة المياه من منظور متكامل، ولزم لذلـــك أن يحـــل محلهـــا جهاز عام ينظم ويقنن في قطاع المياه، ويرسم السياسات اللازمة، ويضع الشروط لعقود إنشاء البنية التحتية. (روسيو بوستامَنتي، ١٩٩٨).

ويقـــوم بهـــذه المهمة على المستوى الوطني المجلس الوطني للموارد المائية، وهـــو الســـلطة العلـــيا في شئون المياه، وتتبعه وحدات لامركزية تسمى الشركات الإقليمـــية، تقـــوم بتنفيذ المشروعات، والإشراف على تشغيلها. ويتولى هذا المجلس الشـــئون القانونية المتعلقة بالمياه، في الدرجة الأولى عن طريق الوحدات الإقليمية التابعة له، التي تفصل في المطالبات الخاصة بالمياه، وفي مستوى أعلى، يأتي دور المجلـــس الاستشـــاري للمـــياه، وفـــي النهاية يعود الفصل للمحكمة التي تفصل في النزاعات والمشاكل الإدارية.

ووفقـــاً للقـــانون الحالـــي، فالمـــاء ملـــك للدولة التي تمنح حقوق استخدامه، واســـتغلاله، وإدارته لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد. وفي هذا الإطار الجديد حيث أُلغيـــت الملكـــية الخاصـــة للمـــياه، يصير الملاك السابقون (وفقاً لبعض الشروط)، منتفعيـــن بالمـــياه التي كانوا يسيطرون عليها من قبل، وفقاً لعقود الامتياز الجديدة. ويقضـــي القـــانون بأن حقوق الري مرتبطة بالأرض، وغير قابلة للتنازل، ومع أن القـــانون يمنع بيع هذه الحقوق أو مبادلتها، فإن الاستخدام الفعلي لهذه الحقوق، كثيراً ما يكون نتيجة الاتفاق بين المستخدمين لهذه الحقوق، والمقتسمين لها، وبين مديري روابط الري.

"في حين نجحت الكثير من الضيعات في الاعتراف بحقوقها السابقة في المياه، فـــإن الأمـــور مـــا زالت مرتبكة بالنسبة لجماعات الفلاحين التي تجهل الإجراءات القانونـــية الواجب اتباعها. وتنوع أساليب تنظيم توزيع المياه، وأشكالها، تثير الكثير

من التعقيدات في الاعتراف بهذه الحقوق. وفضلاً عن ذلك، فقد كانت النزاعات بين الجماعـــات التي تتقاسم مياه ترعة واحدة، أو مصدراً واحداً للمياه، عائقاً حقيقياً أمام حصـــول الفلاحين على الحق القانوني في الانتفاع بالمياه." (كريستوف إيبرهارت، ١٩٩٤).

وفـــي عام ١٩٧٣، كان هناك ما يقرب من ٢٥٠ منظمة لمستخدمي المياه في المـــناطق الجبلية بالإيكوادور، بعضها رسمي، وبعضها غير رسمي، وتحمل أسماء متعددة مثل إدارة المياه، وعصبة المستخدمين، ورابطة الري. "ويتميز الري الخاص بقنوات الري المستقلة التي توزع كميات صغيرة من المياه، ويُقدر أنه يوجد بالجبل أكـــثر مـــن ٢٠٠٠ مـــن القنوات التي تكون شبكة معقدة من أنظمة الري الصغيرة المنخفضـــة الكفـــاءة. "ويمكن تقسيم أنظمة الري الخاصة إلى قسمين حسب نوعية المنتفعيـــن: ١) أنظمـــة الري التي يديرها ملاك القطاع الخاص أصحاب الضيعات و/أو المـــزارع. ٢) أنظمـــة الـــري التـــي يديرها جماعات الفلاحين من السكان الأصـــليين، أو المختلطين، الذين يمارسون زراعة الكفاف لتغذية العائلة، ولا يوجه للســـوق ســـوى ما يفيض عنها. وبصفة عامة يقوم المنتفعون بإنشاء البنية التحتية، وصـــيانتها إمـــا بالعمل المباشر، أو بدفع اشتراكات. وبدوره، ينقسم هذا النوع من التنظيم إلى قسمين:

- الأنظمـــة القديمـــة أو التقليدية التي تمثل صراعاً طويلاً وعنيفاً من جانب الجماعـــات للمحافظـــة علـــى حقها في المياه. وهي تعبر عن وجود حقوق تقليدية، وأشكال من التنظيم الاجتماعي المتماسك للتحكم في أنظمة الري وتحسينها.

- الأنظمة الحديثة التي تشمل الجماعات التي حصلت على حقها في المياه من نظـــام الإصـــلاح الزراعي. ولهذه الأنظمة مشاكلها الخاصة التي تعمل مشروعات التنمية على حلها. وهذه المشاكل هي:

- مشـــاكل نقل المياه، وتوزيعها، ومعدلات الري، سواء بالنسبة للبنية التحتية غـــير الكافية أو سوء عمل ما هو موجود منها، أو بالنسبة للنزاعات حول مناوبات الري، أو العدالة في التوزيع.

- عدم كفاية المياه بالنسبة لاحتياجات الزراعات وذلك بسبب ندرتها.

- بعض مشاكل تنظيم المشاركة الديمقراطية للمنتفعين، التي قد تتحول أحياناً، إلـــى نـــزاعات تؤثر على صيانة الأنظمة." (إيفان سيسنيروس، وفردريك أبولان، ١٩٩٥).

ممـــا سبق، يتضح "ضرورة إصلاح المنشآت المادية، وكذلك التنظيم، وعملية تقسيم الماء" (إيفان سيسنيروس، ١٩٩٥). والمقال الحالي يصف ويحلل نظامين من أنظمة الري الخاصة.

ثانياً: الإطار المؤسسي

تـــتعلق الـــتجربة المقدمـــة بمشـــروع للري بالرش في الإكوادور، حيث يقع المشـــروع فـــي مركز بينيبي في أقصى شمال شرقي مقاطعة شيمبورازو. ويشمل المشروع أربع مراكز للري، وهي باتان بويلا، وكويناكويلا الألتار، ويوراك ياكو، وجـــوزو بينيبي، وهي تمتد على ارتفاعات تتراوح بين ٢٥٠٠، وثلاثة آلاف متر، حيث الطقس معتدل. ويسمح المشروع بري ٨٥٠ هكتاراً من الأرض، ويخدم ٤٦٥ عائلة من الفلاحين.

وبـــدأ مشروع بينيبي، بتمويل من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، في عام ١٩٨٨، وكـــان أحد أهدافه الرئيسية استكمال، وتأهيل، وتشغيل البنية التحتية القائمة والتـــي بـــناها فلاحـــو المنطقة بمساعدة الهيئات الحكومية، لرفع إنتاجية الوحدات العائلية.

وتدخلـــت فـــي المرحلة الثالثة من المشروع (١٩٩٧-١٩٩٩)، هيئات أخرى بصـــفة مستشارين، من بينها: الهيئة بين-الأمريكية للتعاون في الزراعة، والمركز الدولـــي للـــتعاون مـــن أجـــل التنمية الزراعية، والهيئة الهولندية للتعاون والتنمية، ومركـــز مقاومـــة مـــرض تضخم الغدة الدرقية ومساعدة المعوقين، والمنظمة غير الحكومـــية المحلـــية المكلفة بتنفيذ المشروع. وفي هذه المرحلة، تحدد هدفان للري، وهما:

- اســـتكمال وضـــبط البنية التحتية لنقل وتوزيع المياه بين أنظمة الري وفقاً للقواعد المحددة من قبل، وتركيب معدات الرش في حقول الفلاحين.
- مســـاعدة فـــرق الإدارة علـــى تحديـــد، وضـــبط وتنظيم حقوق المنتفعين (والمنـــتفعات)، وواجباتهم، ورفع كفاءتها حتى تتمكن من تحمل مسئولية تطبيق هذه القواعـــد فـــي إدارة وتشغيل وصيانة أنظمة الري، والتحكم في النزاعات، بتشجيع المشاركة العادلة للرجال والنساء.

ولتحقيق هذه الأهداف، كان من المهم اتخاذ توجه جديد يعتبر "الري بناءً اجتماعياً تاريخياً". ويقوم هذا التوجه على المفاهيم التالية المستمدة من الأدبيات الموجودة:

- "يمكن اعتبار نظام الري نظاماً خاصاً لاستخدام البيئة، كثيراً ما يكون ذا أصل تاريخي، يسمح بتحقيق الاحتياجات الاجتماعية لجماعة من السكان في مرحلة معينة، ويكون على درجة من التركيب تقلل لأبعد حد المخاطر المناخية" (مارسيل مازوييه، ١٩٩٥).

- "وحتى مع أن مياه الري تخضع لقوانين الهيدروليكا إلا أنها تخضع قبل كل شيء للقواعد والقوانين الاجتماعية للجماعة المنتفعة بها من الفلاحين" (فردريك أبولان، وكريستوف إيبرهارت، ١٩٩٣). "وبهذه الطريقة، تحتاج إدارة الري إلى معارف هيدروليكية وزراعية، تبدأ من تجميع المياه وحتى توزيعها على الحقول وفقاً لاحتياج الزراعات. وهذا يعني تقسيم العمل بين خبراء الزراعة، والاجتماعيين، المكلفين بتوفير المياه في أفضل الظروف (صيانة شبكة الري إلخ.). وهذا يعني وجود إدارة للري معترف بها اجتماعياً، يطلق عليها "رابطة الري"، تحدد الحقوق، وتنظم أعمال صيانة الشبكة، وتتحكم في استخدام المياه، وتوزع الأعباء المالية، والواجبات المطلوبة من كل عضو، إلخ." تييري روف، ١٩٩١).

- ووفقاً لهذه الرؤية، "تتحدد إدارة المياه على أنها مجموع الاتفاقات، والقواعد، والأنشطة التي تسمح بتوزيعها بين المستخدمين وحقولهم، بشكل منظم، ومناسب للزراعات بها. وأحد العناصر الأساسية في أنظمة إدارة المياه بين الفلاحين، هو حسن توزيع حقوق الاستخدام بين المنتفعين" (جِربن جِربراندي، وبول هوجندام، ١٩٩٤).

- "وقبل أن يكون نظام الري عملاً هندسياً، فهو بناء اجتماعي يقود الجماعات البشرية، والأفراد (رجالاً ونساء)، إلى تحديد أساليب الحصول على الماء بشكل جماعي، وخلق حقوق المياه، أو المحافظة عليها، وكذلك الواجبات، والقواعد التي تسري على الجميع حتى يمكن صيانة هذا المورد، والحصول عليه. وتقوم هذه القواعد على أساس الاتفاقات الاجتماعية، وعلاقات القوى بين السكان، ومن أهمها العلاقات المترتبة على ملكية الأرض، والانتماء الإثني، والنوع الاجتماعي، والفروق الاقتصادية والاجتماعية وظروف الزراعة-البيئة. والقواعد الناتجة عن هذه العلاقات، هي التي تحدد في نهاية المطاف، الطبيعة التقنية للبنية التحتية التي

علـيها أن تـتواءم مع الإدارة المتفق عليها اجتماعياً" (فردريك أبولان، وكرستوف إيبرهارت، ١٩٩٨).

وكان لهذا التوجه أهميته في تحديد استراتيجيات المشروع، خاصة فيما يتعلق بـتوزيع المـياه. والحالـتان المشـار إلـيهما أدناه، توضحان الأسلوب الذي اتبعه المشروع لقيادة المفاوضات حول توزيع المياه.

ثالثاً: حالة نظام الري "يوراك ياكو"

١-مميزات النظام

أحـد أنظمة الري التي يتكون منها مشروع بينيبي يسمى "يوراك ياكو"، وهو نظـام كان المطلب الأول للمنتفعين به وضع نظام تقني لاقتسام الماء بين الجماعات الأربع المنتفعة به.

ويقـع النظام في نطاق أبرشية لا ماتريز، ويحصل على الماء من نهر يوراك يـاكو، أحـد روافد نهر تشامبو، ضمن حوض نهر باستازا. ويقع مأخذ الماء على ارتفاع ٣٢٤٠ متراً فوق سطح البحر، في حين يتراوح ارتفاع المناطق المروية بين ٢٤٥٠، و٣١٠٠ متراً.

وتنقسـم المـنطقة المـروية إلـى ثلاث مناطق مختلفة من الناحية الزراعية والبيئية، وهي: المناطق الدنيا، والوسطى، والعليا.

وتتمـيز المـنطقة الدنـيا بـأن انحداراتها لا تتجاوز ١٠%، وتسكنها جماعة البينوكوتشـو، وهي منطقة جافة تتراوح الرطوبة النسبية بها بين ٤٥ و٥٠%، ذات تـربة رملـية، تحـتوي علـى القليل من المواد العضوية. ويزرع بها أساساً الذرة بالتـبادل مـع المحاصـيل التي لا تبقى طويلاً بالأرض مثل البازلاء، والفاصوليا، والـبطاطس، كذلك يُزرع بها البرسيم الحجازي لتغذية الماشية، وكذلك بعض أنواع الفاكهة مثل الخوخ والبرتقال، للاستهلاك المنزلي والقليل منه للسوق.

والمـنطقة الوسـطى تـتراوح الانحـدارات بها بين ٢٠ و٢٥% في مناطق النـابوزو، و٣٠% فـــي مناطق الشمانجا. وتتراوح الرطوبة النسبية بها بين ٥٠ و٦٠%، وتربتها رملية، ويُزرع بها الذرة، والبطاطس، والفاكهة (البرتقال).

ويسـكن المنطقة العليا جماعة سانتا فيلا، وتتراوح الانحدارات بها بين ١٠ و ٤٥%، والـرطوبة النسبية ٧٠%. وتربتها متماسكة وتحتوي نسبة لا بأس بها من

المــواد العضــوية، وتركز على زراعة البطاطس، والمراعي، وبالتالي تربية أبقار الحليب.

ووفقــاً لقرار المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية السابقة، تنتفع ٨ جماعات مــن هــذا الــنظام، وهي: نابوزو، وسانتا فيلا، وشامَنجا، وبنيكوتشو، وجافينياي، وأونــياي، وبايوشيج، وبينيبي. ويسمح لها المجلس الوطني للموارد المائية بتصرف مائــي مقداره ٢٢٠ لتراً في الثانية، ولكن التصرف الحقيقي لا يتجاوز في المتوسط ١٥٠ لتراً في الثانية وهو لا يكفي احتياجات جميع الجماعات. وفي الوقت الحالي لا ينــتفع بمــياه هذا النظام سوى جماعات نابوزو، وسانتا فيلا، وشامَنجا، وبنيكوتشو، وقــد أنشــأت فيما بينها لجنة لإدارة الري. ويعترف نظام الري يورا ياكو بانضمام ١٥٣ منتفعاً فقط كأعضاء رسميين.

٢-لمحة تاريخية

نظام ري يوراك ياكو من أقدم أنظمة المنطقة حيث مضى على بدايته أكثر من ٥٠ عامــاً. فقــد بــدأ إنشاء مأخذ الماء الذي يبعد حوالي الخمسين متراً عن المأخذ الحالي، في عام ١٩٥٠، وقام بتوجيه هذه الأعمال الدون أنتونيو فالديز، وسيجوندو ســامانيجو، وجــيراردو دافــالوس، وإيلوي جونزاليز، وخوزيه ميرينو، وهم قادة جماعات البينيكوتشو، والشامَنجا.

وامتدت القناة الأولى حتى القطاع المسمى "كواترو إسكيناس"، وكانت جماعات الشــامَنجا والبينيكوتشو هي التي قامت بالأعمال الأولى. ووصلت المياه إلى بينيبي، وكانــت تســتخدم طوال الخمسة عشر عاماً الأولى، أساساً، في الاستهلاك الآدمي، وسقي الماشية.

وفــي مــرحلة تالــية، ابــتداءً من عام ١٩٦٠، تدخلت الحكومة عن طريق المؤسســة الإكوادورية للموارد المائية السابقة، وأنشأت المأخذ الحالي، والرصيف، والقــناة المغطاة. وأُنشئ الرصيف أساساً اعتماداً على العمل اليدوي لما بين ٥٠ و ١٠٠ فــرد يومياً (من أفراد الجماعتين، إلى جانب بعض العمال الأجراء). وجرى ذلــك بمســاعدة مؤسسة كاريتاس الخيرية التي كانت توزع حصص الأغذية على العمــال المتطوعيــن، وكانــت الحصص تقدر على قدر أيام العمل المقدمة من كل مجموعة. وفي تلك المرحلة واظبت جماعتا الشامَنجا والبينيكوتشو على العمل، في حيــن ســاهمت جماعــة نــابوزو بــالعمل كذلك، أما جماعات بايوشيج، وبينيبي،

وجافينياي فلم تساهم إلا بشكل متقطع. ولا يوجد سجل شامل موثوق به بأيام العمل، وذلك بسبب كثرة تغيير المشرفين على العمل، كما فقدت بعض قوائم الحضور.

وبــدأت مرحلة ثالثة من المشروع، بمساهمة من جماعة سانتا فيلا، بمشروع "دري كيمــياج بينيبي"، واستكملت بمشروع بينيبي، الذي نفذه مركز محاربة تضخم الغــدة الدرقية وتأهيل المعوقين، وبتمويل الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية. وفي هــذه المــرحلة أشــرفت على العمل إدارة مركزية، واستُبعدت جماعات بايوشيج، وبينيبيــي، وجافينياي، وأونياي، بسبب مساهمتها المتقطعة، وكان ذلك أساساً بسبب عــدم انتظام حصص التموين. وقد أرجعت الجماعات الأخرى استبعادها لعدم كفاية تصرف الماء للجميع، ولذلك استبعدوا أولئك الذين لم يقدموا نصيباً كافياً من العمل.

٣. تطور المشروع

ظهــر أول نزاع عندما لجأت جماعة بايوشيج للقضاء ضد وكالة شيمبورازو للمياه مطالبة بحقها في مياه قناة يورك ياكو.

وهنا وجد المسئولون عن المشروع في مواجهة تحديين:

١) تحديد الجماعات التي يحق لها المشاركة في اقتسام مياه القناة الرئيسية؛

٢) تحديد المعايير التي يجري على أساسها تقسيم يحترم حقوق كل جماعة.

ولم يكن على الإدارة تحديد أحقية أي من الجماعات الثماني في الحصول على المياه، وبالتالي في المشاركة في اقتسام تصرف القناة الرئيسية، ولكن كان من المهم أن تســاعد فــي المفاوضــات بين المنتفعين من النظام، وأن تقترح المعايير التقنية والاجتماعية التي تسمح لهم بالوصول إلى قسمة عادلة.

وكانــت الخطــوة الأولــى هــي القيام بتحقيق مختصر لجمع عناصر التقييم الضــرورية لحسن سير المفاوضات، واقتضى هذا تحليل البيانات (وثائق إجراءات تحديــد الحقــوق، وتقارير المشروع)، وإجراء مقابلات مع بعض مديري المشروع والمنتفعيــن به الذين ساهموا في إنشاء القناة من البداية (وكذلك الجماعات المشاركة حالياً في المشروع، وتلك التي استبعدت).

وكانت النتائج الأولية المستخلصة هي الآتية:

– لقــد ساهمت الجماعات الثماني فعلاً في إنشاء القناة الرئيسية، وإن يكن في مراحل مختلفة، وبدرجات مختلفة من الحَمِيَّة.

- لا يوجد سجل موثوق به للمشاركة في العمل، الأمر الذي خلق مشاكل في التنظـيم. وفي المرحلة الثانية للمشروع حدثت مبادرة خاطئة تنادي بإلغاء السجلات السـابقة والـبدء مـن الصـفر في تسجيل الحضور للعمل، وبذلك تتجاهل تاريخ المشروع، ومساهمة كل جماعة، وهو أمر مهم عند تحديد الحقوق.

- فـي مـرحلة ما، استبعد المشرفون على المشروع جماعة بايوشيج عندما لاحظوا أنها لا تملك الموارد اللازمة لتنفيذ بعض أعمال البنية التحتية. ولهذا السبب توقفت جماعة بايوشيج عن المشاركة في أعمال الإنشاء وغيرها.

- وفضـلاً عـن ذلك، فالجماعات الأخرى المستبعدة، لم تشارك حتى النهاية بسبب التأخر في تنفيذ الأعمال، وبسبب حصولها على مصادر أخرى للري.

واسـتخدمت هـذه البـيانات لتقيـيم مطالبة البايوشيج، وكذلك بقية الجماعات المسـتبعدة. واحتاج الأمر إلى الكثير من الاجتماعات بين إدارة المشروع وزعماء جماعـات نابوزو، وسانتا فيلا، وبنيكوتشو، وشامَنجا، وتم التوصل للقرارات التالية من جانب المنتفعين:

- مـتابعة مطالـبة البايوشيج قضائياً، ومطالبة وكالة المياه مراجعة مرسوم تحديد حقوق المياه.

- الاعـتراف بـأن الجماعات المستبعدة لها حق في جزء من التصرف طبقاً للحكـم، ولكـن نظـراً لتخلـيها عن متابعة العمل فإن عليها أن تدفع مبلغاً يحدده المشروع في مقابل انتفاعها بالقناة الرئيسية، وإلا أن تنشئ قناة خاصة بها.

- تقاسـم التصـرف المائـي الحالي بين الجماعات الأربع التي استمرت في العمل حتى النهاية.

وبمجـرد الاتفـاق على هذه النتيجة الأخيرة، وضع المسئولون عن المشروع اقـتراحهم بكيفـية توزيـع المـياه بين هذه الجماعات الأربع. وعُقدت أولاً جمعية عمومـية قُدمت فيها السجلات المصححة الأمر الذي سمح بتحديد عدد المنتفعين من كـل جماعة كأساس للتقسيم. وفي هذا الاجتماع، وكذلك في غيره من الاجتماعات التـي عُقدت في كل جماعة، النسب المئوية للتقاسم، وكذلك الإنشاءات الواجب القيام بهـا. ونظـراً لأن التصرف يتغير فيما بين فترة التحاريق، وبين فصل الشتاء، فإن هـذه الطـريقة تبدو الأكثر عدلاً، لأنه بقدر توافر المياه عند المأخذ بقدر ما تحصل كل جماعة من المنتفعين على ما يكفي من المياه.

ومـــع ذلـــك، لم ترضَ جماعة النابوزو عن هذا الاقتراح، لأنها كانت معتادة بسبب وجودها قرب المأخذ، أن تأخذ حاجتها الكاملة من المياه، بما يضر بالآخرين أحـــياناً. لذلك طلبت الحصول على تصرف ثابت مقداره ٥٢ ل/ث، والذي اعتبرته حقـــاً مكتســـباً. وفضلاً عن ذلك، فقد استشهدت هذه الجماعة بالمعطيات التاريخية، مذكـــرة بأنها ساهمت في إنشاء القناة بعدد ثابت من العاملين، في حين أن هذا العدد تذبـــذب بين الزيادة والنقصان، في المراحل المختلفة من جانب الجماعات الأخرى، في حين لم يشارك بعضها إلا قرب نهاية المشروع، وساهم البعض بالمال فقط.

وموقف النابوزو هذا يدفعنا لفحص اعتبارين وهما:

١) أهمية الحقوق التاريخية؛

٢) تقييم عمل المتطوعين الذي لا يجوز تقييمه بالمال فقط.

ولحل هذا النزاع. عُقد عدد من الاجتماعات للجماعات وبين الجماعات، حضر الـــبعض مـــنها مســـئولو المشـــروع، ولم يحضروا البعض الآخر واقتصرت على المنتفعيـــن. ورغـــم المســـاهمة بالمعايـــير التقنـــية والاجتماعية، فقد طال النزاع، ولاســـتعجال الوصـــول إلى قرار وضحوا أنه بدون اتخاذ قرار فستتوقف إجراءات تحديد الحصص المشاركة. وكبديل لمطلب جماعة نابوزو، اقترحوا على الجماعات الأخرى أن تتنازل لها عن نسبة من حصصها المائية في مقابل الحق التاريخي الذي تطالب به هذه الجماعة.

ولـــم يُقـــبل هذا الاقتراح فوراً بسبب وجود بعض الشكوك حول كفاءة أساليب التقاســـم التي اقترحها المسئولون عن المشروع. وفي هذا الصدد، كان لتبادل الخبرة مع نظام "باتان بويلا"، والجولة التفقدية لهذا المشروع، فائدة كبيرة في الوصول إلى الحـــل. فـــبعد عدة اجتماعات بين القادة وبين قواعدهم، وبعد مشاورات مع رؤساء الجماعـــات الأربـــع، قُبلـــت الخطـــة المقـــترحة من مسئولي المشروع، مع بعض التعديلات البسيطة كما يتضح من الجدول رقم ١.

الجدول رقم ١: نظام ري يوراك ياكو
نسبة توزيع المياه بين الجماعات

الجماعة	عدد المنتفعين	الحصة المئوية المقترحة لهم	التصرف المقترح من الإدارة: ل/ث	الحصة المئوية وفقاً للاتفاق بينهم	التصرف وفقاً للاتفاق ل/ث
نابوزو	٥٣	٣٤,٦	٥١,٩	٣٦,١	٥٤,١٥
سانتا فيلا	٣٢	٢٠,٩	٣١,٣٥	٢٠	٣٠
شامَنجا	٣٦	٢٣,٦	٣٥,٤	٢٣	٣٤,٥
بينيكوتشو	٣٢	٢٠,٩	٣١,٣٥	٢٠	٣٠
مركز تأهيل المعوقين*				٠,٩	١,٣٥
الإجمالي	١٥٣	١٠٠	١٥٠	١٠٠	١٥٠

وجرى التوقيع على هذا الاتفاق من لجنة التنسيق، ثم توثيقه قانونياً.

رابعاً: حالة نظام ري باتان بويلا.

١. مميزات النظام

يقع هذا النظام في نطاق أبرشية بويلا، ويستمد مياهه من أنهار براماديرا، ومونتي أوبسكورو، ومايرازجو، وباتان، وجميعها من روافد نهر بويلا، الذي يكوّن جزءاً من حوض نهر باستازا، وهو نفسه جزء من حوض نهر تشامبو.

وأبرشية بويلا تقع ضمن غابة جبلية، وتتميز بالمعطيات الجغرافية التالية: متوسط درجة الحرارة السنوية ١٣,٨ درجة مئوية، ومتوسط سقوط الأمطار ٦٨٢ مم. سنوياً، ومتوسط الارتفاع ٢٥٤٠ متراً فوق سطح البحر. ويقع موسم التحاريق من شهر أغسطس وحتى ديسمبر، ويستمر موسم سقوط المطر من يناير وحتى يوليو. وقد أدى الضغط السكاني في المنطقة إلى تقليص حدود الزراعة، بحيث

---

*تطوعت جماعة بينيكوتشو بالتنازل عن جزء من التصرف المخصص لها لاستخدام مركز محاربة تضخم الغدة الدرقية وتأهيل المعوقين، ووافق بقية المنتفعين بالنظام على ذلك.

صـــار النظام مختلطاً بين الزراعة وتربية الماشية في بلاد جافة بطبيعتها ولم تلجأ للري إلا مؤخراً، ويستكمل السكان معاشهم بأعمال التجارة، والنقل.

وأرض المنطقة ذات طبيعة رملية غالبة، وتتراوح الانحدارات فيها بين ١٠ و ٤٠%. وينقســم نظام ري باتان بويلا إلى قطاعين، يقع الأول منهما تحت منسوب القــناة الرئيســية، فــي حين يقع القطاع الآخر المسمى قطاع الجبل، في منسوبها. والمــنطقة الدنيا جافة، وذات تربة رملية تماماً حتى ارتفاع ٢٦٠٠ متراً، وتستخدم مــياه الري لزراعة الخضراوات، والمراعي، وقليل من المزروعات الأخرى بسبب ضــيق المســاحة. أمــا في المنطقة العليا أو الجبل، فنجد نفس طبيعة التربة، ولكن الــرطوبة النســبية أكــثر قلــيلاً، ويخصص هذا القطاع لتربية العجول التي يعيش أصحابها في المنطقة الدنيا.

ويشــترك فــي نظــام ري باتان بويلا ٢٠٦، موزعين بين جماعات بونجال، ومانــزانو، وبويــلا، وأنابا، إلى جانب مجموعة من الناس يقيمون عند مأخذ القناة، ويســمح لهــم المرســوم بأخذ حاجتهم مباشرة منه. والتصرف المائي للنظام حسب المرســوم هــو ١٢٥ ل/ث، ولكــن تقديرات القائمين على نظام بينيبي في مرحلته الثالثة، تقدر التصرف الفعلي بحوالي ٤٥ ل/ث في فترة التحاريق، و١٣٠ ل/ث في موســم الأمطــار. وعلى أية حال فهذه الكمية غير كافية لري ٦٥٠ هكتاراً الواقعة تحت منسوب القناة الرئيسية، والقابلة للري.

٢. لمحة تاريخية

دفــع غــياب نظــام للري في أبرشية بويلا مجموعة من السكان لأن ينظموا أنفسهم لحفر قناة تستمد المياه من نهر مونتي أوبسكورو، ولكن هذه المحاولة أثارت الــنزاع مــع مالك ضيعة "جويشماوتو" الذي كان يملك الحق القانوني في مياه ذلك النهر، وكذلك نهري باتان، ومايورازكو. وفي عام ١٩٥٤، جرت مفاوضات انتهت بتوقيع بروتوكول اتفاق يقضي بتقسيم مياه نهر مونتي أوبسكورو مناصفة بين مالك الضيعة وسكان بويلا.

واستمر هذا الاتفاق لبعض الوقت، إلى أن جرى تعديله عام ١٩٦٥، فقد تنازل مــالك المقاطعة لأبرشية بويلا، عن مياه نهر مايورازكو والينابيع المار قربها، مع التصــريح ببناء الإنشاءات اللازمة لجر المياه لأراضيهم. وفي مقابل ذلك يسمح له

سكان بويلا باستخدام القناة التي أنشأوها على أن يقوم الطرفان بالمشاركة في صيانة القناة.

وعندما قررت الدولة في عام ١٩٧٢ اعتبار الماء ملكية الدولة، بدأت جماعات مانزانو، وأنابا، وبونجال، وبويلا، في اتخاذ الإجراءات القانونية للحصول على حق استخدام مياه الأنهار المذكورة أعلاه. واستمرت هذه الإجراءات حتى عام ١٩٧٩، عندما أعطت المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية التصريح باستخدام هذه المياه للجنة إدارة نظام ري باتان بويلا، مع السماح بسحب تصرف قدره ١٢٥ ل/ث.

وبدأت الأعمال في المأخذ والقناة الرئيسية في عام ١٩٨٠، بنقل مياه أنهار مونتي أوبسكورو، وبراماديرا، وبالانزا، وباتان، عبر مواسير من الأسبستوس السمنتي، وتحت الضغط. ومولت المؤسسة الإكوادورية للموارد المائية هذه الأعمال، مع مشاركة المنتفعين كعمالة غير مدربة. وبفضل تدخل مشروع بينيبي المرحلة الأولى، أمكن الانتهاء من القناة الرئيسية المغطاة، وجزء من القنوات الفرعية. وابتداءً من عام ١٩٩٤، بدأت أعمال المرحلتين الثانية والثالثة من مشروع بينيبي بتمويل الوكالة السويسرية للتعاون والتنمية، والعمل التطوعي من جانب المنتفعين، واستكملت في الوقت ذاته، الأعمال الثانوية مما مكن المياه من الوصول للمزارع فعلاً.

٣. تطور المشروع

أدى عدم كفاية التصرف المائي لتغطية احتياجات جميع المساحات القابلة للزراعة إلى سلسلة من الأزمات سواء في داخل اللجنة الإدارية للمشروع، أو بين الجماعات المنتفعة. وكانت النتيجة هي قيام بعض المنتفعين، بشكل تعسفي، باستخدام المياه مستغلين قوتهم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، دون احترام الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في الاجتماعات التي ضمت الجماعات المختلفة.

وفي الوقت نفسه، أعلن المسئولون عن المشروع غياب سجلات وافية بمشاركة المنتفعين في الأعمال، وقدموا سجلات مختصرة بالمشاركين في أعمال الإنشاء، والصيانة، والتشغيل للبنية التحتية الموجودة، وكذلك المساهمات المالية. ويزعم بعض المنتفعين أن هذه السجلات قد فُقدت، أو جرى تجاهلها من قِبَل بعض المديرين بهدف إعطاء ميزة لبعض أصحاب المصالح الخاصة، ومجموعات معينة.

وفـــي مواجهة هذا الموقف، وبناء على طلب صريح من المستخدمين أنفسهم، قـــرر المسئولون عن مشروع بينيبي المرحلة الثالثة، أن يتدخلوا، ويتقدموا بمعايير فنـــية واجتماعية لضمان كفاءة وعدالة التوزيع بين الجماعات المختلفة، وفي داخل الجماعات ذاتها.

ويجـــب أن ننوه بأن الخبرة السابقة لتقاسم المياه في نظام يورلك ياكو ساهمت فـــي تحديـــد وضـــبط الاستراتيجيات، والخطوات المتبعة. فقد نجح استخدام بعض الوسائل التي اتبعت في الحالة السابقة، بعد أخذ المميزات الخاصة بكل من النظامين فـــي الاعتـــبار. وفضلاً عن ذلك، فقد تجنب الفريق بعض الأخطاء التي وقعت في الحالة السابقة، وبذلك جاء التدخل بشكل أفضل عن السابق.

وكانـــت الخطـــوة الأولـــي هي تشخيص الأوضاع، وخاصة جغرافية الشبكة، وحالـــة البنـــية التحتـــية، وتاريخ تدخل المؤسسات في القطاع، والحقوق والواجبات الســـارية، وعلاقـــات القوى بين اللاعبين المختلفين، ودرجة تنظيم اللجنة المشرفة وروابـــط المزارعيـــن، والـــنزاعات القائمة، وحصر المنتجات المتوفرة في النظام. وكانـــت هـــذه البـــيانات الأساس لوضع اقتراح أولي جرى عرضه على المنتفعين، والتفاوض عليه معهم.

وإلـــى جانـــب ذلك، فباستخدام البيانات المتوفرة، وبمعرفة النقاط الحرجة في القناة الرئيسية، أمكن القيام بالأعمال الضرورية لضمان كفاءة نظام شبكة التوصيل، وذلك لضمان عدم إهدار التصرف المائي بسبب الفاقد في هذه الشبكة.

وفـــي الوقـــت نفســـه، أمكن تصحيح السجلات بعد التأكد من حقوق وواجبات المنتفعيـــن، وكانت هذه من أصعب الخطوات، بسبب ما أشرنا إليه أعلاه من غياب ســـجلات موثـــوق بهـــا، وانعدام شفافية البيانات. ومع ذلك، فقد أسهم المشروع في وضع السجلات النهائية حيث إنها العنصر الأساسي في اقتراحات التقاسم.

ونظـــراً لأن أغلبـــية المنتفعين كانوا يرغبون في إجراء توزيع "فني وعادل" يساهم في حل نزاعاتهم بشأن المياه، فقد شاركوا باهتمام كبير في المفاوضات، ومع ذلـــك فلـــم تكـــن يسيرة، ولا قصيرة، بسبب مقاومة إحدى المجموعات التي كانت تحصل تقليدياً على الكثير من المياه، وبشكل تعسفي.

وكالمعــتاد، فالجماعـــة قرب مأخذ المياه، أي المنتفعون من جماعة البونجال (عــند الفــروع بونسوبالا، وجويزالي بونجال، وتيمبوشي أزوتادو)، الذين لا يزيد نصيبهم عن ٥٢ من مجموع ٢٠٦، كانوا يحصلون على نصف المياه المتوفرة، في حيــن لا تحصل جماعات مانزلتو، وبويلا، وأنابا، في المنطقة الدنيا وعددهم ١٣٣، بالكــاد، إلا على ٣٠% من التصرف، والفرق واضح بين عدد المنتفعين وبين كمية المـــاء التـــي يحصــلون عليها. وتتفاقم النزاعات في فترة التحاريق، وخاصة بين الجماعــات الثلاث الأخيرة، لأنها تتلقى كمية من المياه تتوقف على الضغط الواقع على الموزع، الذي لا يتبع معايير دقيقة بما فيه الكفاية.

وكـــان لهذه المشكلة أثر مباشر على الإنتاج، فسكان المناطق العليا يستخدمون المـــاء أساساً لري المراعي بهدف تغذية الماشية وهي منتجهم الأساسي، ويحصلون علـــى أكثر مما يلزم من الماء. ونظراً لأن بعض الفلاحين اعتادوا أن يستخدموا من الماء أكثر مما يلزم للري، فقد كانوا يرفضون تغيير نظام الاقتسام الساري. وترتب علـــى ذلــك عجــز سكان المناطق الدنيا، الذين يزرعون الذرة والخضر، عن أن يطوروا زراعاتهم بسبب نقص المياه.

ويمكــن أن نذكــر كذلك، أنه خلال السنوات الأخيرة كان الفريق القائم بإدارة المشـــروع مكونـــاً مـــن ممثلـــي جماعات المناطق الدنيا، ومع ذلك لم يتمكنوا من الاستفادة من وضعهم المتميز هذا، لحل مشاكل اقتسام الماء بين الجماعات. فقد كان المســـتخدمون في المناطق العليا لديهم ميزة استراتيجية، بفضل موقعهم، تسمح لهم بالاســـتئثار بنصـــيب كبير من المياه. وفي المقابل كانت عملية الاقتسام تتأثر كثيراً بـــتوازن القـــوى بيـــن المنتفعين، مع أفضلية واضحة لمن يملكون موارد اقتصادية أكبر، أو نفوذ سياسي أو اجتماعي، بفضل احتلال مواقع المسئولية في الجماعة.

وآخذين لجميع هذه العوامل في الاعتبار، وضع القائمون على إدارة المشروع مقـــترحات لـــتوزيع المياه بنسب مئوية تحدد على أساس الأنصبة التي حُددت على أساس المساهمة في الأعمال الجماعية، واشتراكات الشركاء. وقامت هذه المقترحات على أساس الاعتبارات الفنية المبنية على الاحتياجات المائية، والمواءمة بين الجهود المبذولة، والموارد المقدمة من المنتفعين. وقام فريق الإدارة، والمنتفعون بعقد الكثير مـــن الاجتماعات، كما ذرعوا الحقول، وقاسوا التصرفات، حتى يصلوا إلى مناقشة وتحليل اقتراح توزيع المياه المقدم من المشروع، والوارد في الجدول رقم ٢.

الجدول رقم ٢: نظام باتان بويلا

نسب التوزيع بين الجماعات

الجماعة أو الفرع	عدد الأنصبة	المستخدم قبل التقسيم %	التصرف ل/ث	اقتراح الإدارة %	التصرف المقترح ل/ث
بونسوبالا	٩	١٠	١٢,٥	٤,٨٦	٦,٠٧
جويساتي بونجال	١٦	٣٠	٣٧,٥	٨,٦٥	١٠,٨١
تيمبوشي أزوتادو	٢٧	٣٠	٣٧,٥	١٤,٩٥	١٨,٢٣
مانزلنو	٥٧,٥	٣٠ لثلاث جماعات	٣٧,٥ لثلاث جماعات	٣١,٠٨	٣٨,٨٥
بويلا	٤٤,٥	...	...	٢٤,٠٥	٣٠,٨٥
أنابا	٣١	...	...	١٦,٧٦	٢٠,٩٥
مآخذ مباشرة	٢١	—	١ أو ٢ بوصة	—	—
الإجمالي	٢٠٦	١٠٠	١٢٥	١٠٠	١٢٥

تمثل المآخذ المباشرة ١٢ نصيباً خاصاً، و٩ أنصبة عادية، والتصرف محدد لها بمقتضى مرسوم، ولهذا لم تؤخذ في الاعتبار عند اقتراح التوزيع.

وكما هو واضح، فالتوزيع المقترح من جانب المسئولين عن المشروع يُدخل تعديلات كثيرة، تؤثر بالدرجة الأولى على المنتفعين من البونجال، وواجهته في أول الأمر مقاومة هددت بشل عملية التفاوض، ولكن الجميع قبلوا الاقتراح، في نهاية الأمر.

وأهم العوامل التي ساعدت على الوصول إلى توافق عام، هي الآتية:

١) رغبة أغلبية المنتفعين في حل هذه النزاعات والوصول إلى قسمة عادلة ومتوازنة؛

٢) اكتســب الفــريق المسئول عن المشروع ثقة المنتفعين، الأمر الذي جعلهم يقبلون المعايير الفنية المقدمة، ويثقون في حيادهم؛

٣) أعطى مسئولو المشروع الوقت الكافي لشرح الاقتراح وتحليله، سواء لفرق الإدارة أو المنتفعيــن. ومع أن هذا أخر تنفيذ أعمال البنية التحتية لبعض الوقت، إلا أنه أمكن في النهاية، تحقيق اتفاقات مؤكدة وثابتة.

٤) كانــت الاستراتيجية التي اتبعها مسئولو المشروع، والتي سمحت لهم بتبين مــزايا نظــام التوزيع على أساس النسب المئوية، نتيجة لتبادل الخبرات بينهم وبين المسئولين عن مشروع يوراك ياكو.

٥) حضــر عملية تحديد مواقع وتركيب أجهزة التوزيع، فرق الإدارة، وبعض المنتفعيــن الأكــثر إثارة للنزاع، بهدف إزالة أية شكوك. وبعدها جرى تقييم النتائج للتأكد من أن كل فرع يتلقى النسبة المحددة في الاتفاق.

خامساً: الأسلوب المتبع، والدروس المستفادة

" تحــاول الكثــير من المشروعات، والهيئات، أن تنظم المنتفعين بنظام للري جــرى إنشاؤه، أو نظام قديم جرت إعادة تأهيله، بمعرفة فنيين من الخارج، دون أن تنجح في ذلك، والسبب في الفشل هو عدم فهم نوع التنظيم الاجتماعي ولا العلاقات الاجتماعــية، وعلاقــات القوة التي تؤثر على البنية التحتية، أو على عملية اقتسام الحــق في المياه. وعدم أخذ هذه المبادئ في الاعتبار، يؤدي ببساطة إلى الفشل، إما بســبب الجهل بالأوضاع، وإما بسبب عدم امتلاك الفنيين للأسلوب المناسب لتحليل الوضع المعين." (فردريك أبولان، وكرستوف إيبرهارت، ١٩٩٨).

وحــتى فــي غياب قواعد لمعالجة النزاعات، يمكننا التوصل إلى بعض النقاط المهمــة من نتائج الخبرة المكتسبة من عمليات إدارة وتوزيع المياه في الأنظمة التي وصفناها أعلاه، والتي يمكن استخدامها دليلاً مرشداً في الحالات المشابهة:

١-فــي هــذا الــنوع من النزاعات حول الماء، على المشروع أن يلعب دور الميَسِّــر للمفاوضــات بتقديمه للمنتفعين المعطيات الفنية، وكذلك الاجتماعية، حتى يتمكنوا من تحقيق الاتفاقات بأنفسهم؛

٢-وفي هذا السبيل، يجب أن تكون الخطوة الأولى هي عمل تشخيص مختصر لعملية الري، يقدم المعلومات الأساسية التي تُحدد الاقتراحات المناسبة للواقع الفعلي علــى أساســها. وبالتالي، يجب أن يلم الفريق بأساليب وتقنيات تحليل وتقييم شبكة

الـري، وأن يســتخدمها. وكذلك يلم بقواعد التقسيم وحقوق الفلاح، وبروابط ملاك الأرض المــروية، وأنظمة الإنتاج العائلية، وهي التي ستوفر المعلومات التي يجب معالجتها وتحليلها حتى يمكن استخلاص مفهوم الإدارة الاجتماعية للري في المنطقة المعنية. ومشاركة المنتفعين بنظام الري في هذه العملية في غاية الأهمية.

٣-كمــا يحدث في أية مجموعة اجتماعية غير متجانسة، يؤدي وجود مصالح متعارضة إلى احتمال ظهور النزاعات، ولمواجهة ذلك، على الهيئة أن تبقى منفتحة أمــام جمــيع وجهات النظر، وأن تناقشها، وأن تحللها، وأن تعالجها بهدف مراعاة مصلحة الأغلبية، والوصول إلى اتفاق. وهذا يعني ممارسة الديمقراطية الداخلية في تجمعات ملاك الأرض المروية، الأمر الذي يدعم المنظمة.

٤-يعرف المنتفعون أنفسهم المدى الذي يستطيعون الوصول إليه في التفاوض، ومن المفيد إقامة الآليات التي تسمح بتداول المعلومات بشأن الاقتراحات، والتقدم في المفاوضات، ووصولها لجميع المستويات في المنظمة، وبجمع وجهات النظر كذلك. وكمــا هــو واضــح، فمــن الأهمــية بمكان وضع استراتيجية للاتصال، وتبادل المعلومــات، تضمنها بقدر الإمكان، الاتفاقات التي يتم التوصل إليها، وتأييد أغلبية المنتفعين، مما يحقق لها الثبات.

٥-يجــب أن تجري المفاوضات في جو من الشفافية الكاملة، وفي هذا السبيل، يكــون لدرجــة الــثقة في الزعماء، ومدى تمثيلهم، أهمية حاسمة، وكذلك لمستوى مصداقية هيئة التعمير، وأعضاء الفريق التابع لها.

٦-يجــب أن تُبــنى المقــترحات المقدمة من إدارة المشروع على أساس فني واجتماعــي متيــن، ولكــن يجــب أن تقدم بطريقة مبسطة وواضحة حتى يفهمها المنتفعون. وفي حالة اقتسام الماء، من المهم أن تكون الخطة المقترحة قابلة للقياس بشكل ملموس.

٧-عملــية التفاوض تستغرق وقتاً ولكنها توفر نتائج ثابتة. وفي الحالات التي قدمــناها، كان إنشاء أجهزة تقاسم المياه مشروطاً بالتوصل إلى اتفاق بين المنتفعين، ممــا أدى لبعض التأخير في البرنامج الزمني لإنشاء أو تأهيل البنية التحتية. وعلى أي الأحــوال، ومــع أن المفاوضــات تتوقف على معدل حركة كل هيئة، فإنه من الواجب، في لحظة معينة، تحديد موعد للوصول إلى اتفاق.

المراجع (وجميعها بالإسبانية)

- أرجويلــو، ســيلفيا، وأرويو، ألييني، وروباليو، تيلمو، "تمكين الفلاحين من الري"، العدد ٨، كامارين، كويتو، ١٩٩٨.
- أبــولان، فردريك، وإيبرهارت، كرستوف، "أساليب تحليل وتشخيص نظم الري الفلاحي"، العدد ٣، كامارين، كويتو، ١٩٩٨.
- أبــولان، فــردريك، وإيــبرهارت، كرستوف، "الزراعة الفلاحية والإدارة الاجتماعية لمياه الري في تيكيبايا ببوليفيا"، مونبلييه-جامعة كوتشابامبا، ١٩٩٣.
- أبــولان، فــردريك، وبولينز، روتجارد، "الري في مجتمعات الأنديز، بناء اجتماعي"، كامارين، كويتو، ١٩٩٦.
- بوســتامانتي، روســيو، "عملــيات تغيير التشريع الخاص بإدارة المجاري المائــية، دراســة التشريعات القائمة، ومشروعات التعديل في الإكوادور وبوليفيا"، بوليفيا، ١٩٩٨.
- سيسنيروس، إيفان، "الري الفلاحي وعملية التحديث"، كويتو، ١٩٩٥.
- إيــرهارت، كرســتوف، "سياسة الماء، والإدارة الفلاحية للري في مناطق الأنديز الإكوادورية"، رسالة دكتوراه، جامعة تولوز، ١٩٩٤.
- المجلة التشريعية، "قانون الماء"، جمعية الدراسات والنشر، كويتو، ١٩٧٢.
- جــيربراندي، جربن، وهوجندام، بول، "تجسد أعمال الماء، الأعمال المائية في توسيع وتأهيل أنظمة الري في بوليفيا"، بوليفيا، ١٩٩٤.
- جيربراندي، جربن، "المفهوم الفلاحي لإدارة المياه"، دوردريخت، هولندا، ١٩٩١.
- هــندريكس، "تظرات مهمة لتحسين أوضاع توزيع المياه"، هوانكايو، بيرو، ١٩٩٥.
- مالدونــادو، رافايــيل، دراســة نهائية، "برنامج التمكين للري في الآنديز"، كامارين، ١٩٩٨.
- روف، ثيــيري، ولي جولفين، باتريك، وريفادينيرا، هوجو، "الري التقليدي في مناطق الآنديز في الإكوادور"، كويتو، ١٩٩١.
- روف ثيــيري، ونونييز، بابلو، "عرض تاريخي للري التقليدي في الآنديز الإكوادوريــة"، "الذاكــرة" الســنة الثانــية، العــدد ٢، معهــد الدراسات التاريخية والأنثروبولوجية في الآنديز، كويتو، ١٩٩١.

الصراع حول المياه فى الشرق الأوسط

حسام رضا*

مقـــدمـــة

"هكـــذا خلق الله إسرائيل، ولقد ألقينا على عاتقنا بمساعدة من ميزانية التطوير إصلاح ما خلقه" ليفى أشكول. فالمياه التى هى مصدر الحياة كانت دائماً شحيحة فى تلك المنطقة والتى بها ٥% من سكان العالم ولكن بها أقل من ١% من المياه العذبة العالمية.

وشـــهدت تلـــك المـــنطقة ميلاد حضارات عظيمة أسهمت فى تطور الإنسانية ورفاهيـــتها، وكان ميلاد تلك الحضارات بالقرب من مصبات أنهار المنطقة فى بلاد ما بين النهرين دجلة والفرات ونهر النيل وأيضاً حول نهر الأردن وروافده الليطانى والحاصبانى والأولى والدمول.

كمـــا شهدت المنطقة أول صراع على المياه منذ ثلاثة آلاف عام عندما كشف العهـــد القديم عن محاولة الرعاة اليهود الذين مكثوا فى التيه أربعين عاماً عقاباً إلهياً لهـــم، الإغارة على الفلاحين الفلسطينيين فى أراضيهم من أجل مزاحمتهم على آبار المياه.

وفى القرن العشرين شهدت المنطقة الطموحات الاستراتيجية للكيان الصهيونى والذى حدد خريطته من النيل إلى الفرات فى السيطرة على هذا المورد المحدد كابن ضال للغرب.

وكذلك الطموحات التركية لمقايضة البترول بالماء عبر مشروع أنبوب السلام ونتيجة لمشروع جنوب شرق الأناضول للسيطرة على مياه نهرى دجلة والفرات.

وكـــل ذلـــك يوضح أهمية العلاقات والتحالفات الاستراتيجية التى بدأها العدو الصـــهيونى منذ أنشأ الكيان الصهيونى مع تركيا وإيران وأثيوبيا تحت اسم "معاهدة الحزام المحيط عام ١٩٥٨" من أجل تثبيت هذا المشروع الغربى للسيطرة على هذه المنطقة الاستراتيجية الغنية بمواردها.

---

* باحث- مهندس زراعى

وكما يقول د.إمام الجمس "يؤثر الأمن المائى على الأمن الغذائى وعلى القرار السياسى العربى" فلا يوجد أى تطور أو تقدم بدون المياه، فالمياه هى أساس كل تقدم والاحتـياجات لهـا تتزايد مع تزايد التعداد السكانى.ومع متطلبات التنمية الزراعية والصناعية والرفاهية للمجتمع الإنسانى كله.

وإذا كـان الصـراع حول المياه هو وجه لعملة وجهها الآخر هو ندرة المياه فكيف يتم معالجة هذه الندرة.

هل بتسعير المياه كما يطالب البنك الدولى وقواعد السوق، أما كما يقول محمد سيد أحمد أن ذلك يزيد الاضطراب الاجتماعى والفوارق الاجتماعية فلابد أن يكون هناك بُعد اجتماعى فى موضوع ندرة المياه، أم باللجوء إلى التكنولوجيا مثل الطاقة الشمسـية أو المشـروع الأمريكى القديم والإسرائيلى حديثاً بتحلية المياه عن طريق الطاقـة الـنووية، وتصبح إسرائيل متحكمة فى المنطقة مائياً خصوصاً فى منطقة الندرة: فلسطين، والأردن، ومنطقة الخليج.

نهر النيل الحلقة الأولى من بؤر الصراع

يقطع نهر النيل مسافة ٥٦١١ كم من منبعه فى بحيرة فيكتوريا ومسافة ٤٥٠٠ كـم من منبعه فى بحيرة تانا قاطعاً تلك المسافة حتى البحر المتوسط مروراً بعشر دول، وتقـدر حصـة الـنهر عند أسوان بمتوسط ٨٤ مليار م٣/ سنوياً، يصل منها حوالى ٨٤% من الهضبة الأثيوبية.

المطامع الإسرائيلية فى نهر النيل

"فقطـع مـع إبراهـيم ميثاقاً بأن يعطى لنسله هذه الأرض من نهر مصر إلى النهر الكبير نهر الفرات" سفر التكوين ١٥/١٨.

تحـدد الأطماع الصهيونية نهر النيل عبر تاريخها الطويل، فلم يكن هناك حلم اسـتعمارى ارتـبط بالمياه كما كان الحلم الصهيونى وارتباطه بمياه النيل والفرات ودجلة مروراً بالأردن واليرموك والليطانى.

ففــى ســنة ١٩٠٢ لتفــق هرتــزل مع وزير الخارجية البريطانى الماركيز لانســلون[1] على فكرة إنشاء شركة يهودية فى سيناء لاستيطان شمال سيناء تمهيداً لاســتيطانها كلها، وكانت حجة هرتزل لإقناع تشمبرلين رئيس الوزراء البريطانى فى ذلك الوقت أنها "أداة نافعة لمد النفوذ البريطانى إلى فلسطين عندما يحين الوقت الملائم لتجزئة الإمبراطورية العثمانية".

وفــى يــناير ســنة ١٩٠٣ ألــف هرتزل لجنة من الخبراء برئاسة المهندس ليبولدكسلر، وحدد هرتزل مهمة اللجنة بدراسة إمكانية الاستيطان فى القسم الشمالى مــن شــبه جزيــرة ســيناء والبحث فى الوسائل والإمكانيات التى تسمح باستعمار الأرياف والمدن فى المنطقة الواقعة على البحر المتوسط وبين قناة السويس والحدود التركية على الساحل" بالإضافة إلى البحث فى أفضل السبل لرى الصحراء، ودراسة إمكانية ضخ مياه النيل عبر قناة السويس أو تحتها[2].

ولكــن تقرير اللجنة الفنية التى شكلها كرومر برئاسة جارستن والصادر فى ٥ مــايو سنة ١٩٠٣ خيب آمال هرتزل حيث ناقش بالأرقام المشروع الصهيونى طبقاً للاقتراحات المقدمة ليصل إلى الأضرار التى تتحقق من ورائه لإنجلترا لأنه سيؤثر على رى الأراضى فى مصر وزراعة القطن بها والتى تستفيد بها مصانع إنجلترا، ويفــند التقرير الفنى تقديرات المشروع تأسيساً على أن رى ٦٠ ألف فدان فى سيناء وهــو مــا اقــترحه اليهود فى البداية يحتاج إلى ٥١ متراً مكعباً/ ثانية بما يوازى ٤,٣٤٠ ملــيون م٣/ يــوم وملــياراً و ٥٨٤ ملــيون م٣/ سنوياً ويذكر التقرير أن الخزانات المطلوبة ستزيد من ملوحة الأرض [3].

واتفقــت حكومــة إثيوبــيا مــع الولايات المتحدة الأمريكية على قيام مكتب استصــلاح الأراضى التابع لوزارة الداخلية الأمريكية بدراسة لموارد النيل الأزرق فــيما بين ١٩٥٨-١٩٦٤ بعمل دراسة موسعة عن الأرض الزراعية بطول ٢٢٠٠ كــم علــى الحــدود مع السودان وتمت هذه الدراسة بالمشاركة الفنية للإسرائيليين. وكانــت مجلة كيدما الإسرائيلية قد أشارت إلى هذه الدراسات والتى طلبها عدد من

---

(1) نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل، ص ٨٧، د.عبد العظيم أبد العطاء وآخرون، دار المستقبل، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٥.

(2) المصدر السابق.

(3) المصدر السابق ص ٩٣.

الباحثيـن المصـريين ولكـن المجلـة رفضت تسليم هذه الدراسات وتجاهلت تلك الطلبات.

وتقـترح الدراسـة بـناء ٣٣ سداً وخزاناً يمكن أن توفر المياه لكل من الرى والطاقـة الهيدروليكية والكهربائية، وعاينت الدراسة مليون فدان صالحة للزراعة، وتقـوم المشـروعات الأربعـة باستقطاع حوالى ٨ مليار م٣/ سنوياً من مياه النيل الأزرق، حصـة مصر منها ٤ مليارات، رغم أن المياه المتوفرة على إثيوبيا تصل إلـى ١١٠ ملـيارات سنوياً!! وفى آخر دراسة عام ٢٠٠٤ تبين أن عدد المصابين بـالإيدز بلغ ٣ ملايين شخص فى إثيوبيا، أى إن التنمية البشرية فى حالة توقف ولا تحتاج أى مياه إضافية.

وفـى دراسـة لمجلس الشعب المصرى عن أزمة المياه أعلن "وجدنا أصابع إسـرائيل تمـتد إلى إثوبيا حيث منابع النيل الأساسية، ٨٥% من مياهه.. وهى تنفذ الآن ٦ مشروعات سدود على منابع النيل هناك".

ولقد اتضح أن مشروع توليد الكهرباء فى بحيرة تانا الذى يغذى النيل الأزرق بـ ٥% من إيراده تنفذه شركة إسرائيلية، كما أن المشروعات الإثيوبية المدعومة مـن البـنك الدولـى تـنفذها شركات إسرائيلية وأيضاً فى كينيا وأوغندا والكونغو الديمقراطية وهى من بين دول حوض نهر النيل(٤).

وفـى عام ١٩٧٤ ومع بدايات عملية التسوية نشر المهندس إليشع كالى مدير التخطـيط لشـركة تاحال المسئولة عن المياه فى جريدة معاريف مقالاً بعنوان "مياه السـلام" ثـم أفرد ذلك فى كتاب تحت اسم "المياه والسلام" تحدث عن مشاكل المياه التى تمثل خطراً على السلام فى المنطقة:

وحددها فى مشكلتين وهما:

-نقص المياه فى الضفة الغربية.

-نقص المياه فى غزة.

وتحدث عن إمكانية إقامة مشروعات تعاون ثنائى مع مصر فى هذه المجالات عن طريق:

-تعـاون ثـنائى باسـتخدام المـوارد المصرية (أرض-مياه) فى الأراضى المصرية.

---

(4) د.محمود سيد أحمد: معارك المياه المقبلة فى الشرق الأوسط.

-نقل مياه النيل فى اتجاه اسرائيل وذلك بهدف حل مشكلة.

وحـــدد إمكانية شراء ١م٣ بسعر ٤ سنت وهو ما قدره من قيمة مضافة للمتر المكعـــب فى محصول القطن، وكانت دراسة للحكومة الهولندية فى عام ١٩٩١ قد درســـت مشاكل المياه فى قطاع غزة وأوصت بقيام الحكومة المصرية بحل مشكلة المياه فى قطاع غزة عن طريق توصيل ١٠٠ مليون م٣ سنوياً، وهو نفس الاقتراح الإســـرائيلى، علمـــاً بأن الحكومة الهولندية هى من أكبر الدول المانحة لمصر فى مجال المياه!!

وكان الاقتراح الرئيسى لحل مشكلة المياه كما تتصوره إسرائيل هو جلب مياه النيـــل عبر مشروع ترعة السلام بكمية تصل إلى ١% من مياه النيل (٨٠٠ مليون م٣/سنوياً) بالإضافة إلى مياه مشروع ترعة السلام، وذلك عبر توسيع أنابيب المياه المســـتخدمة فـــى المشروع، وتتشعب الأنابيب عند خان يونس بقطاع غزة، أنبوب يحمل ١٠٠ مليون م٣ يتجه شمالاً إلى غزة، والآخر جنوباً إلى النقب ويحمل الكمية المتبقـــية وتعـــتمد إســـرائيل فى ترويج مشروعها لنقل مياه النيل نحو الشرق لحل مشكلتها فى المياه [٥]

١-الترويج بوجود فوائض فى مياه الرى مقدراها ١٠ مليار م٣.

٢-إن مصر تبدد مليارات الأمتار المكعبة فى البحر فى شهرى ديسمبر ويناير كل عام (أثناء السدة الشتوية).

٣-إن نصـــيب مصر من قناة جونجلى- والمتوقف مرحلته الأولى منذ سنوات بالسودان- سيصل إلى ٥ مليارات.

٤-إن مصـــر تخطـــط لـــنقل المياه إلى سيناء وإنشاء مشاريع رى بها، وهذا المشروع سيشكل توسيعاً للمشاريع المصرية.

٥-إن مصر عليها التزام معنوى وأدبى حيال قطاع غزة لحل مشكلتهم المائية والتى تصل إلى مائة مليون م٣/ سنوياً.

٦-إن هـــذا الـــتعاون سيحظى بمساعدة خارجية (وبخاصة التمويل) من جانب جهات دولية معنية بدفع عملية التسوية فى المنطقة[٦]!!

---

[5] إليشع كالى: المياه والسلام، وجهة نظر إسرائيلية.

[6] إليشع كالى: المصدر السابق.

ولبـيان تأثير وصول ٨٠٠ مليون م٣/سنوياً من مياه النيل لإسرائيل، فإن هذا الـرقم يعادل حوالى ٣٨% من إجمالى الموارد التى تستغلها إسرائيل الآن وتسرقها من المياه العربية السورية واللبنانية والأردنية:

-إن إسـرائيل أعلنـت أن الـزراعة ليسـت من بين صناعات القرن الواحد والعشـرين، ولذلـك قامـت بتقليص كميات المياه لها من ١٤٠٠ حتى وصلت إلى ٨٧٨ مليون م٣ عام ٢٠٠٢[٧] .

-قامت بتقليع ١,١٠٠ مليون شجرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة.

-رفعت استهلاك السكان (المستعمرين) للاستيطان إلى ٨٧٧ مليون م٣. وهذا يـدل على أن هذه الكمية سوف تستخدم من أجل حركة الاستيطان الجديدة فى النقب لإضـافة نفـس عدد السكان حالياً، أى ٥ ملايين شخص تقريباً فى النقب يعتمدون على الصناعات الحديثة.

أى إن مصـر سوف تقدم أساس الحياة لجيش من المستعمرين على حدودها، فى حين أن سيناء قليلة السكان والغنية بثرواتها المعدنية والزراعية كانت هدفاً قديماً لجيش أقام دولة.

المطامع الغربية للسيطرة على مياه النيل
(البنك الدولى ومبادرة حوض النيل)

وفـى الجنوب حيث منابع النيل ورغم انتشار مرض نقص المناعة -الإيدز- والصراعات العرقية فى أغلب دول حوض النيل، فلقد ظهرت الخلافات حول المياه وكـان أبـرزها رفض العديد من الدول وعلى رأسها تنزانيا للاتفاقيات الدولية على أسـاس أنها من عهد الاحتلال، والمشروعات الإثيوبية على النيل الأزرق والنزاع المسـلح فـى جنوب السودان، رغم أن معظم هذه الدول بها فواقد مائية كبيرة غير مستغلة وبدائل مائية كبيرة، ويقابل ذلك تحد أكبر للمنتفعين الرئيسيين من ماء النيل، مصـر والسـودان، هـو الاسـتمرار فى تلبية احتياجاتها المائية والتوفيق بين هذه الاحتياجات المحتملة فيما بعد لدول أعالى النيل [*] .

---

[7] نيربيكر ودورون لافى تأثير تسعير المياه (تجربة إسرائيلية).

[*] د.رشـدى سـعيد، ص ٢٥، أزمة مياه النيل إلى أين، مركز البحوث العربية، الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٨.

ولقـد قام البنك الدولى عام ١٩٩٢ بالدعوة لمبادرة حوض النيل شارك فيها ٦ دول مـن حـوض النـيل (مصر- السودان- الكونغو- رواندا- تنزانيا- أوغندا) ومهمتها التقدم بمقترحات لإدارة مياه النيل لصالح كل دولة [٨].

وأسـاس المـبادرة يقـع فى مجالين أساسين هما التجارة فى الكهرباء وتنمية مصادر المياه للاستخدام المشترك بين دول الحوض، وهما مجالان لا يمكن تصور قيام مشروعاتهما بدون ضبط مياه النهر وإقامة السدود الكبيرة عليه، وعملية ضبط المياه وإقامة السدود لابد أن تتناول موضوع إعادة توزيع حصص المياه بين الدول وموضـوعها يمـس المصـالح الأساسية لكل دول الحوض وعلى الأخص دولتى المصـب مصر والسودان [٩] ، فضلاً عن أن هذين المجالين يحتاجان لأموال طائلة لا تقـدر عليها أى من دول الحوض، ولكن تقدر عليها الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولى مما يوقع بتلك الدول تحت قبضة ديون لا طاقة لها بها وخصوصاً أن البـنك الدولـى أوضح أن المياه سلعة اقتصادية تحتاج إلى تسعير ولا بد من وجود بورصـة للمياه وأسواق لبيع وشراء المياه، وأوضح كذلك حاجة الدول لسياسة مائية تشـارك فـيها الدول الوطنية ومعها الدول المانحة أى إنها سوف تكون تحت وطأة مخططـات غربـية لتنفيذ سياسات غير وطنية فى قضية المياه وهى قضية حياة أو موت.

وتقـع خطـورة الدخـول فى مبادرة حوض النيل والمشروعات والمخططات الـناجمة عنها أنها جاءت من خارج دول الحوض وفى أن مصر وافقت فيها لأول مـرة على مبدأ إعاده توزيع مياه النيل بين دول الحوض، وكذلك على مبدأ اعتبار المـياه سـلعة تحكمها قواعد السوق، واتفاقية الجات لتجارة الخدمات وهو مبدأ قد تكون له تبعات خطيرة عليها كدولة مصب تصل إليها المياه من دول أخرى.

وممـا يزيد المخاوف مسلك مجموعة الخبراء الذين يقفون وراء البنك الدولى وهـى مجموعـة محدودة العدد وتدير أمورها بسرية وهى وثيقة الصلة بمخابرات الـدول الكـبرى ومراكز التمويل الدولية ولها صلات واسعة بمراكز الأبحاث فى جمـيع دول الحـوض والتى يتم تمويل معظم بحوثها عن طريق المعونات الأجنبية

---

(8) د.رشدى سعيد، ص ٢٨، مجلة الكتب وجهات نظر، سبتمبر سنة ٢٠٠١ ورشة البنك الدولى.

(9) المصدر السابق.

الــتى تــنفق فـــى معظمها على هيئة مكافآت مجزية لموظفيها، فضلاً عن أن هذه المــبادرة قــد تلقــت منحًا ومعونات سخية وخصوصاً من البنك الدولى والحكومة الهولندية والحكومة الكندية.

كذلــك فــإن من بين طاقم الخبراء الذين يوفدون لبلاد حوض النيل خبراء ما يســمى بعلم إدارة وحل النزاع وهو علم جديد استحدثه الإسرائيليون لتقنين وضبط حــالــة النـــزاع المستمر الذى تؤججه إسرائيل فى المنطقة وتنوى أن تعيش فى ظله [١٠]

ويــرى د.محمــود أبــو زيد وزير الموارد المائية المصرى أن هناك تحديات خارجية على المياه فى حوض النيل تتمثل فى[**]:

-تــزايد معــدلات الــنمو السكانى، والأوضاع الاقتصادية المتردية فى دول الحــوض، وعدم الاستقرار السياسى، وتدهور البيئة والتصحر والجفاف، بينما ظل هناك أخطر سببين أغفلهما الوزير وهما:

-الــتدخلات الخارجــية بين دول الحوض، وتخطيط مشروعات حوض النيل بواســطة جهات من خارج دول الحوض (البنك الدولى- الدول الغربية- الشركات المتعددة الجنسيات).

وتمثل عمليات التنمية المستمرة فى دول الحوض سواء الزراعية أو الصناعية بجانب الزيادة السكانية أدوات ضغط على الاحتياجات المائية المتزايدة والمستمرة.

كمــا تمثل الفواقد المائية على طول النهر أهم أدوات التعاون من أجل مصلحة كل دول الحوض من أجل زيادة المقررات المائية لكل دول الحوض دون الإضرار بالدول الأخرى.

وفى منطقة حوض النيل فإن حوض بحر الغزال بمنطقة المستنقعات يسير فى مجــراه ٢٣ مليار م٣ لا يصل منها إلى النيل الأبيض إلا نصف مليار م٣ [١١]، كما كــان من المفترض أن توفر قناة جونجلى ٥ مليار م٣ تتقاسمها مصر والسودان فى

---

[10] المصدر السابق.

[**] ندوة تحديات المياه فى المنطقة العربية -الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى يوليو سنة ٢٠٠٣.

[11] د.عبد الوهاب عامر كراسات عدد (٦) مركز البحوث العربية أزمة المياه فى الوطن العربى سنة ١٩٩٨.

مـرحلـته الأولـــى لـولا توقـف المشروع وانهياره بسبب الحرب فى جنوب السودان [١٢]

والصراع على المياه هو وجه للعملة ووجهها الآخر هو شح المياه ونتيجة لهذا الشـح فلقـد حاول البنك الدولى فى استراتيجيته حول المياه تحويل المياه إلى سلعة اقتصـادية يجـب أن يتم تسعيرها، وأوضح أن القطاع الخاص هو الأجدر والأقدر علـى إدارة الطلب على المياه، وفى نفس الوقت استقرت استراتيجيته على أن المياه سـوف تحتاج إلى بورصة مياة وأسواق لبيع المياه، وإذا استقرت هذه المعايير فى حـوض النـيل فإنها سوف تطرح قضيتين خطيرتين على الأمن القومى المصرى والعربى وهما:

-إمكانـية تخزيـن المـياه فى إثيوبيا بدعوى تقليل الفاقد بالبخر وكذلك عدم الإضـرار بالسودان من جراء الفيضانات العالمية وهو مشروع أمريكى- إسرائيلى منذ الستينيات فى القرن الماضى.

-إمكانـية شراء إسرائيل للمياه من إثيوبيا أو غيرها على أن يتم تسليمها عند المصب فى مصر (إمكانية استفادة دول من خارج المصب بالمياه).

وقـد قامـت مصـر ضمن مجموعة من ٢٦ دولة بالامتناع عن التوقيع على الاتفاقـية الإطارية لاستخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، والتى تم تقديمها للجمعية العامة للأمم المتحدة فى أبريل سنة ١٩٩٧.

ورأت مصـر أهمـية توضيح عدد من المبادىء الهامة [١٣]التى تحكم موقف مصـر تجـاه هذه الاتفاقية أهمها أن بعض الأحكام الجديدة تنطوى على عدول عن العرف الدولى المستقر، وأن الاتفاقية يجب ألا تنال بأى حال من الأحوال من القيمة القانونية للأعراف الدولية المستقرة فى مجال تقاسم مياه الأنهار الدولية واستخدامها فى غير الأغراض الملاحية.

وتـرى مصـر أن هـذه الاتفاقية لا يمكن أن تؤدى إلى التأثير فى الاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف المتعلقة بأنهار بذاتها.

واعترضت مصر على أن معايير التقاسم المنصف للمياه لا يمكن لها أن تنسخ أى معايـير أخرى سبق أن استقرت فى العرف الدولى أو أن تكون بديلاً عنها، كما

---

(12) المصدر السابق.

(13) د.ضياء القوصى، السياسة الدولية أكتوبر سنة ٢٠٠٤.

تؤكـــد علـــى ضــــرورة الربط بين هذا المبدأ والتزام الدول النهرية بعدم الإضرار بالدول الأخرى الشريكة لها بالمجرى المائى.

المطامع الإسرائيلية فى المياه اللبنانية، الحلقة الثانية من بؤر الصراع

فـــى سنة ١٩٢٠ بعث زعماء الحركة الصهيونية فى الولايات المتحدة برسالة إلـــى الرئـــيس الأمريكى تتعلق بالحدود الشمالية لفلسطين جاء فيها [١٤] "إن اتفاقية ســـايكس بـــيكو تقسم البلاد (فلسطين) فى إغفال تام للحدود التاريخية والضرورات الطبيعـــية وإن المـــنظمة الصـــهيونية تعـــتمد بالدرجة الأولى على الحدود الشمالية المنطقـــية والحـــدود الشرقية المعقولة بشأن تطوير إسرائيل الاقتصادى، وهو يصل إلـــى أن تشـــمل فلسطين من الشمال حتى نهر الليطانى ومساقط مياه حرمون وفى الشرق إلى سهل الجولان وحوران".

وفـــى عـــام ١٩٤١ أعلن تشرشل أن اليهود طالبوا الحكومة البريطانية رسمياً بـــأن تطلق أيديهم فى فلسطين كلها وأن يضم إليها جنوب لبنان الذى يجرى فيه نهر اللـــيطانى وذلـــك مقـــابل أن تضع الصهيونية العالمية جميع طاقاتها وإمكانياتها فى خدمة بريطانيا وحليفاتها خلال الحرب العالمية الثانية.

وتـــبلغ الأنهـــار فى لبنان ١٥ نهراً وأهمها نهر الكبير والعاصى والحاصبانى والليطانى ومتوسط تصريفها ٣٨٦٩ مليون م٣، أما الينابيع فتزيد عن ١١٠٠ ويقدر تصريفها بـــ ١١٥٠ مليون م٣.

التصورات الإسرائيلية لسرقة المياه اللبنانية

كـــان وايزمان قد وجه خطاباً إلى اللورد كرزون وزير خارجية بريطانيا فى ١٩٢٠/١٠/٣٠ يوضـــح فـــيه أن الحـــركة الصهيونية لا تطالب بأراضى فلسطين فحسب بل ترى أن تمتد حدود الوطن القومى اليهودى لكى يشمل جنوب لبنان، كما يرى أنه لا يفيد الكيان الصهيونى جر مياه الليطانى واليرموك إلى أراضى فلسطين بل أن يضم الأراضى التى تمر بها هذه الأنهار[١٥].

---

[14] عبد المالك خلف التميمى، الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى، سلسلة عالم المعرفة.

[15] أحمد كايد ص ١١٠ صان الاقتصادى عدد رقم ٨٨.

وقام لورد ميلك الأمريكى الجنسية الصهيونى العقيدة بزيارة فلسطين عام ١٩٤٤ وأعد مشروعاً للمياه أسماه فلسطين أرض الميعاد، ويعتبر المشروع الرئيسى للمياه فى إسرائيل واعتمد على الأسس التالية[16] :

-الاستيلاء على مياه نهر الأردن ومصادرها فى تل القاضى ونهر اليرموك ونهر الحاصبانى وبانياس.

-تجفيف بحيرة الحولة وفتح قنوات واسعة لنقل مياه الأردن إلى النقب.

الاستيلاء على نهر الليطانى وتحويل مياهه إلى شمال فلسطين.

وفى عام ١٩٧٤ طرح إليشع كالى فى دراسته الشهيرة تصوراته حول استغلال إسرائيل للمياه اللبنانية فى اتجاهين:

-توليد طاقة كهرمائية واستغلال المياه المستخدمة.

-نقل مياه أنهار وعيون فى لبنان إلى إسرائيل لحل مشكلة سرقة إسرائيل لمياه الضفة الغربية والأردن، وتحويل مياه الليطانى إلى بحر الجليل (بحيرة طبريا) لتوليد طاقة لاستفادة الدولتين على أن تكون المحطة الكهربائية داخل إسرائيل!!

واعتباراً من عام ١٩٨٢ وبعد الاجتياح الإسرائيلى للبنان تم استغلال نهرى الحاصبانى والوزانى وينبعان من القطاع الشرقى للبنان ويصبان فى بحيرة الحولة بتصرف يبلغ ١٤٥ مليون م٣/ سنة[17].

وقامت بمد أنابيب مياه من منبع العين وهو أحد روافد نهر الحاصبانى، وقامت بتحويل نهر الليطانى إلى نفق لنهر الحاصبانى بطول ٢٠ كم إلى بحيرة طبريا بإسرائيل ويوفر لها ذلك ٥٠٠ مليون م٣ وهذا ما أكده تقرير الأمم المتحدة فى فبراير سنة ١٩٨٦.

وكشفت مصادر أمنية فى جنوب لبنان (الأهرام ١٩٩٠/٧/١٥) أن إسرائيل أتمت ترتيبات ضم واغتصاب مياه نهر الوزانى حيث اقتطعت جزءًا من الأراضى اللبنانية فى محور الغجر الوزانى وغيرت معالم الأرض فى محيط نبع الوزانى، كما نقلت الشريط الشامل الفاصل بين الحدود الدولية من أراضى بلدة الغجر السورية المحتلة إلى الضفة الشرقية لنهر الوزانى.

---

(16) محمود رياض مجلة الباحث العربى العدد اسادس.

(17) د.عطا الله أبو سيف: مجلة العلم والتكنولوجيا يوليو ١٩٨٩.

وقامت جهة ما -يرجح أنها أمريكية- بوضع أحد النظائر المشعة فى مياه نهر الليطانى ثم قامت بتحليل المياه المستعملة فى شمال إسرائيل فظهرت المادة المشعة فى المياه(١٨)

وقد أعلن كولارز (١٩)فى ندوة حفظ السلام والمياه والأمن فى جنوب لبنان أن إدارة نهر الليطانى فى السيطرة عليه قد تصبح عقبة أمام عملية السلام فى المنطقة لأن أى مشاريع على هذا النهر ستؤثر على تدفق روافد نهر الأردن أى نهرى دان والحاصباني، وهو سيؤثر على حصة إسرائيل.. هذا بالإضافة إلى إعلان إسرائيل فى ١٩٩١/٥/١١ أنها لن تنسحب من لبنان دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه نهر الليطانى رغم أنه نهر لبنانى!! وفى عام ٢٠٠٠ اضطرت إسرائيل للانسحاب دون أى اتفاقيات تحت وطأة المقاومة اللبنانية.

حوض نهر الأردن وروافده، الحلقة الثالثة من بؤر الصراع

تزود منابع الأنهار الواقعة فى المرتفعات السورية واللبنانية نهر الأردن بإيراد سنوى يقدر بـ ١٢٩٠ مليون م٣ سنوياً من المياه، ويشكل نهر اليرموك الرافد الرئيسى لنهر الأردن خط الحدود الفاصل بين سوريا والأردن كما يفصل إسرائيل عن الأردن فى منطقة اليرموك، أما نهر الأردن فيعين خط الحدود بين الأردن وفلسطين، ويقدر توماس ناف من جامعة بنسلفانيا لاحتياجات الأردن عام ٢٠٠٠ بحوالى مليار م٣، وتسعى سوريا إلى بناء سلسلة سدود صغيرة ومتوسطة لتنمية حوض نهر اليرموك والتى يمكنها حجز ٤٠% من مياه النهر. وكانت هذه العمليات لبناء السدود وتنمية الموارد المائية على نهر الأردن هى السبب لاندلاع حرب سنة ١٩٦٧ وتقوم إسرائيل باستخدام مياه نهر الأردن والمتجددة فى أغلبها كما تمنع المزارعين الفلسطينيين من استخدامه بحجج أمنية، وتستغل إسرائيل حوالى ٧٠% من مياه النهر البالغة حوالى ١٧٥٥ م٣ تحت تهديد القوة.

---

(18) ندوة حفظ السلام والمياه والأمن فى جنوب لبنان مجلة المستقبل العربى العدد ١٢/ ٩٣.

(19) بروفيسور الجغرافيا ودراسات الشرق الأوسط فى جامعة ميتشجن.

وفـــى الضفة الغربية فإن إسرائيل تستغل حوالى ٦٥٠ مليون م٣ منها حوالى ١١٠ ملــيون م٣ للســكان العــرب الفلسطينيين، كما تمنع حفر أية آبار عربية حتى تسيطر على المياه بشكل عام.

أمــا فــى قطاع غزة فالطلب على المياه للمستعمرين والسكان فى حدود ١٢٠ ملــيون م٣/ ســنوياً بيــنما المياه المتجددة فى حدود ٣٥ مليون م٣ [٢٠]وقد ازدادت ملوحـــة المــياه الجوفية لتصل إلى ١٥٠٠ P.P.M كلورايد، كما ارتفعت مكونات النــترات بشــكل عال فى آبار شرب مخيمات اللاجئين، بينما أعلن الجنرال فريدى زاح نائب المنسق العام الإسرائيلى للأراضى المحتلة أن المواطن الفلسطينى يحصل علــى ١١٥ م٣/ سنوياً، جاء فى تقرير الأمم المتحدة أن المستعمرين فى قطاع غزة يحصل الفرد منهم على ٦٨٠م٣/ سنوياً. والمعروف أن الضفة الغربية تحتوى على المســتودع الرئيســى للمياه فى فلسطين مما أدى إلى وجود المستعمرات فوق هذه المــناطق وأهم هذه المناطق هى جنين وقلقيلية!! ولهذا السبب أيضاً كانت النظرية الإســرائيلية فــى الفصل بين السكان والأرض فى فلسطين حتى يتاح لها السيطرة علــى مــوارد المــياه فى الضفة الغربية حيث لم تنسحب اسرائيل إلا من المناطق الفقيرة مائياً.

ونتيجة لاتفاقية التسوية مع الفلسطينيين تم إحالة قضية المياه إلى الاتفاق النهائى حــتى يمكنها السيطرة على الوضع، كما قدمت إسرائيل للتعاون مع الأردن خيارات قليلة نظراً لقلة مياه الأردن، فدعت إسرائيل الأردن للاشتراك فى عمل مشترك فى مــنطقة إيــلات العقبة- حيث توجد طبقات أرضية غنية بالمياه، وكذلك تخزين مياه نهر اليرموك فى بحيرة طبريا فى فترة الفيضانات الشتوية، وعندما احتاجت الأردن للمياه فى فترة الصيف قامت إسرائيل بإعطائها المياه من أعماق أكبر من ستة أمتار ملوثــة بالصــرف الــزراعى والطحالب مما أدى إلى انسداد الفلاتر وحدوث أزمة رهيبة فى المياه لعدم صلاحيتها.

وتوجــد فـــى جــنوب الأردن فى حدود مدينة العقبة وبالاشتراك مع فلسطين المحتلة والمنطقة الساحلية الواقعة غرب الجزيرة العربية أهم المكامن الجوفية للمياه تتمثل فى مياه سطحية ومكامن مائية وهى تحتوى على ٦٠% من مجموع السيول، ومــياه جوفــية فى طبقة الساق وتمتد ١٢٠٠ كم تبدأ من جنوب الأردن وإلى شمال

---

[20] المياه فى قطاع غزة دراسة لحكومة هولندا يناير سنة ١٩٩١.

مزاحميـــن وبعض آبارها تعطى حتى ١٠٠ لتر ثانية، وطبقة تبوك وتمتد من داخل حدود الأردن وحتى جنوب القصيم. وأعلن ديان بعد حرب ١٩٦٧ لقد استولينا على أورشـــليم ونحـــن فى طريقنا إلى يثرب وإلى بابل، وأن هذه المنطقة ستوفر لليهود اتفاقيات اقتصادية واسعة.

حوض نهر الفرات، الحلقة الرابعة لبؤر الصراع

بدأت حرب المياه التركية العربية منذ منتصف الثلاثينيات عندما قايض الممثل الفرنســـى فى سوريا مشاركة تركيا لألمانيا بتسليمها لواء الإسكندرونة الغنى بالمياه والمدخل الشرقى للبحر المتوسط.

وفـــى أواخـــر الأربعينيات أقدمت تركيا على تحويل نهر قويق الذى ينبع من الأراضـــى التركـــية ويتجه إلى الأراضى السورية الأمر الذى استتبعه بوار آلاف الهكتارات وتشريد آلاف السكان فى محافظة حلب.

وحـــوض نهـــر الفرات الذى يبدأ من جبال تركيا ويتكون من رافدين رئيسيين هما قره صو، مراد صو ويبلغ طوله حتى وصوله نهر دجلة فى القرنة ٢٩٤٠ كيلو مـــتر، وتشـــير الدراسات إلى أن متوسط الوارد الطبيعى للنهر ما بين ٣١,٥-٣٣ مليار م٣ سنوياً [(٢١)]، وكان يبلغ وارد النهر عند جرابلس فى أول الأراضى السورية ٢٨ مليار متر مكعب سنوياً.

وأجـــرى البـــنك الدولـــى فى ديسمبر ١٩٦٥ دراسة عن حوض نهر الفرات أوضـــحت أن المساحات التى تروى فى تركيا تبلغ ١٥٣ ألف هكتار وتستهلك ١,٥ ملـــيار م٣/ ســـنوياً، وفـــى سوريا تروى ٢٥٨ ألف هكتار تستهلك ٣ مليار م٣ أما العـــراق فقدرت احتياجاته سنة ١٩٦٥ بـــ ١٢,٨٦ مليار م٣ وتروى ١,٢٣١ مليون هكتار.

وفـــى نـــدوة الأمـــن المائى التى عقدت بدمشق فى نوفمبر ١٩٨٩ ذكرت أن استخدامات سوريا من نهر الفرات تبلغ ٣,٨٥٧ مليار م٣/ سنوياً واحتياجات العراق بلغت ١٩ مليار م٣/ سنوياً.

[(21)] مجلة الباحث العربى عدد يوليو ١٩٩٠.

مشروع جنوب شرق الأناضول

وهــو مشــروع تركي لاستخدام مياه نهري دجلة والفرات ويمتد في محازاة الأجزاء الجنوبية الشرقية من تركيا مع كل من سوريا والعراق وتبلغ مساحته ١٧٤ ألف كم ويضم المشروع ٧ مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر الفرات، و٦ مشاريع رئيسية ضمن حوض نهر دجلة، ويتضمن إنشاء ٢٢ سداً مع ١٩ محطة كهرومائية وتروى ١,٦٣٣ مليون هكتار تستهلك ٢٠ مليار م٣/ سنوياً للرى.

والمشــروع بـدأ كفكرة فى كتاب نهر الفرات والخطة الإنمائية لجنوب شرق الأناضــول عــام ١٩٧١ للدكــتور كولارز وهو أستاذ الجغرافيا ودراسات الشرق الأدنى فى جامعة ميتشجن الأمريكية منذ عام ١٩٧١ وكان أستاذاً زائراً فى أكاديمية ســلاح الطيران الأمريكى ومستشار منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولى وسلاح المهندسين الأمريكى.

تأثير المشروع على سوريا والعراق

فــى ١٣ يولــيو ســنة ١٩٨٧ قــام رئــيس الوزراء التركى الأسبق ورئيس الجمهوريــة تورجوت أوزال بمحادثات فى سوريا انصبت على مطالب أمنية تركية فــى مقــابل موافقة تركيا على تدفق المياه عند الحدود السورية فى حدود ٥٠٠م٣/ ثانــية أى بمعــدل ١٥,٧٥ مليار م٣/ سنوياً، وهذه الكميات لا تكفى حاجات سوريا والعــراق، وتقدر المصادر السورية أن كمية المياه التى ستصل سوريا بعد استكمال المشــــروع ســتنــــخفض بمقــدار ٤٠%، أما المياه التى تصل العراق فستقل بمقدار ٨٠%.

واحتــياجات سوريا من النهر تتخطى الآن ٥ مليارات متر مكعب والأضرار التى تلحق بها على ثلاثة محاور:

١-انخفــاض قــوة العمل فى منشآت سد الفرات الكهرمائية من ٨ توربينات توليد إلى توربين واحد يعمل.

٢-تجمــيد خطط رى الأراضى الزراعية فى محيط سد الفرات وسهول حلب والرقة ودير الزور.

٣-تحديد مياه الشرب فى مدينة حلب والقرى المجاورة لها ومنطقة الرقة.

أما العراق فرغم أن احتياجاته من النهر الآن تتعدى ١٩ مليار م٣/ سنوياً فلن يتــبقى له إلا أقــل من ٧ مليار م٣ وعند ملء خزان كيبان والطبقة عامى ١٩٧٣،

١٩٧٤ أشـــارت وزارة الرى العراقية إلى "أن سكان محافظة بغداد وبابل وكربلاء والقادســية والمثنى وذى قار يقاسون ويواجهون أزمة شديدة بسبب قلة المياه، وفى عـــام ١٩٧٥ ألحقت أضرارًا بالزراعة والبساتين قدرت بأكثر من ٧٠% وارتفعت أســعار المحاصــيل الزراعــية بنسبة ٦٠٠% عن عام ١٩٧٣ وبلغت الهجرة بين الحدود السورية والعراقية وسد بحيرة حسيبة أشدها.

بل إن كمية المياه على قلتها فى نهر الفرات ازدادت نسبة الملوحة بها وكذلك الكبريت والمواد الصلبة وتأثر كافة المشروعات الزراعية والكهرمائية.

وقد صرح وزير المياه التركى عام ١٩٨٩ [٢٢]بأن مشروع الأناضول سيجلب المـــنفعة للجمـــيع فـــى المنطقة عن طريق مقايضة البترول بالماء، وأدلى سليمان ديمـــيريل الرئـــيس التركى الأسبق بحديث لوكالة أنباء الأناضول فى ١٩٩٢/٧/٢٤ "حـــق تركيا الكامل بمياه نهرى الفرات ودجلة إلى النقطتين اللتين يجتازان عندهما الحدود ولاحق لسوريا والعراق فى هذه المياه".

مشروع أنبوب السلام

قدمـــت تركيا عام ١٩٨٦ عرضاً لسوريا والأردن والسعودية والكويت وعمان والإمـــارات وقطر والبحرين بإمدادها باحتياجاتها المائية من نهرى سيحان وجيحان فـــى خلـــيج الإســـكندرونة عـــبر خطى أنابيب بعد أن قامت شركة براون اندردت الأمريكية بإعداد دراسات جدوى حيث تتراوح التكلفة من ١٧-٢٠ مليار دولار فى ذلـــك الوقت، وذكرت الشركة أن الخط الأول للمشروع تصل طاقته إلى ٣,٥ مليون م٣ / يومياً لإمداد سوريا والأردن ومكة والمدينة، والخط الثانى بطاقة ٢,٥ مليون م ٣/ يومياً لإمداد الكويت والسعودية وقطر والإمارات العربية وعمان.

وقـــد عقدت جامعة ميتشجن ندوة تحت شعار مشكلة المياه وحلها بطرق سلمية وأعلن فى الندوة أن الرئيس التركى أعلن عن استعداد تركيا لمد خط أنابيب بامتداد ١٥٠٠ كـــم وذلك من فائض المياه التركية، ويقول بروفيسور شوفال الإسرائيلى أنه فوجىء بأن العلماء الأمريكيين كانوا قد عرضوا الفكرة نفسها، وتبنت وزارة الدفاع الخارجية الأمريكية الفكرة وتولت دراستها وبحوثها والفائدة التى ستعود على أمريكا بالإضـــافة لكـــبح جماح العراق وإيران -فى ذلك الوقت- وستتولى الشركات تنفيذ المشروع.

---

[22] القبس الكويتية.

الخــلاصــة

إن مســاحة الوطن العربى ١٤,٣ مليون كم وهو يملك وحدة جغرافية وتجانس اجــتماعى وإمكانــيات للتكامل الاقتصادى وموارده الاقتصادية متعددة، ولكن تأتى مــوارده المائية من خارجه بنسبة ٧٠% متسببة فى صراعات سببها أطماع الدول الكــبرى ففــى الشمال تطالب تركيا بمقايضة البترول بالماء وفى الجنوب تحاصر الصراعات المسلحة – أغلبها بسبب المياه- السودان فى محاولة لتفكيك أوصاله أما فــى القلــب فالاســتعمار الاســتيطانى والمشروع الغربى الصهيونى مدعماً بالقوة الأمريكــية ومخططات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى تسيطر بالقوة على مياه فلســطين التاريخــية وعــيونها على الفرات والنيل وجيوشها على هضبة الجولان وبالقرب من الليطانى.

ويقــول بيريز فى كتابه" الشرق الأوسط الجديد "أما السبب الرابع لنقص المياه فهــو السياسة غير الرشيدة **فسياسات المياه الوطنية لا تأخذ فى الاعتبار احتياجات الأقطــار المجــاورة** والأجيال القادمة، ومثل هذا الموقف **قد يجر البلدان إلى حافة الحــرب مــن جديــد"**. أى يهدد بشن حروب لسرقة المياه العربية كما يغتصب مياه الضــفة الغربــية ولا يتصــور أن تتغير علاقة إسرائيل بالضفة الغربية بسبب هذه القضية قضية المياه حيث تسيطر إسرائيل على كامل المياه فى الضفة الغربية.

وأيضــاً يتصور أن تماطل إسرائيل فى عودة الجولان إلى سوريا حيث قامت بطــرد الســكان العــرب وتدمير قراهم من أجل عدم استخدامهم للمياه وتقوم حالياً بعمليات واسعة للاستيطان فى الجولان.

والمتابع لحركة الهجرة اليهودية لإسرائيل واستخدامات المياه فى إسرائيل يجد أن اســتخدام المياه فى الزراعة فى تناقص حتى بلغ ما يستخدم فى الإسكان، أى إن كــل نقطة مياه تسرقها إسرائيل هى لجندى إسرائيلى يغتصب أرضاً عربية أو يقتل فلسطينياً، ويرى الخبراء العسكريون الأمريكيون فى اقتصاديات المياه والزراعة أن الاطــلاع على الخرائط العسكرية الإسرائيلية واختيار المواقع العسكرية الإسرائيلية فى المناطق العربية المحتلة يثبت ارتباط تلك الخرائط والاختيار بمنابع المياه.

ويساند القوة العسكرية الإسرائيلية فى السيطرة على الموارد العربية المائية فى الضــفة والجــولان التأييد الأمريكى المطلق، وحتى فى لجان المياه فى الاجتماعات

مــتعددة الأطراف كانت الولايات المتحدة الشريك الرئيسى الداعم لسياسات إسرائيل فى السيطرة على الموارد المائية بالتهديد باستخدام القوة والتفكك العربى.

وإن تركــيا فـــى الشمال تسعى لفرض سيطرتها الاقتصادية على المنطقة من خلال تصورها لملكيتها للمياه أحد مكونات الأمن القومى العربى.

وإثيوبــيا والبــنك الدولى فى الجنوب من خلال تسعير المياه والسيطرة على المــياه بإقامـــة الســدود والسعى لتفكيك السودان هو أحد مظاهر الضعف العربى والتدخل الأمريكى الإسرائيلى فى المنطقة حيث أشار تقرير استخباراتى فرنسى عام ٢٠٠٠ إلى قيام إسرائيل بتكثيف نشاطاتها فى أفريقيا، وكشف أن حوالى ٨٠٠ خبير إسرائيلى فى شئون المياه يتدفقون على حوض النيل ومنطقة القرن الأفريقى.

إن الولايــات المـــتحدة الأمريكـــية هى التى تولت مسئولية وضع التصورات والخطــط المائـــية لكل من إسرائيل وإثيوبيا وتركيا ووراء مخطط تقسيم السودان، ويقــول د.جريس ستار فى كتاب سياسة ندرة المياه فى الشرق الأوسط الذى تولت تمويله وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الداخلية الأمريكية ووزارة الدفاع وسلاح المهندســين ووكالـــة الاستخبارات الدفاعية، "الولايات المتحدة هى البلد الوحيد فى العــالم القـــادر على التصدى لقيادة عملية تنمية مصادر المياه وتنسيق التعاون فى الشـــرق الأوســط، ونهــدف من ذلك إلى التوصية المستقبلية التى بمقدورها حماية وتعزيز المصالح الأمريكية".

ولا يمكـــن حـــل مشكلة الصراع على المياه فى المنطقة إلا بمعالجة الضعف العـــربى بالـــردع العـــربى والمبنى على عناصر الأمن القومى، والتعاون الشامل الاقتصــــادى والسياسى والاجتماعى وحماية الحقوق المائية العربية حيث إن الموارد المائية عامل أساسى من عوامل البقاء.

المصادر

١-نهر النيل الماضى والحاضر والمستقبل د.عبد العظيم أبو العطا وآخرون دار المستقبل الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥.

-معارك المياه ...... فى الشرق الأوسط د.محمود سمير أحمد كتاب المعرفة.

٣-إليشع كالى المياه والسلام وجهة نظر إسرائيلية.

٤-أزمـــة المـــياه فى الوطن العربى كراسات (٧) مركز البحوث العربية د.رشدى سعيد وآخرون نوفمبر سنة ١٩٩٨.

٥-السياسة الدولية أكتوبر سنة ٢٠٠٤.

٦-تأثير تسعير المياه (تجربة إسرائيلية) نوفمبر سنة ٢٠٠٢.

٧-مجلة الكتب وجهات نظر أعداد مختلفة.

٨-الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى سلسلة عالم المعرفة.

٩-صامد الاقتصادى أعداد مختلفة.

١٠-مجلة الباحث العربى أعداد مختلفة.

١١-جريدة الأهرام.

١٢-مجلة العلم والتكنولوجيا يوليو ١٩٨٩.

١٣-مجلة المستقبل العربى أعداد مختلفة.

١٤-المـــياه مصـــدر الـــتوتر فى القرن الواحد والعشرين د.محمود أبو زيد الأهرام سنة ١٩٩٨.

١٥-تحديـــات المياه فى المنطقة العربية "ندوة" الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى يوليو سنة ٢٠٠٣.

١٦-أزمة مياه النيل إلى أين مركز البحوث العربية الطبعة الأولى ١٩٨٨.

بيان الماء
حق الجميع في الحياة *

نحــن ننتمي إلى أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وأمريكا الشمالية، وآسيا، وأوروبا. وقــد اجتمعــنا ثــلاث مــرات في عام ١٩٩٨، وصفتنا التمثيلية الوحيدة هي أننا مواطــنون مهمومــون بحقــيقة أن ١٤٠٠ مليون من البشر من بين ٥,٨ مليار هم مجمــوع ســكان الكوكــب، لا يحصلون على الماء الصالح للشرب، وهو المصدر الأساسي للحياة، وهذا أمر غير مقبول.

وهناك خطر ماثل، وهو أنه بحلول عام ٢٠٢٠، سيكون عدد من لا يحصلون علــى المــاء الصـــالح للشرب ٣ مليارات من بين المليارات الثمانية الذي ستبلغهم البشــرية في ذلك العام، وهذا أمر لا يمكن القبول به. ومن الممكن، بل من الواجب منع تحول الأمر غير المقبول إلى أمر مقبول، كيف؟

نعتقد أن هذا سيكون ممكناً بتطبيق المبادئ، والقواعد التالية:

المبدأ الأول: الماء "مصدر الحياة" ملكية مشتركة لسكان الأرض

الماء بصفته المصدر الأساسي للحياة، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في النظام البيئــي للأرض، هو ملكية مشتركة لسكان الكوكب. ولا يحق لأي منهم، فرادى أو جماعات، أن يجعلوا منه ملكية خاصة. فالماء إرث مشترك للبشرية، وعليه تتوقف صحة الفرد والجماعة.

وترتبط الزراعة، والصناعة، والحياة المنزلية بالماء، ولا يمكن إنتاج أية ثروة دون الحصــول على الماء. والماء، كما يعترف الجميع، ليس مورداً مثل أي مورد آخر، وهو ليس سلعة للتبادل، أو تقيّم بالمال.

---

*مــبادرة مــن اللجنة العالمية للعمل من أجل إقرار "عقد الماء"، ورئيسها مارية سوارس، بلشيونة، وتوجيه ريكاردو بتريللا.

ولأنـــه لا بديل للماء، فمن حق كل عضو في الجماعة البشرية الحصول عليه، وخاصـــة المـــاء الصـــالح للشـــرب، بالكمـــية، والنوعية، اللازمة للحياة، وللنشاط الاقتصادي.

المبدأ الثاني: الحق في الماء حق غير قابل للتحويل أو التنازل، فردياً أو جماعياً.

ينتمـــي الماء إلى اقتصاد الممتلكات المشتركة، وتقاسم الثروة، أكثر من انتمائه لاقتصاد تراكم الثروة الفردية الخاصة، والاستيلاء على ثروات الآخرين. وفي حين كـــان تقاســم المـــياه، في الماضي، في كثير من الأحيان، مصدراً كبيراً للامساواة الاجتماعية، فإن حضارتنا الحالية تعترف بأن الحصول على الماء حق أساسي غير قابل للتحويل أو التنازل، فردياً أو جماعياً.

والحـــق في الماء جزء من الأساس الأخلاقي لمجتمع إنساني "جيد"، واقتصاد "جـــيد". وهـــو حق يعود للمجتمع ككل، وللمستويات المختلفة لتنظيم المجتمع، وفقاً لمـــبدأ المســـئولية المشـــتركة، والدعـــم، وضمان الحق في الحصول عليه للجميع، ولجمـــيع المجتمعات البشرية دون أي تمييز بسبب العِرق، أو النوع الاجتماعي، أو الدين، أو الدخل، أو الطبقة الاجتماعية.

المـــبدأ الثالـــث: يجـــب أن يســـاهم الماء في التضامن في الحياة بين الجماعات، والبلدان، والمجتمعات، والجنسين، والأجيال.

لا يعنـــي انعدام المساواة في توزيع الماء العذب بين أرجاء العالم، ولا التباين الكبير في الدخول بين البشر، أنه يجب أن تسود اللامساواة في الحصول على الماء بيـــن الأفـــراد والجماعـــات الإنسانية. وبالمثل، فاللامساواة في توزيع هذا المورد، وكذلـــك في توزيع الدخل، لا تعني أن الشعوب الغنية بموارد الماء، والأفراد ذوي الدخـــل المـــرتفع، مـــن حقهـــا (ومن حقهم) أن تفعل بها ما تشاء، كأن تبيعها (أو تشتريها) "للخارج" لتحصل منها على أكبر كسب (أو استمتاع).

لقـــد حان الوقت لكي يتوقف الماء عن أن يكون مصدراً، في الكثير من أرجاء العـــالم، للكثـــير من اللامساواة بين الرجال والنساء، اللاتي يتحملن كل العبء عن الأنشـــطة المنزلية المرتبطة بالماء. واليوم، في بداية الألفية الثالثة، تنشب الكثير من الحـــروب بيـــن الـــدول المـــتجاورة بسبب الماء، لأن البلدان ذات الوضع المتميز

جيواقتصـــادياً، تســـتخدم الماء أداة في خدمة أهدافها الاستراتيجية من أجل "الهيمنة" محلياً.

مـــن الممكن سحب قوة الماء من الدول المتسلطة، لتحويله إلى شيء عام (أو ملكية عامة) في دولة المواطنين.

المبدأ الرابع: الحصول على الماء يجب أن يمر عبر الشراكة. لقد آن الأوان لتخطي منطق "سادة الحرب" ، والصراعات الاقتصادية من أجل السيطرة وغزو الأسواق.

تقـــوم المواطـــنة والديمقراطية على أساس التعاون والاحترام المتبادل، وهما تعيشـــان فـــي ظـــل الشراكة وعن طريقها. ومبدأ "شركاء من أجل الماء" هو المبدأ الملهـــم لكـــل الأدوات (مثل "عقود الأنهار") التي سمحت مؤخراً بتخطي النزاعات التـــي كانت تؤدي في السابق لتسميم العلاقات بين الجماعات المتشاركة في الأنهار، أو في ذات الأحواض المائية.

ونحـــن نؤيـــد بالطبع، جميع أنواع الشراكة المحلية، أو القومية، أو العالمية، ســـواء أكانت عامة أو خاصة حقيقية، مبنية على أساس احترام التنوع، حيث تساهم الـــثقافات المتشـــاركة على قدم المساواة في الإدارة المتكاملة، التضامنية، المستدامة للماء، ومن أجل المصلحة العامة.

أمـــا المشـــاركة التي لا تحمل من معناها إلا الاسم، والتي تخضع في الواقع لمـــنطق المتعامليـــن مـــن القطاع الخاص المتنافسين بضراوة فيما بينهم حول غزو الأسواق ـــ الأمر الذي لا مناص من حدوثه إذا اعتُبِر الماء سلعة اقتصادية وتجارية ـــ ولمصـــالحهم، فـــلا بد من أن تضر بهدف حصول الجميع على الماء، والإدارة المتكاملة التضامنية والمستدامة للماء.

المبدأ الخامس: نعتقد أنه من الواجب أن يكون تحمل الأعباء المالية لتوفير الماء جماعياً وفردياً في آن معاً وفقاً لمبادئ المسئولية وحسن الاستخدام.

إن ضـــمان الحصـــول علـــى الماء لسد الاحتياجات الحيوية الأساسية لجميع الأفراد، والمجتمعات البشرية، واجب يقع على عاتق المجتمع بأسره. فعلى المجتمع بشـــكل جماعـــي، تحمـــل تكالـــيف جلـــب، وإنتاج، وتخزين، وتوزيع، واستخدام، والمحافظـــة على الماء وتدويره، بهدف ضمان توفير الحصول على الماء بالكميات والنوعيات في حدها الأدنى اللازم والضروري للحياة.

ومجمـــوع هـــذه التكاليف (بما في ذلك التكاليف السلبية للعوامل الخارجة عن حســـابات ســـعر الســـوق) هي تكاليف اجتماعية وجماعية على مستوى المجتمعات البشـــرية الأساســـية. ويكتســـب هذا الأمر مزيداً من المغزى على مستوى البلدان، والقـــارات، والعـــالم، إذ يجب توزيع تمويلها بشكل جماعي. ويجب تطبيق التسعير الفردي المتصاعد بعد تخطي الحد الأدنى الحيوي الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

وبعد تجاوز الحد الأدنى الحيوي، يتصاعد السعر مع الكمية المستهلكة، وفضلاً عن ذلك، يجب اعتبار الزيادة في استخدام الماء وإساءتها تجاوزًا للشرعية.

المبدأ السادس: الماء موضع اهتمام المواطَنة والديمقراطية.

إن خلـــق الظـــروف الضـــرورية لضمان الحصول على الماء في الأوضاع المـــثلى، واجب على الجميع، وهو واجب كذلك بين الأجيال. ففي الواقع، يقع على الأجـــيال الحالـــية عبء استخدام الماء، وتنميته، وحمايته، والمحافظة على موارده، بشـــكل يضـــمن للأجيال القادمة الاستمتاع بنفس الحرية في التصرف، والقدرة على الاختـــيار، التـــي نطلبها لذواتنا اليوم. ويجب أن يحتل المواطن مركز الصدارة عند اتخاذ القرار.

والإدارة التضامنية المتكاملة والمستدامة تدخل في إطار ديمقراطية المشاركة، التمثيلـــية، المباشرة، وهي تتجاوز صلاحيات الفنيين، والمهندسين، ورجال البنوك، ومعارفهم. وللمستخدم (بغض النظر عن قدرته المالية) دور مهم يمارسه باختياراته التي توجهها مبادئ الاقتصاد والمجتمع المستدامين.

المـــبدأ الســـابع: أية سياسة تختص بالماء، تفترض درجة عالية من الديمقراطية على المستويات المحلية، والقومية، والقارية، والعالمية.

يحـــتاج المـــاء بالضرورة لإدارة ذات طابع لا مركزي يتميز بالشفافية، وهذا يقتضـــي دعـــم أســـاليب الديمقراطية التمثيلية. وينفتح المجال بقوة أمام الديمقراطية بالمشاركة على مستوى القرية، والمدينة، وحوض المياه الجوفية، والمنطقة.

ويجـــب وضـــع أطـــر واضحة للتقنين على المستوى الدولي والعالمي، لتنتج وتـــبرز السياســـة التضامنية المستدامة للماء على مستوى المجتمع العالمي. وعلى الســـلطات البرلمانـــية أن تلعب الدور الأساسي في وضع القانون العالمي للماء في خلال الأعوام العشرين القادمة.

ونعتقد كذلك، أن هناك ضرورة عاجلة وحتمية لإعادة تقييم الممارسات المحلية التقليدية، إذ يوجد تراث كبير من المعارف والكفاءات في الممارسات التضامنية للجماعات، ذو فعالية كبيرة، يجري تبديده. ويخشى تبديده بالكامل في السنوات القادمة.

ولكي تصبح هذه المبادئ والقواعد حقائق حية خلال العشرين أو الخمس والعشرين عاماً القادمة، عندما تزداد البشرية بحوالي مليارين جديدين من الأفراد، نقترح اتخاذ الإجراءات التالية، ووضعها موضع التنفيذ كنوع من "العقد العالمي للماء"، وفقاً لمحورين رئيسيين:

- تكوين "شبكة البرلمانات من أجل الماء"؛
- تعزيز الحملة لنشر المعلومات، والتوعية، والتعبئة، حول موضوع "الماء للجميع".

ونقترح تزويد مبادرة "العقد العالمي للماء" بأداة لجمع وتحليل البيانات (كمياً وكيفياً) بأكبر درجة من الدقة بفضل القيام التدريجي للمرصد العالمي لحقوق الماء.

الاقتراحات

تكوين شبكة البرلمانات من أجل الماء

تعود المسئولية عن تغيير التشريعات القائمة للتوائم مع المبادئ والقواعد المشار إليها أعلاه، للبرلمانات بوصفها الأجهزة التمثيلية الرئيسية في المجتمعات السائرة على خطى الغرب، أو الهيئات المناظرة في السياقات الحضارية الأخرى.

وإقامة هيكل تشريعي جديد لموضوع الماء، لا فقط على المستوى المحلي والقومي، وإنما على المستوى الدولي والعالمي كذلك ("القانون العالمي للماء")، يمثل واجباً حيوياً في مواجهة الفراغ التشريعي السائد في هذا المجال على المستوى العالمي. ويجب أن تُعطى الأولوية "لمعاهدة عالمية بشأن الماء" قائمة على مبدأ أن الماء إرث حيوي مشترك للبشرية.

وهذه المعاهدة ستستبعد الماء من أية اتفاقيات تجارية دولية (في إطار منظمة التجارة العالمية) مثلاً، كما هو الحال في المجال الثقافي.

تعزيز حملات الإعلام، والتوعية، والتعبئة، بشأن:

- تطوير (أو تحديث) أنظمة التوزيع، ومعالجة الصرف الصحي، في الستمائة مدينة في بلدان أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوروبا الشرقية وروسيا، التي يسكنها أكثر من مليون ساكن بحلول عام ٢٠٢٠، والتي تعاني من قصور في أنظمة الماء فيها، أو غيابها بالكامل.

- محاربة المصادر الجديدة لتلويث الماء في مدن أمريكا الشمالية، وأوروبا الغربية، واليابان، التي تثير القلق بشأن تلوث التربة، ومصادر المياه السطحية والجوفية، بشكل خطير، ولا يمكن وقفه في بعض الحالات.

وبشكل ملموس، يعني هذا تحقيق هدف "إنشاء ٣ ملايين مأخذ للمياه" في الحضر، من مجموع من الخطط المحلية.

وينبغي أن تلعب الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية، والنقابات، ورجال العلم، دوراً أساسياً وحاسماً في هذا الصدد.

وبهذا الهدف، يجب إعطاء الأولوية للآتي:

إصلاح أنظمة الري الحالية بشكل حاسم، وهي الأنظمة المرتبطة بأسلوب الإنتاج الزراعي/ الصناعي الكثيف. والحلول متاحة من الآن ومن ضمنها الري بالتنقيط.

والزراعة "الحديثة" الحالية هي المستهلك الأكبر للمياه العذبة في الكوكب (٧٠% تقريباً يستهلك في الزراعة)، ويقدر ما يُهدر من مياه الري بحوالي ٤٠% من الكمية المستخدمة. وهذه المياه الزائدة تؤدي، فضلاً عن ذلك، إلى تمليح الأرض، وتطبيلها (ارتفاع منسوب الماء الأرضى).

- وقف مشروعات بناء السدود الكبرى لمدة ١٠، أو ١٥ عاماً، لما تبين من آثارها السلبية على المدى القريب والبعيد، على البيئة، والسكان، والإدارة المتكاملة والمستدامة للماء.

إقامة مرصد عالمي لحقوق المياه

والهدف من هذا المرصد هو جمع المعلومات الأكثر دقة ومصداقية بشأن الحصول على الماء من وجهة النظر الفردية والجماعية، وكذلك إنتاج الماء،

واســتخدامه، وحمايته، والمحافظة عليه، وإدارته بشكل ديمقراطي ومستدام، وإنتاج هذه المعلومات، وتوزيعها، ونشرها.

وينبغــي أن يصــير هذا المرصد أحد أجهزة المعلومات والاتصال التي يمكن الــرجوع إلــيها عالمــياً لتقيــيم الممارســات الفعالة للمشاركة الحقيقية، والإدارة التضامنية.

حــررت هذا البيان ووقعت عليه اللجنة لتعزيز العقد العالمي للمياه، والمكونة من:

مــاريو ســواريز رئيس جمهورية البرتغال السابق، وماريو ألبورنوز الأستاذ بجامعــة كويلمــيس بالأرجنتيــن، ورلؤول ألفونســين الرئــيس السابق لجمهورية الأرجنتيــن، وإدريــس بــن ســاري الأستاذ بجامعة الرباط، في المغرب، ورافايل بلاســكو كاستاني رئيس إدارة فالنسيا، وريناالدو بونتيمبي عضو البرلمان الأوروبي عــن إيطالــيا، والعربــي بو جرة الأستاذ بفريق لوزان في تونس، وديفيد بروبيكر عضــو الــتحرك العالمي من أجل الموارد والبيئة بالولايات المتحدة، وخوا كاراسا مديــر مؤسســة جولبنكيان بالبرتغال، وسوزان جورج المدير المساعد للمعهد عبر الدولي في فرنسا/الولايات المتحدة، وأنتونيو جونسالفيس هنريكس نائب رئيس معهد الماء بالبرتغال، وبيير-مارك جونسون وهينان بليكي الأستاذان المستشاران بجامعة ماجــيل بكــندا، وصاحب السمو الملكي الأمير لوران رئيس المعهد الملكي للإدارة المســتدامة للمــوارد الطبيعــية ببلجــيكا، والسيناتور كانديدو منديس رئيس جامعة كــانديدو منديس بالبرازيل، وحسناء مودود رئيسة الرابطة القومية لتحسين الموارد ببــنجلاديش، وسُــنيتا نارين المديرة المساعدة لمركز العلوم والبيئة بالهند، وخوزيه أنتونــيو بينــتو مونتيرو وزير البيئة بالرأس الأخضر، وبيير فردريك تينيير بيشو ببعثة الماء بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بفرنسا، وأبو تيام الأستاذ بجامعة داكار بالســنغال، ولارس أولمجريــند السكرتير العام لمعهد ستوكهولم بالسويد، وأنديرس فايكمان المدير بوزارة الخارجية بالسويد، وريكاردو بتريللا سكرتير اللجنة ورئيس فريق لشبونة بإيطاليا.

وللاســتعلام، للمشاركة أو تقديم المعونة، أو المساهمة في التحركات من أجل العقــد العالمي للمياه، يمكن الاتصــال بــ The Global Water Contract, A Citizen Initiative، على العناوين التالية:

- 30 Rue Monrose, B-1030 Bruxelle, Fax 32(0)2-245 08, e-mail: ricardopetrella@cec.eu.int

- Fondation Mario Soares, rua S. Bento, 176, P-1200 Lisbonne, fax 351-1-396.41.56

- Universite Europeenne de lenvironnement, 6 rue de Chantilly, F-75009 Paris, Fax: 33(0)1-42 81 25 78.

الفروع القومية:

- Association Belge pour le Contrat mondial de lEau, Rue Royale 171/3, B-1210 Bruxelles. Tel. 32(0)2-209. 16.30, Fax: 32(-02-209.16.31, www.leaupourtous.be/contratmondial.htm

- Association francaise pour le Contrat mondial de lEau.

- Association Quebecoise pour le Contrat mondial de lEau, www.manifesteau.qu.ca/

- Comite Italien pour le Contrat mondial de lEau, www.cipsi.it/contrattoacqua/

USA Group for the Global Water Contract

قائمة مطبوعات
مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٤

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل :أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٨٩/١٩٥٣.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. محمد عبيد غباش، من لايعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٣. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٤. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١ .
١٥. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية : أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٦. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٧. سمير أمين،من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٨. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر:أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.
١٩. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.

٢٠. إشكاليات التكوين الاجتماعي والفكريات الشعبية في مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢١. أحمد يوسف أحمد : منطق العمل الوطني- حركة التحرر الوطني الفلسطينية في دراسة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٢. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٣. أحمد محمد البدوي، لبن الأبنوس يازول ١٩٩٢.
٢٤. مركز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٥. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٦. دارلم جاي (تحرير)، صندوق النقد الدولي وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٧. مايكل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٨. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية في معركة التحول، ١٩٩٤.
٢٩. نادية رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية في مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣٠. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية في حرب السويس، ١٩٩٤.
٣١. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٢. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ١٩٩٤.
٣٣. حلمي شعراوي وعيسى شيفجي، حقوق الإنسان في أفريقيا والوطن العربي،١٩٩٤.
٣٤. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٥. جودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية في مصر والوطن العربي : ندوة مهداة إلى فؤاد مرسي، ١٩٩٤.
٣٦. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية في مصر ١٩٩٤.
٣٧. صادق رشيد، أفريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدي الجمال، ١٩٩٥.
٣٨. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٣٩. بيتر نيانجو، من تجارب الحركات الديمقراطية في أفريقيا والوطن العربي، مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمي شعراوي وآخرون، ١٩٩٥.
٤٠. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدني والدولة في الوطن العربي: حالة

مصر، نشر مشترك مع دار مدبولي، ١٩٩٦.

٤١. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٢. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.

٤٣. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.

٤٤. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.

٤٥. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،

٤٦. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.

٤٧. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.

٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.

٤٩. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.

٥٠. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.

٥١. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.

٥٢. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.

٥٣. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.

٥٤. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.

٥٥. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.

٥٦. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.

٥٧. أمينة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.
٥٨. محمود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.
٥٩. محمد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.
٦٠. عبد الحميد حواس وآخرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.
٦١. عبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.
٦٢. عزة خليل (إعداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.
٦٣. يوسف درويش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.
٦٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية: مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.
٦٥. أمينة رشيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٦٦. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية، ٢٠٠٠
٦٧. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٦٨. محمد سيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.
٦٩. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.
٧٠. أحمد مختار منصور، الجراحة في الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.
٧١. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة

الثانيـة- نوفمـبر ٢٠٠٠ (دراسـات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
٧٢. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـية - عربـية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٣. حلمـى شـعراوى، أفريقـيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
٧٤. أديـب ديمـترى وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشـيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٥. مصـطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٦. عـبد الغفـار شـكر (تحريـر)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٧. فرانسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٨. عـبد الغفـار شكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٧٩. كويسـى بـراه، اللغات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شـعراوى، بالـتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. فيتيـنو بيكيلى، وآخرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. أحمـد القصـير وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٢. رمسـيس لبيـب (تحريـر)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـة الأولـى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٣. شـهيدة الـباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقـية - عربـية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٤. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٥. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالثة- مايو ٢٠٠٢ (مساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٨٦. سمير أمين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢

٨٧. أكيكي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. سمير أمين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٩. يسرى مصطفى (تحرير)، المجتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩٠. د. فخرى لبيب (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شعوب الجنوب، بالتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩١. إسماعيل عبد الحكم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٢. د.عبد الغفار محمد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٣. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٤. حنان رمضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الثالثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٥. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة الرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٧. سمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
٩٨. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٠. مدحت أيوب (تحرير)، الأمن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠١. طايع آصيفا وآخرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفاق، نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٢. فخرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠٣.
١٠٣. جردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الرابعة- مايو ٢٠٠٣ (قضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٤. هويدا عدلى (تحرير)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. سمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الشعبية فى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. أحمد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٨. رمسيس لبيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشة السادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٩. د. محمد ماهر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١٠. عبد الغفار شكر (منسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويره: دراسة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١١. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٢. ريمى هيريرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أين....؟ دراسة فى ملامح التاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٣. أليون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٤. دينيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الثالث نشر مشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. هاين ماريز، ترجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حدود التغيير: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٦. د.أحمد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٧. د. حمدى عبد الرحمن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقى، نشر مشترك مع مركز المجتمع المدنى –جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٨. فاروق القاضى، آفاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإسلامى، نشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.

كراسات المركز

١- أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢- عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣- أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤- عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥- مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة،

١٩٨٩
٦- موشـــى ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧- نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى
٨- محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٩- إسـماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
١٠- عـبد الغفـار شـكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١- حـنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٢- أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣- عـريان نصـيف (تحريـر) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٤- أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٥-عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٦-د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٧ - مدحـت أيـوب، قضـايا فـى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٨- كلـود كاتـز وآخـرون، تـرجمة يوسـف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٩- سـمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٠- محمـد إسـماعيل زاهـر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١- بهـيج نصـار، البحـث عـن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٢- الحـركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.

كراسات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا١٩٩١.

٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.

٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.

٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.

٥- أديمولات - سالو، تغير البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لافريقيا، ١٩٩٣.

٦- م. مامدانى،آخرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا.

٧- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا.

٨- مومار ديوب، ممادوديوف، تداول السلطة السايسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.

٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.

١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.

١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.

١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٤- نادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.

١٥- مامادو ضيوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.

١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.

١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.

١٨- أشيلى ميبمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.

١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.

٢٠-سليمان بشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيز التواصل بين مؤسسات صنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا .

٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.

٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.

٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.

٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبئة القطاع غير الرسمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- أعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢- المنظمات المحلية غير الحكومية وتحقيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعريف دور وأهمية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة
٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- نشرة البحوث العربية

من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦)سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠٠٤.

٢- نشـرة المجلـس الأفـريقى لتنمـية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسـريا): مـن العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد الخامس والأربعون، ٢٠٠٤.

٣-نشرة العلوم السياسية الأفريقية: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- نشرة الذاكرة الوطنية- مع لجنة التوثيق- العدد الثاني-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- نشرة منتدى العالم الثالث بداكار:

العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثاني يونيو ١٩٩٧.

٦- نشرة المنتدى العالمي للبدائل: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- نشـرة منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)، العدد الأول، مارس ٢٠٠٤.

تحت الطبع

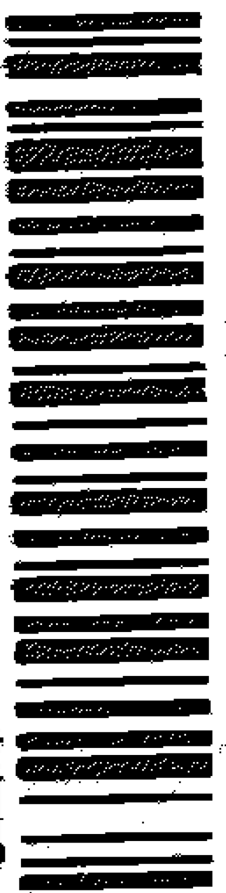
١. الحركات الاجتماعية فى العالم العربى.
٢. اليسار فى الثقافة المصرية.
٣. الدراسـات الحديـثة فـي تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، كراسة المركز
٤. الجمعـيات الأهلية الإسلامية- حالة السودان- الجزائر- تونس - المغرب.
٥. المشاركة الشعبية فى التنمية المحلية.
٦. سنوات اليسار فى مصر.
٧. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٨. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٩. الحريات الفكرية فى شمال أفريقيا.

تعيش المنطقة العربية ومناطق مختلفة من أفريقيا ظروفًا جد صعبة بالنسبة لاحتياجاتها من الماء وأساليب تدبير الماء وتوفيره لجماهير البشر التى تعيش فى ظروف الاحتياجات الملحة.

وقد اهتممنا بترجمة هذا الكتاب بتعاون كريم مع منتدى البدائل العالمى نتيجة اعتبارين هامين.

أولاً: اهتمام الكتاب فى أكثر من منطقة من العالم بالأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمسألة المياه وعدالة توزيعها بين المجتمعات وبين أبناء المجتمع الواحد.

ثانياً: لأن الحضور العربى قائم فى الكتاب، بمقالات سمير أمين ومغفور الحسان، وبوجهات نظر متنوعة حول أزمة المياه فى بلد كمصر وحوض النيل لدى الأول أو المعالجة على أساس احتمالات الحل العادل "لقضية" المياه فى حوض الأردن وفلسطين، مع تفاؤل ـ قد لا نشاركه إياه ـ حول هذه الاحتمالات.



...rum For Alternatives (Dakar) - Centre Triconti-
...ouvain - La - Neuve) - Arab & African Research
...airo),

...Patrimoine Commun de L`humanité.